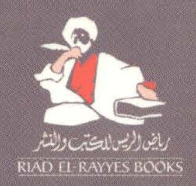


الوثائق البريطانية عن السودان

تحرير: محمود صالح عثمان صالح

المجلد الثاني

١٩٤٥-١٩٤٦





الوثائق البريطانية عن السودان ١٩٤٠-١٩٥٦

THE BRITISH DOCUMENTS ON THE SUDAN

المجلد ٢

١٩٤٥
١٩٤٦





1940-1956

THE BRITISH DOCUMENTS ON THE SUDAN

General Editor
MAHMOUD S.O. SALIH

Introduction by
PROFESSOR PETER WOODWARD

VOLUME II
1945-1946







الوثائق البريطانية عن السودان

١٩٤٠-١٩٥٦

المجلد الثـاني
١٩٤٥-١٩٤٦

١٩٤٠-١٩٥٦

الوثائق البريطانية عن السودان

تحرير: محمود صالح عثمان صالح

المجلد الثاني
١٩٤٥-١٩٤٦





THE BRITISH DOCUMENTS ON THE SUDAN
1940 - 1956

General Editor:

MAHMOUD S. O. SALEH

First Published in October 2002

إشــراف وتوزيــع:
شركة رياض الريس للكتب والنشر ش.م.م.
بيروت ـ لبنان

ISBN 1855 13 457 8

تصميم الغلاف: محمد حمادة

الطبعة الأولى: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

المحتويات

١٩٤٥

١٩٤٦

١٩٤٥

[XXV]

FO 403/468 33951
(J 423/165/16)

رسالة من سفير بريطانيا في مصر اللورد كيلرن إلى المستر أنتوني ايدن وزير الخارجية البريطاني بتاريخ ١٩ يناير ١٩٤٥

يتقدم سفير صاحب الجلالة بتحياته إلى وزير الخارجية وله الشرف ليرسل، فيما يختص برسالة، القاهرة رقم ١٥٣٦ بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٤٤، مسودة خطاب حاكم عام السودان رقم ٢ الخرطوم بتاريخ ٢ يناير ١٩٤٥ حول الاجتماع الثاني للمجلس الاستشاري لشمال السودان.

رسالة من سفير بريطانيا في مصر اللورد كيلرن إلى المستر أنتوني إيدن وزير الخارجية، بتاريخ ١٩ يناير ١٩٤٥ متضمنة رسالة من حاكم عام السودان السير هدلستون، حول الاجتماع الثاني للمجلس الاستشاري لشمال السودان

بتاريخ ٢ يناير ١٩٤٥

سيدي اللورد

١ ـ «يسرني أن أحيطكم علماً بالوقائع الرسمية للاجتماع الثاني للمجلس الاستشاري لشمال السودان الذي عقد في الخرطوم من ٥ إلى ١٠ ديسمبر (١٩٤٤)، كما أرفق لكم نسخة من خطابي الافتتاحي في هذه الجلسة.

٢ ـ وأرفق لكم أيضاً بيان السكرتير القضائي حول مشكلة الجنسية السودانية، والنص الكامل للأسئلة والأجوبة التي طرحت حول هذا الموضوع.

٣ ـ كان هذا الاجتماع ناجحاً، ولعله قد حقق نجاحاً أكبر من الاجتماع الأول. وقد أعد

جدول هذا الاجتماع بعناية وقبل وقت انعقاده بفترة، كما أنه وزّع على الأعضاء مسبقاً مما مكنهم من الإلمام بموضوعاته. وقد أبدى الأعضاء تفهماً كبيراً للمواضيع المثارة، كما أن مناقشاتهم كانت جيدة وموضوعية. وأصدر المجلس أربعة قرارات، من بينها السماح للصحافة ـ بقيود معينة ـ حضور اجتماعات المجلس. أما القرارات الثلاثة الأخرى فقد تعلقت بقرار الحكومة إنهاء امتيازات مشروع الجزيرة. وقد تبيّن لي أن مخاوفي السابقة من حضور الصحافة غير مبررة إذ إن حضور الصحافيين لم يضايق أعضاء المجلس أو يؤثر على حيوية المناقشات.

٤ ـ كان رد فعل الرأي العام على هذا الاجتماع جيداً. فرغم مخاوفهم المبدئية، رحّب غالبية المثقفين بالمجلس، واعتبروه خطوة إلى الأمام، كما أعجبوا بجدية الحكومة في التعامل معه، الأمر الذي ظهر من جدية الموضوعات المدرجة للنقاش، وحرصها على تنفيذ قراراته كلما كان ذلك ممكناً. أما المتطرفون السياسيون ومناوئو الحكومة فقد احتفظوا في الوقت الراهن بتعليقاتهم. ومن المتوقع أن يعبّروا عن آرائهم كتابةً إلى الحكومة في وقت لاحق.

٥ ـ لم يتحدد موعد للاجتماع القادم، ولكن من المرجح أن ينعقد في منتصف ١٩٤٥.

هـ. ج. هدلستون

[XXVI]

F.O. 403/468 3395 1
(J 1309/94/16)

من اللورد كليرن إلى إيدن

القاهرة ٣ أبريل ١٩٤٥

رقم ٥٠١

١ ـ «يشرّفني أن أرسل لكم نسخة من رسالة الحاكم العام متضمنة بعض آراء السكرتير المالي لحكومة السودان حول ميزانية السودان لعام ١٩٤٥.

٢ ـ تلحظ ميزانية ١٩٤٥ عجزاً مالياً مقداره ٢٥١,١٠٠ جنيه مصري، ويقدّر الدخل للعام ١٩٤٥ بمبلغ ٦,٤٩٧,٦٥١ جنيهاً مصرياً الذي يمكن مقارنته مع تقديرات ميزانية ١٩٤٤ البالغة ٥,٩٧٣,٧١٦ جنيهاً مصرياً. أما نفقات العام ١٩٤٥ فتُقدر بمبلغ ٦,٧٤٨,٧٠٠ جنيه مصري بزيادة مقدارها ٨١٥,٥٤٤ جنيهاً عن عام ١٩٤٤. هذا وقد خصصت ميزانيات منفصلة لأربع وحدات إدارية في الريف، كما أنه وبعد إعادة افتتاح كلية غردون فصلت إيرادات ومصروفات المدارس العليا المختلفة عن الميزانية العامة. إضافة إلى ذلك فإن تلك المصروفات لا تشمل مبلغ ١٨٦,٠٠٠ جنيه خصصت لبعض المشاريع الإنشائية.

٣ ـ تبلغ الزيادة المتوقعة في إيرادات ١٩٤٥ عن سابقتها في ١٩٤٤ مبلغ ٥٢٣,٩٣٥ جنيهاً مصرياً.

٤ ـ نتيجة لزيادة ضريبة القطعان والجزية المفروضة عليها مرة أخرى للعام ١٩٤٥ يتوقع حصول دخل إضافي مقداره ٩٠,٠٠٠ جنيه مصري، علماً بأن الزيادات التي فرضت في العامين السابقين لم تواكب الارتفاع المضطرد في أسعار الماشية. أما العائد من السكر الذي تحتكر الحكومة مبيعاته فيقدر بحوالى ٦٠٠,٠٠٠ جنيه مقارنة مع ٣٢٤,٠٠٠ جنيه في ميزانية ١٩٤٤ التي قدرت أصلاً بحوالى ٥٦٠,٠٠٠ جنيه. وبما أن كميات السكر الخام للعام ١٩٤٥ ستكون أقل من سابقتها في العام ١٩٤٤ فقد زيد سعر رطل السكر الأبيض على الجمهور خمس مليمات حتى يحافظ على مستوى الدخل من هذا البند. وتشكل هذه الزيادة ثلاثين في المائة من سعر هذه السلعة قبل الحرب ولذلك لن يكون

عبئها على الفرد ثقيلاً. ويقدر العائد من الجمارك بحوالى ١,١٥٠,٠٠٠ جنيه بزيادة مقدارها ٢٥٠,٠٠٠ جنيه عن العام السابق (١٩٤٣)، إلا أنه أقل من عائدات ١٩٤٤ بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه. يقدر دخل ضريبة أرباح الأعمال أن يقل حوالى ٤٠,٠٠٠ عن دخل عام ١٩٤٤. نتيجة لضعف القوة الشرائية، كما أن العائد من العوائد الجليلة المفروضة على الصمغ ينخفض بمبلغ ٤١,٠٠٠ جنيه حسب التوقعات بانحسار الصادر من هذه السلعة. ومن المتوقع أيضاً تناقص دخل مصلحة الري في العام ١٩٤٥ بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ جنيه عن العام السابق، كما أن نصيب الحكومة من محاصيل مشروع الجزيرة سيكون أقل من الأعوام السابقة.

٥ ـ ستكون تقديرات مصروفات عام ١٩٤٥ أكثر من العام السابق بمبلغ ٨١٥,٠٠٠ جنيه.

٦ ـ تبلغ الزيادات في بند مخصصات المرتبات والعلاوات مبلغ ١٠١,٥٦٠ جنيهاً. على أن فصل ميزانية كلية غردون بعد إعادة فتحها وإنشاء بعض الميزانيات المحلية قد خفّفا العبء على الميزانية العامة بمبلغ ٢٧,٢٢٢ جنيهاً. ومن الزيادة الحقيقة والبالغ قدرها ١٢٨,٧٨٢ جنيهاً كانت الزيادة الطبيعية للمرتبات ٨,٣٧٥ جنيه، والزيادات والتعديلات في جهاز الخدمة المدنية تطلب زيادة مبلغ ٤٣,٠٠٠ جنيه (بما فيها ١٦,٠٠٠ جنيه لضباط الشرطة والسجون)، ومبلغ ٥٧,٠٠٠ كانت زيادة العمل خارج جهاز الخدمة المدنية (أكثر من نصف المبلغ يخص خدمات الصحة)، وإعادة الموظفين لخدمتهم المدنية بعد إعفاءهم من مهامهم العسكرية هو ما سبب الزيادة لمبلغ الـ ١٠,٠٠٠ جنيه المتبقية.

٧ ـ قدّرت زيادة المخصصات على الخدمات للعام ١٩٤٥ بأكثر من ٣٧٨,٥١٣ جنيهاً، ولكن الزيادة الحقيقية أكبر من ذلك بسبب تحويل ميزانيات وحدات حكم محلية جديدة من عام ١٩٤٥. من مخصصات ميزانية التعليم (باستثناء المرتبات والعلاوات والمصروفات الغير عادية) ارتفعت زيادتها من ٨٦,٦٧٥ جنيه في عام ١٩٤٤ إلى ١٦٩,٠٠١ جنيه في عام ١٩٤٥ ـ أي بزيادة ٩٤٪. تسبب وضع كليه غردون التذكارية في تحويل مبلغ ١٢,٣١٩ جنيه من مصلحة التعليم ولكن بزيادة في الإعانة للكلية بمبلغ ٧٣,٨٠٠ جنيه. كان السبب الرئيس في ميزانية الأشغال العامة زيادة مخصص مبلغ ٤٤,٠٠٠ لتشغيل وصيانة اسطول سيارات الحكومة.

٨ ـ تبلغ الزيادة على بند الطوارىء بحوالى ٣٣٥,٤٧١ جنيهاً وهي لا تشمل مبلغ ١٨٦,٠٠٠ جنيه التي خصصت لمشاريع التنمية والتي تم التعامل معها خارج الميزانية من هذه الزيادة مبلغ ١٣٢,٢٧٣ جنيه عبارة عن زيادة في حساب الاعتمادات لبرنامج

الأشغال لعام ٤٤ ـ ١٩٤٥. كما أن زيادة الاحتياطي المطلوبة لمقابلة التجديدات تشمل مبلغ ١٤٠,٠٠٠ لاستبدال السيارات. وخصص مبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيه للمصروفات غير المنظورة.

٩ ــ أرجو أن ألفت النظر بصفة خاصة إلى القسم الثالث من ملاحظات المستر ميلر Miller (السكرتير المالي)، والتي توضح أن ميزانية ١٩٤٥ تشمل زيادة ٢٥ في المئة على بند شؤون الموظفين و٥٠ في المئة على الخدمات مقارنة بميزانية ١٩٣٨. وبمعنى آخر فإن الزيادة العامة في المصروفات تبلغ ٤٠ في المئة مع أن الزيادة المتوقعة في الدخل عام ١٩٤٥ مقارنة بزيادة عام ١٩٣٨ ستكون ١,٣٦٥,٠١٦ جنيهاً (أي ٢٥ في المئة فقط). ويحذر السكرتير المالي بأن استمرار ظاهرة زيادة النفقات هذه دون قيود سيؤدي إلى الإضرار ليس فقط بمشاريع التنمية وإنما أيضاً بالنسبة للمشاريع الرأسمالية الغير منتجة والتجديدات الكبيرة ولزيادة العجز.

١٠ ــ سأرسل صورة من هذه الرسالة لحاكم عام السودان ولمصلحة التجارة الخارجية.

كليرن

[XXVII]

F.O. 371/46081
Nº 1575

[العلاقات الانجليزية ـ المصرية]
رسالة رقم ٥٥ (رد)
من السير هدلستون إلى اللورد كيلرن

بتاريخ ١٢ أبريل ١٩٤٥

١ ـ «يشرّفني أن أشير إلى رسالة سيادتكم رقم ٤٤ بتاريخ ٧ فبراير ١٩٤٥.

٢ ـ إذا تركنا الاعتبارات السياسية جانباً فإن موقفنا من أي صراع بين مصر وبريطانيا حول السودان يعتمد أساساً على التزاماتنا نحو السودانيين، وأهدافنا من إدارتهم.

٣ ـ أوافق تماماً على آراء سيادتكم حول أهدافنا في السودان، وحرصنا على استمرار الحكم الثنائي فيه. غير أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب مقاومة الدعاية المصرية وخلق رأي عام في السودان مؤيّد لنا، ولسياستنا الرامية إلى تحقيق الحكم الذاتي، على أن لا نلتفت إطلاقاً إلى المشاغبين المصريين. يتطلب استقطاب السودانيين ـ خصوصاً المتعلمين منهم ـ إلى جانبنا حرصاً وعملاً دؤوباً. ويجب أن نذكر بأن مؤتمر الخريجين لم يتخذ حتى هذه اللحظة موقفاً صريحاً مؤيداً لمصر. ولما كانت هناك اتجاهات واضحة في بعض الدوائر إلى الميل لأحد طرفي الحكم الثنائي (مصر أو بريطانيا)، فإن مصلحتنا تقتضي أن نشجع الموالين لنا ونحذر مناوئينا، خصوصاً أن الدعاية المصرية تبذل جهوداً مكثفة لنيل تأييد السودانيين مستخدمة شتى الوسائل والسبل عن طريق مكتب الخبير الاقتصادي المصري في الخرطوم، والدعم السخي للمدارس الثانوية المصرية في السودان، واقتراح تشييد مستشفى مصري في السودان، والتدخل في خدمات الحجر الصحي، والدعم المالي للعناصر الموالية لمصر. وبينما تواصل مصر هذا النشاط المكثف فإن الحكومة البريطانية لم توضح حتى الآن صراحة نواياها حول السودان، رغم أنني في خطبتي عند افتتاح المجلس الاستشاري والسكرتير الإداري السير دوجلاس نيوبولد من

حديثه المذاع في مطلع ١٩٤٤ قد أشرنا في افتتاح المجلس الاستشاري إلى «هدف الحكم المحلي الذاتي».

٤ ـ لا نستطيع أن نكسب ونحافظ على تأييد الرأي العام السوداني لنا ولسياساتنا إلا إذا أفصحت حكومة بريطانيا صراحة عن رغبتها الأكيدة والمستمرة في دعم السودان وأهله. وقد فسر السودانيون صمتها الحالي وتجاهلها لهم بالاستعداد لمنح مصر تنازلات في السودان على حسابهم، مما أدى إلى تراجع واضح في ولاء السودانيين لبريطانيا. إن هزيمة الدعاية المصرية والعملاء المصريين لا يتحققان بفرض القيود الصارمة عليهم فحسب، بل لا بد من عمل جاد لاستقطاب الرأي العام السوداني إلى جانب بريطانيا، الذي لن يتحقق إلا برعاية مصالح السودانيين، وهذا لم يتم للأسف حتى الآن، بل إن اقتراحك واقتراحي بهبة مالية بريطانية لكلية غردون لم ينفذا حتى الآن مما أضاع علينا فرصة نادرة. وأقترح أيضاً أن يفتح المجلس البريطاني فرعاً له في الخرطوم ليساهم في بث الدعاية البريطانية هناك.

٥ ـ لا نستطيع أن نقدر بدقة ردة فعل السودانيين في حالة نشوب أزمة بين مصر وبريطانيا حول السودان، ولكن الدعاية المصرية النشطة ستؤثر فيهم لا محالة. وعليه فإن أفضل السبل هي أن تتخذ خطوات جادة قبل حدوث مثل تلك الأزمة، لاستقطاب العناصر المؤيدة لنا وتطمينها تشجيعاً لهم على تأييد خطوات متشددة قد يتم اتخاذها ضد السياسة بل وربما ضد الوجود المصري نفسه في السودان بإعلان حسن نوايا حكومة صاحب الجلالة نحو مستقبل السودان.

٦ ـ أما اقتراحك باستخدام مياه النيل كوسيلة للضغط على مصر في حال نشوب صراع حاد معها، فيبدو أننا لن نتمكن من ذلك بصورة جدية وفعالة. ذلك لأن تحويل مجرى النيل يتطلب وقتاً وإمكانات لا تتوافر لنا (قنوات وسدود جديدة). كما أن خلال الوقت الذي يستغرقه فعل ذلك ستسوء الأحوال أكثر مما يتطلب فرض عقوبات بريطانية عسكرية وبحرية مباشرة ضد مصر. اعتقادي هو أن أي خلاف يكون محور خلافه السودان قد يكون من المستحسن فرض عقوبات خلاف تلك التي تورط السودان نفسه.

[XXVIII]

F.O. 371/468 33951
(J 3088/165/16)

مذكرة من الحاكم العام المستر هدلستون

بتاريخ ١٣ سبتمبر ١٩٤٥ حول مستقبل السودان

سري

في ١٢ سبتمبر ١٩٤٥، علّق الحاكم العام على هذه المذكرة بقوله: «عرضت مسوّدة هذه المذكرة قبل يومين على اللورد كليرن مع اقتراح بإرسالها عبر مكتبه إلى وزارة الخارجية. وأبدى كليرن عدم اعتراضه المبدئي على إرسالها شريطة أن يكون واضحاً لحكومة السودان أنه على قناعة تامة بأن الوقت غير مناسب لاتخاذ أي إجراءات متشددة متطرفة ضد مصر. وأضاف أنه مع تفهمه حرص السودانيين على معرفة سياسة بريطانيا ونواياها نحو بلادهم، إلا أنه يعتقد أن أي إعلان بريطاني، يرضي طموحات السودانيين، سيتسبب في رد فعل غاضب وعنيف في مصر، كما سيؤدي إلى وضع طالما حرصت بريطانيا على تفاديه، وهو إجماع مصري على وحدة اندماجية مع السودان».

أما مذكرة الحاكم العام الوارد ذكرها أعلاه فتثبت ترجمتها على النحو التالي:

«هناك ثلاثة أسباب رئيسية تحتم على الحكومة البريطانية أن تحدد بوضوح وتعلن في أقرب وقت ممكن، سياستها في السودان، على المدى الطويل:

١ ـ تزايد وعي السودانيين السياسي وطموحاتهم، فهم يتطلعون إلى مستقبل تكون لهم فيه دولتهم الخاصة. وقد تزايد هذا بصورة ملحوظة خلال الحرب التي شاركوا في عملياتها العسكرية إلى جانب بريطانيا متوقعين مكافأتهم على هذين النشاط والولاء.

٢ ـ تطالب مصر بمكافأتها على مساندتها للأمم المتحدة خلال الحرب، ومن أهم أهدافها الوحدة بين مصر والسودان التي طالما طالبت بها منذ أمد بعيد.

٣ ـ يمكن باتفاق الطرفين إعادة النظر في اتفاقية ١٩٣٦ عندما يحين الوقت المحدد لذلك في العام ١٩٤٦. وقد أبدت مصر مسبقاً حرصها على ذلك، ولا شك أنها ستطلب ذلك رسمياً في ما بعد. ومن أهم النقاط التي ستطالب بمراجعتها هي مسألة السودان، المتحفظ عليها حالياً.

وللحديث بالتفصيل عن النقطة الأولى نذكر بأن حكومة السودان ـ التزاماً بواجبها رعاية السودانيين ولصد الهجمة المصرية على السودان ـ قد شجعت عن قصد نمو القومية السودانية.

فبمباركة من الخارجية البريطانية التزمت حكومة السودان علناً بالعمل على تحقيق الحكم الذاتي للسودانيين متخذة الخطوات التالية في هذا الشأن:

أ ـ التطور المضطرد نحو سودنة كل وظائف الخدمة المدنية.

ب ـ تطوير الحكم المحلي في السودان.

ج ـ تكوين المجلس الاستشاري لشمال السودان، وهو مؤسسة سودانية تقدم النصح للحاكم العام.

ومن الطبيعي أن تتباين وجهات النظر بين حكومة السودان والمثقفين السودانيين بشأن سرعة تنفيذ هذه السياسة. فبينما رأت الحكومة أنها مقيدة برؤيتها لتحقيق مصالح السودانيين كافة، زعم المثقفون أنهم وحدهم الذين يتحدثون باسم السودانيين لتحقيق أمانيهم بالسرعة الفائقة، لا البطيئة أو حتى المتوسطة. حقاً أن عدد المثقفين لا يتعدى خمسة أو ستة آلاف من مجموع السكان البالغ ستة أو سبعة ملايين نسمة، إلا أن الحكومة لا تستطيع إظهار لا مبالاتها تجاه رأيهم أو إدانته. فمنطق هؤلاء يقول بأنه إذا تمكنت قلة من كبار الأجانب إدارة البلاد فلم لا يكون ذلك ممكناً لمثل ذلك العدد من كبار الموظفين الوطنيين، خصوصاً أنهم أبناء البلاد نفسها. أما قلة عددهم فيعزى إلى سياسة الحكومة التعليمية، وليس من العدل أن يطلب من السودانيين الانتظار إلى ما لا نهاية حتى تصحح الحكومة خطأها هذا.

وكأقرانهم من الشباب قاطبة، فإن المثقفين السودانيين واثقون من أنفسهم معتدّون بها، ورافضون لأي نقد يقلل من قدراتهم وإمكاناتهم أو أحقيتهم في تمثيل تطلعات شعبهم. وسيقول هؤلاء إنهم لن يتأهلوا إلى حكم بلادهم إذا لم توفّر لهم الفرصة والمناخ لمحاولة ذلك. ويستطرد الحاكم العام في القول بأنه من المستحيل إقناعهم بأن حكمهم سيكون أقل كفاءة وأمانة من الحكم البريطاني، أو أن حالة المواطن العادي ستتدهور في زمانهم. وحتى إذا كان ذلك حقيقة ماثلة فهو في نظرهم تبرير غير مقبول لتأخير تحقيق الحكم الذاتي. فمن الأولى إذاً التخلي عن هذا الهدف كلية.

ومهما كانت الدوافع البريطانية مقنعة في تأخير الحكم الذاتي، فإن المثقفين سيلجأون إلى مصر أملاً في تحقيق هذا الهدف بالسرعة المطلوبة، ولنيل مساعدتها المادية لتطوير بلادهم. فبما أن السودان عاجز بموارده الذاتية عن تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي المنشود،

فإن مصر ستكون، لأسباب سياسية، على أهبة الاستعداد لتقديم العون اللازم.

وعليه فإن رغبت بريطانيا في المحافظة على وضعها في السودان فعليها إعلان نيتها الواضحة بتحقيق الحكم الذاتي في أقرب وقت ممكن، وتقديم عون مالي للبلاد ليكون دليلاً على رغبتها الجادة في ذلك.

أما النقطتان الثانية والثالثة فيمكن النظر إليهما معاً.

في سبتمبر ١٩٤٤ وبتفويض من الحكومة البريطانية أبلغ السفير البريطاني بطريقة غير رسمية، كلاً من النحاس باشا، رئيس الوزراء، آنذاك، والملك فاروق إعلاناً تضمن الآتي:

«هناك إشارات متعددة في الصحافة المصرية إلى أن بعض الدوائر في مصر تتوقع تغييرات جذرية في العلاقات بين مصر والسودان. ولكن على هؤلاء أن يتدبروا ما نصّت عليه الاتفاقية المصرية ــ الإنجليزية بأن على دولتي الحكم الثنائي رعاية مصالح السودانيين وتطويرهم نحو الحكم الذاتي.

«على الحكومة المصرية أن تعلم جيداً أن حكومة صاحب الجلالة عازمة على تنفيذ واجباتها نحو السودان المنصوص عليها في الاتفاقية المصرية ــ الإنجليزية. وحكومة صاحب الجلالة لن تقبل أي تغييرات في الوضع الذي نصّت عليه هذه الاتفاقية إلى أن يتمكن السودانيون من التحدث بثقة وكفاءة باسم بلادهم. وستقابل بريطانيا أي محاولة مصرية منفردة لتغيير الوضع الحالي بحزم قد يؤدي إلى تصفية النفوذ المصري في السودان كلية، اللهم إلا حقها في مياه النيل المنصوص عليه في اتفاقية مياه النيل».

ورد في تنوير وزارة الخارجية للوفد البريطاني إلى مؤتمر سان فرنسيسكو عن الوضع في مصر والسودان إشارة بأن الوعد المصري السياسي القديم (بالاستقلال التام) ما زال قائماً، بل وأنه يشمل الوحدة بين مصر والسودان.

«زعم بأن هذا الوعد مطابق لمبادىء الأطلنطي. وبصرف النظر عن صحة هذا الزعم أو عدمه (الراجح أنه غير صحيح في ما يتعلق بالوحدة بين مصر والسودان)، فإنه مناف للحقيقة إذ إن السودان قد وصل إلى مرحلة (الوطنية)، ويجب تركه لتقرير مصيره بنفسه وبحرية، إذ قد لا يتضمن ذلك الوحدة مع مصر».

«ولتحقيق الوحدة بين مصر والسودان لا بد من تعديل الاتفاقية المصرية ــ الإنجليزية».

«إن موقف حكومة صاحب الجلالة من هذا الأمر واضح وبسيط. إذ لا يوجد نص في هذه الاتفاقية يقضي بإعادة النظر فيها قبل ديسمبر ١٩٤٦، وباتفاق الطرفين معاً. وعندئذ سيكون لحكومة صاحب الجلالة مطالبها الخاصة التي ستعلنها في ضوء التغيرات الدولية التي حدثت منذ ١٩٣٦».

رغم أن مسألة السودان قد أبقي عليها في هذه الاتفاقية، فإن البند الثاني من الاتفاقية ينص على أن هدف الإدارة البريطانية ــ المصرية المشتركة هو رفاهية السودان وشعبه.

إن الإعلان أعلاه يتضمن تفسيراً واحداً ومحدداً لهذه المادة يؤيد ويدعم سياسات حكومة السودان. فإن كان هذا الموقف يمثل السياسة البريطانية فإن مصر لم تبلّغ به رسمياً، والسودانيون لا علم لهم به البتة. إنهم على علم بسياسة وأهداف حكومة السودان ـ التي تحظى برضاهم بصفة عامة ـ ولكنهم يعلمون في الوقت نفسه أن الكلمة النهائية عند حكومة صاحب الجلالة التي يمكنها ـ بالاتفاق مع مصر ـ تغيير هذه السياسة في أي وقت يتغير فيه تفسير المادة الثانية.

وصف السفير البريطاني في فبراير ١٩٤٥ الأهداف البريطانية في السودان بقوله إنها «تسعى في الأساس إلى المحافظة على وضعنا المتميز في هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة، ثم الاستمرار في سياستنا التقليدية الرامية إلى مساعدة شعب متخلف عبر حكومة رشيدة تسعى إلى تحقيق الحكم الذاتي تدريجياً، على أن تكون البلاد حينئذ راغبة في علاقات وثيقة معنا كما تؤمن لهم في ذات الوقت إدارة رشيدة». تعبر هذه المقولة بصدق عن آراء وأهداف حكومة السودان، «وعلى ضوء خبرتنا نوصي بتقليص النفوذ المصري من السودان إلى الحد الأدنى».

نعم لا يمكن لحكومة صاحب الجلالة إعلان كل ذلك صراحة ودون المخاطرة بإثارة أزمة كبيرة مع مصر، ولكن هل تنوي الحكومة تسجيل تفسيرها للمادة الثانية، كما ورد أعلاه، بطريقة أو بأخرى؟

وترى مصر أن هدف سياسة تطوير السودانيين نحو الحكم الذاتي هو فصل السودان عن مصر وضمه إلى رابطة الشعوب البريطانية (Commonwealth)، الأمر الذي يتنافى مع سياستهم الوحدوية. إن إعلان حكومة السودان لسياستها قد أثار شكوكاً مصرية عميقة، ولذلك فإن إعلان بريطانيا لسياستها نحو السودان قد يؤدي إلى أزمة جانبية مع مصر.

وعليه فهناك خياران: إما أن تثير بريطانيا هذه الأزمة بإعلانها عن سياستها في السودان، أو تنتظر مصر لتثير هذه الأزمة بمطالبتها رسمياً بالوحدة خلال المفاوضات المقبلة لإعادة النظر في اتفاقية ١٩٣٦.

إن الطريق السهل هو أن تعلق بريطانيا الأمر برمته حتى عام ١٩٥٦ برفضها الدخول في مفاوضات إعادة النظر في الاتفاقية، أو أن تخوّف مصر بأنها ستطالب بتغييرات جذرية في الاتفاقية. بيد أن أهم اعتبارات غالبية حكومة السودان هو أن تجاهل بريطانيا إعلان نواياها نحو السودان قد يؤدي إلى إضعاف نفوذها فيه بدرجة لا يمكنها من المحافظة على مصالحها في داخله. والسودانيون ـ ككل الشعوب ـ يرغبون في نيل كل مطالبهم:

تحقيق الحكم الذاتي وإقامة علاقات وثيقة مع كل من مصر وبريطانيا أملاً في نيل مساعدتهما معاً. لا شك أن السودانيين يتطلعون إلى علاقات وثيقة مع بريطانيا، ولكنهم لن ينتظروا تحقيق ذلك بالوعود فقط. بل إن تلك الظروف قد أرغمت وشجعت بعضهم على الاتجاه نحو مصر قبل فوات الأوان. وهكذا فإن غموض الموقف البريطاني هو أحد أسباب هذا الاندفاع نحو مصر.

تتمتع مصر، بطبيعة الحال، بعلاقات وثيقة ومستمرة مع السودان: جغرافياً، وعرقياً، ولغوياً، ودينياً، واقتصادياً. وعليه فإن بريطانيا في موقف أضعف في سعيها إلى التنافس مع مصر لنيل تأييد السودانيين. ولدا فإن أريد لعلاقات بريطانيا أن تستمر وتسود فيجب أن لا تعتمد فقط على تدريب السودانيين لنيل الحكم الذاتي في المستقبل، وإقامة إدارة رشيدة في البلاد. فالسودانيون يعتبرون ذلك هو الحد الأدنى لالتزامات بريطانيا نحوهم، وإنجازه لن يؤدي إلى اعتراف دائم بفضلها نحوهم، بل ولن يكون أساساً متيناً لعلاقات مميزة بين البلدين. والراجح أن مشاعر السودانيين ضد النفوذ البريطاني ستتفاقم خلال المسيرة نحو الحكم الذاتي والاستقلال وسيسدل الستار بفوز السودانيين في معركتهم لنيل حريتهم من السيطرة الأجنبية. هذا ليس هو الأساس الذي تبنى عليه «علاقات متينة».

إن إدارة خمسة وأربعين عاماً لم تنجح في تحويل السودانيين إلى «أفارقة إنجليز» (Black Englishmen)، بل ولن يتحقق ذلك بخمسة وعشرين عاماً إضافية من الإدارة البريطانية للبلاد. إن طبيعة حكمهم الذاتي وقيمهم ستظل شرقية في الأساس، كما أن توجههم القومي سيكون عربياً وشرق أوسطياً. إن التوجه والتقاليد المشتركة التي لعبت دوراً كبيراً في ربط شعوب رابطة الشعوب البريطانية (دول الكمونولث) مع بعضها البعض لن تتمكن من التأثير على دولة السودان المستقبلية.

إن التنازلات السياسية، مهما كانت أبعادها، لن تشكل أساساً متيناً لصداقة دائمة، إذ إن ما يبدو تنازلاً للدول المسيطرة يعد حقاً، تأخر تنفيذه، عند الشعب المحكوم.

في غياب صلات معنوية، فإن الأسس الاقتصادية المتينة هي السبيل الوحيد لإقامة علاقات صداقة قوية وفاعلة بين الشعوب. وعليه فلا بد أن تكون مزايا التواصل مع بريطانيا واقعية، عملية وواضحة لكل السودانيين. وهذا يعني أولاً وقبل كل شيء تقديم منح مالية سخية لتطوير الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في البلاد.

إذا ما اتفق على إعلان سياسة، فيجب النظر في الطريقة المثلى لعمل ذلك.

يبدو أن إعلان بريطانيا الواضح لنواياها في السودان غير مستحسن الآن، وعليه فهناك خياران لمعالجة الموقف الراهن داخله:

١ ـ توافق حكومة صاحب الجلالة على إعادة النظر في اتفاقية ١٩٣٦ شريطة أن تتضمن الاتفاقية الجديدة نصاً واضحاً وملزماً بأن الهدف الرئيس للإدارة في السودان هو تدريب السودانيين على إدارة الحكم الذاتي، على أن يكون للسودانيين بعد ذلك مطلق الحرية في تحديد علاقاتهم المستقبلية مع كل من بريطانيا ومصر.

٢ ـ إن لم ترغب حكومة صاحب الجلالة في إعادة النظر في الاتفاقية، تصدر دولتا الحكم الثنائي بياناً يتضمن المبادىء سالفة الذكر ليكون تفسيراً للبند الثاني من الاتفاقية الحالية (اتفاقية ١٩٣٦). وسيكون من الصعب على مصر رفض ذلك في مواجهة مبادىء الأطلنطي التي أثارتها بنفسها، وقرارات مؤتمر سان فرنسيسكو حول الوصاية والرعاية على المناطق المتخلفة.

وكخطوة أولية، وعلى أسس يتفق عليها بين حكومتي بريطانيا ومصر، يجب أن يناقش كل من الخيارين في المجالس المحلية والمجلس الاستشاري لشمال السودان.

أما قضيتا «السيادة» و«الجنسية» في السودان فيمكن تعليقهما تلقائياً بمقتضى الفقرة التي تنص على حق السودانيين في تقرير مصيرهم لاحقاً. والنظر في المسألة المعقدة الأخرى الخاصة بمستقبل جنوب السودان سيؤجل إلى أن يبلغ الجنوب مستوى من التطوير يجعله قادراً على التعبير عن رأيه في مستقبل الأوضاع فيه.

وعلى بريطانيا خلال تلك الفترة أن تقوي مركزها في السودان بإعطاء منح مالية سخية، وتقوية علاقاتها الثقافية مع البلاد بكافة السبل كفتح فرع للمجلس الثقافي البريطاني هناك (British Council).

مكتب الحاكم العام ـ لندن

١٢ سبتمبر، ١٩٤٥

[XXIX]

F.O. 403/468 36309

معونة مالية إلى السودان
مذكرة من الحاكم العام

تبادل الحاكم العام والسفير البريطاني في مصر ووزارتي الخارجية والمالية البريطانيتين رسائل متعددة حول موضوع المعونة المالية إلى السودان، انتهت إلى رفض وزارة المالية اقتراح حكومة السودان بتقديم معونة مالية إلى كلية غردون، إلا أن وزارة الخارجية احتفظت بحق إثارة هذا الموضوع مرة أخرى عند زيارة الحاكم العام المقبلة إلى لندن عام ١٩٤٥.

وعند تقديمه لهذا الاقتراح أكد الحاكم العام أن حجته الرئيسة سياسية وليست مالية. وقد عبر عن هذا الرأي في رسالتين مطولتين وفي مذكرة عن مستقبل السودان.

وقد ورد في مذكرة منه بتاريخ ٢٤ سبتمبر ١٩٤٥ حول الموضوع أعلاه ما يلي:

«إلى جانب الاعتبارات السياسية القوية، فإن مشاركة السودان في المجهود الحربي البريطاني خلال الحرب العالمية الثانية يشكل عاملاً آخر لتقديم منحة مالية بريطانية له. ويجب أن نذكر أن حكومة السودان قد أعدت خطة خمسية للتطور الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي قد تعطل تنفيذها لضعف الموارد المالية.

إن الهدف الرئيسي لهذه الخطة هو رفع مستوى معيشة السودانيين، ولكن هذا الازدهار المتوقع سيعود في الوقت نفسه بفائدة اقتصادية على بريطانيا حيث إن معظم مشتريات السودان منها، بل وإن مكتب المشتريات السوداني الوحيد في العالم موجود في لندن. فخلال العشرين سنة الماضية قبل الحرب كانت البضائع البريطانية أكثر البضائع رواجاً في السودان، وبلغت صادرات بريطانيا إلى السودان ٣٠ في المئة من إجمالي استيراده من العالم الخارجي.

ويجب أن نذكر أن المجهود الحربي السوداني خلال الحرب كان اقتصادياً في المقام الأول. فقد باع السودان إلى بريطانيا كميات كبيرة من القطن واللحوم بأسعار معقولة (ما قيمته ٢٠ مليوناً من القطن وأربعة ملايين من اللحوم). أضف إلى ذلك كميات كبيرة من

الجلود والأخشاب، وما صدّرته مصلحة المخازن إلى بريطانيا من بضائع أخرى بسعر التكلفة. وقد بيعت تلك البضائع بأسعار أقل بكثير من أسعارها في البلاد المجاورة، الأمر الذي أدى أحياناً إلى تذمر التجار والمنتجين السودانيين.

إن خطط التنمية في السودان تشابه تلك التي في المستعمرات البريطانية، والتي مولتها وزارة المستعمرات بواسطة صندوق التنمية والرفاهية إن المبلغ المطلوب لتمويل خطة التنمية الخمسية في السودان هو ١١ مليون جنيه، وهذه الخطة تغطي فقط الاحتياجات الملحة وليس كل ما هو مطلوب. حيث الحكومة مطالبه بالصرف على المشاريع الرأسمالية في السنوات القليلة القادمة وسيكون كبيراً ولكن هذا المبلغ سيكفي على الأقل لمقابلة الصرف خلال الخمسة سنوات القادمة لضمان عدم تأخر تطور السودان مقارنة مع المستعمرات البريطانية الأخرى وتحقيق تطور ورفاهية شعبه ولكن السودان لن يتمكن من توفير أكثر من نصف هذا المبلغ فقط من موارده الذاتية دون أن يؤثر ذلك في استقراره المالي، لا سيما أن أسعار القطن لم تعد مستقرة في الآونة الأخيرة.

ومن المعترف به أن موقف السودان المالي قوي. ولكن كل الاحتياطي الموجود توفر فقط خلال العشر سنوات الماضية وهو بالكاد الآن يكفي لتغطية المصروفات المتكررة وأي توسع في الخدمات الاجتماعية يتطلب زيادة في هذا الاحتياطي من مصادر دول جديدة.

وعليه، أقترح أن تقدم حكومة صاحب الجلالة منحة مالية إلى السودان مقدارها ٥ (خمسة) ملايين جنيه استرليني لتساعد في برنامج إعماره وتطويره. وستؤمن هذه المنحة الأهداف التالية:

١ ـ الاعتراف بالجهد الذي قدمه السودان في الحرب.

٢ ـ التأكيد على رغبة بريطانيا الجادة في دعم السودان، مما يقوي من مركزها في مواجهة مصر.

٣ ـ تمكين حكومة السودان من الشروع في برنامج تنمية اقتصادي واجتماعي وتعليمي أسوة بالمستعمرات البريطانية الأخرى.

ومن المستحسن أن تقدم هذه المنحة فوراً ودفعة واحدة. فإن لم يتيسر ذلك يمكن تقديمها خلال فترة خمس أو عشر سنوات. ولا بد أن أؤكد على أهمية التعليم ـ خاصة التعليم العالي ـ في تطوير البلاد المتخلفة نحو الحكم الذاتي، ولتحقيق أي تطور اقتصادي أو اجتماعي فيها. وقد فصّلت هذه الأفكار في تقرير لجنة التعليم العالي عن وضع المستعمرات، الذي ورد فيه ما يلي:

«تلعب الجامعات دوراً أساسياً في مرحلة ما قبل الحكم الذاتي، بل إنه لا يمكن الاستغناء

عنها البتة. فهي المصدر الوحيد لتأهيل رجال ونساء قادرين على تبوؤ المناصب القيادية في الخدمة المدنية، ودعم مسيرة بلادهم نحو الحكم الذاتي».

إذا كان الحكم الذاتي هو الهدف المرتقب لسياسة حكومة صاحب الجلالة في السودان، فيجب على حكومة صاحب الجلالة أن لا تهمل واجبها في المساعدة لإعداد السودانيين بتنمية عقولهم ونماء شخصيتهم وتطوير اقتصادهم وخدماتهم الاجتماعية والتي ستمكنهم من الوقوف على أرجلهم وتمكنهم عن تحقيق درجة معقولة من الرفاهية لشعبهم.

لندن، ٢٤ سبتمبر، ١٩٤٥

[XXX]

F.O. 371/53329
CS/SCR/1.P.5.1.

مذكرة من السكرتير الإداري جيمس روبرتسون
إلى سكرتير مجلس الحاكم العام

بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٩٤٥

١ ـ في اجتماعه رقم ٥٣٢ بتاريخ ١٧ مارس ١٩٤٥ أكد مجلس الحاكم العام على سياسة تقليص أعداد البريطانيين في جهاز الخدمة المدنية (Policy of Dilution)، وحثّ حكام المديريات ورؤساء المصالح على البدء في تنفيذها دون انتظار تفاصيل الخطة الكاملة. ولكن مداولتي مع هؤلاء أوضحت أن تنفيذ هذه السياسة في الكادر السياسي سيقود إلى مشاكل تختلف عن تلك التي ستظهر في مصالح أخرى، وقد طلب من المجلس أن يعطي توجيهاته في هذا الأمر.

٢ ـ إن سودنة الوظائف الفنية أمر واضح عند وجود الكادر السوداني المؤهل، ولكن ذلك أمر معقد في ما يختص بالضباط السياسيين إذ إن السودانيين لن يستطيعوا ملء هذه الوظائف بجدارة، بل إن المواطنين أنفسهم لن يقبلوا ذلك. وعليه فإن مستقبل الضباط الإداريين السودانيين هو في حقل الإدارة لا السياسة. وذلك لأن هؤلاء أصلاً من المدن الثلاث ومناطق النيل، فهم غرباء على معظم المناطق النائية، وأقل تعاطفاً معها من الموظفين البريطانيين.

٣ ـ إن تطور الحكم المحلي يتطلب تعيين موظفين لتنفيذ توجيهات المجالس المحلية والريفية. وسيقوم هؤلاء في حقيقة الأمر بمهام تنفيذية مماثلة لتلك التي يقوم بها المفتشون والمأمورون نيابة عن الحكومة المركزية. وكلما زاد عددهم تقلصت مهام المفتشين والمأمورين.

٤ ـ يختار هذا الكادر التنفيذي، بعد التجربة البريطانية، من سوق العمالة العام. غير أن معظم المؤهلين لتلك المناصب في السودان في خدمة الحكومة. ولكي يلعب هؤلاء دوراً في خدمة بلادهم لا بد من نقلهم من تلك الوظائف الحكومية إلى المجالس المحلية.

وفي الوقت نفسه فإن مهمة الموظفين البريطانيين ستصبح استشارية وسياسية أكثر منها تنفيذية وإدارية، مما يعني تقليص أعدادهم تدريجياً. ولكنني أنصح بأن لا يوكل إلى السودانيين هذا الدور الاستشاري.

٥ ـ يتفاوت تطور الحكم المحلي من منطقة إلى أخرى، فالمناطق المتخلفة في حاجة ماسة إلى استمرار الخدمات السياسية والإدارية لحكام المديريات والمأمورين لفترات أطول من غيرها. ولكن اعتبارات سياسية تقضي باستبدال بعض الإداريين البريطانيين هناك بسودانيين لمدة محدودة على أن لا يكون ذلك بصفة دائمة إلا في حالات نادرة.

٦ ـ من المتوقع أن يتطور نظام الحكم المحلي تطوراً مضطرداً، وربما يبلغ عدد هذه المجالس ٢٥ أو ٣٠ معظمها في شمال السودان. وأتوقع أيضاً بين ١٠ إلى ١٢ مجلساً للمدن، وربما ٢٠ لجنة في الريف.

٧ ـ من أهم مهام الموظفين البريطانيين رئاسة هذه المجالس في مراحلها الأولية، ومن ثم يصبحون مستشارين لرؤسائها السودانيين. وفي الوقت نفسه فإن مهامهم الإدارية والتنفيذية ستصبح من نصيب الإداريين السودانيين، إلا في أماكن قليلة جداً كالخرطوم مثلاً.

٨ ـ قد لا يتم تنفيذ هذه السياسة بالكامل خلال عشرين سنة في المديريات الشمالية الست. وخلال هذه المدة ربما يكون من الممكن تقليص عدد شاغلي الوظائف السياسية من البريطانيين من ٧٢ إلى ٣٠، وبنسبة مماثلة في وظائف الدرجة الأولى في خدمة الحكومات المحلية، أو في بعض الحالات باستبدالهم بموظفيهم في جهاز الخدمة السياسية.

٩ ـ لا يشمل هذا العرض مديريتي جنوب السودان حيث يشغل ٤٦ بريطانياً وظائف سياسية، ولا يتوقع لأسباب منطقية تقليص عددهم خلال الخمس عشرة أو العشرين سنة القادمة خصوصاً إذا أريد لسياسة الحكومة المصدق عليها لتطوير الاقتصاد والتعليم أن تنفذ على الوجه السليم. ومن العسير أن يتطور الحكم المحلي في جنوب السودان تطوراً ملحوظاً في هذه الفترة.

١٠ ـ لم أحاول في هذه المذكرة إعطاء خطة مفصلة عن السودنة، ولكننا ندرس مع الجهات المعنية وسائل تدريب السودانيين في الحكم المحلي وشروط خدمتهم.

١١ ـ أرجو من المجلس إجازة المبادىء الأساسية الواردة في هذا الاقتراح، وهي:

أ ـ تقليل عدد الضباط السياسيين البريطانيين تدريجياً لمواكبة المهام الجديدة التي أوكلت إلى المجالس المحلية ونقل الموظفين السودانيين من خدمة الحكومة المركزية لخدمة الحكومة المحلية.

ب ـ أن يستوعب أفراد الكادر الإداري السوداني أساساً في الحكم المحلي كضباط وما شابه ذلك في المجالس المحلية والريفية، على أن لا توكل إليهم وظائف سياسية إلا في حالات نادرة.

ج ـ يستمر الموظفون البريطانيون في الإشراف على إدارة جنوب السودان إلى أن يمكن تطوير أجهزة الحكم المحلي فيه وعندما يمكن تطبيق نفس الخطوات كما نذكر في (أ) و(ب) أعلاه.

جيمس روبرتسون
السكرتير الإداري

[XXXI]

F.O. 371/45985
CS/SCR/1.C.14.

مذكرة سرية من السكرتير الإداري نيوبولد إلى سكرتير مجلس الحاكم العام

[أفصح عن محتوى هذه المذكرة في رسالة بتاريخ ٤ اغسطس ١٩٤٥]

بتاريخ ٣ أبريل ١٩٤٤

١ ـ عقد اجتماع في ١٩٤٤/٢/٧ برئاسة الحاكم العام وعضوية السكرتيريين الثلاثة، وحكام المديريات، ومديري الزراعة والصحة والتعليم. وقد اتفق خلاله على أن الوقت قد حان لوضع وتنفيذ سياسة تهدف إلى التركيز والإسراع في تطوير الاقتصاد والتعليم في المديريات الجنوبية.

٢ ـ في اجتماع تمهيدي في ١٩٤٤/٢/٩ بحضور السكرتيرين المالي والإداري ومدير الزراعة وحكام مديريتي الاستوائية وأعالي النيل، ومدير السكة الحديد (الذي لم يتمكن من حضور الاجتماع الأول بتاريخ ١٩٤٤/٢/٧) تبودلت الآراء حول الخطوط العامة للتطور الاقتصادي وفي مجال المواصلات في الجنوب. ورأى الاجتماع أن ضمان استمرارية هذا التطور يتطلب موافقة مجلس الحاكم العام رسمياً على السياسة المقترحة، وتكليف مديري مصلحتي الزراعة والمعارف إعداد خطط محددة في هذا الشأن.

٣ ـ ومن نافلة القول أن نقول بأن الجنوب متخلف جداً، وأننا ملزمون أدبياً إنقاذ أهله من الجهل والشعوذة والفقر وسوء التغذية السائدة بينهم. فرغم مجهودات الإداريين والبعثات التبشيرية في الأعوام السابقة ـ التي حققت بعض النتائج الفردية الرائعة ـ إلا أن التطور في الجنوب ظلّ مشرذماً ومشتتاً مقارنة بالشمال.

٤ ـ تضافرت عدة عوامل لهذا التردي في الوضع المتخلف: طول المسافات وسوء المواصلات، والعوامل المناخية، وعدم اكتراث القبائل إضافة إلى قصور السياسات التعليمية للبعثات التبشيرية التي من أهم مظاهرها استخدام كادر بشري غير مؤهل في مهمته التعليمية. ومن العوامل الأخرى لهذا التخلف تشكيك السلطات في الخرطوم في إمكانات

الجنوب الاقتصادية، وانشغالهم بمشاكل الشمال، وسذاجة فهم الإداريين البريطانيين العاملين في الجنوب، للسياسة التي أقرت في عام ١٩٣٠ نحوه، وقصر نظرهم في فهم أبعادها السياسية، العاملة والتعامل معها كأنها مشكلة أكاديمية، إضافة إلى سنوات الحرب الأربع السابقة.

٥ ـ بعض هذه العوامل المذكورة طبيعية وتاريخية، والبعض الآخر من صنع الإنسان نفسه، لا داعي لتقديم اللوم على العوامل الأخيرة، حيث لم يكن مجدياً في السابق تقديم مقترحات لتطوير الجنوب ـ حتى ولو اقتنع الجميع بضرورته ـ نظراً لعدم توافر المال اللازم. أما الآن وبعد الحرب، فيمكن توفيره، إضافة إلى أن المسؤولين في الشمال والجنوب أصبحوا على قناعة تامة بضرورة وضع وتنفيذ خطة حازمة لتطوير الجنوب.

٦ ـ وأخيراً لا بد أن أؤكد أنه إلى جانب الاعتبارات الأدبية والاقتصادية السابقة الذكر هناك عوامل سياسية قوية تحتم ضرورة اتباع سياسة إيجابية في الجنوب.

تتركز أنظار مصر والسودانيين الشماليين على الجنوب حيث تتعرض سياستنا هناك (أو بالأحرى «لاسياستنا» Lack of Policy) إلى نقد متواصل في القاهرة وأم درمان. لا يمكن أن تروق بعض جوانب سياساتنا الحالية في الجنوب، الشماليين. بل إننا لا نستطيع أن نرد على بعض اعتراضاتهم الوجيهة عليها. فإن أردنا أن نستقطب الرأي العام المستنير في الشمال تجاه سياستنا في الجنوب فلا بد من الإسراع في التطوير الاقتصادي والتعليمي له. وهناك عوامل خارجية لا بد من التنبه إليها، أهمها اهتمام الرأي العام الأميركي بالجنوب بعيد الحرب، والانطباعات السلبية التي قد يتركها الوضع في الجنوب لدى «لجنة الانتداب» (التي كونتها عصبة الأمم المتحدة) و«المجلس الإقليمي». وقد كتب المستر كوكس في هذا الشأن خلال زيارته الأخيرة إلى الجنوب ما يلي: «من أهم انطباعاتي خلال زيارتي هذه إلى الجنوب ضرورة تسريع تطويره إن أريد له أن يقف على قدميه ويحافظ على استقلاليته... لقد ترك الجنوب يتأخر أكثر فأكثر». ومستر كوكس هذا صديق وناقد لاذع، كما أنه ملمّ تماماً بالسياسات الجديدة نحو المستعمرات.

٧ ـ أطلب من المجلس الموافقة على الشروع في سياسة اقتصادية وتعليمية مكثفة في الجنوب، ولعل أحسن الطرق للبدء بتنفيذها هي:

(أ) تكليف مدير المعارف بإعداد برنامج للتطوير التعليمي في الجنوب أفقياً وعمودياً، مستفيداً من مؤسسات الحكومة والبعثات التبشيرية التعليمية، وإمكانات يوغندا في هذا المجال.

(ب) تكليف مجلس الاقتصاد والتجارة ـ الذي سيعاود نشاطه الآن ـ النظر في المشاريع التي اقترحها مدير الزراعة، وفي إمكانات الجنوب الصناعية وتطوير كافة سبل المواصلات الجوية والنيلية والبرية والسكك الحديدية.

٨ ـ إذا وافق المجلس على هذا الاقتراح، فمن المتوقع والضروري إحداث بعض التغييرات في الهيكل الإداري للجنوب. والاقتراحان اللذان على طاولة البحث هما: أولاً إعادة تقسيم المديرية الاستوائية إلى مديريتين، والثاني تعيين نائباً للحاكم العام للجنوب. وفي اعتقادي أن الاقتراح الأول ضروري، بينما لا أصرّ في الوقت الحالي على الآخر ـ الذي لم أدرس بعد انعكاساته وإن كان البعض يرى ضرورة تنفيذه. وفي كلا الحالتين فإن الإمكانات البشرية لا تسمح بتغييرات في الوقت الحالي، وأنا لا أدعو إلى تغييرات إدارية جذرية في المدى القصير دون دراسة انعكاساتها المالية والبشرية، ولكنني أود أن ألفت النظر إلى أن الهيكل الإداري الحالي ـ في المديرية الاستوائية على أقل تقدير ـ لا يتماشى مع أي خطة تنموية في الجنوب.

دوغلاس نيوبولد
السكرتير الإداري
الخرطوم، ٤ أغسطس، ١٩٤٥

[XXXII]

F.O. 371/45985

التقرير الإحصائي العاشر عن تطور التعليم والإدارة في جنوب السودان للأعوام ١٩٤٢، ١٩٤٣، ١٩٤٤

بتاريخ ٤ أغسطس ١٩٤٥

١ ـ موظفو الحكومة:

نسبة الجنوبيين في الخدمة المدنية

	١٩٤١	١٩٤٤
أ ـ الإدارة		
الأجانب (بريطانيون ومصريون)	٣٩	٣٧
الشماليون	٠٨	٠٨
الجنوبيون	٠١	٠٢
	٤٨	٤٧
النسبة المئوية للجنوبيين	٢٪	٤٪
ب ـ الكادر الكتابي:		
أجانب	١٢	٢٠
شماليون	١٠٥	١١١
جنوبيون	٨١	١٣٦
	١٩٨	٢٦٧
النسبة المئوية للجنوبيين	٤١٪	٥١٪
ج ـ الفنيين		
أجانب	٦١	٥٠
شماليون	٤٥٠	٣٩٠
جنوبيون	٤٠٥	٣٦٩
	٩١٦	٨٠٩
النسبة المئوية للجنوبيين	٤٤٪	٤٥٪

تنفيذاً لسياسة تشجيع الثقافة المحلية لا الشمالية، فقد جرت العادة أن يقتصر استخدام

بعض الشماليين في إدارة الجنوب على الضرورة القصوى مع مراعاة تعاطفهم مع الثقافة المحلية لا الشمالية. غير أن هذه السياسة لم تنجح خلال عامي ١٩٤٣ و ١٩٤٤ إذ تميز شاغلو تلك الوظائف بعدم تعاطفهم مع الجنوب. كما أثارت المرتبات المرتفعة التي حصلوا عليها، رغم ضعف أدائهم، حفيظة بعض الموظفين الجنوبيين، بخاصة حديثي التخرج من المدارس الوسطى الذين كانوا يكنون الكراهية للموظفين الشماليين. ثم إن سياسة إحلال بعض الشماليين في وظائف البريطانيين في الجنوب اقتضت أن يتبوأ بعضهم وظائف هامة، كالأطباء، مما زاد الأمر تعقيداً. غير أن الفرصة لم تحن بعد لتدريب جنوبيين ليشغلوا مناصب مساعدين إداريين للمفتشين، فالاثنان اللذان عيّنا كانا ضابطي صف ملمّين بالإنجليزية. وما زال معظم الموظفين الجنوبيين صغار السن، إلا أن هناك فرصة لترقيتهم عند بلوغهم الثلاثين.

إن محصلة ومستوى مراكز تدريب موظفي الوظائف الوسيطة في جوبا قد تحسن كثيراً. فلقد تلقوا تدريبات، لمدة عامين، على الأعمال الكتابية والحسابية، وعلى الأعمال الطبية الأولية لمدة ثلاثة أعوام، ولعامين في مجال الزراعة والغابات، إضافة إلى تدريب على أعمال البريد والبرق والتلغراف بدأ في عام ١٩٤٥.

وكانت محصلة مراكز التدريب هذه على النحو التالي:

الرئاسية في الاستوائية	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤
الأعمال الكتابية والمحاسبية	٩	٩	٩
خدمات الطب:			
مساعدون طبيون	١٢	ـــ	٧
عمال صحة	٢	١	ـــ
مساعدو معامل	ـــ	١	ـــ
الزراعة والغابات			
زراعة	٢	ـــ	٥
غابات	ـــ	ـــ	ـــ

أما تجربة تعيين بعض الجنوبيين في فيلق الاستوائية التابع لقوة دفاع السودان ــ والتي أشير إليها في التقرير السابق ــ فلم تحقق نجاحاً كبيراً لأسباب متعددة: ظروف الحرب في المناطق النائية، وانعدام الرقابة، إضافة إلى أن معظم المعنيين كانوا من الكتبة (لعدم وجود مؤهلين آخرين) الذين آثروا ــ بتشجيع من الموظفين البريطانيين ــ العمل في وظائف الإمدادات المستقرة.

لا تحدد الأرقام عدد الشماليين العاملين في فيلق الاستوائية، إلا أن التطور الفني في كافة

المجالات قد حتّم تزايد أعدادهم. ولكن استخدام الجنوبيين في الوحدات العسكرية الشمالية، ومن ثم نقلهم أحياناً إلى فيلق الاستوائية أدى إلى تذمرهم من جراء مقارنة مرتباتهم الضئيلة التي تقاضوها مقارنة مع رصفائهم الشماليين. وعلى كل فإن مجهوداً يبذل بمبادرة من القائد العام للحد من هذه المفارقات باقتصار تعيين الجنوبيين على فيلق الاستوائية. وقد صدرت توجيهات مماثلة إلى حكام المديريات الشمالية وكل مديري المصالح فيما يتعلق باستخدام الجنوبيين بصفة مستديمة في سلك الحكومة في الشمال.

٢ ـ موظفو مصلحة الري المصري في مديرية أعالي النيل:

أ ـ الكتبة:	١٩٤٤
أجانب	٣٣
شماليون	٤
جنوبيون	-
	٣٧

ب ـ فنيون	١٩٤٤
أجانب	٣٨
شماليون	١٦٨
جنوبيون	٧٧
	٢٨٣
نسبة الجنوبيون	٢٧٪

٣ ـ مهاجرون غير رسميين:

أعداد الشماليين الذين درّبوا في الجنوب على النحو التالي:

١٩٢٧	١٩٣٠	١٩٣٢	١٩٣٤	١٩٣٦	١٩٣٨	١٩٤٠	١٩٤٢	١٩٤٤
٧٩٥	٦٣٢	٤٦٦	٤٣٥	٤١١	٤١٦	٤٢٦	٤٥٥	٤٢١

اقتضت ظروف الحرب الاستثنائية ـ التي حتمت إرسال كميات من اللحوم إلى القوات في الشرق الأوسط ـ السماح لبعض التجار الشماليين شراء الماشية من قبائل الجنوب النيلية. غير أن أعدادهم ـ كما توضح الإحصائية أعلاه ـ قد تقلّصت تدريجاً لسوء الأحوال هناك، وللاستخدام المضطرد للجنوبيين في هذا المجال، علماً بأن التراخيص التي منحت للتجار الشماليين لم تشمل الراشدين من أبنائهم.

٤ ـ التعليم

أ ـ المدارس التبشيرية

الإحصاءات أدناه إحصاءات مقارنة

	١٩٢٧	١٩٣٠	١٩٣٢	١٩٣٤	١٩٣٦	١٩٣٨	١٩٤٠	١٩٤٢	١٩٤٤
مدارس القرى	-	-	١٨٩	٣١٠	٣٩٣	٥٩٩	٤٤٢	٤٦٤	٣١٧
المدارس الأولية (بنين)	٢٧	٣٢	٢٩	٣١	٣٤	٣٤	٣٤	٣٤	٣٧
المدارس الأولية (بنات)	-	-	٥	١٦	١٧	١٨	١٩	١٣	١٩
مدارس مركزية (بنين)	-	-	-	-	-	-	-	٣	٨
مدارس مركزية (بنات)	-	-	-	-	-	-	-	١	٣
مدارس متوسطة	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣
مدارس تجارية	٢	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣
مدارس عادية	-	١	١	٢	٣	٢	٢	٢	-

لا تشمل مدارس القرى في العام ١٩٤٤ عدداً من المراكز لتعليم مبادىء النصرانية، ومدارس القرى في العراء. وتشتمل هذه القائمة على مدرستين متوسطتين جديدتين إحداهما أقامتها البعثة الأميركية في مديرية أعالي النيل والأخرى شيدتها جمعية الكنيسة التبشيرية في الاستوائية. أما المدارس المركزية الثماني، فأربع منها تحت إشراف الجمعية السابقة والأربع الأخرى تحت رعاية إرسالية أباء فيرونا (Verona Father's Misson). وقد استبدلت المدارس العادية بالمدارس المركزية. ويتلقى المدرسون تدريباً في فصول خاصة أقيمت في بعض المدارس، كما بدأ إرسال بعض خريجي المدارس المتوسطة للدراسة في مراحل متقدمة في يوغندا. ويسرني أن أذكر أن بعض القيود التي فرضت خلال الحرب على تحركات ونشاطات الكادر الإيطالي العامل في جمعية الأب فيرونا قد رفعت الآن، كما اتخذت الإجراءات لعودتهم من النفي الذي فرض عليهم في إيطاليا وإنجلترا.

ب ـ قائمة تلامذة المدارس التبشيرية:

يقدّر عدد تلامذة المدارس التبشيرية للعامين ١٩٤٣ و ١٩٤٤ على النحو التالي:

	١٩٤٣	١٩٤٤
مدارس القرى	٤٢٩٨	٥٩٩٣
المدارس الأولية (بنين)	٢٧١٣	٢٤٦٦
المدارس الأولية (بنات)	٤٥٦	٦٦٧
مدارس مركزية (بنين)	٢٣٤	٢٥٥

مدارس متوسطة	٢٤٢	٢٦٢
مدارس تجارية	٧٤	٨٩

ج ـ تلامذة مدارس الحكومة:

	١٩٤٣	١٩٤٤٤
مدرسة القرية في التونج (الاستوائية)	-	١٩
المدرسة المركزية أبونج أعالي النيل	-	٣٢

هاتان مدرستان جديدتان، الغرض من إنشائهما تكامل نشاط المدارس التبشيرية بين قبائل النيل. لمزيد من المعلومات عنهما (انظر الملحق D).

د ـ النفقات على التعليم [في الجنوب] بالجنيه المصري للأعوام ١٩٢٧، ١٩٣٠، ١٩٣٢، ١٩٣٤، ١٩٣٦، ١٩٣٨، ١٩٤٠، ١٩٤٢ و ١٩٤٤

أ ـ إعانات لمدارس التبشير (بالجنيه المصري):

١٩٢٧	١٩٣٠	١٩٣٢	١٩٣٤	١٩٣٦	١٩٣٨	١٩٤٠	١٩٤٢	١٩٤٤
٣٨٠٠	٧٩٢٥	٧٨٠٥	٩٠٨٥	١٠٠٣٥	٩٢٥٥	١٥٣٠٥	١٥٨٩٠	١٨٠١٧

ب ـ تكاليف التعليم في المدارس الحكومية (بالجنيه المصري):

١٩٢٧	١٩٣٠	١٩٣٢	١٩٣٤	١٩٣٦	١٩٣٨	١٩٤٠	١٩٤٢	١٩٤٤
١٣٢٦	١٩٥٢	–	–	–	–	–	٨٨	١٦٣٣

ج ـ تكاليف المشرفين الحكوميين والخدمات (بالجنيه المصري)

١٩٢٧	١٩٣٠	١٩٣٢	١٩٣٤	١٩٣٦	١٩٣٨	١٩٤٠	١٩٤٢	١٩٤٤
٨٥٢	٢٢٣٩	١٣١٥	١٦٥٩	٢٥١١	٢٦٦٩	٣٩١٣	٤٢١٦	٥٠٣٩

يقدّر تعداد سكان المديريتين ١,٧١٠,٠٠٠ درّس منهم بالمدارس ٩,٧٠٢ فقط في عام ١٩٤٤ بتكلفة قدرها ٢٤,٧٨٩ جنيهاً مصرياً.

أنشىء في يناير ١٩٤٣ مجلس للتعليم في منطقة الزاندي بالاستوائية، وتبع ذلك إنشاء خمسة مجالس أخرى في مناطق مختلفة من المديرية. ويؤمل أن تتطور هذه المجالس فيما

بعد إلى مجالس كبيرة يكون كل منها متخصصاً في إحدى لهجات المنطقة. وتتكون هذه المجالس من ممثلي السلطات التعليمية والبعثات التبشيرية والمصالح الحكومية العاملة في هذه المناطق. وعلى هذه المجالس تقديم النصح في ما يتعلق بالمناهج ومناطق المدارس، إضافة إلى تشجيع إقامة علاقات وثيقة بين السلطات المدرسية وآباء التلامذة، والمساعدة في الأنشطة التربوية الأخرى كالزراعة والصحة وتربية الحيوان، والعمل على رصد مهن الخريجين بعد إنهائهم الدراسة حتى يتم التأكد من الاستفادة القصوى من تدريبهم.

٥ ـ اللغات:

أ ـ الإنجليزية:

يرى مدير مديرية أعالي النيل أن تعلم الإنجليزية لم يحرز نجاحاً ملموساً في مديريته، بينما يقول نظيره مدير الاستوائية إنها أحرزت تقدماً ملحوظاً ينتظر أن يزداد إذا تقرر تعلمها في المدارس الأولية. ويضيف بأن لهجة منجلا العربية ستظل وسيلة التخاطب بين المتحدثين باللهجات المختلفة ولا سيما بين رجال البوليس والجيش وبين السجناء.

أجاز المجلس في اجتماعه الـ ٥١٠ بتاريخ ١٩٤٣/٦/١٢ علاوة صغيرة على مستويين لمن تعلموا قراءة وكتابة الإنجليزية بين أفراد الشرطة والجيش في الجنوب خلال أدائهم واجباتهم العادية، ولمن ألمّوا بها كتابةً وقراءة وتحدثاً. وقد طبق ذلك عند احتساب المرتبات لموظفي الحكومة والمجالس المحلية حيث كانت النتائج مشجعة. وعين مواطن سوري في وظيفة مفتش صغير لتدريس اللغة الإنجليزية للموظفين المحليين، ولإعداد اختبارات فيها لشاغلي الوظائف الأعلى. وقد اجتاز الاختبار مستويات ٥٧ موظفاً في الدرجة العليا و ٢٥٧ في الدرجة الدنيا.

ب ـ اللغات المحلية:

بلغ عدد الموظفين الإنجليز المؤهلين في اللغات المحلية الآتي:

١٩٢٧	١٩٣٠	١٩٣٢	١٩٣٤	١٩٣٦	١٩٣٨	١٩٤٠	١٩٤٢	١٩٤٤
٥	١١	٢٤	٣٥	٣١	٢٥	١٦	٢٠	١٦

من بين ٥٣ موظفاً بريطانياً في الاستوائية، بلغ عدد المؤهلين منهم في اللغات المحلية ١٦، بينما كانوا ٤ في أعالي النيل من إجمالي ٢١ موظفاً بريطانياً هناك. والملاحظ أن أعداد هؤلاء قليلة، الأمر الذي يمكن تفسيره باستخدام الإنجليزية في المصالح الفنية، ونقل عدد من الموظفين الإنجليز إلى الشمال لأسباب صحية في الغالب، والانشغال بمسائل الحرب. ولكن المجال واسع لزيادة أعدادهم وخصوصاً الفنيين منهم، علماً بأن الموظفين الشماليين العاملين في أعالي النيل لديهم إلمام باللغات المحلية.

ج ـ المطبوعات:

إن ندرة الورق قلّصت طباعة الكتب المدرسية تقليصاً كبيراً، وتوجد حالياً مسوّدات مترجمة يمكن طبعها حال توافر الورق.

وقد طُبعت التراجم التالية باللغات المحلية خلال تلك الفترة:

الكتاب	اللغة
الحساب الأول	الباري Bari
سلوك الرسل ـ القديس يوحنا	الدينكا Dinka
كتاب الإنشاء الثاني	الأشولي Acholi
تاريخ السودان	اللاتوكا Latoka
حكايات شعبية	المابان Maban
كتب للأطفال	الراندي Zandi

لم تنشر قواعد جديدة للغة، ولكن نشر الجزء الثاني من قاموس شمال الدينكا للدكتور ترودنجر Trudinger.

٦ ـ الإدارة:

رغم النقص في الموظفين خلال الحرب فإن الأعمال الإدارية استمرت بصورة طبيعية. وباشرت محاكم السلاطين ـ تحت رقابة المسؤولين ـ مهام الحكومة المحلية تدريجياً، على أن العقبة الرئيسية أمامهم لم تكن في إصدار قرارات حازمة وعملية بل في تنفيذ تلك القرارات. وقد عقدت اجتماعات بين مفتشي المراكز والسلاطين العاملين على إدارة قبائل النوير والدينكا لمناقشة المشاكل التي أعاقت التطور الإداري، خرجت برؤى مشتركة حول تطور الإدارة والتعليم والاقتصاد في تلك المناطق.

٧ ـ الاقتصاد:

إن العائق الرئيسي لتصدير منتجات الجنوب شمالاً أو جنوباً هو تكلفة المواصلات الباهظة. ولكن لا بد من تأمين تجارة تصدير رابحة لمنتجات الجنوب (كالأخشاب والحبوب الزيتية وشمع العسل وخلافه بالإضافة لبعض الصناعات المنتجة من المشروع المشار إليه في الملحق «ج»)، حتى يمكن استيراد بعض البضائع الاستهلاكية اللازمة لرفع مستوى معيشة الأهالي (خصوصاً حالتهم الصحية). ويعتقد البعض جازماً بأن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا بإعانة مالية لصادرات الجنوب من الشمال أو شرق أفريقيا أو من الخارج تمكنها من منافسة الصادرات الأخرى، وبتخفيض الأجور لتعويض الارتفاع الكبير في تكلفة المواصلات للأسواق الخارجية. غير أن ارتفاع نفقات المعيشة وتزايد تطلعات

المواطنين مع الطلب المتزايد على العمال في مشاريع الحكومة (بما في ذلك تطوير المواصلات) كل ذلك أدى إلى تزايد تلك الأجور. هذا وإن العدد القليل من الجنوبيين الذين عزفوا عن العودة إلى بيئتهم البدائية وجدوا بسهولة فرص عمل في الشمال بمرتبات مغرية لا مثيل لها في الجنوب. ولكن الأحوال في الشمال لا تمكنهم من أن يتمتعوا بحقوق المواطنة كاملة، بل إنهم سيكونون على مكانة وضيعة هناك. وربما تشجع زيادة في الأجور في الجنوب ـ نقداً أو عيناً ـ بعضهم، وفي المراحل الأولى على العودة، ولكنها لن تكون مؤثرة لاحقاً نتيجة للتضخم الذي سيقلل من قيمتها الحقيقية.

إن الإذعان والقبول بحياة الجنوب التقليدية البسيطة يعنيان التخلي عن أي أمل في التطور الاقتصادي والاجتماعي المطلوب لبقاء الجنوب على علاقات وثيقة مع العالم الخارجي، والتي لا بد منها. والحكومة لن تستطيع أن تحميه من ذلك إلى الأبد، بل ولا حتى لفترة طويلة. وعليه فإن المشكلة هي الموازنة بين تخفيض تكلفة المواصلات على صادرات الجنوب وحتمية الارتفاع لا في الأجور وحدها بل في خدمات الصحة والتعليم وتربية الحيوان والخدمات الاجتماعية أيضاً. هذه مشكلة معقدة تشغل بال المسؤولين، والقرارات الحازمة الوحيدة التي اتفق عليها هي أن تعطى الأولوية للاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية، ثم في المقام الثاني لإنتاج موادّ التصدير أو المحاصيل النقدية المحلية. ومن الضروري أيضاً دراسة إمكانية تطوير مواصلات مناطق جنوب الاستوائية مع شرق أفريقيا، وإقامة أسواق هناك مع النظر في التصدير عبر مُمبسا عندما تسمح الظروف بذلك، وعلى نفقة الحكومة إن كان ذلك ضرورياً.

ومشروع الزاندي المشار إليه في الملحق (ج) لن يعطل بل سيكمل المجهود لتحسين المحاصيل الغذائية وتربية الحيوان. فمن المعلوم أن هذا المشروع قائم على اعتبارات يؤدي عدم تحقيقها إلى فشل وخسارة. ولكن المشروع مؤسس على ثقة في مقدرة الجنوبيين على الإبداع إن حصلوا على رأس المال اللازم، تماماً كما حدث في الشمال حيث منح المواطنون هناك مسبقاً مساعدة مالية من طريق سكك حديد وميناء وسد مياه ومشاريع ري.

٨ ـ الوضع السياسي:

إن أي قرار حول مستقبل الجنوب السياسي يجب أن يؤسس في المقام الأول على التوافق بين ولائه السياسي وعلاقاته الاقتصادية. لم تحدد هذه العلاقات حتى الآن بشكل قاطع، ولكن النظر فيها والتحقق منها أمر حيوي سياسياً واقتصادياً. إن الجنوبيين لا يفكرون أو يتأملون حالياً في مستقبل الجنوب، ولكن هذا موضوع يشغل بال بعض المسيّسين من الشماليين (يعملون أو لا يعملون في الجنوب) الذين قد يثيرون شغباً في الشمال أو في

مصر أو حتى في الجنوب نفسه لا لمصلحة الجنوبيين وإنما لمصالحهم السياسية الخاصة. وباستثناء حالة شغب واحدة أو اثنين فقط، لا يوجد حتى الآن ما يمكن أن نسميه «وضعاً سياسياً» Political Situation في الجنوب، وإن كانت هناك بوادر تشير إلى أن بعض المثقفين الجنوبيين المطلعين (وهم قلة) مندهشون وغاضبون لحالة الجنوب المتخلفة المزرية. ومن النتائج المؤسفة لهذا الوضع أن مجموعة من الجنوبيين رغبوا طواعية أو بتأثير من الشماليين في العمل في الشمال الذي فتنهم بمرتباته العالية وفرصه الجيدة. ولكن سرعان ما ينتهي هذا البريق بمجرد وصولهم إلى الشمال حيث ارتفاع أسعار المعيشة، واقتصار الفرص الاجتماعية والمهنية المحدودة على الشماليين فقط. وقد أحسنت جمعية الكنيسة التبشيرية (CMS) الصنع حين أنشأت بالتعاون مع الكنيسة الإنجيلية ناديين اجتماعيين في الخرطوم وأم درمان التقى فيهما جنوبيو المهجر وأقاموا علاقات اجتماعية ودّية مع بعضهم البعض. وقدم هذان الناديان مساعدات قيّمة لا سيما في ما يختص بعوائلهم التي هجروها للعمل، وسهّلا عودتهم إلى الجنوب متى رغبوا في ذلك.

الخرطوم

٤ أغسطس ١٩٤٥

[XXXIII]

F.O. 371/45985 100518

مذكرة من مكتب السكرتير الإداري
حول اقتراح إعادة تقسيم الاستوائية

بتاريخ ١٩٤٥/١/٢٧

مرفق مع رسالة الخرطوم رقم ٨٩ بتاريخ ٤ أغسطس ١٩٤٥

١ ـ ورد في البند ١١ من وقائع اجتماع مجلس الحاكم العام رقم ٥٢١ ملخص لطلبي موافقة المجلس على اتباع سياسة مكثفة نشطة لدفع التطور الاقتصادي والتعليمي في جنوب السودان. وكنت قد كتبت في هذا الصدد بتاريخ ٣ أبريل ١٩٤٤ ما يلي:

«إذا وافق المجلس على هذه السياسة المقترحة، فالراجح أن يتطلب ذلك بعض التغييرات في الهيكل الإداري للمديريات الجنوبية. وهناك احتمالان، أولهما: إعادة تقسيم المديرية الاستوائية إلى مديريتين، والثاني: تعيين نائب للحاكم العام للجنوب. أعتقد أن الأخذ بالاحتمال الأول ضروري، ولكنني لم أكوّن رأياً قاطعاً حول الاحتمال الثاني، إذ إن ظروف الحرب لم تمكّني من دراسة تداعياته المتعددة، وإن كنت أعلم أن أغلبية الموظفين البريطانيين تباركه وتؤيده بقوة وحماسة. وعلى كل ففي كلتا الحالتين لن يحول الكادر البشري دون تنفيذ أي منهما في المستقبل القريب. على أنني لا أطلب من المجلس تغييرات إدارية جذرية متعجلة قبل تحديد الكادر البشري والمتطلبات المالية لتنفيذها. ولكنني أود أن أدوّن قناعتي كتابة بأن الهيكل الإداري الحالي في مديرية الاستوائية لا يجاري التطور المقترح والمنشود».

٢ ـ أطلب الآن من المجلس الموافقة ـ شريطة النظر في التداعيات المالية ـ على إعادة تقسيم مديرية الاستوائية إلى مديريتين طالما تتوافر الموارد البشرية والاعتبارات الأخرى.

٣ ـ دمجت في ١٩٣٦/١/١ مديريتا منجلا وبحر الغزال في مديرية واحدة سميت «الاستوائية». وفي ١٩٣٧/١/١ ضمت إليها منطقة يرول التابعة إلى مديرية أعالي النيل.

٤ ـ أسس الدمج: دوّنت الدوافع التي بني عليها قرار الدمج في أربع مذكرات سرية أرسلها السير استيوارت سايمز [حاكم عام السودان حينئذ] إلى مندوب بريطانيا السامي في مصر: (المذكرتان ٩٨ و ٩٩ بتاريخ ٣ يوليو ١٩٣٤، المذكرة ١٠٠ بتاريخ ٧ يوليو

١٩٣٤، المذكرة ٩٠ بتاريخ يونيو ١٩٣٥)، إضافة إلى تقرير سايمز السياسي للعام ١٩٣٥. وكل هذه المراسلات في حوزة أعضاء المجلس.

لم يرفع اقتراح الدمج إلى مجلس الحاكم العام مقدماً، ولكن المذكرات في شأنه عرضت على المجلس في اجتماعيه رقم ٤١٣، و ٤٢٦.

لخص السير استيوارت سايمز أهداف الحكومة في الجنوب في الآتي:

أ ـ اتصال وعلاقات مفتوحة مع كل المناطق التي تستفيد من مياه النيل.

ب ـ حماية الحدود.

ج ـ التنظيم القبلي.

د ـ التنمية.

إن متابعة هذه الأهداف بنشاط وجدية ضروري لتنفيذ سياسة الحكومة في الجنوب. وقد يتطلب هذا إجراءً عملياً بوضع كل الجنوب تحت إدارة موحّدة شبه مستقلة عن الخرطوم.

إن التطورات السياسية في الشمال تجعل هذا الإجراء محبذاً، كما أن تميّز الجنوب بخلفية اجتماعية وثقافية مختلفة عن الشمال يحمل على التفكير الجاد في إنشاء مركز محلي للجنوب تحت إشراف ضابط تنفيذي يتمتع بسلطات مالية وإدارية واسعة. ولأسباب عملية فإن المنطقة ستستمر مقسمة إلى أقسام، كل منها تحت إدارة موظف بريطاني، على أن توكل سلطات محلية واسعة إلى زعماء القبائل وسلاطينها.

ولهذه المنطقة مشاكلها الخاصة، كحماية الحدود، ومرض النوم، والبعثات التبشيرية، إضافة إلى بعض المشاكل القبلية. على أن معالجة هذه المشاكل يجب أن تكون منسجمة ومتوافقة مع السياسة العامة، ويستحسن أن يباشر توجيه وتنسيق السياسات المحلية من مركز موحد تفوض إليه سلطات واسعة واستقلالية عن الخرطوم. غير أن عوائق ستظهر من جراء استبدال المراكز الحالية الثلاثة بمركز واحد، الأمر الذي يتطلب مؤقتاً تقسيم الإقليم إلى وحدتين.

٥ ـ لم تقبل اقتراحات سايمز (تقليص المديريات الجنوبية من ثلاث إلى اثنتين بدون توحيدهما تحت إدارة نائب حاكم عام واحد) دون تساؤلات حولها. فقد اعترض على دمج مديريتي بحر الغزال ومنجلا كل من السكرتير الإداري السير أنجس غيلان Angus Gillan ومديري مديريات: منجلا (المستر نالدر Nalder) وبحر الغزال (ميجر بروك Brook) ومن بعده (المستر أنجلسن Ingelson) وأعالي النيل (المستر بار Parr) معللين أسباباً يمكن تلخيصها في الآتي:

أ ـ ستواجه المديرية الموحدة مشاكل متعددة ومعقدة، منها اتساع الحدود وانشغال

الحكم المحلي ـ الذي أنشىء مؤخراً على مبادىء شبه مصرية أكثر منها أفريقية ـ في التعليم والبعثات التبشيرية، إضافة إلى اتساع المساحة وصعوبة المواصلات. ثم هناك الالتزام بالتطوير والأهمية القصوى بأن تعتمد الإدارة في هذه المناطق على الاتصال الشخصي مع الأهالي والتجار والمبشرين. ولكن المدير لا يستطيع في تلك الظروف زيارة كل المناطق الواقعة تحت إدارته ولو مرة واحدة في السنة. أما المواطنون حديثو العهد في الجنوب فسيدخلون عالماً جديداً مما يعوّق تنفيذ سياسة الحكومة نحوه، إضافة إلى زيادة أعباء المدراء المتعاقبين (وكثير منهم حديثو العهد في مناصبهم) لسنوات قادمة.

ب ـ قد يؤدي تخفيف القيود والرقابة على قبائل النيل المولعة بالحرب في بحر الغزال إلى استئناف الدوريات العسكرية هناك. وسينعكس ذلك سلباً على رفاهية المواطنين، ويعرقل الإصلاحات التي شُرع العمل فيها كإلغاء تجارة الرقيق وتطوير خدمات الصحة والتعليم. ولا شك أن ذلك سيحبط الإداريين ويعوق عملهم.

ج ـ إن مثل هذا الدمج سيكون سابقاً لأوانه، كما أشار السير أغنس غيلان (Angus Gillen) عقب زيارة خاصة قام بها إلى الجنوب حيث اقترح إرجاء هذا المشروع إلى وقت لاحق تكون فيه الطرق ووسائل النقل قد تحسنت وتحقق نوع من الاستقرار القبلي في الجنوب. ثم ما هي خلفية تفويض سلطات ما إلى حاكمين بدلاً من ثلاثة؟

ثم إن هذا الدمج لن يساعد على التطوير الاقتصادي بل سيعوقه إذ إنه سيزيد المصروفات الإدارية وبخاصة إذا نتج منه إخلال بالأمن.

(ب) القرار حول دمج مديريتي منجلا وبحر الغزال:

٦ ـ عبّر السكرتير الإداري ومديرو المديريات المعنيون، في الاجتماع الذي عقد في ملكال في مايو ١٩٣٥، عن رأيهم الموحد كتابة حول هذا الموضوع، وانتهى هذا الاجتماع من دون اتفاق. ودوّن في وقائعه ما يأتي:

١ ـ تكوين مديرية في الجنوب يكون مركزها جوبا، وتشمل مديريتي منجلا وبحر الغزال الحاليتين.

٢ ـ تضم منطقة ييرول Yirrol التابعة إلى مديرية بحر الغزال إلى المديرية الجديدة في أقرب وقت ممكن.

٣ ـ أن يقدم (المستر مالدر Malder) توصيات في شأن تنظيم المنطقة التي كان يشرف عليها، والمساعدين اللازمين لإدارتها. وفي هذا الشأن عليه أن يدرس إمكانية إدارة بحر الغزال بواسطة مفتش وعدد من المساعدين.

٤ ـ يلزم منطقة غرب بحر الغزال المضطربة إجراءات دقيقة وفي غاية الحرص.

(ج) تجربة دمج المديرية:

٧ ـ عزّزت تجربة تسيير دفة الأمور في مديرية الاستوائية حتى الحرب، إلى حد كبير، الآراء المناوئة لسياسة الدمج. فقد كتب (المستر بار) عن سنواته الست في إدارة هذه المديرية ما يلي:

«إن تجربة ست سنوات في إدارة الاستوائية قد أقنعتني باستحالة إدارتها إدارة رشيدة بواسطة ضابط من مرتبة مفتش مديرية وتحت إشراف رؤساء المصالح وحكومة الخرطوم المركزية. وذلك لاتساع مساحتها (١٥٠٠٠٠ ميل مربع) المتاخمة لخمس دول، وتقسيمها إلى عشر وحدات، ووجود ثلاث جمعيات تبشيرية فيها، و٢٥ موظفاً مع ١٥ لغة إضافة إلى عدد من اللهجات.

ملحوظة:

تبلغ المسافة من جوبا إلى راجا عاصمة المقاطعة الغربية براً عبر يامبيو ٣٠٠ ميل بينما تبلغ أقرب طرق العودة إلى جوبا ٧٠٠ ميل. لا أستطيع أن أجزم بفشل إدارة الاستوائية، إذا أوكلت إلى مفتش واحد، ولكني أقول فقط إن هذه تجربتي الشخصية.

٨ ـ ناقشت الأمر عدة مرات مع المدير الحالي (المستر سكيت Skeet) الذي وافق على أن الدمج قد فشل في تحقيق أهدافه حتى في خلال سني الحرب، كما أنه يعوّق التطور الاقتصادي والتعليمي بخاصة في الأقسام الشمالية. وقد سبب هذا الدمج عدم رضى حتى اليوم، كما أنه فاقم من التذمر بين صفوف الجنوبيين، وانتقل من الموظفين البريطانيين إلى مثقفي الجنوب.

٩ ـ أوضحت التجربة في جوبا والحكومة المركزية أنه لا يمكن إدارة الاستوائية إدارة رشيدة كمديرية واحدة. وأضيف هنا:

١٠ ـ لم تنفذ الحكومة المركزية والمديريات اقتراح سايمز بتفويض السلطات في الاستوائية، وما كان في إمكان مدير المديرية أن يؤدي مسؤولياته لو نفذت سياسة التفويض هذه. وهكذا فإن الهدف الرئيسي من الدمج لم يطبق على أرض الواقع.

١١ ـ لم يتمكن مديري الاستوائية ونوابهم من زيارة أقسام المديرية النائية ـ بخاصة المنطقة الشمالية الغربية التي أوصى بها سايمز باهتمام خاص ـ إلا في فترات متباعدة جداً. ولا شك أن الطيران واللاسلكي يساعدان في تسيير شؤون المديرية، ولكننا يجب أن نذكر أنهما غير متوافرين دائماً وفي كل المناطق، بخاصة خلال فصل الخريف. وعليه فإن زيارة معظم المراكز القبلية، والبعثات التبشيرية، ومحطات الزراعة والغابات لا تتيسر في أغلب الأحيان إلا بواسطة العربات أو حتى سيراً على الأقدام.

خلاصات من الواقع:

١٢ ـ إضافة إلى دروس تجربة الأداء في الاستوائية، فقد تبين أن اقتراح الدمج كان مبنياً على تقليص كل الأنشطة في مناطق الدينكا إلى أقل حد ممكن، وعلى قدر يسير من المسح الزراعي في المناطق المتبقية. لقد أجاز المجلس سياسة تنموية نشطة في المديرية، وقرر إنشاء مجالس للتعليم والزراعة والتخطيط وغيرها. غير أن تنفيذ هذه السياسة تطلّب ألاّ يكون موظفو رئاسة المديرية مشغولين بالأعمال الإدارية العادية للمناطق العشر. وقد تقتضي أو لا تقتضي معالجة مشاكل المديريات الجنوبية مجتمعة والتطورات السياسية خارج الجنوب تعيين نائب للحاكم العالم له في المستقبل، ولكن من الواضح أن هناك حاجة ماسة في الوقت الراهن لتنظيم المديرية حتى يتوافر الوقت للتفكير الجاد في تحقيق تطور منطقي ومعقول، ولتقديم العون المباشر إلى موظفي المصالح في الميدان وعلى أرض الواقع، بخاصة الوافدين الجدد منهم إلى الجنوب.

اقتراح بإعادة التقسيم:

١٣ ـ إن الخيار الوحيد الذي أراه هو إقامة إدارة رشيدة في مديرية الاستوائية بدلاً من إعادة تقسيمها إلى مديريتين. إن تعيين نائب للحاكم في واو غير مجدٍ، إذ من الصعب تحديد صلاحياته وعلاقاته مع المصالح، كما أن تطوير المواصلات جواً وبراً لن يحل المشكلة أيضاً.

وعليه أقترح تقسيم مديرية الاستوائية إلى قسمين كما سيأتي، ولتيسير الأمر ذكرت الأسماء القديمة، كما أنني أعددت خريطة لعرضها في الاجتماع.

أ ـ مديرية منجلا:

تتكون من الأقسام التالية:

القسم	المساحة بالميل المربع	تقديرات السكان
جوبا	١٠,٧١٠	٧٢,٠١١
توريت	١٠,٥٩٥	١٠٨,٠٩٥
الشرق	١٨,٣٣٥	٤٦,٠٣٧
مورو	١٣,٩٧٠	٥٤,٩٨٢
بيي	٦,٢٥٠	٧٩,٦٧٧
الزاندي	٢١,٣٤٥	١٨٥,٠٤٣
الجملة	٨١,٢٠٥	٥٤٥,٨٤٥

ب ــ مديرية بحر الغزال:

تتكون من الأقسام التالية:

القسم	المساحة	السكان
الغرب	٣٧,٩٩٠	٦٣,١٢١
نهر الجور	١٦,٢٤٠	٢٥١,٩٧٩
أويل	١١,٧٣٠	١٧٩,٦٠٩
البحيرات	١١,٨٦٠	١٨٤,٠٠٣
الجملة	٧٧,٨٢٠	٦٧٨,٧١٢

يلاحظ من الجدول أدناه إمكانية مقارنة المديريتين الجديدتين من ناحية عدد السكان وعدد المقاطعات في المديريات الشمالية باستثناء مديريتي كردفان والنيل الأزرق الكبيرتين، بل وإنهما أكثر كثافة بالسكان من مديريات كسلا والشمالية وأعالي النيل:

المديرية	السكان	المساحة (بالميل المربع)	الأقسام
منقلا الجديدة	٥٤٨,٨٣٥	٨١,٢٠٥	٦
بحر الغزال الجديدة	٦٧٨,٦٩١	٧٧,٨٢٠	٤
درافور	٧١٥,٥٤٣	١٣٨,١٥٠	٥
كسلا	٤٢١,٩٧٦	١٣٤,٤٥٠	٤
الشمالية	٥٣٥,١٧٦	٢٣٦,٢٠٠	٤
أعالي النيل	٤٨٠,١٨٢	٩٢,٢٧٠	٦
الخرطوم	٢٩٩,٠٠٠	٥,٧٠٠	٣
النيل الأزرق	١,٤١٠,٤٨٥	٥٤,٧٧٥	٦
كردفان	١,٣١٧,١٢١	١٤٦,٩٣٠	٦
الاستوائية	١,٢٢٤,٥٥٧	١٥٩,٠٢٥	١٠

١٤ ــ لا يمكن تقدير السلبيات السياسية لهذا التغيير، ولكن يجب أن نذكر أن المتعلمين في الشمال حسّاسون جداً في ما يتعلق بالجنوب، ويشكّون في كل ما نقوم به هناك، ويتذمرون على وجه التحديد من سياساتنا التعليمية وخصوصاً الاستعانة بالهيئات التبشيرية وتدريس الإنجليزية بدلاً من العربية. كما أنهم ينتقدون استمرار تخلف الجنوب بعد أربعين سنة من حكم بريطانيا له. ولكن يمكننا الرد على أي من التساؤلات بشأن إعادة تقسيم الاستوائية بقولنا: إن الحكومة منزعجة أيضاً بسبب هذا التخلف، وأعدّت سياسات متطورة في مجالي الاقتصاد والتعليم. غير أن التجربة قد بيّنت أن هذا التطور لا يمكن تحقيقه إلا

إذا أعيد تنظيم الهيكلية الإدارية الحالية للمديرية، تماماً كما حدث في النظام الإداري السابق في شمال السودان ذي الوحدات الإدارية الصغيرة التي كانت ضرورة لازمة لإدارته في فترة التخلف التي لازمته حينها.

١٥ ـ لم أتحقق من الآثار الاقتصادية، ولكنني أود أن أعرف أولاً إن كان المجلس موافقاً، لأول وهلة، على هذا الاقتراح القاضي بتقسيم المديرية إلى مديريتين. ولا شك أنه يتطلب مزيداً من المباني والموظفين (أي إنفاقاً إضافياً). فإن وافق المجلس على اقتراحي بصورة عامة يمكن تقدير تكاليفه والرد على أي استفسار في شأنه في الاجتماع القادم.

مكتب السكرتير الإداري

الخرطوم، ١٩٤٥/١/٢٧

[XXXIV]

F.O. 371/45985

اللجنة الخاصة بمشاريع الزاندي
وقائع اجتماع بشأن رأس المال والمصروفات

عقد في يامبو في ٢٥ فبراير ١٩٤٥

البند الأول:

افتتح (المستر مارش March) المداولات بطلب اللجنة أن تخصص الجلسة الصباحية لمناقشة التكاليف المقدرة، والتي أعدها (المستر فرانكلين Francklin) لكل من المشاريع المقترحة. ويشكل مجمل هذه التقديرات المبلغ المطلوب.

وزّع على الأعضاء بيان بتفاصيل الإنفاق، وناقشها المجلس بنداً بنداً.

١ ـ محلج لنقاسي:

اقترح مبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه مصري لشراء مصنعي توريت وشوكولي (Shukoli) وإعادة بنائهما في (لنقاسي Lingasi). وقد ذكر (المستر كيت Keet) أن المديرية لا تعارض ذلك. واتفق أيضاً على أن تتسلم الهيئة محلج (لوريدي Luridi) للقطن مقابل ٣٥٠٠ جنيه مما يعني أن إجمالي رأس المال المطلوب للمحالج ١٤,٠٠٠ جنيه.

٢ ـ مخازن:

من المهم تخزين محصول عام كامل من القطن بطريقة جيدة حتى يسهل خلطه، ومن ثم غزله. وتبلغ تكاليف المخازن المطلوبة ١٠,٠٠٠ جنيه.

٣ ـ طرقات:

مطلوب أيضاً طريق معبّد داخل المنطقة الصناعية طوله ميل واحد لنقل بالات القطن، ولاستخدامه في النقل الداخلي. المبلغ المطلوب: ٢٠٠٠ جنيه.

٤ ـ الغزل والنسيج:

المبلغ المقدّر لمصنع الغزل والنسيج ١٢٠,٠٠٠ جنيه ويشمل تكاليف مصنع صباغ صغير.

لن يكون ممكناً إنتاج قماش «الزراق» خفيف الوزن رغم أنه مفضّل عند النساء، وأقل

تكلفة من «وزن عشرة». واتفق أخيراً على النظر في تقسيم المصنع إلى قسمين: أحدهما لإنتاج القماش الخفيف، والآخر للقماش الثقيل. أما بيع الإنتاج فقد تقرر أن يكون في الاستوائية وأعالي النيل بدلاً من تصديره إلى الخرطوم. غير أن أحد الأعضاء أشار إلى أن تصريفه في الشمال يعود بربح أكثر على الهيئة. وعلى كل فلا بد من تحديد أسعار القماش في الاستوائية.

٥ ـ معصرة:

رؤي أن مبلغ ١٢,٠٠٠ جنيه كافٍ لشراء معصرة تناسب كل أنواع البذور المحلية. وفي مناقشة عامة عن الزيوت وصناعة الصابون اتضح أن زيت بذرة القطن وحده لا يناسب صناعة الصابون. ومن المستحسن استخدام نسبة من زيت النخيل أو ما شابه من الزيوت القوية في هذه الصناعة.

٦ ـ مصنع للصابون:

قدرت تكاليفه بـ ٣,٠٠٠ جنيه واقترح أحد الأعضاء على الهيئة أن لا تعتمد على بيع هذا الصابون في الشمال نظراً لوجود عدد كبير من المصانع العشوائية هناك، والتي يجب أن يمنع قيام نظيراتها في الجنوب. وتقرر أن تباع القطعة زنة ٢٠٠ غرام من هذا الصابون للمستهلك بمبلغ قرش واحد، على أن تكون ممهورة بختم المصنع. وتطرّق الاجتماع أيضاً إلى موضوع العلامة التجارية المسجلة لهذا المصنع حيث قرر مناقشة هذا الأمر بتفاصيل أوفى في الخرطوم. وتقرر أيضاً أن يعبّأ الصابون في صناديق يمكن الحصول على الخشب اللازم لصناعتها في الوقت الحاضر من الغابات.

١٦ ـ منشار:

لم تدرج تكاليفه في قائمة الإنفاق، إذ إن مصلحة الغابات ستتولى تشغيله.

١٧ ـ طاحونة:

الغرض من وجود هذه الطاحونة طحن الذرة التي ينتجها المزارعون والهيئة بغرض بيعها من العمال. وقدّرت تكاليف إقامتها بخمسمائة جنيه.

....

١٨ ـ تنظيف المنطقة وإنشاء طريق في المركز الصناعي:

ربما يعاد النظر في تقديرات ٩,٠٠٠ جنيه لهذا الغرض، خصوصاً أن أجور العمال المعتمدة (قرش واحد في اليوم) ضئيلة جداً. وتبلغ مساحة المنطقة المنوي تنظيفها لإنتاج محاصيل غذائية ألف فدان.

١٩ ـ طرق إضافية في المنطقة:

بدا للمجتمعين أن مبلغ عشرين جنيهاً المخصص لتعبيد الميل الواحد كافٍ.

٢٠ ـ طرق إضافية رئيسية:

لم يحدد مبلغاً لهذا الغرض حيث إن ذلك يقع ضمن مسؤوليات الحكومة.

٢١ ـ الأسواق:

رؤي أن المبلغ المخصص لهذا الغرض (ألف جنيه) كافٍ لشراء الموازين وتشييد أسواق موقتة للقطن.

٢٢ ـ تنظيف الأرض لزراعة البن.

٢٣ ـ تنظيف الأرض لزراعة السكر.

٢٤ ـ تنظيف الأرض لزراعة النخيل.

٢٥ ـ تنظيف الأرض لزراعة خشب الحريق.

بلغت تقديرات هذه البنود (٢٢ ـ ٢٥) ٩,٢٥٠ جنيهاً بواقع ٥ جنيهات للفدان الواحد.

٢٦ ـ المساكن:

أثارت مسألة نوعية المنازل ومواد بنائها نقاشاً واسعاً. فقد أكد الدكتور (برات Pratt) ضرورة حمايتها من الحشرات وإلا تفشت الأمراض بين الشماليين. بينما تساءل (المستر فوليه Folley) عن إمكانية سقفها بالبلاط الفخاري بدلاً من الصفيح حتى وإن كان الأول أكثر تكلفة من الثاني. واقترح (المستر مارش March) أن تستثمر الهيئة (Board) إمكاناتها الهندسية لتشييد هذه المنازل. وقد أثارت المساحة المخصصة لكل من الـ ٣٤٥ منزلاً المقترحة والتخطيط العام للمركز الصناعي جدلاً شديداً بين الأعضاء. وأخيراً أنشئت لجنة من ثلاثة أعضاء للنظر في نوعية المنازل المخصصة باختلاف درجة كل موظف.

ملحوظة: أنظر المحضر السابع.

٢٧ ـ مكاتب واستراحات:

أجاز الاجتماع تخصيص ٦,٠٠٠ جنيه لهذا الغرض.

٢٨ ـ خدمات طبية وتعليمية ومحلية:

رأى الاجتماع أن يخصص مبلغ سنوي لهذه الخدمات بدلاً من تحديد مبلغ معين حسب كل حالة، وطلب من كل الأقسام المعنية تقديم تقديراتها. وتقرر أيضاً أن يخصص جزءٌ من الأرباح للخدمات الاجتماعية في المنطقة.

ملحوظة: أنظر المحضر رقم ٣.

٢٩ ـ خدمات الهاتف:

تقرر أن تدفع الهيئة إيجاراً سنوياً إلى مصلحة البريد والبرق يغطي تكلفة أعمال التشييد والصيانة في هذا المرفق.

البند الثاني:

القسم التجاري:

قدم (المستر فوليه Folley) دراسة لإقامة القسم التجاري والتقديرات المالية لتشييده. وأهم مكونات هذا المشروع هي:

أ ـ ثلاثة متاجر رئيسية في جوبا وواو ويامبيو.

ب ـ عشرة دكاكين في مدن أخرى تحدد لاحقاً.

ج ـ عشرة دكاكين في الغابة.

د ـ كنتين متحرك ملحقاً بكل من المتاجر الرئيسة.

هـ ـ تعيين مدير بريطاني في جوبا.

و ـ تعيين مدير مساعد مؤهل (ربما من الأغاريق) وخبير في هذا المجال، وموظفين مماثلين في كل من المتاجر الرئيسة.

ز ـ أن تكون غالبية الباعة في هذه المتاجر من الجنوبيين.

ح ـ رأس المال المبدئي ٢٥,٠٠٠ جنيه مع إمكانية زيادته.

ط ـ المصروف السنوي ١٨,٠٠٠ جنيه.

قدر العائد المتوقع من القماش المنتج في (لنقاسي Lingasi) بعشرة آلاف جنيه وثمانية آلاف إضافية من البضائع المصدّرة، ولكن الاجتماع أبدى تحفظاً على هذه الأرقام باعتبارها طموحة إلى حد. غير أن (المستر فوليه Folley) رجح إمكانية الحصول على هذا الدخل، إذ من المتوقع أن تدر المنتجات ـ خصوصاً المصبوغات القطنية والصابون ـ عائدات وفيرة. وعلى كل فقد خلص الاجتماع إلى أن المشروع جذاب على وجه العموم، ولكنه يحتاج إلى دراسة أوفى في المستقبل عندما يتمكن المستر فوليه من تقديم أرقام مفصلة.

[XXXV]

F.O.403/468 33951
J 3128/165/16

رسالة من ريتشارد سبيجست Speaigst
(سفارة بريطانيا في مصر) إلى وزارة الخارجية،
لعناية المستر سكريفنر
(متضمنة خطاباً من مكتب السكرتير الإداري حول جنوب السودان)

بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٩٤٥

«نحن نتفق مع الخرطوم على أن تمنّعنا عن إصدار بيان يحدد سياستنا نحو السودان يثير شكوكاً في القاهرة مثل تلك التي حدثت في شمال السودان. ولكن يجب أن نوازن ذلك التطور مع الآثار السلبية لاتخاذنا أي خطوة تفاقم من غضب الرأي العام المصري حول هذه المشكلة المعقدة. وبما أن مسألة السودان برمتها ستناقش بلا شك في المفاوضات القادمة، فتستحسن مصر ألا تصدر بريطانيا في الوقت الراهن أي بيان حول نواياها في الجنوب، وفي رأينا لا داعي للاستعجال لمقابلة المشاكل».

من مكتب السكرتير الإداري إلى القاهرة، ٣ سبتمبر ١٩٤٥:

«اقترح اللورد كليرن على الخارجية البريطانية أن تناقش مشاكل السودان مع الحاكم العام الموجود حالياً في لندن، ونحن نتطلع إلى هذه المناقشات التي سيشارك فيها السكرتير الإداري (روبرتسون) حين لحاقه بالحاكم العام حاملاً معه نسخاً عن بعض المكاتبات ذات الصلة بالموضوعات قيد البحث.

نرى أن هذه المناقشات ستكون مفيدة وبخاصة في ما يتعلق بإحدى المسائل الهامة: إمكانية إصدار بيان عن نوايا بريطانيا في الجنوب حيث يبدو أن صمتنا الحالي قد زاد شكوك الشماليين، وأثّر سلباً في محاولاتنا لاستقطاب الرأي العام المسؤول في الشمال.

نحن نتطلع إلى هذا البيان مع قناعتنا بضرورة الانتباه إلى بعض الاعتبارات الخاصة بالإمبراطورية ومصر، والتي لا تخصنا كثيراً. ولكن لا بد، من وجهة نظرنا، أن نكون واضحين في المسائل الرئيسة، كأن نصرّ على أن الجنوب هو مسؤوليتنا نحن لا مسؤولية

الشماليين، وأننا الأقدر على معرفة مصالح أهله، ويجب ألا نتراجع عن أي وعود علنية قطعناها على أنفسنا، وإن أغضب ذلك الرأي العام الشمالي. والمقترحات التي يحملها السكرتير الإداري تتضمن بإيجاز البيانات العلنية التي أصدرناها مؤخراً عن سياساتنا في الجنوب، وبعض الأمثلة عن اتجاهات الرأي العام في شمال السودان.

والبيانات التي أصدرتها حكومة السودان عن سياستها في الجنوب مع أمثلة لاتجاهات الرأي العام في السودان هي:

١ ـ الفقرة السابعة من تقرير أعده السير ستيوارت سايمز (حاكم عام السودان حينذاك) في ١٩٣٧.

٢ ـ الجريدة الرسمية رقم ٧٣١: مذكرة تفسيرية عن قانون المجلس الاستشاري لشمال السودان.

٣ ـ مؤتمر الخريجين: مقتطفات من مذكرة للحاكم العام، أكتوبر ١٩٤٣.

٤ ـ مقتطفات من الخطاب الذي وجهه دوغلاس نيوبولد عبر إذاعة أم درمان في يناير ١٩٤٤.

٥ ـ مقتطفات من مذكرة عن مداولات مع بعض كبار السودانيين في أكتوبر ١٩٤٣. (أجراها دوغلاس نيوبولد مع إبراهيم أفندي أحمد، وعبد الماجد أفندي أحمد ومحمد صالح الشنقيطي).

٦ ـ مؤتمر صحافي عقده ضابط العلاقات العامة في أغسطس ١٩٤٥.

مقتطفات من التقرير السنوي لعام ١٩٣٧
عن الأحوال الإدارية والمالية في السودان
(الملحق الرابع)
المظاهر الرئيسية والأغراض العامة لإدارة السودان:

٧ ـ «إن الأحوال في شمال السودان تختلف اختلافاً جذرياً عن تلك في جنوبه. فالعربية هي اللغة الرسمية في الشمال الذي تسود فيه الثقافة والحضارة العربيتان. أما الجنوب (جنوب خط عرض ١٢) فتسوده عدة لغات ولهجات، كما لا توجد بين أهله رابطة عاطفية مشتركة خارج رغباتهم البدائية في الأكل والتكاثر والدفاع عن أنفسهم. وهو معروف بمعوقاته الطبيعية وسوء المواصلات وانتشار الأمراض وضعف الحركة التجارية.

ونتيجة لتجارة الرقيق فإن أهله يشككون في كل ما يمت إلى العالم الخارجي، اللهم إلا مع ضباط الحكومة الحالية التي برهنت عن قوتها ورعايتها لمصالحهم.

على أن حصاد ثلاثين سنة من الصبر واتصالات الضباط والمبشرين الحذرة مع الأهالي بدأت تأتي أُكْلها تدريجياً. ويمثل ذلك استتباب نسبي للأمن وإعادة انصهار القبائل وعلاقات ودية بين الأهالي وموظفي الحكومة. والمجتمعات في الجنوب بدأت تتوجه، محلياً، حسب قدراتها وحاجاتها المادية. وهذا هو جوهر «سياسة الجنوب» المعلنة التي تعتبره أفريقياً وزنجياً، كما أنها تدعو لأن تؤسس الرابطة بين الشماليين والجنوبيين على المصالح المشتركة والتسامح المتبادل. وبمرور الوقت فإن هذه الرابطة ستقوى وتتسع لا محالة، غير أننا لا نستطيع أن نحدد الآن وسيلتها: يتدفق الشماليون نحو الجنوب، أو ـ كما نرجح ـ يهجره الجنوبيون نحو الشمال المزدهر نسبياً بحثاً عن العمل. وفي كلتا الحالتين فإن العامل الاقتصادي هو الدافع الرئيسي لأي تقارب محتمل بين شطري القطر. ولكن يجب الحذر من أن لا يؤدي هذا التمازج بين هاتين المجموعتين المتباينتين إلى سيطرة سياسية لأي منهما على الأخرى. إن هذه العلاقات المتطورة موجودة حالياً على الحدود بين الشمال والجنوب، بين القبائل الرعوية العربية ورصيفتها الزنجية. ولكن يجب ألا يستبعد اندلاع العنف بينهما في بعض المناطق التي تضعف فيها الإدارة الحكومية، وتسودها القبائل ذات الإرث والطبيعة الحربيتين، وإن كانت حدّته قد خفت مؤخراً إذ تزعّم كثير من هذه المجموعات عناصر (زعماء وسلاطين) معتدلة أقامت علاقات متينة مع مفتشي المراكز. ولا شك أن وجود البوليس والجيش المكثف قد كان عاملاً رادعاً لأي فوضى أو انفلات في الأمن».

٢ ـ تشريع خاص صدر بتاريخ ١ سبتمبر ١٩٤٣ في ملحق جريدة حكومة السودان الرسمية تحت رقم ٧٣١: قانون المجلس الاستشاري لعام ١٩٤٣:

«بمقتضى بنود هذا القانون، وافق الحاكم العام في المجلس على التشريع القاضي بإنشاء المجلس الاستشاري للمديريات الست بشمال السودان. وقد اقتصر هذا المجلس على تلك المديريات الست (مجموع سكانها ٤,٥ مليون) لسببين: ١) تتميز تلك المديريات بأحوال اقتصادية واجتماعية ولغوية وثقافية تختلف كلياً عن تلك التي في جنوب السودان. ٢) يحول تعدد الأعراق والتخلف النسبي في الجنوب دون اختيار ممثلين محليين ومناسبين لهذا المجلس. وباختصار فإن الجنوب لا يمكن حالياً أن يمثل بطريقة مرضية في الشمال أو يمثله الشمال. على أن هذا القانون يترك الباب مفتوحاً لتكوين مجلس استشاري لجنوب السودان أو تكوين مجلس للسودان بأكمله متى ما أصبح أحد هذين الخيارين مطلوباً وعملياً.

٣ ـ مقتطفات من مذكرة وجهها مؤتمر الخريجين بواسطة السكرتير الإداري إلى الحاكم العام بتاريخ ٦ أكتوبر ١٩٤٣ تعبر فيها عن وجهة نظر المؤتمر في المجلس الاستشاري:

«يحتوي قانون المجلس الاستشاري على مبدأ يؤكد شكوكنا ومخاوفنا: استثناء الجنوب من دستور هذا المجلس والأعمال التي تعرض عليه. لقد وافقنا على تكوين مجالس محلية للمناطق على اختلافها لقناعتنا بأن خير من يحسم مشاكل وقضايا أي منطقة هم أبناؤها أنفسهم، ولكننا لا نفهم ولا نقبل هذا المبدأ في الحكومة المركزية.

من المعروف أن مهام الحكومة المركزية تشمل، على وجه الخصوص، تطوير البلاد كلها، وقضايا التعليم والصحة والزراعة والتجارة والصناعة فيها إضافة إلى الدفاع. ونحن نعتقد أن مهمة الحكومة المركزية التي تعاون معها السودانيون تشمل إدارة البلاد قاطبة، وعليه يجب أن تكون قمة الجهاز الحكومي (المجلس الاستشاري) للسودان كله، حتى تؤمن وحدة البلاد. ثم إن هذا المبدأ قد طبق على جبال النوبة التي يشابه وضعها وضع الجنوب.

قد يكون مبدأ الانفصال هذا مقبولاً إن وجدت خلافات وعداوات بين المواطنين قد تؤدي إلى انفراط الأمن، ولكن بحمد الله لم نرَ أو نسمع عن بغضاء وقتال في مدن البلاد الرئيسية بين أبناء الجنوب والشمال، كتلك التي تحدث في الهند بين المجموعات المتنوعة. وفي الحقيقة فإن أبناء الجنوب والشمال قد انخرطوا سوياً ومنذ عهد ألفونج في الجيش والإدارة، كما أن معظم أفراد الجيش في عهد التركية كانوا من الجنوبيين، بل وأن بعضهم قد خلّده التاريخ. وخلال المهدية تبوّأ محاربو الجهادية مكانة سامية، وكان أحد كبار قادتها ـ حمدان أبو عنجة ـ من الجنوبيين حيث تشرّف بعض الشماليين في العمل تحت قيادته، وبمساعدتهم تمكن حمدان من هزيمة الحبشة واحتل قندار. ولن نذهب بعيداً، فأمامنا مثال حي ـ قوة دفاع السودان ـ التي نعتز جميعاً بدورها الرائد في الدفاع عن الديموقراطية، وببسالتها في ميادين القتال. فهل فرقنا في أي وقت بين الشماليين والجنوبيين العاملين ضمنها، أم رددنا انتصاراتها إلى عنصر دون الآخر؟ يعلم الله أن ذلك لم يحدث البتة.

نعتذر لسيادتكم هنا عن الاستطراد. فقد أبدينا مخاوفنا وتحفظاتنا على سياسة نفذت دون سند من تشريع رسمي. والآن قد صدر ذلك التشريع. وفي هذا الاستطراد سنتحدث عن مسألة الجنوب برمتها. قضت هذه الحكومة أربعين عاماً في السلطة تدّعي بأنها أنجزت خلالها تطوراً كبيراً في الشمال في مختلف مناحي الحياة، وإن كان أقل من تطلعاتنا. وكنا نتمنى حصول تطور مماثل أو أكثر في الجنوب. والبلاد المجاورة ـ الكونغو ويوغندا ـ قد شهدت تباشير الحضارة بينما ظلت عقلية وحياة أخواننا الجنوبيين على حالها رغم أن إمكانات التقدم في منطقتهم أكبر بكثير من مناطق الشمال.

إن هذه السياسة نحو الجنوب ـ التي أفصح عنها الآن في تشريع رسمي ـ كانت موجودة عملياً في الماضي. فقد وضعت عقبات كثيرة أمام الراغبين من الشماليين بالذهاب إلى الجنوب، كما منع الجنوبيون من الهجرة إلى الشمال. وبينما فتحت أبواب الجنوب على مصراعيها للبعثات التبشيرية المسيحية وضعت العقبات أمام انتشار الإسلام، بل منع ذلك البتة في كثير من الأحيان. وقد بذل مجهود كبير لابتكار لغة رسمية للجنوب بينما كان من الأيسر والأكثر إفادة نشر العربية بين أهالي الجنوب. وما كنا لنعترض على وجود هذه البعثات التبشيرية لو أنها نشرت الوعي بين الجنوبيين، ورفعت مستوى حياتهم إلى مستوى إخوانهم في الشمال، بل كنا سنعترف بخدماتها الإنسانية والحضارية. وبدلاً من ذلك فإن هذه البعثات تهدد بخلق صراعات دينية كتلك التي وجدت في أوروبا في العصور الوسطى. إن بذور الفتنة الدينية قد زرعت في أفريقيا الاستوائية، وجنوب السودان بخاصة.

إننا لا نطمع في مناصب وسلطة لأنفسنا، ولكننا نستشعر مسؤوليتنا أمام الأجيال القادمة. ولذلك نسعى جاهدين لبلورة مشاعر دينية ولغوية مشتركة بين أهل البلاد لأهميتها ـ كما تعلمون سيادتكم ـ في تطوير الحس الوطني. لقد عانت بلاد كثيرة من هذه الصراعات، ونحن لا نريد لبلادنا أن تقع في هذا المستنقع الذي يخالف أبسط المقومات الإنسانية. إن ما كتبه الكاتب جوليان هكسلي في كتابه «وجهة نظر إفريقيا» Africa View عن الخلافات الحادة بين الجمعيات التبشيرية وآثارها المدمرة على البسطاء الأفارقة يجعلنا نتوجس من تطورات مستقبلية مماثلة في جنوبنا.

ظلّ الجنوب، منذ الحكم المصري السابق، جزءاً من السودان. واستمر كذلك طوال عهد المهدية حيث كان الأمير عربي دفع الله ـ حسب علم سيادتكم ـ آخر حكام تلك المنطقة. ومنذ إعادة الغزو ظل الجنوب جزءاً لا يتجزأ من البلاد من ناحية إدارية. إذاً فإن التاريخ الحديث يدعم ويؤكد وحدة السودان. ومن ناحية اقتصادية فإن الشمال والجنوب يكوّنان دولة واحدة، فالمدقق في الخريطة يلاحظ غياب العوائق الطبيعية في وادي النيل مما أهله لوحدة اقتصادية فاعلة. ثم إن تنوّع الطقس والأمطار فيه أدى إلى تنوع المحاصيل مما دعّم هذه الوحدة الاقتصادية.

من المعلوم أن أبرز الانتقادات التي وجهت إلى اتفاقية «فرساي» Versailles تقسيمها للإمبراطورية النمساوية ـ الهنغارية على أسس عرقية رغم وحدتها الاقتصادية. قد يكون الدافع الرئيسي لذلك إضعاف تلك الإمبراطورية عسكرياً، ولكن لا يوجد مبرر البتة لإضعاف السودان اقتصادياً. ولما كانت الوحدة السياسية أمراً حيوياً للوحدة الاقتصادية فإن تقسيم السودان سياسياً سيؤدي في نهاية الأمر إلى إنهاء وحدته الاقتصادية، والعكس صحيح.

إن الرق جريمة إنسانية بشعة اقترفتها قبلنا أوروبا وأميركا. ولكنها انتهت تماماً في بلادنا

ولا أحد يحلم بإعادتها، بل إننا ضد أي نوع من الاستعباد مهما قلّ شأنه، كالاستعباد الفكري ناهيك بالاستعباد الجسدي. ولذلك لا مخاوف البتة من عودة إلى ذلك الماضي المزري في بلادنا. وعليه نرجو من سيادتكم رفع القيود بين الشمال والجنوب لينصهر أهلهما ـ وهم أخوة لا محالة ـ في بوتقة واحدة، كما نلتمس من فخامتكم أن تطبقوا فوراً سياسة تعليمية رشيدة تخفف من التباين الثقافي بين شطري البلاد.

ونتطلع أن تنفق الحكومة المركزية بسخاء لتطوير الجنوب حتى تنحسر ظاهرة العري المزرية المتفشية بين أخواننا هناك».

٤ ـ مقتطفات من خطاب نيوبولد عبر إذاعة أم درمان (١٤ يناير ١٩٤٤) عن المجلس الاستشاري لشمال السودان:

«لا بد لي أن أهدئ من روع أولئك الذين يعتقدون بوجود هدف خفي وراء قانون المجلس الاستشاري لتفتيت وحدة السودان بفصل الجنوب عن الشمال. لم يتخذ قرار بهذا الشأن، بل إن حكومة السودان لا تستطيع اتخاذ مثل هذا القرار منفردة. والدوافع إلى اقتصار هذا المجلس على المديريات الشمالية الست بسيطة وعملية لا سياسية، كما أوضحت المذكرة التعبيرية الملحقة بالقوانين ومذكرة مختصرة أخرى بالعربية وزّع منها ألف نسخة قبل حوالى شهرين. إننا لا نصدر حكماً مسبقاً على الجنوب، ولكن وبكل بساطة فإنه لم يصل بعد، لأسباب تاريخية وطبيعية، إلى مستوى من الوعي يمكّنه من اختيار ممثلين مؤهلين لهذا المجلس، ولا يستطيع أي شمالي الادعاء بتمثيل الجنوبيين. هذه حقائق لا بد من مواجهتها. وتسود هذه الإشكالية ـ بنسبة أقل ـ مناطق جبال النوبة، ولكننا رأينا أن اتصالها الوثيق بمديرية كردفان ـ رغم الاختلافات اللغوية والاجتماعية بينهم ـ وتوجهاتهم العامة المشتركة يبرر إرسال مندوبين عنهم إلى هذا المجلس، بل وإنني قد ناقشت مع مدير كردفان، خلال زيارتي مؤخراً للأبيض، الأسس الكفيلة بتحقيق ذلك. وبالطبع فإن هذا أمر عسير، ولكن يمكن تخطيه على أي حال. فقد اقترح البعض بأن يمثل المفتشون أو حتى المبشرون الجنوب. قد يستطيع مفتش ما أن يمثل بصعوبة جبال النوبة، ولكن ذلك شبه مستحيل في الجنوب للتباين القبلي واللغوي وبُعد المسافات. وعليه فلا بد أن يكون لكل منطقة فيه ممثلها الخاص، علماً بأن سياسة الحكومة تقتضي أن يكون هذا المجلس سودانياً إلى حد كبير.

لقد صغنا هذا القانون بدقة وحرص شديدين حتى نتمكن في المستقبل ـ عندما تتبلور سياساتنا الاقتصادية والتعليمية في الجنوب ـ من ضم الجنوب إلى هذا المجلس، أو تكوين مجلس مستقل له. ومن المشجع أن الحكم المحلي يتطور بطريقة مرضية في عدد من مناطق الجنوب».

٥ ـ مقتطفات من محادثة بين نيوبولد والوجهاء السودانيين: إبراهيم أحمد، وعبد الماجد أحمد، والشنقيطي، أم درمان، ٢٢ أكتوبر ١٩٤٣

جنوب السودان: ذكر إبراهيم أحمد أن البعثات التبشيرية أدت أعمالاً طيبة، ولكن سياساتها الاقتصادية خاطئة، أو عائداتها، على أقل تقدير، متدنية. وأشار الشنقيطي إلى أن المثقفين السودانيين يجهلون تماماً ما يدور في الجنوب. وتطرقت محادثاتنا إلى مسائل اللغة العربية والتطور الاقتصادي بينما لم يثر أحد مسألة الدين. وقد اقترحوا إلحاق بعض التلامذة الجنوبيين بكلية غردون، وأشرنا إلى أن استيلاء مصلحة المعارف على شؤون التعليم في الجنوب يشكل عبئاً مالياً مهنياً على الشمال، كما يصعب توفير مدرسين شماليين يجيدون اللغات المحلية كالمبشرين. ثم لا يبدو منطقياً أو عملياً تدريس العربية والإنجليزية إضافة إلى اللغات واللهجات المحلية. ولكنني اعترفت بأن هذه مشكلة معقدة وحساسة لا يمكن الوصول فيها إلى حلول نهائية حاسمة، بل إن كل الخيارات مفتوحة أمامنا. وما يهمنا في هذا المقام هو رفاهية الأهالي وراحتهم بصرف النظر عن أي بلاد أو مناطق يتبعون.

ملحوظة:

لم أسهب في هذا الموضوع ولكنني أشرت إلى أن ثلثي الزاندي يوجدون في الكونغو بينما يقيم ثلث منهم فقط في السودان. وقد حرصت أن أطمئن هؤلاء الأفندية بأننا لا نسعى حالياً إلى ضم أراضٍ من الجنوب السوداني ليوغندا، ولكن حذرتهم من أن مصالح الجنوبيين ربما تكون مغايرة، وأن الحدود لا تدوم إلى الأبد. وقد ذكر المستر أوين أن الاعتبارات الاقتصادية حقيقية ووافقته على ذلك بأن بعضها يشير شمالاً للبعض من الجنوبيين بينما الأخرى تشير جنوباً لآخرين.

٦ ـ وقائع مؤتمر صحافي رابع عقد بمكتب ضابط الاتصال ـ ١٦ أغسطس ١٩٤٥

تساءل محمد بشير فوراوي: هل يمكن معرفة أسباب منع الصحافة من تناول أخبار الجنوب؟

وكانت الإجابة: لا توجد قيود على أخبار الجنوب، فقد ورد في خطاب الحكومة إلى رؤساء التحرير الذي خففت فيه القيود على الصحافة ما يلي: يرى السكرتير الإداري أن تطرق الصحافة لبعض القضايا، كالجنوب، بعجلة ودون معلومات كافية، قد يسبب حرجاً وتعطيلاً لدورة الحكم. وعليه نأمل أن يكون تناول الصحافة لمثل هذه القضايا إيجابياً ومبنياً على الحقائق. وضابط الاتصال على استعداد تام لتقديم النصح متى طُلب منه ذلك.

واستطرد موضحاً: إن حكومة السودان ــ رغم ما يشاع في بعض الأوساط عن عزمها على

فصل الجنوب عن الشمال ـ لا تستطيع بمفردها أن تتخذ مثل هذا القرار السياسي. وهي تسعى لتهيئة الظروف المناسبة التي تمكن الجنوبيين من التمتع بالحكم المحلي والتطور الاقتصادي، الأمر الذي قد تعوق تحقيقه تصرفات الشماليين. ومن الإنصاف أن نقر بأن بعض المثقفين الشماليين قد خدموا الجنوب ويرغبون في ذلك بإخلاص، ولكن ذلك غير وارد عند بعض القبائل الشمالية التي لم يحل بينها وبين سوء معاملة القبائل الزنجية إلا قوة القانون. وعندما تكتب الصحافة عن الجنوب لا بد أن تقر حقه في تقرير المصير، ولا بد لها أيضاً أن تكف عن إذكاء الفتنة الدينية بترويج أخبار وكتابات مثيرة وغير مسؤولة عن البعثات التبشيرية. فإن لم يؤخذ هذا التحذير مأخذ الجد فإن حكومة السودان ستضطر إلى تطبيق العقوبات الواردة في قانون الصحافة على أي صحيفة تخالف هذا التوجه.

[XXXVI]

F.O. 371/53249 96422

بيان من السكرتير المالي
عن الأداء المالي لعام ١٩٤٤
وميزانية ١٩٤٥

وزعت مذكرة توضيحية على الأعضاء حول الموضوع أعلاه لا أود أن أخوض في تفاصيلها. ولكنني أريد فقط أن أبدي بعض الملاحظات، وأعلق على بعض الجوانب.

تأثر الأداء المالي لعام ١٩٤٤ سلباً نتيجة الغزو الواسع للجراد الصحراوي، وتأثر الإنتاج الزراعي كثيراً من هذا الغزو، إذ رغم الحملة المكثفة لمكافحة هذا الخطر التي كلفت نحو ٢٤٠,٠٠٠ جنيه فقد بلغت الخسارة في محصول الذرة وحده ٥٠,٠٠٠ جنيه. فالمحاصيل كانت على العموم أقل منها في الموسم السابق، ومحصول قطن الجزيرة كان الأسوأ بالنسبة إلى السنوات العشر السابقة. غير أن التجارة قد ازدادت بصورة ملحوظة مقارنة مع عام ١٩٤٣ نتيجة لتصدير بذرة قطن المواسم السابقة وزيادة في الواردات ولولا القيود الاقتصادية لشهد الآداء المالي في هذا العام نكسة ملحوظة، إلا أن البلاد لم تُعانِ تدهوراً شاملاً وعاماً حيث تم التحكم في توزيع الذرة والمنسوجات القطنية، كما فرضت رقابة صارمة على الأسعار.

وقد ساهم السودان مرة أخرى بزرعه لقمحه الخاص من تخفيض الضغط على وسائل الشحن، كما ساعد الإنفاق الكبير من أفراد القوات المحاربة في زيادة القوة الشرائية المحلية، رغم أنها لم تكن بحجم الأعوام الماضية. وعلى العموم فقد شهد العام استقراراً اقتصادياً نسبياً، الأمر الذي انعكس إيجاباً على الأداء المالي.

أنا أعلم أن سني الحرب قد شهدت قيوداً كثيرة، ولكن بانتهائها دخلنا فترة انتقالية نأمل أن نتمكن خلالها من التطلع إلى الأمام والتخطيط على أسس مالية قويمة. إن أضمن السبل للاستفادة من الرخاء المتوقع خلال سني ما بعد الحرب هو أن نحافظ على وضعنا المالي القويم، خصوصاً أن السودان قد تفادى الخلل الاقتصادي الكبير الذي عانت منه الكثير من الدول. وعلينا أن نكون دائماً حذرين في تقديم أي مقترحات لأي إنفاق إضافي. يتوقع أن تسبب زيادة أعداد الموظفين عبئاً مالياً ضئيلاً على الميزانية، ولكن لا بد

من الوفاء في السنين القادمة بالزيادات في المرتبات والمعاشات. ويجب أيضاً توفير رأس المال اللازم للمشاريع ولأعمال الصيانة. ومن المهم أن نعمل على أن تواكب زيادة الإنفاق هذه، والمتوقعة على المدى البعيد، زياداتٌ في الضرائب وابتكار مصادر دخل جديدة.

تحقق منذ اتخاذ الإجراء الاستثنائي الأول، عند اندلاع الحرب، قدر من النجاح، حيث واكب الإنفاق على المجهود الحربي نوع من الاستقرار الاقتصادي. فقد خصصت إعانات لتحديد وتثبيت أسعار السلع الاستهلاكية، الأمر الذي خفف أعباء المعيشة.

واتخذت إجراءات أخرى للحد من التضخم حيث حدّ من الإنفاق على الجهاز الإداري إلى أدنى مستوى (برغم أن التعليم قد أعطي أولوية حتى في خلال سني الحرب)، وأدخل نظام الادخار الإجباري حيث بلغت مدخرات البريد وسندات الحرب في نهاية ١٩٤٤، ١,٠٢٠,٩٣٠ جنيهاً مصرياً مقارنة مع ١٣٣,٠٠٠ جنيه فقط في عام ١٩٣٩.

إن الاستمرار في هذه السياسة المدروسة سيمكننا من معالجة مشاكل ما بعد الحرب. ولكن خطر التضخم ـ الذي يقلص قيمة العملة ـ ما زال قائماً في الفترة الانتقالية من الحرب إلى السلام. وتعمل الحكومة جاهدة لتخفيف الندرة في البضائع التي لم تظهر إلا بعد اندلاع الحرب. ولا بد من اتخاذ إجراءات للرقابة على الأسعار ولتوزيع تلك المواد مع منع الإثراء بالاتجار فيها.

أعدت ميزانية عام ١٩٤٥ في ظروف الحرب، وعليه فلا بد من انعكاس الأخيرة عليها. ومن المتوقع أن ينتج عجز مالي يبلغ ٢٥١,٠٠٠ جنيه مصري بسبب الإنفاق الاستثنائي الطارىء. ويتوقّع أن تكون أرقام الميزانية أعلى من تقديراتها نتيجة لمحصول القطن الجيد والوفير. ونظرة عامة على الوضع الاقتصادي توضح أن الدخل الحالي يكفي فقط لتغطية نفقات الخدمات الموجودة، وأن زيادته هي السبيل الوحيد لمواكبة الاحتياجات الاجتماعية المتزايدة في الحاضر والمستقبل. ولا بد خلال الفترة الانتقالية -التي أشرت إليها- من حصر الإنفاق فقط على الضروريات وابتكار موارد جديدة للدخل.

أرجو أن أنتهز هذه الفرصة لتقديم تفاصيل عن حساب تركيز الأسعار « Price Stabilization Account». ففي هذا الحساب تجمع الفروقات بين الأسعار للأسعار المحلية العالمية لبعض الصادرات الرئيسية. والهدف من هذا الإجراء منع التضخم في الأسعار الذي عانت منه بعض البلاد من حيث التأثير السلبي على مستوى المعيشة، بتوظيف هذا المال في استقرار الأسعار المحلية. ولتحقيق هذا الهدف كان لا بد من التركيز على بعض المنتجات (كالذرة، والسمسم، والجلود) عن طريق وكالة مركزية. وقد اختيرت لهذا الغرض الشركة التجارية في المملكة المتحدة لما عرف عنها من خبرة في هذا المجال.

وتفادياً للأخطار الناجمة من المضاربة في أسعار قطن السودان في البورصات، في عام ١٩٤٣، فقد اتخذت الحكومة خطوات على السيطرة على تسويقه حيث بيع منذ ذلك الوقت للحكومة البريطانية، وقد استمرت هذه السياسة حتى عام ١٩٤٦/١٩٤٥ على أن يعاد النظر في الأسعار سنوياً. وقد أودع هامش الربح من إعادة بيع هذا القطن بأسعار أعلى في حساب تركيز الأسعار، حيث لعب دوراً كبيراً في هذا الاستقرار كما توضح التفاصيل التالية:

بلغت موازنة هذا الحساب في نهاية عام ١٩٤٣ مبلغ ١٦٤,٥٤٥ جنيهاً بينما كانت إيراداته في العام ١٩٤٤ حوالى ٢,٠٠٦,١٩٤ جنيهاً، منها ١,٨٥٢,٥٠٠ من القطن، و١٠٢,١٦٢ من بيع منتجات أخرى عبر الشركة التجارية في المملكة المتحدة، ومبلغ ٥١,٥٣٢ جنيهاً هو الفائض، الناتج من مراقبة التوزيع في داخل السودان. أما الدعم الذي دُفع من هذا الحساب خلال عام ١٩٤٤ فبلغ ٤٢٩,٨٨١ جنيهاً، منها مبلغ ٢٥٠,٢٧٦ جنيهاً للذرة و ١١٢,٧٣٦ جنيهاً لمنتجات القطن و٦٦,٨٦٩ جنيهاً للنقل، إضافةً إلى إعانات أخرى بينها ٤,٠٠٠ جنيه للوقود.

وقدّر الدخل عام ١٩٤٥ بمبلغ ١,٣٧٢,٥٠٠ جنيه أنفق منه إعانات بلغت ٩٣٠,٩٧٢ منها ٥٦٨,٠٦٥ دفعت لتثبيت أسعار الذرة و٢٧١,٥٠٠ لمنتجات القطن. ومن المتوقع أن تبلغ موازنة الحساب في نهاية ١٩٤٥ مبلغ ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري.

وعندما تستقر الأسعار إلى درجة لا تحتاج فيها إلى هذا الدعم ستتحول هذه المبالغ لدعم التنمية في سني ما بعد الحرب. والأمل أن يتوافر ما بين مليون ومليونين جنيه لهذا الغرض. على أن أهم مهمة لهذا الحساب هي استقرار الأسعار.

تتأثر التجارة العالمية في الوقت الراهن بتداعيات الحرب مثل سياسة الإعانات الحكومية وتقييد الصادر والوارد، والشراء بالجملة، والندرة في المنتجات، والنقل البحري، وخدمات التخزين. لا يستطيع أحد أن يتنبأ بمستقبل التجارة العالمية عقب الحرب التي أزفت نهايتها. لكن مستقبل السودان يعتمد على درجة مساهمته في هذه التجارة علماً بأن القطن سيظل على الأرجح أهم محصول نقدي في البلاد. وإلى أن تتخذ الدول العظمى مبادرات نحو تحرير التجارة العالمية فإن على الحكومة أن تستمر في سياساتها لزيادة حجم تجارة الصادر بتوثيق علاقاتها مع أسواقها الحالية والبحث عن أسواق مربحة أخرى، وفي إجراءاتها لحماية البلاد من مخاطر عواصف اقتصادية قد تحدث خلال الفترة الانتقالية.

وأود أن أتحدث قليلاً عن الديون، فكما تعلمون، إن معظم مشاريع التنمية جرى تمويلها بديون عامة بلغت ١٧,٥ مليون جنيه، حصلنا عليها بمعاونة وضمان الحكومة البريطانية،

إضافة إلى مديونية لمصر بلغت ٥ ملايين جنيه قدمتها في السابق لتمويل بعض مشاريع التنمية. وتبلغ القيمة الحالية للديون ٨,٥٩٢,٤٦٩ جنيهاً علماً بأن الحكومة ستبدأ عام ١٩٤٩ في دفع مبالغ لتغطية الدين المصري مستخدمة في ذلك، إلى حد كبير، إيرادات السكة الحديد.

تركز تعليقي حتى الآن على مالية الحكومة المركزية، ولكن الحكومة مهتمة أيضاً بتطوير وتقوية إمكانات البلديات المالية، حيث اتخذت إجراءات لمساعدة مجالس المدن والريف ساهمت بفعالية في تطويرها وحيويتها، ومواكبتها لظروف ومهام العصر.

وختاماً أقول إننا سنواجه الآن وفي المستقبل مشاكل متعددة، ولكنني على قناعة بأن البنية الاقتصادية القوية التي أرسيناها ستمكن البلاد من المحافظة على أدائها المالي الجيد وإيجاد حلول مناسبة لمشاكلها. ووضع السيولة مطمئن جداً وكافٍ لتمويل التطور المتوقع عقب الحرب، الأمر الذي سأطلعكم عليه في وقت لاحق.

مذكرة توضيحية حول حسابات الحكومة للعام ١٩٤٤ وميزانية ١٩٤٥

القسم الأول: حسابات الحكومة للعام ١٩٤٤:

يتكون السجل المالي للحكومة من خمسة أقسام:

١ ـ حساب الميزانية.

٢ ـ حساب السكة الحديد.

٣ ـ حساب الحكومة المحلية.

٤ ـ الحساب العام.

٥ ـ حساب ديون الحكومة.

يتناول التعليق التالي كلاً من هذه الحسابات على حدة، ثم يوضح وضع السيولة والادخار.

حساب الميزانية:

يوضح حساب الميزانية أن الدخل والإنفاق الحكومي الفعلي موافقان للتقديرات كما هو موضح في الملحقين ١ و١أ. فقد بلغت تقديرات الإنفاق ٥,٩٣٣,٢١٦ جنيهاً بينما قدرت الإيرادات، بما في ذلك إيرادات السكة الحديد والحكم المحلي، بـ ٥,٩٧٣,٧١٦ جنيهاً، بزيادة قدرها

٤٠,٥٠٠ جنيه مصري. وبلغ الإنفاق الحقيقي ٦,٥٢٩,٦٦٢ جنيهاً، بينما كان إجمالي الدخل ٦,٥٧٨,٧٧٠ جنيهاً. وكان حساب الميزانية النهائي على الوجه التالي:

الإيراد:	٦,٥٧٨,٧٧٠ جنيه
الإنفاق:	٦,٥٢٩,٦٦٢ جنيهاً
فائض يمكن تحويله لحساب الادخار العام:	٤٩,١٠٨ جنيهات

وقد حول هذا المبلغ بالفعل إلى حساب الادخار العام الذي زاد من ٣,٠٤٤,١١٨ جنيهاً إلى ٣,٢٧٨,٠٨٢ جنيهاً. والحسابات المقدمة الآن تؤكد على قوة الموقف المالي بدرجة لم تحققها حكومة السودان من قبل. غير أننا يجب ألا ننسى أننا مواجهون بالتزامات كبيرة في المستقبل: تمويل مشاريع جديدة، ومتأخرات في بند الصيانة، وتجديد مباني الحكومة، وشراء ماكينات وآلات. ولا بدّ أيضاً من الاحتياط بتوفير مبلغ كبير لتأميم مشروع الجزيرة المخطط له عام ١٩٥٠ (شراء مشروع الجزيرة من الشركة الخاصة).

الإيرادات:

بلغ إجمالي الدخل للعام ١٩٤٤ مبلغ ٦,٥٧٨,٧٧٠ جنيهاً مصرياً مقارنة مع ٥,٨٦١,٩٤٤ جنيهاً عام ١٩٤٣. وقد جمعت الضرائب من المديريات بفعالية، كما بلغ الدخل من الجمارك مبلغاً قياسياً ١,٢٤٧,٦١٩ جنيهاً مقارنة مع ١,١٢٩,٤٤١ جنيهاً في عام ١٩٤٣ حيث نتجت هذه الزيادة المعتبرة في هذا البند من ازدياد حجم التجارة. وزادت ضريبة أرباح الأعمال إلى مبلغ ٣٢٠,٦٧٠ جنيهاً مقارنة مع ٢٣٧,٩٤٥ جنيهاً في العام السابق نتيجة للزيادة التي فرضت على تقديرات الضرائب. وزاد العائد من دخل السكر بصورة معتبرة: من ١٢٧,٩٦٤ جنيهاً إلى ٥٥١,١٤٦ جنيهاً. ويعود ذلك إلى بيع السكر «بالرأس» إضافة إلى السكر «الحبيبي»، الأمر الذي ساعد أيضاً على الحد من التضخم في أسعار هذه السلعة. وزاد دخل مصلحة البريد والبرق من ٢٥٨,٣٤٧ جنيهاً في سنة ١٩٤٣ إلى ٣٠٨,٢٢٠ جنيهاً في عام ١٩٤٤، مع أن تقديرات دخل هذا البند قدرت في الميزانية بمبلغ ٢٦٧,٥٢٢ جنيهاً. وأدى انخفاض الصادر من الصمغ إلى تدني دخله، بينما بلغ دخل مصلحة الري الذي استمد أساساً من نصيب الحكومة في عائدات الجزيرة ـ مبلغ ١,٢٦١,٠٣٤ جنيهاً مقارنة بـ ١,٣٣٥,٣٠٥ جنيهاً في عام ١٩٤٣. ولولا الدخل الناتج من بيع المتبقي من محاصيل القطن السابقة وارتفاع أسعار بذرة القطن لكان العجز (٧٤,٢٧١) أكبر من ذلك حيث تدنى إنتاج القطن في هذا العام إلى أدنى مستوياته منذ عشر سنوات.

الإنفاق:

بلغ الإنفاق ٦,٥٢٩,٦٦٢ جنيهاً بزيادة قدرها ٩٢٧,٨٧٢ جنيهاً عن العام الماضي، وبزيادة على تقديرات الميزانية للعام ١٩٤٤ بحوالى ٦٠٠,٠٠٠ جنيه. ونتجت حوالى نصف هذه الزيادة في الإنفاق من تكاليف محاربة خطر الجراد التي بلغت ٢٣٩,٣٤٧ جنيهاً بزيادة ١٨٠,٣٤٧ جنيهاً، وزيادة المساهمة في نفقات قوة دفاع السودان الأساسية، ومحاربة مرض الحمى الراجعة والمجاعة وزيادة علاوة الحرب. واللافت زيادة تكاليف الجهاز الإداري كما توضح الإحصائيات المقارنة أدناه:

	١٩٤٣	١٩٤٤	الزيادة بالجنيه المصري
الخدمات المدنية	٢,٠٢٧,٤٢٣	٢,١١٥,٠٠٣	٨٧,٥٨٠
المعاشات	٤٠٧,٤٥٦	٤٢٨,٢٣٥	٢٠,٧٧٩
علاوة الحرب	٢٧٢,٥٢٩	٤٣١,٩٢٦	١٥٩,٣٩٧
المجموع	٢,٧٠٧,٤٠٨	٢,٩٧٥,١٦٤	٢٦٧,٧٥٦

الملاحظ من القائمة أعلاه أن الزيادة في عام ١٩٤٤ بلغت ٢٦٧,٧٥٦ جنيهاً في الميزانية العامة فقط حيث لا يشمل هذا المبلغ الميزانيات الفرعية. وإذا أضفنا هذه الميزانيات فإن إجمالي تكاليف علاوة الحرب بلغ في ١٩٤٤ مبلغ ٧٤٤,٢١٢ جنيهاً.

حساب السكة الحديد:

توجد تفاصيل الدخل والإنفاق في مرفق السكة الحديد في الملحق رقم ٢.

بلغ إجمالي دخل السكة الحديد في ١٩٤٤، مبلغ ٣,٧٣٠,٦٥١ جنيهاً مقارنة مع ٣,٨٨٩,٣٥٩ جنيهاً في عام ١٩٤٣. ونتج هذا التقلص من ضعف إنتاج محصول القطن. وقد زيدت فئات التذاكر (ما عدا الدرجة الرابعة) وترحيل البضائع ابتداء من يناير ١٩٤٤ باستثناء التموينية منها التي تؤثر في مستوى المعيشة. ومنذ أول يونيو ١٩٤٤ زيدت أسعار خدمات البوفيه (باستثناء المشروبات) لتعويض الفاقد المتزايد من خدمات الفنادق والمرطبات. وقدم حساب تركيز الأسعار دعماً للسكة الحديد مقداره ٥٨,٠٧٨ جنيهاً تعويضاً لها عن استثناء البضائع الاستهلاكية الأساسية من زيادة ضريبة الحرب البالغة ١٠ في المائة.

وبلغت نفقات التشغيل ٢,٩٤٠,٤٩٦ جنيهاً شاملة كل تكاليف التجديد البالغة ٣٨٨,٤١٦ جنيهاً.

وبلغ صافي الدخل (الفرق بين إجمالي الدخل وتكاليف التشغيل) مبلغ ٧٩٠,١٥٥ جنيهاً. وكانت نسبة الإنفاق إلى الدخل في ذلك العام ٧٨,٨٢ في المئة مقارنة مع ٧٥,٧٣ في المئة في العام ١٩٤٣، و٦٦,٠٢ في المئة في العام ١٩٤٢، و٥٣,٦١ في المئة في العام ١٩٤١، و٥٧,٤٥ في المئة في العام ١٩٣٩. وتُعزى هذه الزيادة المئوية المضطردة إلى الازدياد المستمر في كلٍ من تكاليف التشغيل، وعلاوة الحرب، وارتفاع أسعار الفحم الحجري.

وقد دعم صافي الدخل البالغ ٧٩٠,١٥٥ جنيهاً مصرياً بدعم مقداره ٣٠٦,٤١٦ جنيهاً تعويضاً على الفرق بين تقديرات تكاليف التجديد المعتمدة في الميزانية (١٩٤٤) والإنفاق الحقيقي على برنامج التجديد. وبلغت خدمات الديون ٣٤١,٧٧٤ جنيهاً. وبعد دفع مساهمة مقدارها ٥٩٥,٠٠٠ جنيه للإيراد العام بقي فائض مقداره ١٥٩,٧٩٧ جنيهاً وزع على النحو التالي:

حساب التجديدات	٣,٠٣٣ جنيهاً
الإنفاق على الطوارئ	٥,٥٠٨ جنيهات
الخدمات الاجتماعية	٦٠٠ جنيه
أعمال التجديد	١٥٠,٦٥٦ جنيهاً
المجموع	١٥٩,٧٩٧ جنيهاً

على أن حساب رأس مال السكة الحديد لم يدعم بأي مبلغ عام ١٩٤٤ خلافاً لما كان عليه الحال ١٩٤٣ حين حوّل إليه مبلغ ٩٦,٦٥٩٥ جنيهاً.

حساب الحكومة المحلية:

يوجد في الملحق (٣) بيان عام عن مالية الحكومة المحلية والريفية معاً.

الإدارة الريفية:

خصصت في العام ١٩٤٤ ميزانيات منفصلة لست وحدات إدارية ريفية، منها قسم الكاملين، وقسم المسلمية وخط الحلاوين والمناقل والقسم الجنوبي (وكلها في مديرية النيل الأزرق)، إضافة إلى المسيرية في كردفان، ودنقلا في الشمالية والشلك في أعالي النيل، وبهذا فقد بلغت الوحدات الإدارية الريفية التي خصصت لها ميزانيات منفصلة ٢٠ وحدة.

استمر الأداء المالي مرضياً في جميع هذه الوحدات رغم مصاعب الحرب.

فقد زاد الإيراد إلى ٣٠٩,١٢٢ جنيهاً مقارنة مع التقديرات البالغة ٢٩٢,٧٦٠ جنيهاً، بزيادة صافية قدرها ١٦,٣٦٢ جنيهاً. غير أن إيرادات دار الحسانية وشكرية رفاعة والمناقل قد تقلصت نتيجة لضعف إيرادات العشور وضريبة القطعان بالمبالغ التالية على التوالي: ١,٦٥٢ جنيهاً و٤,٩٤٣ جنيهاً و٧٠٢ جنيه، بينما نقص إيراد وحدة الشلك بمبلغ زهيد (٦٣ جنيهاً مصرياً). وزادت الإيرادات عن التقديرات في كل الأحوال الباقية.

وبلغ الإنفاق ١٣٣,٠٦١ جنيهاً مقارنة مع التقديرات البالغة ١٣٦,٨٤٢ جنيهاً بتوفير صافٍ قدره ٣,٧٨١ جنيهاً. وقد التزمت كل الوحدات ما عدا خمساً منها بتقديرات ميزانياتها، والوحدة التي تخطتها كانت مبالغ زهيدة لا تستحق التعليق.

وبلغت المساهمات من الدخل العام حوالى ١٤٦,٧١٢ جنيهاً مقارنة مع تقديرات بلغت ١٥٣,٢١٨ جنيهاً. ونتج هذا النقص (مبلغ ٦,٥٠٦ جنيهات) من تعديلات أدخلت على فئات ضرائب العشور والقطعان التي بولغ أصلاً في تقديراتها في بعض الوحدات المحلية في مديرية النيل الأزرق. ويمكن تلخيص تلك النتائج على النحو التالي:

	جنيه مصري	جنيه مصري
الدخل		٣٠٩,١٢٣
الإنفاق	١٣٣,٠٦١	
مساهمات في الدخل العام	١٤٦,٧١٢	
		٢٧٩,٧٧٣
الفائض		٢٩,٣٤٩

حُوِّل فائض الميزانيات البالغ قدره ٢٩,٣٤٩ جنيهاً إلى الوحدات المعنية إضافة إلى أرباح من مدخرات في البريد بلغت ١,٥٤٩ جنيهاً وستين جنيهاً إضافية من مصادر أخرى. وقد قدمت الحكومة المركزية منحاً للوحدات الإدارية الثمانية الجديدة.

وبلغ بند الاحتياطي في الوحدات الإدارية المختلفة مبلغ ٤,٨٥٢ جنيهاً خصص لتمويل أي صرف طارئ خلال العام.

كان وضع الاحتياطي في كل من تلك الوحدات في ٣١ ديسمبر ١٩٤٤ مقارنة مع التاريخ نفسه في عام ١٩٤٣ على النحو التالي:

الوحدة الإدارية	٣١ ديسمبر ١٩٤٣	٣١ ديسمبر ١٩٤٤
دار الحسانية	٨,١٠٩	٧,٩٠٠
دار البقارة	٧,١٢٨	٧,١١٤
الشكرية (رفاعة)	١٠,٥٠٢	١١,٩٨٥
قسم الفونج	٣,٩٠٩	٦,٥٢٨
قسم المشلمية	–	٣,٥٣٨
قسم الكاملين	–	١,٩٥٦
خط الحلاوين	–	١,٨٢٦
المناقل	–	٢,١٤٥
القسم الجنوبي (الجزيرة)	–	٢,٨١٩
دار مساليت	١,٨٢٤	٢,٥٠٠
جنوب مقدامات	٨,٤٠٤	١٠,٨٦٧
الرزيقات	٤,٠٣١	٤,٦٠٥
الشكرية (البطانة)	١١,٧٩٢	١٣,٨٤٧
تقلى	٢,٩٩٦	٣,٧٨٧
الجوامعة	٧,٥٨٢	٨,٠٧٤
دار حمر	٥,١٦٦	٦,٢٤٣
دار حامد	٢,٤٣٣	٢,٦٦٠
المسيرية	–	٦,٥٤٤
دنقلا	–	٥,٤٧
الشلك	–	٨٩٧
المجموع	٧٣,٨٧٦	١١١,٣٠٤

البلديات ومجالس المدن:

استمرت خلال العام ١٩٤٤ سياسة تشجيع الحكم المحلي بتخصيص ميزانيات منفصلة لكل من بورتسودان وبربر وشندى. وبلغت تقديرات إجمالي دخل البلديات ومجالس المدن مبلغ ١٥٨,٠٣٩ جنيهاً بينما كان الدخل المحقق ١٨٣,٦١١ جنيهاً بزيادة قدرها ٢٥,٥٧٢ جنيهاً. أما الإنفاق فكان ١٥٠,٣٤٦ جنيهاً مقابل تقدير بلغ ١٥٢,٢٢٠ جنيهاً بتوفير بسيط قدره ١,٨٧٤ جنيهاً. وهكذا فقد بلغ الفائض ٣٣,٢٦٥ جنيهاً حُول إلى بنود الاحتياطي المعنية.

وكان الأداء المالي في الخرطوم مقبولاً. فبلغت الإيرادات ١١٢,١٤١ جنيهاً والنفقات ٩٤,٩٧٨ جنيهاً بفائض قدره ١٧,١٦٣ جنيهاً وزع على النحو التالي:

	بالجنيه المصري	بالجنيه المصري
مال الاحتياطي العام		٨٨٥٢
مال التنمية		
الخرطوم	٥٠٤٣	
أم درمان	٩٤١	
الخرطوم بحري	٢٣٢٧	
		٨٣١١
المجموع		١٧١٦٣

وكان أداء بلدية بورتسودان ـ التي أكملت في ١٩٤٤ عامها الأول ـ مقبولاً أيضاً. فبدخل مقداره ٢٢,٤٩٩ جنيهاً ونفقات بلغت ١٩,٤٢٣ جنيهاً حققت هذه البلدية فائضاً قدره ٣,٠٦٧ جنيهاً.

وكان عام ١٩٤٤ عاماً جيداً آخر لبلدية الأبيض، إذ زاد دخلها بمبلغ قدره ٤,٢٩٥ جنيهاً ـ منها ٢,١٠٣ جنيهات رسوم السوق الذي شهد نشاطاً واضحاً في تجارة المواشي ـ بينما بلغت المدخرات من الإنفاق المقدر ١,٢٨٦ جنيهاً. وقد مكّن هذا الأداء المالي الجيد ـ الذي وفر مبلغ ٥,٥٨١ جنيهاً إضافة إلى الفائض الأصلي في الميزانية (مبلغ ٦٢٤ جنيهاً) ـ من توفير مبلغ قدره ٦,٢٠٥ جنيهات لدعم احتياطي المجلس.

وباستثناء بربر، تمكنت بقية محليات المدن من تحقيق فوائض في ميزانياتها مكنت الحكومة من وقف الإعانات التي كان من المقرر تقديمها إلى تلك المجالس لتغطية نفقات علاوة الحرب. أما بربر فقد بلغ عجزها المالي في العام الأول مبلغ ٤٣٩ جنيهاً مما استدعى تقديم عون مقداره ٥١٣ جنيهاً لتغطية هذا العجز وتوفير فائض ضئيل في مدخراتها.

وكان وضع مدخرات كل من هذه المحليات ومجالس المدن في ١٩٤٤/١٢/٣١ مقارنة مع التاريخ المماثل من العام السابق (١٩٤٣) على النحو التالي:

المحليات	١٩٤٣/١٢/٣١ (جنيه مصري)	١٩٤٤/١٢/١٣ (جنيه مصري)
الخرطوم، الخرطوم بحري وأم درمان	١٠١,٣٠٦	١٠٨,١٢٥
بورتسودان	ـ	٣,٨٦٦
المجموع	١٠١,٣٠٦	١١١,٩٩١
مجالس المدن		
الأبيض	١١,٢٩٧	١٥,٨٦٥
ودمدني	٥,٢٩٢	٩,٢٨٧
كوستي	١,٦٥٤	٢,١٢٨
كسلا	١٦,٠٠٣	١٨,٢٦٠
بربر	ـ	٠٧٤
شندي	ـ	٢٠٣
المجموع	٣٤,٢٤٦	٤٥,٨١٧
المجموع الكلي (المحليات والمدن)	١٣٥,٥٥٢	١٥٧,٨٠٨

الحساب العام:

إن حساب الحكومة العام ـ الموجود في الملحق ٤ ـ يعكس كلاً من الأداء والنتائج المالية للعام ١٩٤٤ والأعوام السابقة. ويشمل فقط الأصول السائلة والتزامات الحكومة الحالية ومدخراتها. ولكنه لا يشمل الالتزامات الخاصة بالقروض وبإنهاء عدد من الامتيازات (عدا المؤكد عليها)، أو الأصول الثابتة كالأراضي والمباني والآلات ووسائل النقل كالعربات أو الاحتياطي المخصص لوحدات الحكم المحلي ذات الميزانيات المنفصلة.

والأصول السائلة تشمل النقد المودع في البنوك والمتداول إضافة إلى حساب المدينين والمخزونات في الحساب الجاري. ويحدد الصافي منها بالفارق بين مجملها والتزامات الحكومة وتعهداتها. فعلى سبيل المثال تعتبر مدخرات البوسطة (البريد) التزامات جارية بينما إكمال المشاريع العامة تعهدات.

بلغ النقد والاستثمار حتى ٣١ ديسمبر ١٩٤٤ مقدار ١٠,٠٢٠,٠٤٧ جنيهاً، بينما وصلت الأصول المنقولة إلى ٤,٩٩٣,٢٦٦ جنيهاً. ومجموع هذين البندين ١٥,٠١٣,٣١٣ جنيهاً مصرياً، بينما وصلت الالتزامات والتعهدات الحالية ٤,٢٨٨,٢٥٩ جنيهاً. والفارق بينهما ١٠,٧٢٥,٠٥٤ جنيهاً. ورقم الأصول السائلة هذا تمثله الحسابات والمدخرات التالية (ضمّنت أرقام ١٩٤٣ للمقارنة):

	١٩٤٣ (جنيه مصري)	١٩٤٤ (جنيه مصري)
حساب المدخرات العام (غير مخصصة)	٢,٨٦٧,٤٨٢	٣,١٠٥,٦٨٢
حساب تسويات القطن	١,٢٥٠,٠٠٠	١,٢٥٠,٠٠٠
حساب رأس مال السكة الحديد (غير مخصصة)	١,٣٥٢,٨٠١	١,٠٩٤,٩٢٣
حساب تجديد السكة الحديد (غير مخصصة)	٣,١١٠,٨٩٩	٣,٢٧٢,٨٢٣
حساب تركيز الأسعار	١٦٤,٥٤٥	١,٧٤٠,٨٥٨
تسهيلات متكررة	١٤٣,٧٦١	١٨٥,٤٠٨
حسابات المباني المدنية والطرق والمياه	٢٢٨,٨١٠	
(غير مخصصة)		٥٣,٩٦٩
متنوعات	٣٣,٤٢٤	٢١,٣٩١
المجموع	٩,١٥١,٧٢٢	١٠,٧٢٥,٠٥٤

وخلال عام ١٩٤٤ تعهدت الحكومة بدفع نفقات مقدارها ١,١٤٨,٦٨٢ جنيهاً مقابل مخصصات في تلك الحسابات والمدخرات أهمها:

	جنيه مصري
حساب الادخار العام	١٠١,٤٦٤
حسابات الطرق والمباني المدنية والمياه	١٨٢,٧٤٤
حساب رأس مال السكة الحديد	٣٣١,٥٩٤
حساب تجديد السكة الحديد	٦٢,٩٤٨
حساب استقرار الأسعار	٤٢٩,٨٨١

وهنا قد يكون من المفيد الحديث عن حساب احتياطي تركيز الأسعار الذي ابتدعته الحكومة عام ١٩٤٣ كجزء من خطتها للاستقرار الاقتصادي. فإيرادات هذا الحساب تأتي من الهامش بين أسعار الصادر الخارجية والأسعار المحلية، ونفقاته تتمثل في الدعم المالي الذي يقدمه إلى استقرار الأسعار. فإيراداته عام ١٩٤٤ بلغت ٢,٠٠٦,١٩٤ جنيهاً شملت مبلغ ١,٨٥٢,٠٠٠ جنيهاً عبارة عن هامش السعر من قطن السودان الذي أعادت الحكومة البريطانية بيعه خلال الحرب إلى الحكومة الهندية. ويجب أن نذكر الخطر الماثل آنذاك في المضاربة بقطن السودان، مما استدعى من الحكومة تحديد أسعار تصديره على أسس مناسبة. وعقب ذلك بيع كل قطن السودان خلال الفترة ١٩٤٢/١٩٤٤ للحكومة البريطانية لأغراض الحرب، بينما جدد هذا الامتياز خلال العامين ١٩٤٥/١٩٤٦ مرة

أخرى بعد انتهاء الحرب مع ألمانيا شريطة أن يعاد النظر في الأسعار سنوياً. وكما أشير أعلاه فإن الفارق من بيع القطن إلى الهند قد أودع في مدخرات حساب تركيز الأسعار.

وبلغت المدفوعات من هذا الحساب عام ١٩٤٤ مبلغ ٤٢٩,٨٨١ جنيهاً التي كانت في الأساس إعانات لتثبيت أسعار الذره والمنسوجات القطنية. وكان المبلغ المودع في هذا الحساب في نهاية السنة ١,٧٤٠,٨٥٨ جنيهاً.

أنشىء هذا الحساب أساساً لهدف استقرار الأسعار، وفي حالة انتفاء هذا الغرض كانت الحكومة على استعداد لاستخدامه في تطوير إنتاجية البلاد ورفع مستوى معيشة سكانها. ومن المؤمل أن تبقى في هذا الحساب في المستقبل أموال كافية لتحقيق هذه الأهداف المهمة.

ولنعد الآن للأحوال العامة. ففي عام ١٩٤٤ دعمت مدخراتنا بفائض الميزانية الذي بلغ ٤٩,١٠٨ جنيهات ومدفوعات مباشرة بلغت ٢,٣٨٩,٧٩١ جنيهاً إضافة إلى مخصصات بلغت ٣٢٧,٦٢٦ جنيهاً ومبلغ ٥٠,٤٠٢ جنيه جرى توفيره من إلغاء بعض المخصصات، ليبلغ الإجمالي ٢,٨١٦,٩٢٦ جنيهاً. وفي المقابل قررت مخصصات مقدارها ١,٢٤٣,٥٩٤ جنيهاً. وهكذا ساهم أداء ذلك العام المالي الجيد بدعم المدخرات بمبلغ ١,٥٧٣,٣٣٢ جنيهاً.

وأهم إشارة على استقرار وضعنا المالي هو قوة مدخراتنا التي تزايدت تدريجياً منذ عام ١٩٣٤ بفضل سياستنا المالية الرشيدة، وتعاون الأهالي خلال سني الحرب.

إن وجود مدخرات كافية ضروري في بلد زراعي كالسودان معرّض لتقلبات الجو والأمراض وتغيّر الأسعار. ولكن حتى بعد الاحتراس لهذه الظروف الطارئة ولمطالب التجديد والصيانة، فقد وفّرنا هامشاً كبيراً لتمويل خطط ما بعد الحرب. وحرصاً منا على بدء هذا العمل الإنمائي الهام فوراً أعدت الحكومة خلال الفترة الانتقالية من الحرب إلى السلم عدداً من دراسات الجدوى وقائمة بالآليات المطلوبة لاستيرادها في أقرب وقت ممكن. ولمدخرات الحكومة مهمات أخرى ـ إضافة إلى النفقات الواردة في الميزانية ـ تتمثل في تمويل المخازن والمهمات اللازمة وتعهداتها التجارية.

أنفق على المخازن عام ١٩٤٤ مبلغ ٤,٣٥٧,٣٥١ جنيهاً وزعت كالآتي:

الوحدة	بالجنيه المصري
مصلحة الزراعة والغابات	٢٤٢,٠٨٩
مصلحة الجمارك (للسكر)	١,٠٦٩,٨٨٩
الخدمات الطبية	١٢٦,١٤٣
مصلحة الأشغال	٦١٤,٥٠٣

مصلحة الري	٥٢,١٢٦
مصلحة السكة الحديد	١,٦٦١,٤٢٣
مصلحة المخازن والمهمات	٥٩١,١١٨
المجموع	٤,٣٥٧,٣٥١

وبالإضافة إلى النفقات العادية أعلاه فإن لجنة شراء الذرة أنفقت مبلغ ٦٤٩,٠٠٠ جنيه ضمن الإجراءات لتأمين الغذاء للعام ١٩٤٤، كما اعتمدت خلال العام نفسه تسهيلات قروض بمبلغ يصل إلى ٤٧٩,٠٠٠ جنيه. وتعتمد مقدرة الحكومة على الوفاء بهذه الالتزامات المالية الكبيرة على توافر الاحتياطي السائل.

حساب قروض السودان:

يوضح حساب قروض السودان ـ المثبت في الملحق الثامن ـ القيمة الأصلية لكل قرض والمبالغ التي دفعت لتسديده حتى ٣١ ديسمبر ١٩٤٤ مع المتبقي منها.

تطلّب تطور السودان في مراحله الأولى رأسَ مالٍ ضخماً قدم في شكل قروض وهبات، وجهت لأغراض التنمية وزيادة الإنتاج والإيرادات، كتشييد خطوط للسكة الحديد وإنشاء مشروع الجزيرة وتقديم خدمات المواني. وقد حُصل على بعض هذا المال من القطاع الخاص إلا أن جلّه كان من القطاع العام في شكل قروض من الحكومة. وفي مجملها بلغت المديونية العامة ١٧,٥ مليون جنيه سدد أكثر من نصفها في نهاية ١٩٤٤. وقد لحظت الميزانيات السنوية بنوداً لاسترداد هذه الديون، علماً بأن الفائدة عليها تقلصت من مليون جنيه العام ١٩٣٩ إلى ٦٨٧,٠٠٠ جنيه في عام ١٩٤٤. وبالإضافة للديون التجارية أعلاه فإن السودان يدين للحكومة المصرية بأكثر من خمس مليون جنيه مصري عبارة عن سلفيات مقدمة لتطوير السودان في الماضي. هذه السلفيات مقدمة بدون فوائد وسدادها سيبدأ في عام ١٩٤٩ كلية من ميزانية السكك الحديد.

العملة:

بلغت قيمة النقد المتداول في ٣١ ديسمبر ١٩٤٤، ٣,٣٦٣,١٥٤ جنيهاً. وتوضح القائمة أدناه حجم وأنواع العملات المتداولة مقارنة مع الأعوام ١٩٤١، ١٩٤٢، و١٩٤٣ والمتوسط للعقد ١٩٣٤/١٩٤٣.

	بالجنيه المصري ١٩٤١	بالجنيه المصري ١٩٤٢	بالجنيه المصري ١٩٤٣	بالجنيه المصري ١٩٤٤	بالجنيه المصري ١٩٣٤/١٩٤٣
البرونز	١٢,٨٢٩	١٣,١٧٧	١٣,٨١٣	١٤,٣٢٢	٩,٥٤٤
النيكل	١٨٦,٣٠٨	٢٠٤,٧٣٤	٢٠٨,٩٨٩	٢٠٧,٣٣٠	١٦٦,٠٩١
النحاس	–	–	٤,٠٩٥	٢٦,٩٠٤	–
الفضة (مصري)	١,١٨٤,٣٧٧	١,٤٣٣,٢٤٠	١,٦١٥,٤٤٥	١,٦٦٠,٥٩٣	١,٢٧١,١٨١
الفضة (إنجليزي)	٢١٨,٤٥١	٣١٥,٧٨٤	٣٣٨,٤٦٨	٣٣٥,٩٥١	–
المجموع للعملة المعدنية	١,٦٠١,٩٦٥	١,٩٦٦,٩٣٥	٢,١٨٠,٨١٠	٢,٢٤٥,١٠٠	١,٤٤٦,٨١٦
العملات الورقية	١,٧٤٥,٧٤٥	١,٩٤٥,٤٢١	١,٩٨٤,٢١٩	١,١١٨,٠٥٤	١,٠٩٩,٤١٨
المجموع الكلي	٣,٣٤٧,٧١٠	٣,٩١٢,٣٥٦	٤,١٦٥,٠٢٩	٣,٣٦٣,١٤٥	٢,٥٤٦,٢٣٤

لم تحدث تغيرات ملحوظة في حجم العملة المتداولة خلال السنة الأولى للحرب مقارنة مع سنوات ما قبل الحرب. غير أنها ارتفعت ارتفاعاً حاداً خلال سنة ١٩٤١ حتى بلغت قمتها (٤,٧٢٣,٠٠٠) جنيه في يونيو ١٩٤٣. ومنذ ذلك الوقت ـ وباستثناء أبريل ١٩٤٤ ـ تقلصت كميات النقد المتداول كثيراً. أما القوة الشرائية فيمكن الحكم عليها بكميات النقد المتداولة، وحجم المبالغ في الحسابات الجارية وحسابات التوفير المودعة في البنوك: ٨,٦٩٧,٠٠٠ جنيه مقارنة مع ٨,٧٥٠,٠٠٠ جنيه في نهاية عام ١٩٤٣ و٢,٨٠٠,٠٠٠ جنيه قبل الحرب. والمتوقع أن يزيد التضخم ـ ربما بنسب متزايدة ـ خلال فترة الانتقال من الحرب إلى السلم. إن إغراءات الإنفاق كثيرة، ولكن لا بد من مقاومتها وتوجيه ذلك المال لشراء البضائع عند توافرها بكميات أكبر مستقبلاً. ومن دواعي السرور أن أدوّن أن حركة الادخار قد تزايدت بصورة ملحوظة. فبينما بلغت الأموال المدخرة في البنوك عام ١٩٣٩، مبلغ ١٣٤,٠٠٠ جنيه، قفزت إلى ٩٥٠,٠٠٠ جنيه في نهاية عام ١٩٤٤، وإلى أكثر من مليون بعد ذلك التاريخ.

ميزانية ١٩٤٥

الميزانية العمومية

ملخص النتائج

	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
الإيرادات	٥,٠٥٣,٧٦٥	٤,٦٣٢,٣٥١	٥,٣٧٩,٢٧٧	٥,٨١٤,١٦٥	٥,٨٦١,٩٤٤	٦,٥٧٨,٧٧٠	٦,٤٩٧,٦٥١
المصروفات	٤,٨٩٠,٨٧١	٤,٥٤٣,٧٩٠	٥,٠٤٧,١٦٠	٥,٣٣٧,٩٩١	٥,٦٠١,٧٩٠	٦,٥٢٩,٦٦٢	٦,٧٤٨,٧٦٠
الفائض	١٦٢,٨٩٤	٨٨,٥٦١	٣٣٢,١١٧	٤٧٦,١٧٤	٢٦٠,١٥٤	٤٩,١٠٨	٢٥١,١٠٩ عجز

مقدمة:

عاملان مهمان أثّرا على تقديرات ميزانية ١٩٤٥. فأولهما كان السماح بميزانيات منفصلة لأربع وحدات إدارية مرتقبة جديدة (دار الكبابيش ودار البديرية والقسم الأوسط [الجزيرة] ومجلس ريفي الخرطوم)، كما جمعت إدارة الشكرية (البطانة) المحلية في وحدة محلية جديدة كبيرة هي مجلس ريفي القضارف. والعامل الثاني إعادة هيكلة كلية غردون بحيث

أصبح لها إدارة مالية منفصلة عن مالية الحكومة مما عنى اختفاء بندي الدخل والنفقات لكل المدارس الثانوية من تقديرات الميزانية العامة. وتأمل إدارة الكلية مستقبلاً في تغطية نفقاتها بمواردها الذاتية وعن طريق الإعانات والهبات. ولكن لا بد للحكومة أن تمولها في هذا العام والأعوام القادمة تمويلاً كاملاً. وبالفعل قدمت مصلحة المعارف دعماً للكلية يغطي الفرق بين دخلها ونفقاتها، كما منحتها هبة أخرى تكون نواة لوقفها. وتأمل الحكومة دعم هذا الوقف بمساعدات أخرى كلما سنحت الظروف.

تقديرات دخل ١٩٤٥:

قدر دخل عام ١٩٤٥ بمبلغ ٦,٤٩٧,٦٥١ جنيهاً مقابل ٥,٩٧١,٧١٦ جنيهاً في عام ١٩٤٤. والدخل الحقيقي بلغ ٦,٥٧٨,٧٧٠ جنيهاً في عام ١٩٤٤. ومن المتوقع أن يكون إنتاج الذرة متواضعاً نتيجة لشح الأمطار وخطر الجراد وتراجع خصوبة الأرض في مشاريع الشمالية نتيجة لكثافة الزراعة. وكان إنتاج السمسم مقبولاً أكثر من الموسم السابق بينما يتوقع أن يكون إنتاج قطن الجزيرة ومشروع القاش وطوكر فوق المتوسط. وجمعت كميات كبيرة من الصمغ ستدعم الميزانية عند تصديرها. ونتيجة لتداعيات الحرب لا بد من استمرار القيود على التجارة التي يمكن تخفيفها تدريجياً وإلى حد ما، إلا أنه من المستحيل رفعها كلياً إن أريد تفادي زيادة التضخم.

وتحتاج اثنين من الزيادات في الضرائب إلى شرح مبرراتها. فعلى الرغم من زيادة ضرائب القطعان خلال السنتين الماضيتين، إلا أنها لم تكن مواكبة للزيادة في أسعار الماشية. ولذلك فقد زيدت ضريبة القطعان مرة أخرى ـ خصوصاً على الأبقار والجمال ـ لتساعد في مقابلة نفقات الحكومة المتزايدة والحد من التضخم، علماً بأن المزارعين المستقرين لم يتأثروا كثيراً بهذه الزيادة نظراً لندرة الحيوانات التي في حوزتهم.

وهناك زيادات ضريبية أخرى في مجال الضرائب غير المباشرة. فقد بلغ متوسط الدخل من السكر خلال الأعوام ١٩٣٠ ـ ١٩٣٩، ٥٥٠,٠٠٠ جنيه، ولكنه هبط إلى ١٥٢,١٣١ جنيهاً في عام ١٩٤٢، وإلى ١٢٧,٩٦٤ جنيهاً في عام ١٩٤٣، نتيجة لتراجع العرض وتزايد أسعار السكر المستورد (التي ضوعفت الآن مقارنة مع سني ما قبل الحرب). وتعزى زيادة الدخل من هذه السلعة في عام ١٩٤٤ (مبلغ ٥٦٠,٠٠٠ جنيه) كلياً إلى ابتداع بيع رؤوس السكر بواقع عشرين قرشاً للرأس الواحد. غير أن الانحسار المتوقع في كمية المعروض من هذا النوع من السكر في أعقاب ١٩٤٤ سيؤدي إلى تراجع الدخل منه في وقت تحتاج فيه الحكومة بشدة لزيادة الإيرادات لا نقصانها. وفي هذه الظروف ومنذ يناير ١٩٤٥ زيد رطل السكر المحبب بمبلغ خمسة ملاليم. غير أن هذه الزيادة لن تؤثر كثيراً على المواطن العادي إذ إنها لا تتعدى ٣٠ في المئة عن أسعار ما قبل الحرب، كما أنها

أقل من تلك التي فرضت خلال الحرب على بضائع استراتيجية أخرى كالشاي والبن والذرة والمنسوجات القطنية.

وفيما يلي تعليقات مختصرة على تقديرات الإيرادات:

بلغت تقديرات دخل الميزانية ٧٢٧,٤٥٢ جنيهاً بزيادة قدرها ٣٤,٥٥٧ جنيهاً عن عام ١٩٤٤، والتي قدرت بـ ٦٩٢,٨٩٥ جنيهاً. وإذا أخذنا في الاعتبار التحويلات للميزانيات المحلية فإن هذه الزيادة تقدر بمبلغ ١٢٥,٠٠٠ جنيه. ويُعزى معظمها ـ حوالى ٩٠,٠٠٠ جنيه ـ إلى الزيادة في ضريبة القطعان بينما لن يتجاوز الدخل الإضافي من زيادة ضريبة النخيل في بعض مناطق المديرية الشمالية مبلغ ٣,٠٠٠ جنيه. أما العائد من ضريبة العشور فسيكون قليلاً نظراً إلى ضآلة إنتاج المحاصيل نتيجة لتباعد بين هطول الأمطار في بعض مناطق الإنتاج.

ويتوقع أن يكون الدخل من المصالح الحكومية ٢,٣٣٨,١٩٩ جنيهاً بزيادة قدرها ٣٨٨,٨١٦ جنيهاً عن دخل العام السابق الذي بلغ ١,٩٤٩,٣٨٣ جنيهاً. وزيادة ربع المليون جنيه المتوقعة من الجمارك تفترض تخفيضاً قليلاً في حركة الصادر والوارد للعام ١٩٤٤. ويتوقع ارتفاع دخل مصلحة الزراعة والغابات من ٤٨٩,٩٨٩ جنيهاً إلى ٥٩٩,١٠٠ جنيه نتيجة لزيادة محصول القطن وارتفاع أسعار منتجات الغابات. وأدى ازدياد خدمات التلغراف والهاتف إلى زيادة الدخل من مصلحة البريد والبرق بمبلغ ١٠,٧٦٣ جنيهاً مع أن حركة الأذونات البريدية قد تقلصت.

ونجم عن زيادة أسعار السكر المشار إليها آنفاً، زيادة الدخل منه من ٣٢٤,٠٠٠ جنيه إلى ٦٠٠,٠٠٠ جنيه. ويتوقع زيادة في الفوائد المدفوعة من مجلس إدارة مشروع القاش بواقع ٢١,٠٠٠ جنيه و١٠,٠٠٠ جنيه من السكة الحديد وانحسار ضريبة الأعمال بمبلغ ٤٠,٠٠٠ جنيه عن إيراداتها في العام ١٩٤٤ التي بلغت ٤٠٠,٠٠٠ جنيه، نظراً لانخفاض القوة الشرائية والمردود المتوقع من العوائد الجليلة بواقع ٤١,٠٠٠ جنيهاً إلى ١٤٠,٠٠٠ جنيهاً لانخفاض تصدير الصمغ الذي أغرقت الأسواق به إضافة إلى ضعف النقل البحري.

أما مساهمة مصلحة السكة الحديد فبقيت على حالها في حدود الـ ٥٩٥,٠٠٠ جنيه.

وبلغت تقديرات العائد من مصلحة الري ١,١٠٥,٧٠٠ جنيه مقارنة مع ١,٢٥٤,٩٠٥ جنيهات في عام ١٩٤٤. ومن المتوقع أن تزيد العائدات من القطن نسبة لتصدير مخزونات الأعوام الماضية خلال عام ١٩٤٥ لتصل إلى ١,٠٠٥,٠٠٠ جنيه، بينما سيكون الدخل من مشاريع النيل الأبيض ٩٥,٠٠٠ جنيه بما فيها ٢٠,٠٠٠ جنيه قيمة قطن مرحل من الأعوام الماضية.

تقديرات الإنفاق للعام ١٩٤٥:

بلغت تقديرات الإنفاق في عام ١٩٤٥ أقصاها (٦,٧٤٨,٧٦٠ جنيهاً) بزيادة قدرها ٨١٥,٥٤٤ جنيهاً عن العام الماضي (١٩٤٤)، ومبلغ قدره ٢١٩,٠٩٨ جنيهاً عن الإنفاق الفعلي في ١٩٤٤. وزادت تقديرات تكاليف الإدارة ١٠١,٥٦٠ جنيهاً وجّه بأغلبه إلى الخدمات الصحية.

وزادت أعداد الموظفين في الخدمة المدنية بصورة ملحوظة: عيّن ١٣٦ موظفاً في الخدمة المستديمة و٦٠ في الخدمة المؤقتة، ورقي ٥ موظفين سودانيين إلى الدرجة الأولى و١٢ إلى الدرجة الثانية، بينما ألغيت وظائف بريطانية مماثلة. وتوجد ٤ وظائف شاغرة في الدرجة الأولى ليشغلها السودانيون لاحقاً.

وزادت ميزانية الخدمات بمبلغ قدره ٣٧٨,٥١٣ جنيهاً، عن العام السابق (١٩٤٤) خصص أكثره لميزانيات: التعليم (٨٢,٣٢٦) والأشغال (٥١,٦١٠) والخدمات المركزية (٩٤,٥٣١). وتضمنت الزيادة في ميزانية التعليم مبلغاً قدره ٧٣,٨٩٦ جنيهاً منح لكلية غردون مع هبة إضافية قدرها ١٠,٠٠٠ جنيه ويقابل هذا تخفيضات بحوالى ٤٠,٠٠٠ جنيه في نواحي أخرى من الميزانية. أما مصلحة الأشغال فقد خصصت مبلغ ٤٤,٠٠٠ جنيه من ميزانيتها لمقابلة النفقات المتزايدة لصيانة أسطول عربات الحكومة، والتي نتجت من ارتفاع أسعار قطع الغيار واستهلاك تلك العربات بعد عمرها التقديري. وتضمنت ميزانية الخدمات المركزية مبلغ ٤٥,٠٠٠ جنيه إضافية للمعاشات والمكافآت، علماً بأن هذا البند قد تقلص نتيجة لسياسة إعادة تعيين المتقاعدين واستبقاء بعض الموظفين في الخدمة بعد سن التقاعد، ومبلغ ٤٣,٠٠٠ جنيه أخرى لمواجهة النفقات غير المنظورة.

وخصص مبلغ ٦٨٣,١١٧ جنيهاً للخدمات الاستثنائية بزيادة قدرها ٣٣٥,٤٧١ جنيهاً عن العام الماضي. ويشمل ذلك مبلغ ٢٥١,٤٠٩ جنيهات لمواجهة تقديرات تكاليف برنامج المال العام ١٩٤٤/١٩٤٥، و١٤٠,٠٠٠ جنيه لشراء عربات بديلة لثلث أسطول الحكومة. أما بند الإنفاق الإنتاجي فقد زاد قليلاً عن عام ١٩٤٤، وضُمّنت ميزانية الخدمات المركزية العامة مرة أخرى مبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيه لمواجهة النفقات غير المنظورة.

نظرة عامة:

خصص مبلغ ٦,٧٤٨,٧٦٠ جنيهاً للنفقات بينما لم يتعدّ المبلغ المتوقع توافره لهذا الغرض ٦,٤٩٧,٦٥١ جنيهاً، أي بعجز قدره ٢٥١,١٠٩ جنيهات.

إن عدم مقدرة الحكومة على مواكبة أعمال الصيانة والتجديد خلال الحرب قد أدى إلى زيادة بند الادخار ازدياداً ملحوظاً مكّن الحكومة من الإنفاق منه لمواجهة النفقات الطارئة.

وبهذا الاعتبار يمكن تبرير حوالى ١٥٠,٠٠٠ جنيه من عجز الميزانية، كما يأمل السكرتير المالي أن تؤدي سياساته الحازمة إلى تقليص الإنفاق، وبالتالي تفادي عجز مالي كبير.

تزايدت معدلات الإنفاق في السنوات الأخيرة بصورة أسرع من الزيادة في الدخل، ومعظمها يقع في دائرة الإنفاق الدائم، كالإنفاق على التعليم والصحة، بينما لا يتوقع أن تستمر معدلات الدخل في درجتها العالية الحالية إلى الأبد. وتسبب هذه الزيادة في الإنفاق قلقاً للمسؤولين إذ إن تغطيتها من مال الادخار تعطل التنمية. ولتفادي هذا الخطر لا بد أن تواكب طلبات الإنفاق المتكرر توقعات الدخل الحقيقي في المستقبل، بدلاً من الاعتماد على معدلات الدخل العالية الحالية.

حقاً إن مال الادخار ضخم، ولكن بقاءه بهذا الحجم ضروري لمقابلة الطوارئ ولتمويل مشاريع التنمية الكبيرة. وعليه يجب ألاّ يعتمد عليه دائماً لتغطية الإنفاق المتكرر، بل يجب أن يكون ذلك في حالات استثنائية طارئة.

تسببت سنوات الحرب في تضخم ملحوظ يحاول المجتمع الدولي أن يقلّصه أو يوقفه عند هذا الحد على أقل تقدير. إن الانضباط الاقتصادي يخفف من آثار هذا التضخم، ولكنه لا يستطيع أن يتفادى تداعياته ومساوئه على الاقتصاد إذا ما فشلت الجهود الدولية لمحاصرته. ولا شك في أن سنوات ما بعد الحرب ستفرز مشاكل اقتصادية متعددة مما يحتم التشدد في الإنفاق. وقد تجاوز السودان الآن ذروة التضخم الناجمة من الحرب.

ميزانيات الحكومة المحلية

ملخص النتيجة

	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
الإيرادات	٢٢٠,٩٠٨	٢٣٢,٦٥٣	٢٥٤,٧٩٩	٢٧٠,٩١٦	٣٥٦,١٥٠	٤٩٢,٧٢٩	٦٣٢,٧٠١
المصروفات والاحتياطي العام	٢٠٤,٦١٩	٢١٠,٠٤١	٢٢١,٣٣٣	٢٣٩,٥٥٠	٣١٠,٥٩٩	٤٣٠,١١٦	٦٠١,٣٣٢
الفائض	١٦,٢٨٩	٢٢,٦١٢	٣٣,٥٧٧	٣١,٣٦٦	٤٥,٥٥١	٦٢,٦١٣	٣١,٣٦٩

مقدمة:

هناك نوعان من مؤسسات الحكم المحلي: الريفية في مناطق الريف، والمحليات ومجالس المدن في مناطق الحضر. وبمقتضى السياسة الجديدة بلغت ميزانيات الحكم المحلي المنفصلة ٣٤، منها ٢٤ لوحدات إدارية ريفية تشمل محلين ريفيين، و١٠ في المدن.

وقد عالجت ميزانية ١٩٤٥ مسألة علاوة الحرب بطريقة العام الماضي نفسها بحيث تدعم فقط المجالس ومحليات المدن التي لا تستطيع تمويل هذا البند من إيراداتها الخاصة. وعليه فقد خصصت ميزانية الخدمات المركزية العامة مساعدات إلى مدن كسلا وكوستي وبربر على أن يوقف هذا الدعم عند تمكن هذه المحليات من أن تفي بهذا الواجب.

الإدارات الريفية:

تأثرت هذه التقديرات بقرار الحكومة في السماح بميزانيات منفصلة لأربع وحدات إدارية جديدة: دار الكبابيش ودار البديرية والقسم الأوسط (الجزيرة)، ومجلس ريفي الخرطوم، إضافة إلى دمج إدارة الشكرية (البطانة) المحلية في وحدة إدارية جديدة هي مجلس ريفي القضارف الذي ألحقت به إدارات البطاحين والضبانية وخطوط الجنوب والغرب والوسط. ولم يكن لأي من تلك الوحدات الخمس في السابق ميزانيات منفصلة. ويتولى مجلس ريفي القضارف الإنفاق على معظم خدمات المدينة، علماً بأن تسميته رسمياً «بالريفي» غير دقيقة إذ إنه يختلف في حجمه ومهامه عن الإدارات الريفية الحالية.

يتضمن الملحق التاسع تقديرات الدخل والإنفاق للعام ١٩٤٥ مقارنة مع العام ١٩٤٤.

بلغت تقديرات الدخل في الإدارات الموجودة حالياً ٣١٥,٣١١ جنيهاً مقارنة مع ٢٥٩,٣٨٠ جنيهاً في عام ١٩٤٤. وقد عوضت الزيادة في ضريبة القطعان (٣٠,٦٦٢ جنيهاً) و٣٢,٠٩٥ جنيهاً في الجزية الآثار السلبية لتقلص ضريبة العشور التي تسبب فيها تدهور المحاصيل. وبلغت تقديرات الإنفاق الإجمالية ١٤٢,٢١٢ جنيهاً في عام ١٩٤٥ مقابل ١٢٤,٥٤٤ جنيهاً في ١٩٤٤ بزيادة ١٧,٦٦٨ جنيهاً مصرياً. ومكّنت هذه الزيادة توسيع دائرة الخدمات ـ لا سيما في التعليم والصحة ـ التي بلغ مخصصها، على سبيل المثال، ١١,٣٤٧ جنيهاً، مقابل ٥,٦٣٥ جنيهاً في العام الماضي. وبلغت المساهمات في الإيرادات العامة ١٦٩,٣٧٩ جنيهاً مقابل ١٣٢,٢٣٦ جنيهاً في عام ١٩٤٤.

وقد أعد مديري المديريات المعنيون ميزانيات الوحدات الإدارية الجديدة. وتقدم لها الحكومة الإعانات المطلوبة للمباني والآلات حتى يبدأ العمل فيها على أحسن وجه.

ومجمل تقديرات دخل الوحدات القديمة والجديدة معاً حوالى ٤٤٠,٣٣٢ جنيهاً بينما قدر الإنفاق بحوالى ٢٠٢,٨٣٧ جنيهاً، شملت ٢٥,٨٤٧ جنيهاً لبند علاوة الحرب

الخاصة، وبلغت المساهمات نحو الدخل العام ٢٢٠,٦١٣ جنيهاً، من المؤمل زيادتها بمبلغ ١٦,٨٨٢ جنيهاً.

وقد ظلت المساهمة السنوية لكل من مجلس ريفي القضارف والحكم المحلي في ريفي الجوامعة (Gawamaa) ثابتة خلال السنوات الخمس الماضية، ويؤمل أن تؤدي هذه التجربة إلى تطوير وعي المسؤولين الماليين مما يشجع على تحسين أدائهم.

المحليات ومجالس المدن:

ابتداء من عام ١٩٤٥ سيكون لكل من محليات مدن الخرطوم وأم درمان والخرطوم بحري ميزانية مستقلة.

ويوضح الملحق العاشر تقديرات الدخل والإنفاق في المحليات الحضرية للعام ١٩٤٥. ويلاحظ أن مجمل الدخل قدر بمبلغ ١٩٢,٣٦٩ مقابل ١٥٨,٠٣٩ جنيهاً في العام السابق، بينما قدّر الإنفاق بمبلغ ١٧٧,٨٨٢ مقارنة مع ١٥٢,٢٢٠ جنيه في عام ١٩٤٤. ويتوقع أن يكون الفائض العام ١٤,٤٨٧ جنيهاً مقابل ٥,٨١٩ جنيهاً في العام الماضي.

وبلغ بند علاوة الحرب الخاصة مبلغ ٢٥,٧٤٧ جنيهاً شمل إعانة مقدارها ١,٠٣٩ جنيهاً لمدن كسلا وكوستى وبربر للإيفاء بهذا الغرض.

نظرة عامة:

تواجه مالية الحكم المحلي عدة مشاكل، منها ضرورة تخصيص استمارة لتقديرات الميزانية، على السلطات المحلية إعدادها مستقبلاً تحت إشراف المديرين المعينين. وتتخذ الإجراءات الآن لتعديل قانون الضرائب المحلي ليتسنى تخويل السلطات الممنوحة فيه حالياً لحكام المديريات، إلى السلطات المحلية التي أذن لها في إعداد ميزانيات مستقلة لمناطقها.

[XXXVII]

F.O. 371 / 53249 96422

بيان من السكرتير المالي
حول مشاريع التنمية المستقبلية
لما بعد الحرب

(بدون تاريخ)

قدمت في المذكرة التي بين أيديكم، حول تطورات ما بعد الحرب، عدداً كبيراً من المقترحات يمكن البدء بتطبيق مجموعة مختارة منها متى سمحت الظروف بذلك. لا ندعي أن هذه المقترحات شاملة، ولكنها تشكل أساساً لبرنامج إصلاحي اجتماعي وتعليمي. وقد شكلت الحرب عبئاً ثقيلاً على العدد المتناقص من موظفي الحكومة في المديريات والمصالح، إلا أن خطة مبدئية تنموية جيدة قد أعدت للتنفيذ بعد الحرب. وقد كوّنت لجنة للنظر في المشاريع المقترحة، والنصح بشأن أولويات تنفيذها. وهناك مشاريع أخرى قيد الإعداد يؤمل دراستها من قبل بعض الأجهزة، كالمجلس الاستشاري لشمال السودان ومجالس المديريات والغرفة التجارية، وتقديم مقترحات بشأنها إلى مجلس الاقتصاد والتجارة.

بنهاية الحرب مع ألمانيا وهزيمة اليابان، وصلنا إلى مشارف مرحلة التأقلم التي تعقب الحرب. ولكن استمرار القيود الاقتصادية ـ التي قبلها أهل السودان والأمم المتحدة خلال الحرب بطواعية وإخلاص ـ ضروري في المراحل الأولية للفترة الانتقالية من الحرب إلى السلام، على أن تعدّل أو تُلغى متى سمحت الظروف بذلك. ومن المتوقع أن يستمر التضخم في المستقبل القريب، وأن يفوق الطلب كثيراً العرض على البضائع المختلفة. غير أن تحسناً قد يطرأ بعد إرسال مساعدات غذائية عاجلة لنجدة الشعوب المهزومة، مما يمكّنها من مواجهة الشتاء القادم، وبدء صفحة جديدة توجه فيها، كما غيرها، إمكاناتها الصناعية نحو البناء السلمي.

تبلغ تقديرات تكلفة المشاريع المقدمة لكم مبلغاً كبيراً ـ ١١,٥ مليون جنيه مصري ـ لا يشمل نفقات الإنفاق المتكرر. ومن المتوقع في حالة تنفيذ كل هذه المشاريع وبدء تدفق عائداتها أن يفوق الإنفاق المتكرر عليها العائد المباشر منها بمبلغ ١٨٩,٠٠٠ جنيه سنوياً.

وعلينا أن نفكر جدياً في بعض المشاريع ذات العائد المالي السريع لدعم عائدات الدولة، ورفع مستوى المعيشة وزيادة العائد من الضرائب.

يجب أن تؤسس المشاريع التنموية الوطنية على أرضية صلبة، علماً بأن وضع البلاد الاقتصادي والمالي ظلّ معافى بعد الحرب. وللسودان الحق في التفاخر في مساهمته العسكرية الفعّالة في تحقيق النصر الذي حققه الحلفاء في الحرب رغم معاناة أهله الاقتصادية طوال سنوات الحرب.

تمكنت الحكومة عبر وفوراتها خلال الحرب وسياساتها الاقتصادية من تجميع مدخرات جيدة. وكان ذلك هدفاً استراتيجياً لعلمها بأهميتها القصوى بعد الحرب لتمويل مشاريع التنمية وشراء الآلات ودفع متأخرات الصيانة، الأمر الذي سيشكل لا محالة، عبئاً على هذه المدخرات، لا سيما في مجال السكة الحديد.

وقبل أن أستطرد في طلب التمويل والآليات لتنفيذ البرنامج الخماسي، أرغب أن أذكركم بأن الحكومة ستحتاج في عام ١٩٥٠ إلى أموال ضخمة للاستحواز على مشروع الجزيرة.

بلغت المدخرات من المصادر المختلفة في نهاية عام ١٩٤٤ ١٠,٧٢٥,٠٠٠ جنيه مصري أمّنت مدخرات السكة الحديد ٤٠ في المئة منها، على أن المدخرات ستتأثر خلال الأعوام الخمسة القادمة بموازنة الميزانية (فائضاً أم عجزاً). ومن المتوقع أن يوفر حساب تركيز الأسعار مليوناً آخر للتنمية. ومن الناحية الأخرى لا بد للحكومة أن تحتفظ بهامش معقول يدعم موقفها المالي. وأقترح أن تهدف الحكومة إلى خطة خمسية تبلغ تكاليفها ١٠ ملايين جنيه مصري إذ إن ذلك يأخذ في الاعتبار مقدرة وسعة المؤسسات الحالية وضرورة تحقيق توازن في الميزانية. ومن المعلوم أن تنفيذ هذه الخطة تنفيذاً كاملاً يعتمد على تحقيق فوائض في الميزانية أو عبر الاستدانة أو الاثنين معاً. وكإجراء فوري لتحقيق هذا الهدف تقترح المذكرة التي بين أيديكم البدء بمشاريع تكلفتها ٧,٥ ملايين جنيه تاركين هامش ٢,٥ مليون جنيه لمقترحات مستقبلية لا تلحظها هذه المذكرة. وفي الوقت نفسه فإنني أنصح بإعادة النظر في هذا البرنامج بشكل دائم، وعلى ضوء الأحوال المالية الحالية والتوجه المستقبلي. وعند انقشاع تداعيات الحرب يمكن دراسة تكملة البرنامج ليصل إلى هدفه المنشود: ١٠ ملايين جنيه.

ولتجميع مشاريع ما بعد الحرب في جهة واحدة، أقترح أن تنشىء الحكومة حساباً خاصاً يسمى «حساب التنمية العام». وفي نيتي أن أقترح في نهاية عام ١٩٤٥ وعقب معرفة نتائج التقديرات الحالية، تدشين هذا الحساب بتحويل مبلغ ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري من حساب المدخرات. وهذه المبالغ كافية لتمويل الخطة حتى عام ١٩٤٨ حين تتضح الرؤية والإمكانيات المستقبلية.

توضح المذكرة التي بين أيديكم المقترحات العاجلة التي على لجنة أسبقيات التنمية ـ المكونة من السكرتيرين المالي والإداري ومدير السكة الحديد ومراقب إمدادات الحرب ـ الاختيار منها. علماً أن الإنفاق المتكرر لم تتضمنه هذه الجداول.

وكما أشرت سابقاً، فإن المحصلة النهائية لتنفيذ هذه المشاريع ـ من دون زيادة في العبء الضريبي ـ ستكون ثقلاً آخر على الميزانية بمبلغ قدره ١٨٩,٠٠٠ جنيه مصري. ولا بد من إعطاء أفضلية للمشاريع ذات العائد السريع التي لن يتحقق أي تقدم من دونها، ولكن بدون إهمال الخدمات الاجتماعية التي ستعطي اهتماماً متمشياً مع الموقف المالي المتوازن.

لا أستطيع في هذه العجالة أن أخوض في التفاصيل الضخمة لهذا البرنامج.

ففي مجال الصحة أعطيت أهمية للطب العلاجي والوقائي. وستساهم الخدمات الصحية كثيراً في تحسين الصحة العامة بالعمل على السيطرة على أمراض المناطق الحارة والقضاء عليها. ويمثل تحسين الغذاء والسكن والبيئة وسائل أخرى هامة لتحقيق هذا الهدف. وتحتاج الخدمات الصحية في المستقبل إلى كادر طبي مؤهل: أطباء ـ رجالاً ونساء ـ ومساعدون طبيون وممرضون.

وستعطي الحكومة في فترة ما بعد الحرب اهتماماً خاصاً للتعليم حيث أعد المسؤولون مقترحات مفصلة لتوسيع التعليم في كل المراحل وتشجيع تعليم الكبار. وتدرس بجدية خطط تطوير كلية غردون التذكارية مستقبلاً وتحويلها إلى جامعة.

ولمصلحة الزراعة والغابات برنامج ضخم وطموح يتضمن إجراءات للسيطرة على جرف التربة، وتنتظر الزراعة الآلية في منطقة القضارف المطرية مستقبلاً زاهراً، كما ستتطور زراعة الفواكه. وتمثل الغابات استثماراً قيّماً في السودان علماً بأنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالزراعة وصيانة التربة. وستستمر الجهود لقطع الأخشاب للاستخدام الداخلي مع برنامج منظم لزراعة أشجار بديلة. وستدرس بعناية الإمكانيات التجارية للمستخرجات الفرعية من الخشب.

إن توسيع مشروع الجزيرة في حدود معقولة أمر مرغوب فيه، نظراً لعائده السريع على البلاد وميزانيتها التي تعاني من تراكم مستحقات الصيانة والتجديد المؤجلة. ولا بد من تحسين الأوضاع السكنية لموظفي الري في المشروع.

من المنتظر أن تعدّ الحكومة في الأشهر القليلة القادمة خطة طويلة المدى للاستفادة من الماشية ومنتجاتها. وخلال ذلك فإن الاتجار في تربية الماشية أخذ في الازدهار تدريجياً على أسس دائمة، كما ستدعم الحكومة تجارة الجلود.

أعدت وزارة الأشغال برنامجاً كبيراً وطموحاً آخر ينتظر أن يبدأ في تنفيذه بمجرد توافر مواد البناء. والمجهودات في هذا المجال مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتطور الخدمات الاجتماعية وطرق المواصلات التي تهيىء أساساً قوياً لتطور التعليم والصحة والمواصلات وغيرها. ويحتاج السودان حاجة ماسة إلى مهندسين سودانيين وكادر فني مساعد، إضافة إلى مقاولين سودانيين متمرسين أكفياء وأهل ثقة ليساعدوا مصلحة الأشغال على تنفيذ المهام المنتظرة في انتظارها. وستوفر الخدمات العامة في المشاريع المصدق عليها، ومن أهمها خدمات كهرباء قليلة التكاليف.

وتتوقع مصلحة البريد والبرق توسعاً كبيراً في خدمات الهاتف والتلغراف، الأمر الذي سيسهل ويدعم تجارة البلاد كثيراً.

وللإذاعة والسينما المتجولة مكانهما في البرنامج لأهميتهما القصوى في تحسين الأداء الإداري والتعليمي.

وللمواصلات أهمية كبرى. لا أستطيع أن أدلي ببيان عن موضوع الطيران في البلاد أكثر من القول بأنه قيد الدراسة. أما متأخرات بند الصيانة وتجديد منشآت السكة الحديد والنقل النهري، فسيعالج أمرها بهدف تطويرها وترقية خدماتها. وسيبذل جهد لتحسين وتطوير ميناء بورتسودان. وبما أن تطوير المواصلات أمر حيوي للتنمية في السودان، فلا بد من العناية القصوى بتعبيد طرق الشاحنات وتوسيع وصيانة خطوط السكة الحديد، حيث إن ذلك ضروري لتشجيع تسويق منتجات المناطق النائية. وسيكون من الحماقة في غياب معلومات موثوقة عن إمكانات تلك المناطق الاقتصادية، أن نخصص تمويلاً لإنشاء خطوط سكك حديد جديدة بغية تصدير منتجات لا تُعرف كمياتها. ولكن من الممكن الحصول على تلك المعلومات اللازمة لتطوير السكة الحديد عبر النقل البري بواسطة الشاحنات. وستعطي الحكومة أيضاً اهتماماً لزيادة الصادرات وتوزيع الواردات بأسعار معقولة في المناطق النائية. ومن المؤمل مستقبلاً استخدام السائقين والميكانيكيين المهرة الذين سرحوا من الجيش في العمل بالسكة الحديد لنقل صادرات وواردات البلاد من وإلى ميناء بورتسودان.

ويحتاج قطاع الحكم المحلي ـ الذي يشهد إحساساً متعاظماً بالمسؤولية ـ إلى تمويل ضخم ليس في مقدور الحكومات المحلية توفيره. وعليه فلا بد من دراسة هذا الأمر بعناية وتأن.

حاولت في هذه العجالة أن أوضح الخطوط العامة لخطتنا بعد الحرب. وقد اتضحت خلال الحرب العلاقة الوثيقة بين العمل والادخار والتطور. ولا شك أن توفير المال لبناء المنشآت وتأمين الآلات اللازمة لتحسين مستوى المعيشة يتطلبان مجهوداً وتضحيات .. ومن المؤمل أن تتضافر مجهودات الأفراد مع المسؤولين لتحقيق هذا الهدف الذي هو الشغل الشاغل للحكومة.

خطة التنمية الخمسية
في السودان عقب الحرب العالمية الثانية

[بدون تاريخ]

إن التنمية ليست بالأمر الجديد على السودان، فقد ظلت مستمرة لما يقارب نصف قرن من الزمان، ورغم بطئها خلال أزمة الثلاثينيات وسنوات الحرب فإنها سارت دائماً نحو الأمام لا إلى الخلف، وحققت على العموم إنجازات ملموسة. فعلى سبيل المثال، شيدت طرق برية وسكك حديد وموانىء على البحر والنيل، وأقيمت مدارس ومستشفيات ومشاريع ري ضخمة. وقد ضخت أموال عامة لتطوير البلاد بلغت نحو خمسين مليوناً على أقل تقدير. وقد خصّص جزء كبير من هذا التمويل للمشاريع المنتجة لتوفير الإيرادات لصيانة وتطوير الخدمات الاجتماعية والإدارية اللازمة والحيوية للتنمية. لا شك أن الإنفاق على التعليم والصحة إنفاق تنموي مستقبلاً، ولكن الإنفاق المتكرر يجب أن يركز على المشاريع ذات العائد السريع. والهدف المثالي لأي سياسة اقتصادية رشيدة هو تحقيق تقدم متزامن ومتعادل في كل الاتجاهات.

خرج السودان من أكبر حرب في التاريخ وبنيتاه الاقتصادية والمالية متعافيتان، وحالته جيدة على العموم. وقد حرصت الحكومة على التعاون في المجهود الحربي، وساهمت كل القطاعات في البلاد في تحقيق النصر. ولا شك أن ظروف الحرب كانت صعبة وقاسية، وأن كثيراً من الخطط والمشروعات المفيدة قد علقت حتى وقف العداوات. ولكن من الواضح أن السودان قد اتخذ بعض الخطوات خلال الحرب التي هيأت المناخ للتطور والرخاء. وأدت السياسات الاقتصادية خلال الحرب إلى توفير المال اللازم لتمويل فترة لاحقة من التنمية شريطة أن تبقى الأسعار تحت الرقابة والسيطرة.

وعندما وضح في أوائل عام ١٩٤٥ أن النصر أصبح قريباً، طُلب من مديري المديريات والمصالح إعادة النظر في خططهم التنموية، وتضمين الجديد منها في خطط التنمية الخمسية لما بعد الحرب. وقد قدم هؤلاء اقتراحاتهم الموضحة لاحقاً في هذه المذكرة، والتي تعكس الأنشطة التخطيطية لهذه المصالح.

حقاً إن هذه الاقتراحات غير شاملة ولا كاملة، ولكن سيضاف إليها وستعدل في ضوء التجربة والمتغيرات. وترحب الحكومة باقتراحات المجلس الاستشاري لشمال السودان والهيئات والمؤسسات الأخرى. وفي كل هذا، تسعى الحكومة لإعداد خطط تنموية كثيرة يتم اختيار ما يمكن تنفيذه منها من وقت إلى آخر حتى توفر الكادر الفني وكانت

المعدات والمواد متاحة.

تسببت فوضى الحرب وتداعياتها في ندرة المواد والفنيين اللازمين للبناء في زمن السلم. نحن نعلم أن فترة التأقلم بعد انتهاء الحرب ستشهد نقصاً حاداً في البضائع المعروضة، بينما ستوفر الحاجات الأساسية للشعوب المحررة التي دمرت بلادها، والتي ستوجه صناعتها لأغراض سلمية لا حربية. وفي السودان ـ كالبلاد الأخرى ـ سيستمر التضخم خلال الفترة الانتقالية، الأمر الذي يقتضي اتخاذ إجراءات وقيود لاستقرار الأسعار.

ولكن الوقت ليس وقت جمود ولا مبالاة حيث لا بد من إعداد خطط ودراسات مبدئية. وقد أنجز تطور معتبر في هذا الاتجاه حيث قدمت بعض المشروعات الهامة، كما كونت لجنة لتقديم اقتراحات بشأن الأسبقيات. واتخذت الإجراءَات اللازمة لتقييد بعض المشاريع الهامة. ومن الواضح أن المشاريع ذات العائد السريع ستعطى أولوية قصوى. وإلى جانب توفير المال اللازم للبلاد عن طريق استغلال مواردها الطبيعية، كالزراعة، فإن الحكومة ستبذل قصارى جهدها لتطوير الخدمات الاجتماعية، بخاصة الصحة والتعليم. ويجب أن نؤكد ضرورة متانة الأسس الاقتصادية لمخطط تنمية ما بعد الحرب.

لا تتحدث الخطة عن مشاريع خاصة، ولكن سياسة الحكومة تؤيد وتشجع كل المشاريع المفيدة للبلاد.

إن الاعتبار الرئيس وراء التخطيط الحكومي في المستقبل ـ كما كان في الماضي ـ هو رفاهية ورخاء السودانيين. وبجانب تطور البلاد نحو حكم ذاتي مسؤول، فإن أهداف الحكومة المباشرة هي استغلال ثروات وإمكانات البلاد الاقتصادية، وتدريب السودانيين وتحسين أحوالهم على وجه العموم.

وربما يكون مفيداً في هذا المقام أن نقتطف فقرة كتبها أحد المراقبين المحايدين المشهورين ـ البروفسير فرانكل Frankel أستاذ التاريخ والتاريخ الاقتصادي في إحدى جامعات جوهانسبرج في جنوب أفريقيا ـ في كتابه «استثمار رؤوس الأموال في أفريقيا» Capital Investment in Africa الذي نشر في سنة ١٩٣٨: «لا شك أن تطوراً اقتصادياً ضخماً قد أنجز في السودان في القرن العشرين. ويمكن أن يكون هذا الإنجاز العظيم من عدة وجوه مثلاً يحتذى في الأقطار الأفريقية».

إن تطوراً اجتماعياً واقتصادياً كبيراً قد حدث في السودان. وعند نهاية الحرب كانت الحكومة جاهزة بخططها التي تنوي السير بها قدماً بهمة وحزم.

الاقتراحات العامة

١ ـ الصحة:

الطب العلاجي	جنيه مصري
مستشفى مدني جديد في الخرطوم	٢٦٠,٠٠٠
مبانٍ إضافية بالمستشفيات	٣٥٠,٠٠٠
أجهزة أشعة جديدة في وادي حلفا، الفاشر، وكسلا، وجوبا	٦,٠٠٠
أسرّة إضافية في مستشفيات أم درمان، أبو عشر، الأبيض والقضارف	١,٥٠٠
الطب الوقائي	
حملة ضد السل	٤٠,٠٠٠
توسيع خدمات الصحة العامة	ـ
معالجة الأمراض التناسلية	ـ
توسيع المراكز الصحية، عيادات ومراكز لرعاية الأطفال	١٥,٠٠٠
بحوث طبية خاصة	ـ
توسيع الحملة ضد الجذام	ـ
مستشفى مركزي للأمراض العقلية	٢٠,٠٠٠
أموال للصيانة والتجديدات المؤجلة	١٠,٠٠٠
المجموع	**٧١٦,٠٠٠**

ملحوظة: في الخانات التي لم يرد فيها رقم التمويل، فإن الإنفاق المتزايد ذو طبيعة متكررة.

يمكن تقسيم التطور المقترح في الخدمات الصحية خلال الخمس سنوات القادمة إلى قسمين: الطب العلاجي والطب الوقائي.

الطب العلاجي:

خصصت بنود لتوسيع وتطوير إمكانات المستشفيات، إلا أن التطور فيها ما زال محدوداً. على أن أعداد الأسرّة فيها أكثر من تلك في البلاد الأفريقية المشابهة، كما أن استخدام بعض العقاقير كالبنسلين والسلفا قد قلص بشكل واضح أعداد المرضى المحتجزين في المستشفيات. وأهم بند هو مستشفى الخرطوم المدني الجديد الذي ستعالج فيه بعض الحالات المستعصية من كل جهات السودان الشمالي، وسيكون مثالاً يحتذى في بقية البلاد للعلاج والتمريض والتنظيم الإداري. ولا بد من زيادة أعداد الأطباء، وهي مهمة أوكلت إلى مدرسة كتشنر الطبية. وتدرس الجهات المعنية تطوير خدمات الإسعاف ـ بالعربات والطائرات ـ وتكوين وحدة أسنان صغيرة يديرها سودانيون مدربون.

الطب الوقائي:

إنَّ أهم مميزات التطور في هذا الحقل هي الحملة ضد السل، وتوسيع الخدمات الطبية العامة، ومعالجة الأمراض التناسلية، وزيادة المراكز الصحية، والعناية بالأطفال وبخدمات الولادة، وعلاج الجذام والأمراض العقلية، وبحوث طبية في مواضيع خاصة كالتغذية وأمراض سوء التغذية. والحملة ضد السل ـ التي ازدادت الحاجة إليها نتيجة لظروف الحرب ـ تشمل إقامة محجر صحي، سعته مائتا سرير، وعيادات في الأقاليم.

لا يشمل هذا البرنامج اقتراحات لتطوير الصحة العامة عدا تلك التي أدرجت في ميزانية الخدمات الصحية. ولكن اعتباراً ما أعطي لمشروعات من هذا النوع، بما في ذلك توفير المياه في الريف، وخدمات الصحة في الجزيرة كالوقاية ضد مرض البلهارسيا، وتوفير مياه نقية في كوستي وكسلا، وخدمات الإنفاق الصحي في الخرطوم وبورتسودان.

٢ ــ التعليم:

المرفق	حجم التمويل الاقتراح (جنيه مصري)
توسع التعليم الثانوي	١٠,٠٠٠
توسع التعليم الأوسط	٥٠,٠٠٠
توسع التعليم الأولي	١٤٧,٠٠٠
توسع تعليم البنات	٧٥,٠٠٠
تطوير التعليم في الجنوب	١٣٢,٠٠٠
توسع التعليم الفني	٢٥,٠٠٠
مدرسة الكتبة	١,٥٠٠
تطوير معهد التربية	٤٦,٠٠٠
كلية غردون التذكارية	٥٠٠,٠٠٠
المجموع	٩٨٦,٥٠٠

أجيزت في عام ١٩٣٨ خطة لتطوير التعليم حتى ١٩٤٦. وكان مقرراً إعداد خطة أخرى للفترة ١٩٤٦ ــ ١٩٥٠ أو ١٩٤٦ ــ ١٩٥٦ تقدم إلى مجلس الحاكم العام للموافقة عليها في نهاية ١٩٤٥. وقد نوقش هذا الأمر بواسطة لجان التخطيط، ولكن لم تعدّ خطة متكاملة. وتحاول هذه المذكرة تقييم الخطة كما وردت في تلك المناقشات، ولكن قد تختلف الخطة النهائية عن المؤشرات الواردة هنا، خاصة في ما يتعلق بالاقتراحات المبدئية لإنشاء معهد لتأهيل الكتبة وتوسيع كلٍ من التعليم الفني ومعهد التربية.

والمنتظر أن تتسم الفترة ١٩٤٦ ــ ١٩٥٠ بتركيز على التعليم الثانوي. وخطط لإنشاء مدرستين متوسطتين ريفيتين وحوالى أربعين مدرسة أولية، إضافة إلى تحسين مستوى عدد

من المدارس الحالية. وقد صدق على برنامج لتوسيع تعليم البنات بتمويل قدره ٧٥,٠٠٠ جنيه مصري. ويتضمن التوسيع المقترح في معهد التربية نشر تعليم الكبار وتأسيس وتنظيم قسم للترجمة والنشر. وإضافة إلى هذه المشاريع التي ستدعمها الحكومة، من المؤمل أن ينتشر التعليم في القرى بمبادرة ودعم من السلطات المحلية. لا يمكن إعطاء تقديرات دقيقة حول كلية غردون، والمذكرة تحوي رقماً رمزياً فقط لرأس المال المدفوع.

٣ ـ الزراعة والغابات:

المشروع	التمويل المقدر (جنيه مصري)
مشروع مياه الريف وصيانة التربة	٣٤٠,٠٠٠
الزراعة الآلية في منطقة القضارف المطرية	٣٦٠,٠٠٠
مضخات الري الحكومي وتطوير زراعة الفواكه	١١٦,٠٠٠
مشروع خور أبو جبل للري	٩٠,٠٠٠
تطوير محلج بورتسودان	٢٠,٠٠٠
التطور في الجنوب:	
أ ـ مشروع الزاندي	٥٠٠,٠٠٠
ب ـ مشاريع أخرى:	
١ ـ مشاريع زراعية	٨٨,٢٠٠
٢ ـ مشاريع للغابات	٣,٢٥٠
٣ ـ متنوعات	٧٢,٨٢٠
معصرة جديدة في جبل النوبة	٣٤,٥٠٠
البساتين	٦,٠٠٠
بحوث	١,٠٠٠
إنشاء غابات محمية	٧٦,٥٠٠
مناشير خشبية	٢٢,٦٠٠
مصنع تقطير القطران للاستخدام في فلنكات السكة الحديد	١٢,٠٠٠
مصنع كبريت	.٥,٥٠٠
متنوعات لشؤون الغابات	١٨,٠٠٠
الصيانة والتجديد المؤجل	٧٠,٠٠٠
الجملة	١,٨٤٦,١٧٠

إن اقتصاد السودان يعتمد أساساً على الزراعة، وعليه فمن نافل القول أن نؤكد ضرورة تطوير الموارد الزراعية وتحديث طرقها، إضافة إلى المحافظة على خصوبة التربة.

يهدف البرنامج المقدم من مصلحة الزراعة والغابات إلى تحقيق هذه الأهداف. وأهم مقوماته إدخال الزراعة الآلية في مناطق شمال السودان المطرية، وتطوير مضخات الري، وتحسين محلج بورتسودان، وإنشاء معاصر زيت في جبال النوبة، وتجديد الغابات، والتشجير، وتطوير وسائل دهن الأخشاب، وإنشاء مصنع للكبريت، وإطلاق برنامج شامل لتطوير مياه الشرب في الريف وصيانة التربة.

من المنتظر أن تعود هذه المشاريع بإيرادات ضخمة على الحكومة، ولكن فوائد أكثر ستعود منها على المزارعين.

ومن المناسب، في هذه المرحلة، ألا يقتصر هذا الاقتراح على المصالح المذكورة فحسب بل رؤي أن يشمل برنامج مياه الريف وهيئة استصلاح التربة الوارد ذكرها أعلاه، إضافة إلى مشاريع لجنة تخطيط الاستوائية، إذ إن كل هذه المشاريع على صلة وثيقة بتطوير الزراعة والغابات. ويُستمد برنامج تطوير مياه الريف وهيئة استصلاح الأراضي إلى حد كبير من الاقتراحات الواردة في تقرير لجنة استصلاح التربة الذي نشرت تفاصيله.

وربما يكون لبعض هذه المشاريع آثار بعيدة المدى. وعلى سبيل المثال فإن نجاح وسائل الزراعة الآلية في مشروع القضارف ربما يمهد الطريق لاستصلاح المراعي المطرية الواسعة في حزام السودان الأوسط، كما أن نجاح زراعة الفواكه في مشاريع مضخات الري في شمال السودان سيؤكد على نفعها الاقتصادي المشكوك فيه الآن، ويشجع القطاع الخاص على ولوج هذا المجال التنموي.

لم يخصص مال كبير للبحث العلمي، ولكن يجب أن نذكر أن المال ليس العامل الوحيد لتحديد حجم ونوعية البحث العلمي. فإن المشاريع والتنظيمات الجديدة في حد ذاتها تفتح آفاقاً جديدة للبحث والتقصي في معظم أنحاء البلاد.

٤ ـ الري:

إن الغرض الرئيس من البرنامج الشامل المقدم من مصلحة الري هو الاستفادة من حصة السودان في مياه النيل المنصوص عليها في اتفاقية مياه النيل:

١ ـ توسيع وتحديث القنوات لصب وتوزيع هذه المياه.

٢ ـ توسيع الأراضي الزراعية في الجزيرة في الحدود المنصوص عليها أعلاه.

٣ ـ تهيئة ٦,٠٠٠ فدان إضافي لزراعة محاصيل بديلة في النيل الأبيض.

٤ ـ تشجيع القطاع الخاص على شراء مضخات ري صغيرة.

	التمويل المقدر (بالجنيه المصري)
توسيع مكاتب الرئاسة	٣٢,٠٠٠
تمويل القسم الفني بالرئاسة، وورش ومخازن ودمدني ومنازل للموظفين	٧٥,٠٠٠
تطوير قنوات الجزيرة	١,١٣٠,٠٠٠
تطوير أراضي الري بالمضخات في النيل الأبيض	٧٣,٠٠٠
منازل لموظفي الري في مناطق القنوات	٥٠,٠٠٠
آليات إضافية في سنار والجزيرة	١٥,٠٠٠
نفقات الصيانة والتجديد المؤجلة	٢٠٠,٠٠٠
المجموع	١,٥٧٥,٠٠٠

لتنفيذ هذه الأعمال الرئيسة لا بد أولاً من توسيع مكاتب الرئاسة والقسم الفني فيها، إضافة إلى الورش والمخازن. وبما أن الموقع الحالي للقسم الفني لم يعد ملائماً ولا يسمح بالتوسع، فإني أقترح إقامة قسم بديل في ودمدني مهيأ بورشه ومخازنه.

ومن الاقتراحات أيضاً تحسين سكن موظفي الري في الجزيرة والنيل الأبيض، بخاصة السودانيين منهم، وشراء أجهزة جديدة، والحصول على مياه الشرب النظيفة.

ويتوقع أن تؤدي الزيادة المقترحة في أراضي الجزيرة الزراعية إلى إضافة ٢,٥٠٠ حواشة، مما سيؤدي إلى زيادة معتبرة في دخل الحكومة. أما في مشاريع الإعاشة البديلة فيبلغ عدد الحواشات الجديدة ٣٥٠.

٥ ـ الخدمات البيطرية:

	التكلفة بالجنيه المصري
توسيع تجارة الماشية في أعالي النيل	٢,٠٠٠
تشجيع تصدير الماشية	٤,٨٠٠
تحسين نوعية الجلود المصدرة	ـ
مكاتب جديدة للرئاسة، مستشفى، مدرسة ومعمل	٦٤,٠٠٠
مكافحة الأمراض	١٢,٠٠٠
تربية الحيوانات	٢,٠٠٠
المجموع	٨٤,٨٠٠

تعتبر الحيوانات ومنتجاتها المصدر الثاني للثروة (بعد الزراعة) في السودان، وعليه فإن الخدمات البيطرية مهمة للتطور الاقتصادي في البلاد. ويعتمد مستقبل هذا المرفق الهام

على سياسة الحكومة على المدى البعيد، والتي سينظر فيها في نهاية العام. وهكذا فإن اقتراح الدوائر البيطرية الحالي لا يعتبر خطة رسمية مفصلة، بل هو فقط بيان مبدئي عام للتطور في هذا المجال.

والاقتراحات الرئيسة هي تطوير تجارة الماشية عبر تحسين الخدمات البيطرية، وتشجيع تصديرها إلى الشرق الأوسط بتوفير المحاجر الصحية والآبار والحظائر على طول طرق تسويق الماشية في الغرب، وتحسين نوعية الجلود المصدرة بفرض رقابة صارمة على الأمراض وغيرها من الإجراءات. وإضافة إلى اقتراح آخر هو بناء مكاتب جديدة للرئاسة ومستشفى ومدرسة ومعمل.

ومن الاقتراحات تعيين ضابط لتربية الماشية وآخر لشؤون البحث العلمي، وتنحصر مهامهما في تحسين نسل الماشية في المناطق التي يتوافر فيها العلف طوال السنة واتباع أحسن السبل لتوزيع الأعلاف وتحقيق الفائدة القصوى منها. أما أمر إلحاق ضابط تربية الماشية بأي من مصلحتي البيطرة أم الزراعة فلم يحسم بعد.

٦ ــ الأشغال العامة:

	التكلفة المقدرة (جنيه مصري)
مبانٍ اقترحتها لجنة الأشغال العامة	٥٠٠,٠٠٠
اقتراحات هيئة الطرق	٢٥٠,٠٠٠
اقتراحات لجنة العربات	٦٨٠,٠٠٠
تطوير الخدمات العامة (كهرباء ومياه)	١٦٠,٠٠٠
حفاير المياه لكردفان ودارفور	٨٧,٥٠٠
آليات للطرق	٤٥,٠٠٠
المجموع	١,٧٢٢,٥٠٠

تؤدي مصلحة الأشغال العامة مهامها عبر ثلاث لجان: لجنة الأشغال العامة (مبانٍ)، وهيئة الطرق والمواصلات، ولجنة العربات. وفي الوقت الحالي يمكن فقط النظر في موضوعين: **أولاً**: الاقتراحات المقدمة لهذه اللجان أو تلك التي رشحت من قبل لإلحاقها بالخطة الخمسية، **وثانياً**: فئات الإنفاق العملية التي تقترحها هذه اللجان في فترة الخمس سنوات، والتي تشمل تطوير الخدمات العامة، وحفاير المياه، وآليات الطرق.

لا تشمل تقديرات اقتراحات لجنة الأشغال العامة المباني التي ذكرت في برامج أخرى، وبخاصة كل مباني برنامج الصحة بما في ذلك مستشفى الخرطوم، وكل مباني التعليم. ومن المشاريع التي من الممكن إضافتها إلى تقديرات الأشغال العامة: رئاسة جديدة

للبوليس في الخرطوم، وحراسة للمجرمين مختلّي العقل، وبدائل للمكاتب الإدارية في عدد من المديريات، والمزيد من مساكن الموظفين.

وتشمل اقتراحات هيئة الطرق طريقاً للشاحنات من كريمة إلى دنقلا وكرمه، وتعبيد طريق الشاحنات بين حلفا وكرمه، و٥٠ كيلومتراً من الطريق الرئيسي بين كردفان ودارفور، وطرقاً فرعية أخرى في مديرية دارفور. أضف إلى ذلك تعبيد الطرق الدائمة الآتية: الخرطوم ـ ودمدني، والسوكي ـ سنار، والخرطوم ـ الدويم ـ كوستى ـ سنار ـ السوكي ـ ودمدني، وتحسينات أخرى في مختلف طرق البلاد. ونظراً لتعذر إنجاز كل هذه الطرق بالإمكانات المتاحة فلا بد من تحديد أولويات في هذا الشأن.

وتتركز اقتراحات لجنة العربات في تجديد وتقوية أسطول العربات القديم في المديريات والمصالح. وعلى وجه التحديد توسيع خدمات الإسعاف، والنظر في طلب مصلحة البيطرة الملحّ بسرعة تحرك موظفيها في المديريات.

وتتضمن اقتراحات تطوير الخدمات العامة إنشاء خمسة مشاريع رئيسية وثلاثة أخرى فرعية. ومن الاقتراحات مدّ خدمات الكهرباء والمياه في مدن: شندي وبربر والدامر وكوستى ورفاعة والدويم وسنجة والحصاحيصا وكسلا والقضارف وطوكر والنهود وأم روابة والرهد وتلودي وكادوفلي والفاشر ونيالا. وتوقّع المسؤولون أن تحد هذه الخدمات من ظاهرة الهجرة من الريف إلى العاصمة. ولكن إمكانات البلاد المحدودة تحول دون إنجازها مرةً واحدة، وعليه فلا بد من أولويات للتنفيذ.

وتشمل التقديرات إنشاء خمسة مراكز للمياه في كردفان ودارفور سنوياً.

٧ ـ البوسطة والتلغراف:

	التمويل المقترح (بالجنيه المصري)
تطوير خدمات الهاتف	٥٢٧,٠٠٠
تطوير خدمات التلغراف	١٠٣,٠٠٠
تطوير خدمات الإذاعة	٩,٠٠٠
تطوير خدمات الأرصاد الجوية	١٩,٠٠٠
تطوير خدمات البريد	٧,٠٠٠
المجموع	٦٦٥,٠٠٠

إن اقتراحات مصلحة البوسطة والتلغراف اقتراحات واقعية إذ إنها طالبت بالحد الأدنى من عمليات التجديد ومتطلبات التطور اللازمة لاستمرار الأداء في هذا المرفق بكفاءة معقولة.

وفيما يلي نبذة مختصرة عن التطور المقترح في كل من المرافق أعلاه:

الهاتف:

إن الهدف النهائي والأمثل هو أن يتمكن كل مشترك من مهاتفة من يريد داخل وخارج السودان، ولكن تلك الغاية بعيدة المنال، وربما يستغرق تحقيقها فترة عشرين عاماً. وقد وضعت على كل حال في الحسبان في الخطة الخمسية التي تركز أساساً على الخدمات المحلية والإقليمية.

التلغراف:

تواكب خدمات التلغراف التطور في خدمات الهاتف حيث توضع شبكات التلغراف في كوابل الهاتف بتكلفة أقل. ومن المستبعد تركيب ماكنات التلغراف في الخمس سنوات القادمة إذ لا توجد حالياً الآليات التي تستخدم الحرف العربي.

اللاسلكي:

تدرك السلطات الأهمية القصوى لإدخال خدمات اللاسلكي لتسهيل الأداء في مديريات كدارفور والاستوائية، والاتصال مع المحطات النائية لبعض المصالح كالزراعة والغابات. ولكن لا يمكن توفير هذه الخدمة في الوقت الحالي نظراً إلى تكلفتها العالية. ومن الجائز إدخال خدمات لاسلكية متواضعة وقصيرة المدى تربط بين بعض المدن التي تتوافر فيها محطات لاسلكي. غير أن ذلك لن يحسم المشكلة الرئيسة بربط الأجزاء النائية.

الاتصال الإذاعي:

لا يصعب إدخال اتصالات من الأرض إلى الجو في المناطق التي تخدمها محطات الإرسال الحالية، إذ من المتوقع أن تزود تلك المحطات في نهاية الخطة الخمسية بأجهزة إرسال تعمل على الموجتين القصيرة أو المتوسطة. ولكن يصعب توفير مثل تلك الاتصالات للطيران العالمي، إذ إن ذلك يتطلب توحيد الأجهزة المستخدمة لهذا الغرض عالمياً. ولا توفر الخطة الحالية تمويلاً لهذا الغرض، ولكن من المعتقد أن تبلغ تكاليف أي مطار يقع عبر الخطوط العالمية ثلاثين ألف جنيه.

خدمات الأرصاد:

بنيت اقتراحات خدمات الأرصاد في هذه الخطة على فرضية أنها ستغطي فقط احتياجات الطيران في هذا المجال.

خدمات البريد:

تقتصر هذه الخدمات على توسيع وزيادة مكاتب البريد الحالية، وإعداد المزيد من صناديق البريد الخاصة.

وتتوزع المشاريع الرئيسة ومناطقها على النحو التالي:

١ ـ **المحطات الآلية:** إدخالها في شندي وبورتسودان ووادي حلفا، والأبيض وعطبره وسنار وبربر وملكال والدامر والفاشر، مع توسيع المحطات الحالية في الخرطوم وأم درمان.

٢ ـ **المحطات اليدوية:** إدخالها في أم روابه وأبو ركبه والرهد والغبشة وتندلتي وودعشانا، مع تبديل كل المحطات الحالية في الجزيرة.

٣ ـ **شبكات هاتفية:** توفير اثني عشر خطاً بين كل من الخرطوم وعطبرة، والخرطوم وودمدني، واثنين آخرين بين كل من عطبرة وبورتسودان وودمدني والأبيض.

٤ ـ **كوابل للهاتف:** بناء كوابل جديدة بين الأبيض وبارا، والأبيض والنهود، وبورتسودان وسواكن، مع إعادة تركيب الكوابل الحالية بين بورتسودان - سواكن ـ طوكر، وعطبرة- بورتسودان، وعطبرة -ودمدني.

٥ ـ **آليات اللاسلكي:** تبديل وتحسين الآليات في بورتسودان وجوبا، والأبيض وملكال والفاشر وأم درمان والجنينة ونافشوط وتوريت والرُصيرص والناصر ورشاد وأكوبو وبور وقمبيلا.

٦ ـ **متنوعات:** صيانة خط التلغراف بين أبو زبد والأبيض، وتوفير شبكة اتصالات للمطارات بين الخرطوم وعطبرة، وخط تلغراف صحراوي بين الخرطوم وكسلا.

إن السمة التجارية هي الغالبة على هذه الاقتراحات. ومن المتوقع أن تزيد النفقات في السنوات الأولى على الدخل، ولكن هذه الخدمات ستحقق أرباحاً في المستقبل القريب.

٨ ـ الإذاعة:

	التمويل المقدر (بالجنيه المصري)
دار للإذاعة	١٥,٥٠٠
تركيب جهاز إرسال موجة قصيرة	١٠,٥٠٠
تركيب جهاز إرسال موجة متوسطة	٤٢,٩٠٠
وحدة تسجيل متحركة	١,٥٠٠
جهاز استقبال خاص	٦٠٠
المجموع	٧١,٠٠٠

تبدو اقتراحات اللجنة الاستشارية لتطوير الإرسال الإذاعي في السودان للأعوام الخمسة القادمة مقبولة من ناحية مبدئية. وقد شملت هذه الاقتراحات الفقرة التالية: «تقترح [اللجنة] الآن أن تشمل سياسة التوعية والتربية التي تتبعها الحكومة خدمات إذاعية مسموعة ومفيدة لكل الأهالي في كافة بقاع السودان، علماً بأن أي تطور دون ذلك لن يكون مفيداً.

واقتراح آخر هو المحافظة على النظام المزدوج الحالي الذي بمقتضاه تكون مصلحة البريد والبرق مسؤولة عن الجوانب الفنية بينما توكل شؤون البرامج والإدارة إلى قسم العلاقات العامة التابع لمكتب السكرتير الإداري. وتشمل الاقتراحات الحالية كل جوانب النشاط الإذاعي التي ستكلف مبالغ طائلة إلى جانب زيادة في الإنفاق المتكرر لكل من العاملين والخدمات بالإذاعة».

وبدلاً من المنزل الخاص المعدل في أم درمان يقترح أن يكون للإذاعة مقر خاص مصمم لحاجاتها في الخرطوم. ويحتوي هذا المبنى على الاستوديوات والمكاتب ويحوي وحدة تبريد.

ولفتت اللجنة الانتباه إلى أن تسهيلات الإرسال الحالية غير كافية، وحثت على توفير جهاز إرسال جديد قصير المدى قادر على بث إذاعي واضح على مدى ثلاثمائة كيلومتر من المحطة، ويمكن استخدام أجهزة الموجة القصيرة الرخيصة في معظم أنحاء البلاد المأهولة بالسكان. على أن إدخال هذه المشروعات يعتمد على مشروعات أخرى اقترحتها مصلحة البوسطة والتلغراف، من بينها كابل جديد بين الخرطوم وأم درمان، وجهاز توليد مع محطة متحركة بين الخرطوم وودمدني.

ومن المقترح أيضاً جلب وحدة تسجيل متحركة وجهاز استقبال خاص لبث برامج على الموجة المتوسطة.

٩ ـ الطيران (الملاحة الجوية):

مساهمة السودان في التكلفة	(بالجنيه المصري)
ـ مباشرة الأعمال في المطارات الحربية الواقعة على الخطوط الرئيسة	
ـ مطار منطقة شجرة غردون	٢٥٠,٠٠٠
ـ إنشاء الخطوط الجوية السودانية	

الرقم أعلاه تقديري فقط حيث لا يمكن إعطاء رقم محدد في هذه المرحلة. وقد أجريت دراسة أولية لاحتياجات خدمات الطيران الداخلي. ويمكن استيعاب المطارات الحربية الرئيسة التي أنشأتها وصانتها السلطات العسكرية مع دراسة إمكانية تشييد مطار حديث في منطقة شجرة غردون. من المستبعد أن يتحمل السودان تكاليف كل هذه المشروعات التي قد تبلغ ١,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصري. وكل ما يمكن أن يتحمله السودان نحو تنفيذه هذه المشروعات ـ ذات الانعكاسات الدولية ـ مبلغ ٢٥٠,٠٠٠ جنيه فقط.

١٠ ـ السكك الحديد:

التكلفة المقدرة	(بالجنيه المصري)
ـ بورتسودان: تحسين وتطوير خدمات الميناء.	
ـ عطبرة: امتداد مكاتب الرئاسة، ومحطة جديدة، وتطوير خدمات الكهرباء والماء.	
ـ البواخر: تبديلات وتحسينات.	
ـ القسم الجنوبي: منازل ومكاتب، وتحديث محطة الخرطوم المركزية وحظيرة البضائع	٢,٥٠٠,٠٠٠
ـ آليات هندسية: آليات إضافية.	
ـ القاطرات والحافلات.	
ـ النقل بالشاحنات.	

إن ازدهار السودان الاقتصادي مرتبط بتطوير المواصلات فيه، والسكة الحديد تشكل مرفقاً عاماً كبيراً لا يمكن بدونه تصدير منتجات السودان إلى الخارج، كما أنها وراء النجاح الذي حققته المشاريع الزراعية الكبيرة في السودان. وبلغ رأس المال الثابت المستثمر في السكة الحديد حتى نهاية عام ١٩٤٤ مبلغ ١٢,٧٥٥,٠٠٠ جنيه.

وقد أدّت تكاليف تشغيل السكة الحديد الباهظة خلال الحرب إلى تأخير كبير في أعمال الصيانة والتجديد. وسيتطلب إجراؤها على مدى الخمس سنوات القادمة الكثير من الجهد والمال، حيث إن المباني والبواخر وغيرها في حاجة ماسة إلى إصلاحات واسعة. وستستغل برامج الصيانة والتجديد هذه كل طاقة السكة الحديد، بل ولا بد من ورش إضافية جديدة.

الآن وقد انتهت الحرب فإن السكة الحديد في سباق مع الزمن لإنجاز هذه الأعمال المؤجلة حتى تحافظ على قيمة وكفاءة خطوطها في سائر أنحاء البلاد.

وإلى جانب أعمال التجديد والصيانة الهامة أعلاه، لا بد لمصلحة السكة الحديد من التنبّه إلى مسائل أخرى، ومن أهمها تحسين وتوسيع إمكانات ميناء بورتسودان، وتوفير مرسى في سواكن لشؤون الحج، إضافة إلى استمرار السياسة التي بدأتها المصلحة قبل الحرب في تحسين خدمات كافة الدرجات بما فيها الثالثة والرابعة كلما تيسّر ذلك. ولن يتيسر حالياً ازدواج خطوط السكة الحديد، ولكن لا بد من إنشاء نقاط تقاطع جديدة واتباع وسائل أخرى لزيادة سرعة القاطرات كلما سمحت الظروف المالية بذلك. على أن تدشين القسم الجنوبي، والأموال التي صرفت على المباني وخطوط السكة الحديد والآليات، ستهيّىء

للسودانيين فرصاً أطيب للترقي في وظائف أعلى، علماً بأن الحكومة حريصة على تدريبهم وتطوير كفاءتهم. ومن الإصلاحات المخطط لها زيادة سعة الإمداد الكهربائي وضخ المياه وتطوير الآلات الحاسبة مع مكننة أنظمة الحسابات والمخازن حسب الطرق الحديثة. وسيعاد تشكيل محطة الخرطوم وحظيرة البضائع لتحسين حركة المواصلات العامة.

لن يبدأ في تشييد خطوط جديدة، ولكن استطلاعاً سيجرى في مطلع عام ١٩٤٦ حول إمكانية مد خط حديدي من سنار في اتجاه سنجة وعبر منطقة الفونج إلى ملكال. ويحتاج ذلك إلى مسح للإمكانات المائية في تلك المناطق.

إن تزويد المواصلات البرية بالشاحنات ضروري لدعم السكة الحديد. وتُدرس حالياً إمكانية إنشاء وتطوير السكة الحديد لخطوط برية رئيسية تاركة الطرق الفرعية في الأقاليم للقطاع الخاص. إن العائد المالي للسكة حديد من مثل هذه الخدمة سيكون زهيداً، إلا أن توافرها سيدعم الصادرات مما يعود بالنفع العام على البلاد. وقد دلت تجارب دول أخرى على أهمية مساهمة السكة الحديد في تطوير الطرق البرية. ولا شك أن مثل هذا النشاط سيعود على السودان بمزايا جمة ومتعددة.

إن تطوير سبل المواصلات ضروري وهام لدعم مجهودات الحكومة في زيادة ثروة البلاد ورخائها.

ومن الإصلاحات العامة التي لا تدخل في برامج هذه الخطة الخمسية ـ وإن كان من الممكن البدء ببعضها ـ تحسين خدمات المحطات بتوفير أماكن للانتظار وخدمات صحية فيها، وإدخال نظام البطاقات للمسافات القصيرة، وتعيين وكلاء في وسط الخرطوم والمراكز الرئيسية الأخرى، واستخدام الحاويات والثلاجات في النقل البري والحديدي، وأهمها جميعاً إقامة خدمات لتسليم البريد وتوزيعه وجمع الطرود في المدن الرئيسية.

وسيستأنف النشاط للدعاية للسودان في الخارج وللسياحة فيه.

رغم أن السكك الحديد جزء من القطاع الحكومي العام، فإن إدارتها تتم على أسس تجارية. وتبذل مجهودات كبيرة للمحافظة على قدرتها للإيفاء بكل ديونها والتزاماتها.

١١ ـ متنوعات:

	التكلفة المقدرة (بالجنيه المصري)
التعليم الجماهيري (الشعبي) ـ	
وحدات سينمائية متجولة	٨,٥٠٠
الحصول على معسكر Kerribi	
لاستخدامه للتوطين الريفي [الاستوائية]	٥,٠٠٠
المجموع	١٣,٥٠٠

ـ **الوحدات السينمائية المتجولة:** من المقترح توفير أربع وحدات للسينما المتجولة ليصبح مجموعها خمساً، وذلك لأغراض التربية والدعاية، وسيشرف عليها ضابط قسم العلاقات العامة.

١٢ ـ الحكم المحلي:

	التكلفة المقدرة (بالجنيه المصري)	مجموع تقديرات تكلفة كل مجلس (بالجنيه المصري)
مجلس مدينة الخرطوم:		
نظام تصريف المياه	٤٠٠,٠٠٠	
قاعة مجلس المدينة والمكاتب	١٠٠,٠٠٠	
رصف الطرق	٦٠,٠٠٠	
مصارف مياه مستديمة	١٢,٠٠٠	
وسائل ترفيه	٨٠,٠٠٠	
المجموع		٥٨٦,٠٠٠
مجلس مدينة أم درمان:		
قاعة مجلس للمدينة ومكاتب	٦,٠٠٠	
مصارف مياه مستديمة	٥,٠٠٠	
طرق	١٠,٠٠٠	
المجموع		٢١,٠٠٠
مجلس مدينة الخرطوم بحري		
قاعة مجلس المدينة ومكاتب	٦,٠٠٠	
مصارف مياه مستديمة	١,٠٠٠	
طرق	٥,٠٠٠	
المجموع		١٢,٠٠٠
مجلس بلدية بورتسودان:		
نظام تصريف المياه	١٧٥,٠٠٠	
رصف الطرق	١٠,٠٠٠	
مباني المحلية	١٥,٠٠٠	
فرن لإتلاف النفايات وجرافة لشق الطرق	٤,٠٠٠	
المجموع		٢٠٤,٠٠٠

مجلس ريفي القضارف		
مكاتب	١٠,٠٠٠	
رصف الطرق	٥,٠٠٠	
المجموع		١٥,٠٠٠
مجلس مدينة كسلا		
مكاتب المجلس	١٥,٠٠٠	
رصف الطرق	٧,٠٠٠	
معجلة ديزل سعة ١٠ أطنان	٥,٠٠٠	
المجموع		٢٧,٠٠٠
مجلس مدينة ودمدني		
إزالة طرق الصحة العامة وتحويلها إلى موقع جديد	٦,٠٠٠	
مواصلات ميكانيكية لخدمات الصحة العامة	١٠,٠٠٠	
أرصفة للنهر	٤٨,٠٠٠	
المجموع		٦٤,٠٠٠
متفرقات لكل المجالس		١٢١,٠٠٠
المجموع (مجموع تقديرات التكلفة لكل المجالس)		١,٠٥٠,٠٠٠

لم تقدم المجالس المحلية معلومات وافية، وعليه فالأرقام هنا تمثل تقديرات أولية فقط، كما أن الخلاصة أعلاه تعطي فكرة عامة عن المشروعات المقترحة. ومن الواضح أن بعض المجالس لا تستطيع تنفيذ مشروعاتها، إن أقرت، من دون معونة. ولم تحسم بعد طريقة تقديم هذه المعونة: بقرض من الحكومة تدفع فوائده لاحقاً أم بوسائل أخرى.

ملخص عام:

أ ــ الحكومة المركزية:	**تقديرات تكاليف البرنامج (بالجنيه المصري)**
الصحة	٧١٦,٠٠٠
المعارف	٩٨٦,٥٠٠
الزراعة والغابات	١,٨٤٦,١٧٠
الري	١,٥٧٥,٠٠٠
الخدمات البيطرية	٨٤,٨٠٠
الأشغال العامة	١,٧٢٢,٥٠٠
البريد والبرق والهاتف والاتصالات اللاسلكية	٦٦٥,٠٠٠
الإذاعة	٧١,٠٠٠
الطيران	٢٥٠,٠٠٠
السكة الحديد	٢,٥٠٠,٠٠٠
متنوعات	١٣,٥٠٠
المجموع	١,٤٣٠,٤٧٠
ب ــ الحكم المحلي:	
المجموع (الحكومة المركزية والحكومات المحلية)	١٠,٠٥٠,٠٠٠
	١١,٤٨٠,٤٧٠

لم تحاول هذه الدراسة الإشارة إلى آثار هذه البرامج المقترحة على الميزانية. ومن المحتمل أن تؤدي إلى عبء إضافي عليها إذ إن بعضها على أقل تقدير لا يعود بعائد مالي مباشر. ومن الضروري تطوير موارد البلاد المالية إلى أقصى حد، مما يتطلب جهازاً ضريبياً كفؤاً وقادراً.

[XXXVIII]

F.O. 141/1024
Nº 3

رسالة من روبرتسون إلى فوريكريس
(مساعد قنصل السودان في القاهرة، ١٩٣٩ ـ ١٩٤٩)
عن حزب الأمة، يشمل (أ) دستور حزب الأمة بتاريخ ١٤ فبراير ١٩٤٥، و(ب) خطاب من عبد الله خليل إلى سير هـ. هدلستون بتاريخ ١٩ مارس ١٩٤٥

بتاريخ ٨ أبريل ١٩٤٥

١ ـ تضمّن تقريرنا في يناير (S.P.I.S.) معلومات موجزة عن حزب الأمة، وأعطينا تفاصيل أخرى عنه في إصدارة فبراير. وبما أن بعض الدوائر في الخرطوم والقاهرة قد تستفيد من تلميحات الصحافة المصرية إلى عمالة هذا الحزب لحكومة السودان، فربما يكون من المناسب أن أطلعك والسفارة [البريطانية في القاهرة] على بعض المعلومات الأخرى.

٢ ـ يبلور هذا الحزب في شكل جديد أفكار مجموعة من السودانيين برزت في عام ١٩٢٦ بقيادة محرر جريدة الحضارة[1] آنذاك حسين شريف، ورفعت شعار «السودان للسودانيين» كرد فعل مباشر على أحداث عام ١٩٢٤. وكانت هذه المجموعة معتدلة موالية للحكومة علماً بأنها ظهرت تلقائياً ودون إيحاء من الحكومة. وفي تلك السنين التي استهجن فيها كل ما هو مصري، لم يلعب هذا الحزب دوراً نشطاً في السياسة، إذ لم تكن هناك حاجة ماسة إلى معارضة منظمة ضد الدعاوى المصرية. وبرحيل حسين شريف عام ١٩٢٩، تشرذمت هذه المجموعة، ولكن زمرة من الموظفين والضباط تبنوا فرادى شعارها إلى أن التقطته لاحقاً «مجموعة الفجر» بقيادة المرحوم عرفات محمد عبد الله [عرفات محمد عبد الله خريج كلية غردون، وشغل وظيفة كاتب في مصلحة البوسطة إلى أن هرب إلى مصر عقب فشل انتفاضة عام ١٩٢٤. وعاد إلى السودان عام ١٩٣٠ حيث أسس مجلة «الفجر»، والتفّ حوله عدد من المثقفين عُرفوا باسم «مجموعة الفجر». توفي سنة ١٩٣٧].

لعب عرفات دوراً بارزاً في اضطرابات ١٩٢٤، إلا أنه لم ينسَق في البداية مع الدعوات

المصرية حيث إنه هدف إلى بناء تطلعات السودانيين على أسس وطنية إيجابية، وذلك قبل أن تحيدهم عنها الدعاية المصرية القوية عام ١٩٢٤.

٣ ـ وبرحيل عرفات عام ١٩٣٧ اختفت «مجموعة الفجر» ومجلتها. وفي خضم الخلافات الداخلية فَقَد المثقفون مؤقتاً أهدافهم السياسية إلى أن ظهرت لاحقاً ـ ولكن بضبابية ـ في مذكرة المؤتمر عام ١٩٤٢. وتاريخ المؤتمر عقب ذلك معروف لديك، على أن أكثر مظاهره سلبية هو ظهور مجموعة موالية لمصر مرة أخرى في عام ١٩٤٤ «حزب الأشقاء» بقيادة إسماعيل الأزهري الذي اكتسح انتخابات المؤتمر عام ١٩٤٤ ببرنامج يدعو إلى الوحدة مع مصر. وساهمت عوامل أخرى في سيطرة الأشقاء على لجنة المؤتمر التنفيذية أهمها استقطابهم لتأييد الختمية. ولكن تأييدهم لمصر أزعج الوطنيين «المعتدلين» الذين سعوا إلى حكم ذاتي من دون التزام مسبق بأي من دولتي الحكم الثنائي. وكان حزب الأمة هو المعبر عن هذا التوجس والخوف. وقد سردت كل هذه التفاصيل لأوضح الحقيقة بأن حزب الأمة ليس صنيعة خلقتها الحكومة، بل هو رد فعل تلقائي على الخطر المصري الجديد.

٤ ـ ومن سوء الحظ أن الرؤية حول الموضوع الأساسي ـ «الانفصال» مقابل نوع من الوحدة مع مصر ـ قد أصبحت غامضة نتيجة للتنافس الميرغني ـ المهدوي. وقد شارك السيدان في انتخابات المؤتمر الأخيرة (١٩٤٤) بزجهم في صناديق الاقتراع عدداً من مؤيديهم الجهلة الذين لم يدركوا مطامع مصر ودورها في السياسة السودانية. وفي هذه الظروف فاز «حزب الأشقاء» ـ الميرغني ـ الذي نجحت دعايته في تخويف الناخبين من عودة المهدية في ثوب جديد بقيادة وملكية السيد عبد الرحمن. وقد ساهمت حماقة ترويج بعض مؤيدي السيد عبد الرحمن للملكية، التي لم يسارع السيد عبد الرحمن بنفيها عن نفسه وأسلوب حياته الملوكي، مساهمة فعالة في هزيمة المهدويين. إذاً فالقول بأن حزب الأمة قد نشأ كرد فعل على دعاية الأشقاء يشكل نصف الحقيقة، إذ إن إيحاءه وإلهامه كانا من المهدويين أنفسهم.

٥ ـ وقد نبّه السير نيوبولد ـ السكرتير الإداري الراحل ـ إلى ذلك في أغسطس السابق حين أبدى مخاوفه من أن تدفع نزعات السيد عبد الرحمن «الانفصالية» وطموحاته الملكية الختمية إلى معسكر مصر. وبما أن السيد علي كان مستعداً للذهاب إلى أي مدى لكبح جماح تطلعات غريمه، فقد أدى ذلك في نهاية المطاف إلى ظهور حزب وحدوي. وقد أمل نيوبولد بأن تستطيع الحكومة إقناع العناصر الواعية من بين السودانيين بتخفيف حدة التنافس بين السيدين، وتكوين جبهة متحدة تركز جهدها على التعاون مع الحكومة لتحقيق برامجها الرامية إلى الحكم الذاتي الداخلي دون الالتزام المسبق برؤية سياسية محددة. غير

أن هذه الآمال قد ذهبت أدراج الرياح لعناد السيدين، وعدم مقدرة الحكومة التأثير على أي من الطرفين. وبسبب قيود الاتفاقية [اتفاقية ١٩٣٦] علينا لم نتمكن من شجب مغازلة الميرغني لمصر صراحةً، أو فضح الزيف في مزاعم السيد عبد الرحمن الذي يتمتع بتأييد قطاع واسع من السودانيين.

٦ ـ إن المسرح مهيأ الآن لصراع بين حزبين: الأشقاء والأمة، وقد اتخذ الأخير شكلاً محدداً بعيد إنهاء انتخابات عام ١٩٤٤. ففي ١٨ فبراير ١٩٤٤ سلم عبد الله خليل السكرتير الإداري بواسطة حاكم الخرطوم طلب الترخيص لهذا الحزب (ملحق أ). وبما أن الحكومة لا تعترف بالأحزاب السياسية، فقد وافق الحاكم العام على ما اعتبره مجرد «ناد» استناداً إلى الفصل ١٦٥ من لوائح قانون الحكم المحلي لعام ١٩٣٨. وقد سجل الحزب نفسه شركة خاصة حتى يحصل على تصريح بإصدار جريدته «الأمة». وقد تعطل إصدار هذه الجريدة بعض الوقت بحثاً على ما يبدو عن رئيس تحرير كفيّ لها. وقيل إن السيد عبد الرحمن سيصدر بياناً في أول عدد منها ينفي فيه عن نفسه مطامع الملكية، وذلك حتى يحرم المعارضة أهم أسلحتها، ونحن لا نعلم إلى أي حد سيذهب في هذا البيان المزعوم، بل وإن كان سيصدر أم لا.

٧ ـ وبعد فرحتهم بنجاحهم في الانتخابات خبا نشاط حزب الختمية ـ محتملاً لأنهم انزعجوا من ما تعهدوا به لأصدقائهم المصريين و(يفهم) مموليهم. لقد تعهدوا باتخاذ قرار خاص بالوحدة مع مصر لتستفيد منه القاهرة ولكنهم تهيبوا من اتخاذ الخطوة الحاسمة. وقد انتهى التهيب بعد نشر حزب الأمة في الصحافة المحلية لبرنامجه، وقد تم عقد اجتماع للمؤتمر وتم نشر قرار الختمية (الوحدة مع مصر، كحكومتين مستقلتين تحت التاج المصري) في ٦ ابريل.

٨ ـ وفي هذه الأثناء طاف كل من حزبي الأشقاء والأمة في بعض المناطق الشمالية بحثاً عن التأييد والمؤازرة. هذا ويعاني حزب الأمة من عائقين رئيسين: خلفيته المهدوية التي تحط من قدره في نظر زعماء القبائل و«المعتدلين» من المتعلمين، وتبنّيه لسياسة الحكومة بنقل السلطة تدريجاً إلى السودانيين، الأمر الذي أدى إلى اتهامه بأنه «صنيعة» استعمارية. وفي كلتا الحالتين يلام مؤسسو الحزب أنفسهم إذ إن دائرة المهدي تموّل نشاطهم ويعقدون اجتماعاتهم في دارها (الدائرة)، كما أنهم اختاروا لحملاتهم الدعائية مهدويين صارخين مثل محمد الخليفة شريف ومحمد علي شوقي (مساعد المسجل العام ١٩٤٢ ـ ١٩٤٨ وعضو المجلس الاستشاري لشمال السودان ١٩٤٨ ـ ١٩٥٣)، وإضافة إلى ذلك إعلانهم على الملأ تأييد ومساندة الحكومة لهم. ويبدو أن تشجيع الحكومة لإصدار جريدة «الأمة» قبل تكوين الحزب قد أكد الاتهام بعلاقة هذا الحزب الوثيقة بها.

٩ ـ من المهم أن نعلن على الملأ خطأ هذا الزعم، وأن نوجه حكام الأقاليم لنفيه نفياً قاطعاً، بل ولا بد من تحذير مؤسسي الحزب أنفسهم من الترويج له. وقد أحست بعض العناصر المعتدلة في هذا الحزب بالحرج نتيجة علاقاتها بالمهدويين، وتمنوا ألا يتبوأ أشخاص مثل محمد الخليفة شريف مناصب قيادية فيه. وقد اقترح على السيد عبد الرحمن أن يبقي محصوراً في مشروعه الزراعي في النيل الأبيض، ولكن ذلك لم يحدث حتى الآن، والغالب أن لا يحدث إطلاقاً. ويمكن للحكومة ـ إن لزم الأمر ـ أن تحد من نشاط أحد كبار مروجي هذا الحزب: أحمد عثمان القاضي، رئيس تحرير «الحضارة» السابق والمشرف حالياً على المطبوعات العربية، وعضو المجلس الاستشاري لشمال السودان. وكل ما يمكن أن تعمله في الوقت الراهن أن تنفي أن حزب «الأمة» هو حزبها، وتكبح جماح أي دعاية متطرفة في انتظار التطورات المستقبلية ولا سيما من جانب مصر. ويجب ألا تتدخل الحكومة في نشاط الحزبين إلا في حالة تهديد السلام والأمن وعرقلة سياستها.

١٠ ـ إن مشكلتنا الرئيسة ـ كما تلاحظ ـ هي أن حزب «الأمة» ـ مهما كانت دوافعه ـ في صفنا ومؤيد لنا، وأننا لا نود عرقلة جهوده مهما كانت اختلافاتنا مع وسائله وسبله. غير أننا لا نستطيع أن نعلن ذلك علناً. فإن أهملناه أو أسأنا معاملته فربما يفقد شعبيته، وبالتالي فنجد أنفسنا معزولين ولا أصدقاء لنا في ساعة الحسم الآتية لا محالة. إن حكومة السودان ليست مؤهلة أو قادرة على تشجيع حزب «الأمة»، ولكن السفارة في القاهرة قد تستطيع أن تعيننا في هذا التوجه بطريق غير مباشر. فالمعروف أن أعضاء حزب الأمة وكثيراً من المعتدلين المحايدين منزعجون غاية الانزعاج من بعض قرارات مؤتمر سان فرنسيسكو. فهم قد أخطأوا في قراءة بعض تلك القرارات التي نشرت في الصحافة المصرية والعالمية زاعمين أنها تدل على أن مصر وبريطانيا قد اتفقتا بالفعل حول مسألة السودان ومستقبل الحكم فيه، كما يتضح من الخطاب المرفق في (ملحق ب) الذي أرسلوه إلى السكرتير الإداري. وقد أكدنا لهم أن هذا المؤتمر لا علاقة له بالسودان ومستقبله، ولكنهم مصرون على المزيد من الإيضاحات والإجراءات. فهم يرغبون في تأكيد بأنه لن يسمح لأي مصري خلال مناقشات المؤتمر ادعاء تمثيل السودان، كما جاء في جريدة «النيل» في عددها رقم ٣٢٥. نحن نعلم أنه من الأرجح ألا يسمح بمثل هذا الادعاء، ولكن هل يمكن أن نقول ذلك؟ قد يبدو هذا أمر تافهاً، ولكن تأكيدنا له سيساهم كثيراً في تنقية الجو السياسي الملبّد بالغيوم في الخرطوم.

الملحق أ:

الاسم: يسمى هذا الحزب حزب الأمة.

الهدف: السودان للسودانيين.
الغرض: العمل على تحقيق استقلال السودان بحدوده الحالية، وإقامة علاقات ودية مع مصر وبريطانيا.
العضوية: عضوية هذا الحزب مفتوحة لكل السودانيين البالغين أكثر من ثماني عشرة سنة، والمؤمنين بمبادئ الحزب والعاملين على تنفيذها.
مقر رئاسة الحزب: مقر رئاسة الحزب في أم درمان
الاجتماع السنوي العام يعقد في ربيع الأول من كل عام. ويناقش نشاط الحزب في العام المنصرم واقتراحات الأعضاء.
الهيئة الإدارية: مجلس يختار الحزب أعضاءه.
مالية الحزب: تتكون مالية الحزب من المصادر التالية:
أ ـ خمسة قروش يدفعها العضو مرة واحدة في حياته،
ب ـ الاشتراكات،
ج ـ الهبات،
القوانين واللوائح: يحددها المجلس بموافقة الاجتماع السنوي، وتتحكم في عقد الاجتماع وتحديد المالية وغيرها.
تعديل الدستور: لا يعدّل الدستور إلا بموافقة الاجتماع السنوي

الملحق ب:

تمتعت الأمة السودانية بحريتها واستقلالها خلال القرون الماضية، اللهم إلا خلال فترة ستين عاماً استعادت بعدها كرامتها وعزتها. وعندما استولت الإدارة الحالية على حكمها أعلنت عزمها على تطويرها إلى مرحلة تتمكن فيها من تصريف شؤونها بنفسها. وتنتهز الأمة هذه الفرصة المواتية لتعلن عن امتنانها لدولتي الحكم الثنائي، وتقديرها لمجهودات حكومة السودان في خدمتها. وقد نجحت هذه الجهود في إيصالها إلى مرحلة تمكنها من المطالبة بالحقوق السياسية التي تولتها نيابة عنها. وإذا قارنا هذه الدولة بدول أخرى في الشرق الأوسط نرى أنها قد بلغت درجة من النضوج السياسي والثقافي والعسكري تمكنها من المطالبة بحقوقها الطبيعية في الاستقلال ضمن حدودها الجغرافية الحالية.

إن إعلان السودان الحرب على دول المحور في ١٩٤٠/٦/١١، ومساهمته العسكرية بموارده وسبل مواصلاته قد ساهما في إحراز النصر، بل وإن جنوده ما زالوا في الشرق وفي شمال أفريقيا جنباً إلى جنب مع قوات الحلفاء. ولعل أول انتصار حققه الحلفاء كان بمشاركة القوات السودانية. ونحن نفتخر ونعتز بالدور المتفرد والرائد الذي قامت به القوات السودانية بوقف هجوم القوات الإيطالية الضخمة المرابطة في شرق أفريقيا،

والحيلولة بينها وبين الهجوم على وادي النيل، والاتصال برصيفتها في شمال أفريقيا. إن هذا الدور المشرّف يؤهل السودان بجدارة للتمتع بحقوقه الطبيعية.

إن إعلان الأطلنطي وتصريحات ممثلي الدول الديموقراطية المتحالفة يؤكدان على حق كل الدول في حق تقرير المصير. وسيجتمع مؤتمر سان فرنسيسكو قريباً لتأمين السلام الدولي، وإقامة علاقات صداقة بين الدول، وتحقيق تعاون دولي لحل مشاكل الإنسانية الدولية والاقتصادية والاجتماعية، ولإنشاء آلية مركزية لتحقيق التعاون بين الدول. لم يدع السودان بطبيعة الحال إلى حضور هذا المؤتمر رغم إعلانه الحرب على دول المحور في وقت حرج وصلت قوتها فيه قمة لم تكن قوات الحلفاء مستعدة لمواجهتها. ولم يفعل السودان ذلك طمعاً في مقعد في هذا المؤتمر، بل طواعية ولإيمانه بعدالة قضية الحلفاء.

وبما أن السودان لم يُدع إلى حضور هذا المؤتمر، فإن حزب الأمة يطالب بحق بلاده في المشاركة أسوة بالدول التي أعلنت الحرب وشاركت فيها.

إن السودان ليس بمستعمرة بريطانية أو مصرية، ومساهمته الفعالة في الحرب تبرر مطالبته بالسيادة الكاملة التي توليت إنابة عنه.

تعلن الأمة السودانية -التي آمنت بعدالة قضية الحلفاء ودعمتها- ثقتها في حكومة السودان وهيبة الأمم التي حاربت معها لتأمين حرية شعوب سلبت منها مؤقتاً. ومن هذا المنطلق نرفع لسيادتكم هذه المذكرة التي تطالب بحق السودان في عضوية ذلك المؤتمر. ونحن على ثقة بأنكم بصفتكم ممثلاً لدولتي الحكم الثنائي ستدعمون هذا الطلب وتساندونه.

نتطلع إلى رد سيادتكم لتأييد أهدافنا وقبول مطالبنا.

مع تحيتنا واحترامنا.

[XXXIX]

F.O. 371/45986
Nº 3152

مطالب مؤتمر الخريجين باستقلال السودان والوحدة مع مصر:
خطاب من إسماعيل الأزهري إلى السيد أتلي Attlee رئيس وزراء بريطانيا، وإلى إسماعيل صدقي رئيس وزراء مصر

بتاريخ ٢٣ أغسطس ١٩٤٥

يتمتع مؤتمر الخريجين العام بثقة الأمة السودانية، وهو الممثل الوحيد للرأي العام المستنير فيها، والذي توحّدت فيه كافة الرؤى الوطنية. وبهذه الصفة وتنفيذاً لمسؤولياته الوطنية، يرفع لسيادتكم هذه المذكرة التي تعبّر عن أماني البلاد الوطنية في هذا المنعطف التاريخي الذي أصبح فيه النصر النهائي على الأبواب، والذي يبشر بعالم جديد تتمكن فيه كل الدول، صغيرها وكبيرها، من حل مشاكلها، وتقام فيه هيئة دولية تؤمن حقوق الإنسانية جمعاء، وتساعد كل الدول في تحقيق الحرية والرفاهية في عالم يسوده الاستقرار والسلم الدائم.

لم يكن دور السودان محدوداً، بل إنه قد ساهم بما هو فوق طاقته لتحقيق العدل والديموقراطية في العالم. وتحقق هذا الهدف في زمن أقل مما كان متوقعاً، فسقطت اليابان آخر معاقل القهر والتسلط. لقد آمن قادة الديموقراطية العظام وزعماء الإمبراطورية البريطانية واعترفوا بالخدمات والتضحيات التي قدمها السودان في تلك الحرب.

أشار بيان فخامة المستر دِي (Day) الحاكم العام بالوكالة، في يوم النصر إلى جهود السودان في الحرب بقوله:

«يحق للسودان أن يفاخر بدوره الشجاع والمنضبط في هذه الحرب، تماماً كما طلب منه السير ستيوارت سايمز عام ١٩٤٠. وقد وقف جنوده بصلابة مع رفقائهم البريطانيين والهنود ضد العدو، وشاركوا في تحقيق النصر في الحبشة وشمال أفريقيا. وبهذا العزم والانضباط قدموا لبلادهم شرفاً كبيراً. وفي الجبهة الداخلية ساهم السودان في تأمين المواصلات الأفريقية، وسمح لقوات الحلفاء باستخدام أراضيه، وقدّم أهله مساعدات سخية

إلى المجهود الحربي، وصبروا على القيود والندرة التي صاحبت ظروف الحرب. فقد أدى مزارعوه أعمالهم بإخلاص، وقدم تجاره طواعية كل ما طلب منهم، كما تحمل موظفوه أعباء ضخمة دون كلل أو ملل. ونال اقتصاد الحرب فيه الإعجاب من خارج حدوده. إن هذا سجل حافل يحق لنا أن نفتخر به ونتذكره بقلوب مفعمة بالسرور في أيام الفرح هذه».

هذه هي مساهمات السودان في المجهود الحربي، وفي انتصار قضية الديموقراطية والحق. ويحق لأبنائه بعد هذه التضحيات أن يتوقعوا قبول سيادتكم لمطالبه وإعطائها الاعتبار الذي تستحق. ولهم الحق في أن يأملوا من حكومتكم تحقيق العدل لهم.

١ ـ ظلّ السودان طوال الخمسين عاماً الماضية تحت الحكم الثنائي الحالي، ولكن كان من المعلوم أن هذا الوضع لن يستمر إلى ما لا نهاية بمعنى أنه لن يحدد وضع السودان النهائي. وكان هذا بلا شك فهم السودانيين وتفسيرهم. إننا نعترف بالخدمات التي قدمها النظام الحالي ـ خصوصاً في ما يتعلق بتنظيم الإدارة وتحقيق الأمن والعدل ـ غير أن تطور البلاد الاقتصادي والتعليمي والاجتماعي سار بخطى بطيئة لا تواكب احتياجات البلاد وتطلعات أهلها نحو التقدم. ويبدو هذا جلياً إذا ما قارنا بين التطور في شمال الوادي (مصر) وجنوبه (السودان) رغم أن كليهما هبة نهر النيل، حيث يعمّ الرخاء الأول ويسود الجهل والتخلف الثاني. وحتى القدر اليسير من التطور لم يكن موزعاً بعدالة في كل أنحاء السودان. فجنوب السودان في حالة من التخلف لا يمكن تصورها في القرن العشرين، كما تسود أحوال مشابهة مناطق كثيرة في الشرق والغرب. وقد أدى ذلك إلى إقامة أجهزة إدارية متباينة في مختلف أنحاء البلاد، الأمر الذي عمّق الهوة بينهم. وحدثت كل تلك السلبيات تحت مظلة الحكم الثنائي الذي حكم مدة كانت كافية لرفع مستوى المعيشة، وإقامة مؤسسات مشابهة لتلك التي شيدت في بلاد العالم المتقدم.

٢ ـ إن الوضع في السودان خلق شعوراً عاماً في كافة أنحاء البلاد بضرورة اتخاذ خطوة سريعة لتحويل الوضع الشاذ الحالي إلى وضع طبيعي يحقق للبلاد تطوراً مطّرداً يناسب مؤهلات أهلها وحاجاتهم الحقيقية. واستجابة لهذا الشعور الطاغي تكوّن مؤتمر الخريجين عام ١٩٣٨ الذي بدأ على التوّ في دراسة أحوال البلاد والكشف عن رغبات أهلها، كما قدّم مذكرة عام ١٩٤٢ متضمنة مطالب البلاد وتطلعاتها. ونرفق هنا نسخة من هذه المذكرة إضافة إلى الرسائل المتبادلة آنذاك مع حكومة السودان.

٣ ـ لما كان أهم مواد هذه المذكرة هو حق تقرير المصير، فقد استطلع المؤتمر في جلساته خلال الأربعة أعوام السابقة رغبات البلاد بشأن وضعها النهائي، وبهدف تحقيق تطلعاتها وتأمين حقوقها.

وقد أصدر المؤتمر في أبريل ١٩٤٥ القرار التالي بشأن وضع البلاد: «تكوين حكومة ديموقراطية سودانية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري».

وعند مطالبتنا بتكوين حكومة سودانية ديموقراطية نعلم جيداً أن حكم البلاد يتطلب خبرة إدارية ومقدرة فنية. وتصريف الشؤون الإدارية بطريقة مرضية أمر في متناول زعماء القبائل (الشيوخ والعمد والنظار) والموظفين السودانيين (المأمورين والحكام والوزراء)، بينما يمكن الاستعانة في المسائل الفنية التي تتطلب مؤهلات إضافية لا تتوافر حالياً عند السودانيين بخبراء بريطانيين ومصريين في شؤون المال والتربية والزراعة والطب والمرافق العامة. وذلك إلى أن ترسل بعثات طلابية إلى بريطانيا ومصر وأوروبا وأميركا يتدرب فيها السودانيون على كل هذه التقنية. وقد سار قبلنا في هذا الاتجاه عدد من الدول كإثيوبيا واليمن والعراق.

إن ميلنا نحو الوحدة واختيار مصر الشريك الثاني في هذه الوحدة من الأمور الطبيعية التي تحتمها الصلات الوثيقة الهامة والتاريخ والمصالح المشتركة بين البلدين إضافة إلى رباط الدين واللغة والدم والنيل العظيم. إن وحدتنا مع مصر ضمان لتوزيع عادل لمياه النيل، وتنسيق اقتصاد البلدين. ولا شك أن الرخاء والاستقرار الاقتصادي لعبا دوراً كبيراً في المحافظة على وحدة وقوة الإمبراطورية البريطانية أكثر من أي وقت مضى.

لقد مضى عهد الدول الصغيرة، ويتطلب عالم اليوم بتداعياته المختلفة أن تندمج تلك الدول في اتحادات أكبر وأقوى تستطيع مواجهة تلك التحديات والتغلب عليها في عالم جديد ولد يوم تحقق النصر.

إن انحيازنا إلى مصر أمر طبيعي، ونستطيع عبره أن نتواصل مع العالمين العربي والإسلامي الذين تربطنا بهما روابط مقدسة.

إن الوحدة مع مصر تحت التاج المصري ضمان حقيقي لتحقيق حاجات البلاد الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. ومن خلالها يمكن للحكومة السودانية أن تصرّف شؤون البلاد الإدارية. وهذا هو الطريق الوحيد لتحقيق التطور التعليمي والرخاء الاقتصادي الذي يليق بالبلاد وبمكانتها في العالم.

٤ ـ إن حسم المسألة السودانية يساعد على الاستقرار والتطور الاقتصادي في البلاد، بينما سيكون اقتصاد البلاد لصيقاً بنظيره في الإمبراطورية البريطانية. ونحن على علم بأننا لا نستطيع مواجهة تحديات المستقبل أو تطوير بلادنا إلى درجة يسمح لها الانضمام إلى عصبة الأمم المتحدة بدون مساعدة بريطانية. ولذلك فإننا حريصون على أن تكون روح المحبة والثقة سائدة ومتحكمة في علاقات بلدنا مع بريطانيا.

٥ ـ يا فخامة الحاكم العام، إننا لا نتآمر على الحكومة الحالية ولا نلجأ إلى وسائل ثورية، فعهد الإرهاب قد ولّى بالقضاء على دول المحور. ولكننا نطالب بحقوقنا الطبيعية التي يتطلبها حقنا في حياة حرة كريمة تحت نظام اخترناه لأنفسنا، حكومة ديموقراطية سودانية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري.

وما يحفّزنا على تقديم هذه المذكرة هو شعورنا العميق بعدالة مطالبنا، وبأن الوقت الحالي مناسب لتنفيذها. وقد شجعنا على ذلك الآراء النيّرة السائدة حالياً للتحكم في مستقبل العلاقات الدولية، وتكوين حكومة العمال في بريطانيا التي تتوافق آراؤها ومبادئها مع مطالبنا.

٦ ـ يا فخامة الحاكم العام، نقدم مطالبنا هذه ـ بروح ديموقراطية إلى حكام ديموقراطيين ـ باسم مؤتمر الخريجين الذي يتمتع بثقة البلاد ويمثل الرأي العام المستنير فيها، وتتحد كل الأحزاب تحت رايته. ونقدمها باسم بلادنا العزيزة ـ السودان ـ التي ساهمت في النضال بإمكاناتها وبدم أبنائها ضد الفاشية ومن أجل الديموقراطية.

إننا والتاريخ لن ننسى وقفة قوة دفاع السودان الصلبة ضد دول المحور في شرق السودان، كما نلفت إلى ولاء المواطنين للحلفاء منذ البداية. ونتج من كل هذا هزيمة دول المحور في الحبشة والعلمين وفي إيطاليا ومن في بعد برلين واليابان.

٧ ـ يا فخامة الحاكم العام، إننا نرجو بإصرار أن تصدر حكومتا مصر وبريطانيا إعلاناً مشتركاً يوافق على تلك المطالب، واتخاذ الوسائل الكفيلة بتنفيذها فوراً.

باسم العدالة والإنصاف والأخوة والمساواة والتي حاربت من أجلها الدول الديموقراطية، يطالب مؤتمر الخريجين بتكوين حكومة سودانية ديموقراطية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري.

ونسأل الله الهداية إلى طريق الرشاد ـ آمين.

[XL]

F.O. 371/45985 100376
CS/SCR/10.C.7.

من مكتب السكرتير الإداري
إلى قنصل السودان في القاهرة

بتاريخ ٢٥ أغسطس ١٩٤٥

عزيزي هازلدين

١ ـ أرفق لك تقريراً ستقدمه قريباً لجنة تسمى «لجنة الأحزاب المتحدة» ـ التي تزعم تمثيل الأحزاب السياسية المختلفة ـ إلى اللجنة التنفيذية لمؤتمر الخريجين، ويحوي هذا التقرير ـ الذي حصلنا عليه بطرق سرية ـ على قرارات اتخذتها تلك اللجنة.

٢ ـ من المتوقع أن تناقش لجنة المؤتمر التنفيذية هذا التقرير قريباً. وبما أن بعض محتويات هذا التقرير ستتسرب دون شك إلى الصحافة المحلية ـ وربما يُشار إليه أيضاً في الصحافة المصرية ـ فإني أرسل لعناية السفارة صورة من هذا الخطاب، ونسختين أخريين إلى لندن مع رجائي إطلاع المستر Scrivener عليهما بصورة غير رسمية.

٣ ـ يجب ألا يُعطى هذا التقرير اهتماماً أكثر من اللازم حيث إن مطالبه غير متشددة، بل ويبدو أن أعضاء اللجنة التي أعدّته لا يتوقعون تنفيذها على المدى القريب.

٤ ـ إذا أرسلت لنا هذه «الالتماسات» (أفضّل هذا التعبير على تعبير «مطالب») قريباً، فسنعرضها لا محالة في أي مناقشات لمراجعة اتفاقية ١٩٣٦، والتي سنتطلع خلالها إلى معرفة رد الفعل المصري على اقتراح «سودان حر ديموقراطي». وقد افترضت دائماً بأن حكومة السودان تسعى إلى حكم ذاتي في السودان يربط الشمال بطريقة ما مع العالم العربي، ويقيم في الوقت نفسه علاقات مع رابطة دول الشعوب البريطانية (الكومنولث).

٥ ـ من المستبعد أن تنفذ حكومة السودان الاقتراحات التي لا ترضى عنها. ولكنني أعتقد أنه من الحكمة أن تستجيب إلى حد ما لهذا الاقتراح بأن تكلف لجنة، يمثّل فيها السودانيون، لتقديم اقتراحات للإسراع في «السودنة» شريطة ألا تضم في عضويتها مرشحين من المؤتمر، إذ إنه لا يمثل عامة السودانيين. ولكن العائق الوحيد أمام هذا التوجه في

الوقت الحالي هو قلة المؤهلين من السودانيين.

٦ ـ لا أعرف تحديداً ما يقصد بـ«أ»، فربما المقصود القيود التي فرضت على الصحافة خلال الحرب وقانون المناطق المقفلة. ونحن الآن ندرس إلغاء معظم تلك القيود دون أن يؤثر ذلك على القيود الاقتصادية المفروضة. وأعتقد أن كل السودانيين متمتعون بقدر كاف من الحرية أسوة بمواطني الدول الأخرى، حيث إنهم لا يعانون من الإرهاب أو الاضطهاد الديني أو التدخل في ما يقولون ويكتبون.

وعليه فلا مبرر للانزعاج في الوقت الراهن.

نص التقرير الذي قدمته لجنة الأحزاب المتحدة إلى اللجنة التنفيذية للمؤتمر، وهي تمثل الأشقاء، والاتحاديين، والقوميين، والأحرار وحزب الأمة

مراعاة للأوضاع الدولية ولرغبات عدد من مواطنينا بالتوحد تحت مظلة المؤتمر، رأت الأحزاب المختلفة ضرورة تكوين لجنة متحدة مكونة من ثلاثة ممثلين لكل حزب، ويتولى عبد الماجد أحمد أمانتها للنظر في الآتي:

١ ـ إمكانية توحيد رؤى الأحزاب السياسية حول مستقبل السودان.

٢ ـ مناقشة الخطوات التمهيدية لتحقيق أماني البلاد الوطنية في ضوء اتفاق قد تصل إليه الأطراف المعنية.

عقدت اللجنة ستة اجتماعات كان أولها في ١٩٤٥/٥/١٥ وآخرها في ١٩٤٥/٦/١٩. وكوّنت لجنة فرعية لمناقشة بعض التفاصيل التي ما كان بمقدور اللجنة الرئيسة إيفاؤها حقها في المناقشة. وهكذا فقد نظرت اللجنة، بحرص، في كافة الآراء ووفقت بينها قدر المستطاع من دون التدخل في قرارات المؤتمر. وكان هدفها الرئيس ـ والذي حرصت عليه الأحزاب جميعاً ـ العمل على تحقيق أماني البلاد. ولما كان قرار الجبهة المتحدة ـ التي مثلت الأشقاء، والاتحاديين، والأحرار ـ الاتحاديين ـ هو سبب خلاف مع الأحزاب الأخرى، فقد قررت اللجنة دراسة هذا القرار بهدف الوصول إلى إجماع يرضي الجميع.

وأدّت المناقشات إلى النتائج التالية:

١ ـ اتفقت كل الأحزاب على العمل لإقامة حكومة سودانية حرة ديموقراطية.

٢ ـ اتفقت جميع الأحزاب على مبدأ الوحدة مع مصر باعتبارها ضرورة تقتضيها العلاقات التاريخية والثقافية والاقتصادية بين البلدين، ولأنها ستخدم مصالح السودان أكثر من مصالح مصر.

لم تناقش اللجنة نوع الوحدة أو تاريخ تنفيذها، مع إجماعها على أن الإشارة إلى مبدأ الوحدة في أي اقتراح لحكومة سودانية أمر حيوي لا يمكن الاستغناء عنه شريطة أن لا تؤثر هذه الوحدة على «استقلالية» الحكومة، أو تحدّ من سلطاتها للتصرف في تحقيق مصالح البلاد.

وقد أصرّت الجبهة المتحدة (الممثلة للأشقاء والاتحاديين والأحرار ـ الاتحاديين) على تعريف هذه الوحدة بأنها تحت التاج المصري، غير أن ممثلي حزب الأمة أبدوا تحفظاتهم على هذا الاقتراح قائلين إن مبادئ حزبهم المعتمدة لا تشير إلى وحدة مع مصر أو أي دولة أخرى رغم عدم اعتراضها مبدئياً على وحدة مع مصر. وعليه فإن الحزب يركز جهوده على تكوين حكومة حرة ديموقراطية فقط، ولكنه لا يعترض على أنشطة الأحزاب الأخرى في هذا الخصوص.

إذعاناً لهذه القرارات والتعريفات والتحفظات، تعهّد ممثلو الأحزاب بأن تعمل أحزابهم معاً عبر المؤتمر لتكوين حكومة سودانية حرة ديموقراطية تقبل مبدأ الوحدة مع مصر. وقد سمح لحزب الأمة بأن يعمل منفرداً ومستقلاً عن المؤتمر، شريطة ألا يتعارض نشاطه مع روح القرار المتفق عليه أعلاه. وهكذا فإن الوحدة المرغوبة ستتحقق، كما سيسهل الوصول إلى الغاية المشتركة.

ومن ثم ناقشت اللجنة المطالب التي ستقدم للمؤتمر ليعمل على تحقيقها بمساعدة حكومة السودان قبل انتهاء الظروف الدولية المواتية الحالية. وقد قسمت اللجنة مناقشاتها إلى قسمين:

القسم الأول: المطالبة بأن تصدر دولتا الحكم الثنائي بياناً مشتركاً يحدد أهدافهما في السودان.

القسم الثاني: أن يطلب من حكومة السودان الإسراع في بثّ وسائل تمكين السودانيين من تحقيق هدفهم بأسرع وقت ممكن.

وبعد مناقشات مستفيضة قررت اللجنة تقديم المطالب التالية إلى المؤتمر ليعمل على تحقيقها بالوسائل التي يراها مناسبة مع السلطات المعنية:

أولاً: إن الوضع السياسي في السودان غير عادي ولا يطمئن السودانيين على مستقبلهم، ولا يتوافق مع مبادئ الأمم المتحدة الأساسية لتكوين عالم جديد. فالسودان ليس

بمستعمرة، وأبناؤه لا يوافقون البتة على مثل هكذا وضع. ومن الجانب الآخر فإنه لا يتمتع بحرية تمكنه من الانضمام إلى حظيرة الدول الحرة، والتعاون معها لتحقيق هدفه بإسعاد مواطنيه.

مع انتهاء المقاومة في أوروبا واستسلام ألمانيا النازية دون شروط، حققت الأمم المتحدة نصراً مبيناً على أعداء الإنسانية والمساواة والتقدم. ولكن على الدول التي تبتهج بهذا النصر اليوم أن تعلم أنه لم يتحقق بجهودها فحسب، بل شاركت فيه كل الدول. ولم تكن جهود الدول الصغيرة بأقل من جهود الدول الأخرى. فالسودان - الذي قدم تضحيات مالية وبشرية ضخمة اعترفت بها هيئة الأمم المتحدة - يقف الآن حائراً في أمره، شأنه شأن الفائز في سباق ينتظر في لهفة جائزة أدائه المميز. والهدية التي يتوقعها السودان لا تقل البتة عن الحرية الكاملة لاختيار حكومته التي تحقق سعادة ورفاهية أهله، وتمكنه من الانصهار في بوتقة الدول الحرة.

وعليه، فمن الطبيعي أن يطالب السودانيون دولتي الحكم الثنائي بالاعتراف في حقهم، وإصدار بيان يحدد بوضوح أهدافهما في البلاد. وبناءً على النص الوارد في اتفاقية ١٩٣٦ حول إمكانية إعادة النظر فيها بعد عشر سنوات (انتهت عام ١٩٤٦)، تطالب اللجنة بمراجعة مسألة السودان فيها فوراً، وإصدار تعهد من الحكومتين بالعمل في أسرع فرصة ممكنة على إقامة حكومة سودانية حرة ديموقراطية متحدة مع مصر ومتحالفة مع بريطانيا العظمى. هذا هو المطلب الجوهري ـ من وجهة نظر اللجنة المتحدة ـ الذي يجب أن يقدمه المؤتمر قبل تفويت هذه الفرصة الذهبية المتمثلة في الإصرار على تحديد مستقبل العالم عقب الحرب، وانقضاء عشر سنوات على توقيع اتفاقية ١٩٣٦.

ثانياً: صرح السكرتير الإداري بأن حكومة السودان تعمل على إقامة حكومة ذاتية في هذه البلاد عبر سياسة «السودنة» المتأنية التي أعلنت في الاجتماع الأخير للمجلس الاستشاري، والتطور التدريجي في صلاحيات المحليات ومجالس المدن والمجالس الريفية والمجلس الاستشاري. وأعلنت الحكومة أن المؤسسات الدستورية التي يمكن أن تقدم النصائح لها هي مجالس المدن والمجلس الاستشاري. هذه سياسة ممتازة لا تتعارض مع هدف المتعلمين الجوهري، ولكن السودانيين لن يقبلوا بأن يكون الحكم الذاتي هدفاً نهائياً في حد ذاته، ولا بالوسائل البطيئة التي تتبعها الحكومة لتحقيقه. لقد عبّرنا في الجزء الأول من هذه المذكرة عن هدفنا الرئيسي، وبقي الآن أن نحدد الوسائل الرئيسة التي على الحكومة اتباعها لتحقيقه.

ترى اللجنة أن تأهيل السودانيين لتحقيق هذا الهدف المقترح يتطلب الإسراع بالتقدم في كافة المجالات، تعليمية كانت أم اقتصادية. وعليها أن تقصر اقتراحاتها على بعض

الأولويات، علماً بأن المؤتمر قد درس في مناسبات متعددة كل أوجه التطور الأخرى، والتي أُخذت في الاعتبار في برنامج المؤتمر السنوي.

وبما أن الحكومة تدرس حالياً مشروعاً لسودنة الإدارة، فإن اللجنة ترى أن الوقت مؤاتٍ لتقديم بعض الاقتراحات العملية التي تؤمن تنفيذه في أقرب وقت ممكن، وأهمها أن يطلب المؤتمر من حكومة السودان تكوين لجنة مشتركة من موظفي الحكومة وعدد مماثل من المتعلمين السودانيين يرشحهم المؤتمر لدراسة هذا المشروع وتقديم اقتراحات تتعهّد الحكومة بقبولها وتنفيذها.

والطلب الثاني هو تأمين كافة الحريات العامة ـ حرية الصحافة والكتابة والنشر والتنقل ـ ورفع القيود الحالية التي تحدّ منها، إذ إن ذلك شرط لازم للتقدم وتحقيق أماني البلاد المشروعة.

تواقيع ممثلي الأحزاب:

ـ نيابة عن حزب الأشقاء

ـ نيابة عن حزب الأمة

ـ نيابة عن حزب الاتحاديين

ـ نيابة عن حزب الأحرار الاتحاديين

ـ نيابة عن حزب القوميين

ـ نيابة عن حزب الأحرار

[**ملحوظة: أسماء ممثلي الأحزاب لم تكن واضحة في المذكرة**].

خلاصة:

يمكن تلخيص اقتراحات الجبهة المتحدة ـ كما دوّنت في الوقائع الرسمية ـ على النحو التالي:

١ ـ أن تعمل الأحزاب جميعاً تحت مظلة المؤتمر لتحقيق دولة سودانية حرة ديموقراطية مع الإقرار بمبدأ الوحدة مع مصر.

٢ ـ أن يمارس كل حزب نشاطه حسب مبادئه شريطة أن لا يتعارض ذلك مع روح الصيغة العامة المتفق عليها في الفقرة الأولى. ويعطى الاعتبار الكافي للتحفظ الذي أبداه حزب الأمة بأنه لا يعمل على وحدة مع مصر أو أي دولة أخرى مع عدم اعتراضه على أي نشاط آخر في هذا السبيل، وموقف الجبهة المتحدة (الأشقاء والاتحاديين والأحرار الاتحاديين) بأن الوحدة تعني لهم الوحدة تحت التاج المصري.

٣ ـ يطلب من المؤتمر تنفيذ المطالب أعلاه بكل الوسائل السلمية والقانونية التي يراها مناسبة، كما عليه السعي بجد إلى نيل مساعدة الحكومة لتحقيق المطالب التالية:

أ ـ أن تصدر دولتا الحكم الثنائي في أسرع وقت ممكن إعلاناً مشتركاً يؤكد أن هدفهما تكوين حكومة سودانية حرة في اتحاد مع مصر وتحالف مع بريطانيا العظمى.

ب ـ تكوين لجنة مشتركة تكون عضويتها مناصفة بين موظفي الحكومة ومرشحي المؤتمر من المتعلمين لوضع هيكل لسودنة الإدارة في أقرب وقت ممكن. وعلى الحكومة أن تقدم إلى هذه اللجنة كل التسهيلات اللازمة لتحقيق مهمتها، وتتعهد بتنفيذ اقتراحاتها.

ج ـ المطالبة برفع كافة القيود عن الحريات العامة، كحرية الصحافة وحرية التجمع والتنقل في حدود القانون، وتعديل القوانين الحالية التي تحدّ من تلك الحريات.

التوقيع: عبدالماجد أحمد (السكرتير)

[XLI]

F.O. 141 / 1013,
Nº 134

[مؤتمر الخريجين العام]:
رسالة رقم ١٣٤ من السير هدلستون إلى اللورد كيلرين
ملحق: الترجمة الإنجليزية لرسالة بالعربية
من إسماعيل الأزهري إلى هدلستون، ١٥ أكتوبر ١٩٤٥

٨ ديسمبر ١٩٤٥

١ ـ يشرفني أن أقدم لفخامتكم التقرير التالي عن بعض آخر التطورات بشأن مؤتمر الخريجين العام.

٢ ـ في ١٥ أكتوبر ١٩٤٥ تسلمت رسالة من إسماعيل أفندي الأزهري، رئيس مؤتمر الخريجين العام ينقل فيها اتفاقاً من ثلاث نقاط وقّع عليه ممثلو الأحزاب السياسية في أم درمان. أرفق لك نسخة من هذا الاتفاق.

أشعرنا الجهات المعنية رسمياً ودون التزام محدد من جانبنا باستلام هذه الرسالة. ولكن رأينا من المناسب تأجيل الرد عليها إلى حين عقد الجلسة القادمة للمجلس الاستشاري لشمال السودان في ٣ نوفمبر وانتخاب لجان مؤتمر الخريجين للعام ١٩٤٦ في ١٦ نوفمبر.

٣ ـ عند انتهاء هذين الحدثين اتصل أحد موظفي مكتب السكرتير الإداري بالموقعين على هذا الاتفاق يستوضحهم بعض الفقرات الواردة فيه، بخاصة تعبير «وحدة» الذي ذكر في فقرات الاتفاق الثلاث الأولى. وقد اتضح جلياً خلال تلك الاتصالات أن الموقعين غير متفقين على تفسير واحد لكلمة «وحدة» الوارد في خطاب الأزهري الذي لم يوافقوا عليه حسب زعمهم، بل إنهم لم يروه إلا عند نشره في الصحافة المحلية. وأضافوا أن تفسيرهم ـ الذي لم يحددوه بصفة قاطعة ليحافظوا، على ما يبدو، على مظهر الوحدة ـ يتفاوت بين رأي الأشقاء بوحدة اندماجية كاملة مع مصر، إلى ارتباط ثقافي واقتصادي ولغوي عابر ومبهم مع مصر تبناه حزب الأمة. وقد أصرّ مندوب حزب الأمة بالتحديد على أن شكل

الوحدة المتوقعة مع مصر لن يحدد إلا بعد أن يصل السودانيون تدريجاً نحو الحكم الذاتي إلى درجة من النضوج والخبرة تمكنهم من تحديد مستقبل بلادهم السياسي، بل وحتى نيلهم استقلالية تمكّنهم من التفاوض مع مصر على أسس ندية.

٤ ـ جرت انتخابات المؤتمر في ١٦ نوفمبر تحت إشراف لجنة ١٩٤٥ التي سيطر عليها الأشقاء الذين عرفوا ببراعتهم في المناورة واستقطاب الأصوات. وعليه فقد استبعد حزب الأمة الفوز فيها فقاطعها.

وهدفت مقاطعة حزب الأمة إلى تفادي هزيمة لا فكاك منها، وفي الوقت نفسه التأكيد بأن دعاوى مؤتمر الخريجين تحت قيادته واتجاهاته الحالية بتمثيل جمهرة المتعلمين لا أساس لها من الصحة. وهكذا فقد ترشح الأشقاء وحدهم لهذه الانتخابات التي شارك فيها ٣,٥٠٠ عضو، وعليه فقد كان من الطبيعي أن يسيطروا سيطرة كاملة على لجنتي المؤتمر الستينية والتنفيذية (١٥ عضواً)، وأصبح إسماعيل الأزهري رئيساً للمؤتمر في دورة ١٩٤٦.

٥ ـ لم تعلن أحزاب المعارضة بعد رأياً صريحاً حول هذه الانتخابات، كما لم يبد أعضاء المؤتمر توجهاً للاستقالة منه. أما حزب الأمة فقد اكتفى بإعلان في الصحافة المحلية حيث أبدى فيه عدم التزامه بما ورد في مقدمة الاتفاق الذي خوّل المؤتمر حق تقديم الاقتراحات الواردة في المذكرة إلى حكومة السودان نيابة عن الجبهة المتحدة. وعلى كل فإن هذا الحزب ينظر حالياً في اتخاذ خطوات أخرى، أهمها الاعتراض على حق المؤتمر بتكوينه الحالي في التصرف في مال يوم التعليم، تلك الفكرة التي ابتدعت في أيام المؤتمر الأول عندما كان ممثلاً حقيقياً للمتعلمين. وقد تساءل حزب الأمة بطريقة غير رسمية عن أحقية المؤتمر القانونية في إنفاق هذه الوديعة، غير أننا لا نعرف على وجه التحديد إن كان عازماً على التقدم بطلب رسمي لإصدار أمر يحول بين المؤتمر وبين هذا الامتياز. ويسعى حزب الأمة أيضاً إلى تكوين جمعية جديدة للمثقفين مناوئة للمؤتمر. ولكن كل هذه الأفكار ما زالت في طور المناقشة، وفي انتظار موقف الحكومة من التطورات السياسية التي أعقبت الانتخابات.

يبدو أن حزب الأشقاء تعمه الفرحة في الوقت الراهن، وإن ظهرت مؤشرات على خلافات داخله حول برنامج الحزب السياسي. ولكن مهما كانت نتائج هذه الخلافات فإن الحزب سيبقى ـ شكلياً على أقل تقدير ـ معارضاً لحزب الأمة وحلفائه.

٦ ـ ربما يبلغ مؤيدو حزبي الأمة والأشقاء الآلاف، إلا أنهما لا يسيطران كلية على المسرح السياسي. فهناك مجموعة قوية صامتة من المتعلمين استبشرت خيراً في بادئ الأمر (١٩٣٨) في المؤتمر باعتباره هيئة وطنية، ولكنها أصيبت لاحقاً بخيبة أمل نتيجة

للصراعات الطائفية التي تعتريه. ويرى هؤلاء أن التنافس بين المهدويين والميرغنيين قد قسّم المؤتمر إلى قسمين متناحرين مما أضرّ كثيراً بقضايا المتعلمين والسودان كافة. ومن المستبعد ـ وإن كان ذلك جائزاً ـ أن يقوى هؤلاء في المستقبل على إدانة هذا التنافر الطائفي علناً. كان هذا المؤتمر قبل دعاواه السياسية مفيداً جداً للتعبير عن آراء وتطلعات المتعلمين، كما مكّنهم من الإفصاح عن رغبتهم في المساعدة على تطوير بلادهم. غير أن تصدعه الحالي ربما ترك فراغاً لا بد من ملئه. وهذا احتمالٌ وارد استرعى انتباه وعناية الحكومة.

٧ ـ يجب ألا يبالغ في أهمية انتصار الأشقاء في انتخابات المؤتمر الأخيرة، إذ إنه لا يعني فوزاً كاسحاً لحزب موالٍ لمصر. فهناك معارضون أقوياء، بل إن الختمية، الذين شكلوا غالبية مؤيدي الأشقاء، قد انضموا إلى هذا الحزب نكاية في حزب الأمة وزعيمه السيد عبد الرحمن المهدي لا لقناعة منهم بالوحدة مع مصر. ثم إن كثرة مؤيدي الأشقاء في أم درمان ذات الكثافة الميرغنية لا تعني شعبيتهم في البلاد عامة، فيقال إن عضوية حزب الأمة المسجلة بلغت آنذاك ١٠٠,٠٠٠ عضو تسكن غالبيتهم في الجزيرة والنيل الأبيض وكردفان، بعيداً عن أم درمان مسرح انتخابات مؤتمر الخريجين.

لن نستطيع التنبؤ بتحركات حزب المعارضة في المستقبل، ومن المحتمل حصول تبدل في الولاءات السياسية.

٨ ـ أشعَرْنا رئيس المؤتمر فقط، باستلامنا لخطابه بتاريخ ١٥ أكتوبر، والخطوات المستقبلية قيد النظر.

لقد حال اضطراب الوضع السياسي في السودان بيني وبين إطلاع سيادتكم مسبقاً ورسمياً من قبلُ على هذه التطورات، ولكن السكرتير الإداري على اتصال من وقت إلى آخر بقنصل السودان بهذا الخصوص.

سأرسل إلى سيادتكم في المستقبل صورة من ردي على رئيس المؤتمر.

ملحق لـ ٤٣

تسلمت رسالتك بتاريخ ١ سبتمبر ١٩٤٣، والتي سقت فيها مبررات قرارك بعدم إرسال مذكرة المؤتمر إلى السلطات المعنية. إنك بذلك تحرم بلداً قدّم تضحيات جمة في أوقات الشدة، خلال الحرب، من التعبير عن أمانيه وحقه المشروع في إسماع صوته لأولئك

الذين تشرفوا بالوصاية عليه. إننا لا نجد عذراً لتقاعس حكومة السودان عن إرسال هذه المذكرة إلى الجهات المعنية لأنها لا تؤثر على مسؤوليتها القانونية أو تقلص من شأنها. فواجبك لا ينحصر في رفع هذه المذكرة فحسب، بل يتطلب مبادرتك الذاتية إلى تحديد مطالب البلاد وإرسالها إلى دولتي الحكم الثنائي.

لا شك أن الحكومة على علم بما يدور في أذهان السودانيين في هذا الوقت العصيب الذي تساورهم فيه مخاوف جمة على مستقبل بلادهم. والحكومة تعلم جيداً اتفاق السودانيين حول وضع بلادهم في المستقبل، والذي يتلخص في «إقامة دولة سودانية حرة ديموقراطية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري». ومن المدهش أن ترفض الحكومة إرسال هذه المذكرة بدعوى عدم أهلية المؤتمر لتمثيل الرأي العام السوداني، فأي مؤسسة تتمتع بهذا الحق، غير هذا المؤتمر؟! وكنا في رسالة منا بتاريخ ٣ أبريل ١٩٤٥ إلى حاكم الخرطوم قد بيّنا حججنا المؤيدة لهذا الحق، ولكنكم ترجعوننا الآن إلى رسالته اللاحقة بتاريخ ١٦ مايو ١٩٤٥ التي أهمل فيها هذه البراهين، وادّعى - متعللاً ببعض الشائعات المغرضة الواهية - بأن كلاً من الهيئة الستينية واللجنة التنفيذية لا تمثل المتعلمين السودانيين. وبتبنّيها لهذا الزعم فإن حكومة السودان تتجاهل أبسط مبادئ الديموقراطية والإجراءات البرلمانية السائدة والمعروفة في العالم قاطبة، والتي تعترف بأهلية كل الأحزاب لتمثيل الرأي العام. إن حكومة السودان تتجاهل كل هذا، بل وتذهب إلى الادعاء بأن القرار الذي أصدرته الهيئة الستينية ـ المنتخبة انتخاباً حراً وفي اجتماع عام مثل كل الأحزاب ـ يعبر عن فئة واحدة فقط من المؤتمر رغم أنها تعلم علم اليقين أن الغالبية العظمى تباركه وتؤيده.

إن الزعم بعدم أحقية المؤتمر التحدث باسم السودان شاذ وغريب جداً، وإن عنى شيئاً فهو يشير إلى عزم الحكومة على تجاهل وجهات نظر السودانيين. وإلا فأي مؤسسة يحق لها في نظر الحكومة التحدث باسم السودان؟ لا شك أن المؤتمر هو الهيئة الوطنية الشعبية الوحيدة في البلاد، وأن عضويته تضم الصفوة السودانية المنتشرة في كل بقاع السودان، إضافة إلى أنها وفي المقام الأول تسير نشاطها على هدي المبادئ الديموقراطية الأصيلة. لقد كسب المؤتمر قلوب وأفئدة السودانيين، ونال إعجاب وثقة حتى أولئك الذين لم ينالوا شرف عضويته.

يا صاحب الفخامة، إن أهلية المؤتمر للتحدث باسم السودان ومطالبته بتثبيت حقه الشرعي في تقرير المصير أمر ثابت لا يتطرق إليه الشك. وعليه فمن الواجب عليه أن يقدم مطالب السودان لأنه العارف العليم بما يحقق رفاهية ورخاء أهله. وبما أن المؤتمر يتمتع بثقة وعطف واحترام كل قطاعات الشعب السوداني فله الحق كل الحق في التعبير عن أمانيه

وطرح مطالبه. بل إن الشاذ والغريب هو أن تعهد الحكومة بذلك إلى أفراد وجماعات عاجزة عن الإفصاح عن أماني البلاد الوطنية التي لا يدركها إلا أبناؤها البررة المخلصون. ولا غرابة في أن تتأثر مواقف هؤلاء الأفراد بالموقف الرسمي، بل ولا يحق لحكومة السودان أن تفعل ذلك إذ إنها نفسها وليد السلطة الرسمية. إن المؤتمر لا يستمد سلطاته وتوجهاته من الحكومة، ولكنه المؤسسة الوطنية الوحيدة التي تتحدث باسم السودانيين الذين أولوه قبولهم وثقتهم وحبهم طواعية ودون إكراه. فالأمة السودانية تنظر إليه نظرة تقدير وإجلال، بل وإنه مؤسسة «مقدسة» يحجّ إليها كل عام أعضاؤها المؤهلون لانتخاب مجلس ستيني ولجنة تنفيذية لتصريف أعمال المؤتمر والتحدث باسمه. ولم تقف الأمة عند هذا الحد بل كونت لجاناً فرعية للمؤتمر في المدن وكبريات القرى لتكون بمثابة عيونه وأيديه، وتقدم له النصح في المسائل الرئيسة. وبمعنى آخر فهي تشخّص الداء وتصف الدواء.

لقد قال المؤتمر حكمة السودان التي لا تعلو عليها حكمة، والتي أبدتها لجانه الفرعية لأنها تسعى إلى رفاهية واستقرار البلاد. وحكمة السودان القاطعة هذه هي «تكوين دولة سودانية ديموقراطية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري».

منذ أن قدّم نفسه عام ١٩٤٢ أميناً على حقوق البلاد السياسية، وبعد الدور البطولي الذي لعبه السودانيون في خدمة قضية الديموقراطية ـ ظلّ المؤتمر وحده ودون مشاركة من أي هيئةٍ أخرى يبحث في وضع السودان السياسي. والأحزاب قاطبة جزء لا يتجزأ من هذا الجسد.

يقدم المؤتمر هذه المذكرة لينقل تطلعات السودانيين نحو حق تقرير المصير ـ ذلك الهدف الذي تسانده الأمة قاطبة بقوة. ولهذا فلا مبرر لأن يفترض فخامتكم عدم أحقيته لتمثيل تطلعات الأمة المشروعة.

يشير فخامتكم إلى خطاب مدير الخرطوم الذي ينكر على هيئة المؤتمر الستينية ولجنته التنفيذية هذا الحق. وقد قوبل ذلك الادعاء بالدهشة والاستغراب. فالمدير نفسه ليس عضواً في المؤتمر وبالتالي لا يحق له إصدار الأحكام جزافاً، فهذا حق احتفظ به دستور المؤتمر وقوانينه لأعضائه فقط. لهذا فنحن ندين سلوك المدير المتعسف الذي لا يسنده منطق، ويتنافى مع أبسط مبادئ الديموقراطية. ونحن ما زلنا على قناعاتنا الثابتة بأن انتخابات المؤتمر السابقة شرعية، لم يرتب أحد من أعضائه في صحتها. ونرفق هنا مراسلات المؤتمر مع مدير الخرطوم، التي توضح منافاتها لمبادىء الديموقراطية. وكنا نأمل ألا تؤثر سياسة هذا المدير في سلوك الحكومة وخصوصاً في عاصمة البلاد.

ومما يدعو إلى الدهشة ـ خصوصاً أنكم تمثلون أعرق الديموقراطيات في العالم ـ زعمكم

بأن قرار المجلس يمثل أحد أحزاب المؤتمر فقط. فهذه دعوى لا تستقيم مع المبادئ التي تتبناها وتحترمها الدول الديموقراطية بزعامة بريطانيا. فالقرار سالف الذكر هو بكل تأكيد قرار المؤتمر بأجمعه لا قرار حزب واحد مع أنه يتبنى وجهة نظر حزب الأغلبية. ولا غرابة في ذلك في النظام البرلماني، إذ تعرض فيه وتناقش كل وجهات النظر بحرية تامة إلى أن يتخذ قراراً بالأغلبية فيكون ملزماً للجميع. وهذا ما يحدث في المؤتمر حيث تقدم لجنته التنفيذية مقترحات تناقش في هيئته الستينية التي تصدر قراراتها بالأغلبية. ومن ثم تصبح قرارات المؤتمر رسمية، وملزمة لجميع الأطراف. فإن لم يتبع هذا الإجراء فإن سمة الديموقراطية في المؤسسة نفسها ستنتفي تحت أنقاضها.

وهذا عين ما فعلته لجنة المؤتمر بإخلاص واستقامة للوصول إلى رأي حول مستقبل السودان. فهي قد استعرضت وناقشت باستفاضة وجهات نظر كل الأحزاب الممثلة في المؤتمر، ورأت في النهاية أن صيغة «تكوين حكومة ديموقراطية في اتحاد مع مصر تحت التاج المصري» تناسب وترضي مبادئ كل الأحزاب.

قدمت هذه الصيغة إلى الهيئة الستينية التي أقرتها ووافقت عليها، وبالتالي أصبحت قرار المؤتمر حول وضع السودان المستقبلي.

ويؤكد هذا أن القرار لا يمثل حزباً واحداً فقط، بل المؤتمر كله الذي يضم أحزاباً لها وجهات نظر متباينة. إضافة إلى ذلك فإن كل الأحزاب السودانية ـ الأشقاء والاتحاديين والأمة والأحرار الاتحاديين ـ قد توصلوا إلى قرار، ورفعوا في ٣ أكتوبر ١٩٤٥ مذكرة إلى المؤتمر تضمنت النقاط التالية:

١ ـ إقامة حكومة ديموقراطية حرة في السودان في اتحاد مع مصر وتحالف مع بريطانيا العظمى.

٢ ـ التماس الحكومة بتكوين لجنة مكونة بالتساوي من ممثلين لحكومتي الحكم الثنائي والمستنيرين من السودانيين (يعيّنهم المؤتمر) لإنشاء هيكلية إدارية تمكّن السودانيين من السيطرة على إدارة بلادهم في أقرب وقت ممكن، وتتعهد الحكومة بتقديم كافة التسهيلات لهذه اللجنة وتنفيذ توصياتها.

٣ ـ التماس إعادة النظر ـ في حدود القانون ومع مراعاة الأسس الديموقراطية ـ في القيود على الصحافة والتنقل والاجتماعات العامة والتجارة، على أن تعدل كل التشريعات الحالية التي تحدّ من هذه الحريات.

(مرفق نسخة من المذكرة المقدمة للمؤتمر والممهورة بتواقيع ممثلي الأحزاب كافة).

وهذا يؤكد لفخامتكم أن القرار الذي اتخذته الأحزاب جميعاً يتوافق مبدئياً مع قرار

المؤتمر المقدم في مذكرته لدولتي الحكم الثنائي.

إذن فإن كل الأطراف تطالب، بالإجماع، بتكوين دولة سودانية حرة ديموقراطية في اتحاد مع مصر وتحالف مع بريطانيا .. لقد تفادت الأحزاب تعريف «الوحدة» المقترحة، ولكن المؤتمر رأى أن تكون تحت التاج المصري.

وعندما وجه المؤتمر مذكرته إلى دولتي الحكم الثنائي لم يطلب نصيحة حكومة السودان من حكمة إرسالها، إذ إن واجبها يقتضي تحويلها ـ مع ما تراه من تعليقات على محتوياتها ـ لحكومتين تدير البلاد إنابةً عنهما. وما كنا نتوقع أن تشمل وصاية حكومة السودان على منع إنسان القرن العشرين من التعبير عن رأيه لأي شخص يريد.

معاليك، إن المؤتمر قد عبّر بتجرد عن رأي السودانيين لتحقيق أمانيهم الوطنية. ويجب على حكومة السودان ألاّ تفوّت هذه الفرصة المؤاتية التي تناقش فيها عبر مؤتمرات عدة مستقبل كل الدول بهدف تحقيق سلام دائم ومساواة وعدل وأخوّة في عالم ما بعد الحرب.

يعلم المؤتمر جيداً أن في مقدوره إرسال هذه المذكرة مباشرة إلى دولتي الحكم الثنائي، ولكنه فضّل اتباع الإجراء الصحيح بإرسالها عبر وساطة حكومة السودان. ولهذا فهو يأمل بصدق أن تعيد حكومة السودان النظر في موقفها تجاه هذه المذكرة وتحوّلها إلى السلطات المعنية.

١٩٤٦

[XLII]

FO 371/53329
Nº 865

وزارة الخارجية ـ (السودنة)
رد من بي. أس. سكريفنر على رسالة آر. جي. باوكر

١٨ مارس ١٩٤٦

اطلعنا باهتمام بالغ على رسالتكم رقم ٢٤١ بتاريخ ١٨ فبراير ومرفقاتها في شأن سودنة السلك الإداري في السودان. وأبادر فأقول إننا نشارككم الرأي تماماً، على ضوء الأدلة المتنامية التي تؤكد أن بلدان الشرق الأوسط مصممة على أن تكون لها إدارات من العناصر المحلية في أسرع وقت ممكن (رغم أن مثل هذه الإدارات ستكون بلا أدنى شك قليلة الكفاءة).

وإحساسنا هو أن مذكرة السكرتير الإداري مُحكمة إذا ما نظرنا إليها فقط من زاوية النظرية البريطانية الصائبة في الإدارة (ونحسّ كذلك أن اقتراحك بتعيين سوداني كمدير على مديرية في وقت مبكر قد يصل إلى أبعد مما ينبغي في الاتجاه الآخر. ولكن تبقى رغم ذلك حقيقة هي أننا لا يمكن أن نواصل إبعاد المصريين من الخدمة المدنية إلا إذا وظفنا السودانيين مكانهم. إن الخيار العملي، في الظروف الدولية الراهنة، كما تقول أنت، هو بين التوظيف السريع نوعاً ما للسودانيين الذين تلقّوا تدريباً بريطانياً (مع ما يعنيه ذلك من فقدان اللمسات المحكمة في الإدارة) وبين تدفق موظفين مصريين تدرّبوا على أيدي مصريين (وما يتبع ذلك من التلاشي الكلي والسريع للمسات الفنية في الإدارة كافة). نأمل، لذلك.. على ضوء ملاحظاتكم وملاحظاتنا التي لا تهدف إلى التركيز على نقاط الضعف ولا تعبر عن قلق أو ضيق، أن تخضع حكومة السودان هذا الموضوع للمزيد من التمحيص. أرفق طيّه نسخة إضافية من هذه الرسالة لكي تبعثها إلى الخرطوم إذا رأيت ذلك مناسباً.

[XLIII]

FO 371/73506
Nº 96422

وزارة الخارجية
تصريحات وزارية تتعلق بسياسة
حكومة صاحب الجلالة تجاه السودان صدرت عام ١٩٤٦

١ ـ إجابة وزير الخارجية عن سؤال نيابي طُرح في مجلس العموم يوم ٢٦/ ٣/ ١٩٤٦:

لا يمكن الحفاظ على خير ومصلحة السودانيين إلا عبر إدارة متمكنة ومنزهة عن الغرض. ويجب أن تتمحور أهداف مثل هذه الإدارة في إقامة أجهزة الحكم الذاتي كخطوة أولى نحو الاستقلال مستقبلاً، والإسراع في عملية تعيين السودانيين في المناصب الحكومية العليا بالتشاور مع ممثلين لهم والارتقاء بإدراك معنى المواطنة الفعالة عند عامة الناس. هذه هي أهداف حكومة السودان الحالية، وحكومة صاحب الجلالة تؤيّد ذلك تأييداً تاماً. في هذه الأثناء فإن حكومة صاحب الجلالة ترى عدم إجراء أي تغيير في وضع السودان نتيجة لمراجعة الاتفاقية (مع مصر) حتى يحين الوقت الذي يستشار فيه السودانيون بالقنوات الدستورية.

٢ ـ بروتوكول صدقي ـ بيفن (أكتوبر ١٩٤٦): «السياسة التي يتعهّد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها في السودان في إطار الوحدة بين السودان ومصر تحت التاج المصري يجب أن تكون أهدافها الأساسية تحقيق خير السودانيين وتطوير مصالحهم وإعدادهم إعداداً فعالاً للحكم الذاتي، وبالتالي لممارسة الحق في اختيار الوضع المستقبلي للسودان. وإلى أن يتحقق هذا الهدف الأخير باتفاق كامل ومشترك بين الطرفين الساميين المتعاقدين بعد التشاور مع السودانيين، فإن اتفاقية عام ١٨٩٩ تظل سارية المفعول، كما تظل المادة ١١ من معاهدة عام ١٩٣٦ وملحقها والفقرات من ١٤ إلى ١٦ من المحضر المتفق عليه الملحق بتلك المعاهدة وذلك استثناءً من حكم المادة الأولى من المعاهدة الراهنة.

٣ ـ [هذه الفقرة غير مقروؤة بتاتاً في النص الإنجليزي ـ ولذا لم نتمكن من ترجمتها ـ المترجم].

٤ ـ [هذه الفقرة غير مقروؤة بتاتاً في النص الإنجليزي ـ ولذا لم نتمكن من ترجمتها ـ المترجم].

Fo 371/90152
N°100518

وزارة الخارجية
مقتطفات من تقارير رسمية في مجلس العموم
الثلاثاء ٢٦ مارس ١٩٤٦
(إجابات شفهية أعمدة ١٦/٨)
السودان (الوضع المستقبلي)

المستر توماس ريد (في مذكرة خاصة): سأل وزير الخارجية ما إذا كانت حكومة صاحب الجلالة في وضع يمكنها من إصدار بيان حول وضع السودان المستقبلي، على ضوء سفر وفد سوداني إلى القاهرة استعداداً للمفاوضات الوشيكة حول الاتفاقية.

وزارة الخارجية (المستر آرنست بيفن): نعم سيدي، إن حكومة صاحب الجلالة تتطلع إلى اليوم الذي يتمكن فيه السودانيون بصورة نهائية من تقرير مصيرهم السياسي بأنفسهم. وليس في نيّة حكومة صاحب الجلالة أن تؤثر على قرارهم في هذا الشأن بأي شكل من الأشكال. ليس لحكومة جلالته هدف في السودان غير خير السودانيين، كما أن الحكومة المصرية قد أعلنت التزامها بهذا في المعاهدة المصرية ـ الإنجليزية لعام ١٩٣٦. ولا يمكن الحفاظ على خير ومصلحة السودانيين إلا عبر إدارة متمكنة ومنزهة في إقامة أجهزة الحكم الذاتي كخطوة أولى نحو الاستقلال مستقبلاً، والإسراع في عملية تعيين السودانيين في المناصب الحكومية العليا بالتشاور مع ممثلين للسودانيين والارتقاء بإدراك معنى المواطنة الفعالة عند عامة الناس، وهذه هي أهداف حكومة السودان الحالية، وحكومة صاحب الجلالة تؤيد ذلك تأييداً تاماً. وفي هذه الأثناء فإن حكومة صاحب الجلالة ترى عدم إجراء أي تغيير في وضع السودان نتيجة لمراجعة الاتفاقية (مع مصر) حتى يحين الوقت الذي يستشار فيه السودانيون بالقنوات الدستورية.

المستر ريد:

هل يستطيع السيد المحترم أن يخبرنا ما إذا كان هذا الوفد يمثل الشعب السوداني أو أي

عرق من الأعراق فيه؟

المستر بيفن:

لا أستطيع أن أحدّد بدقة الجهات التي يدّعون تمثيلها. لقد أوضحت، بجلاء، سياستنا التي ننوي أن نتبعها.

المستر جيفري نيكولسون:

ملاحظة جانبية يا سيدي الرئيس: لقد أدّت هذه المذكرة الخاصة إلى إدلاء أحد الوزراء ببيان مهم حول السياسة. ألا ترى أن مثل هذه الأسئلة في المذكرات الخاصة ينبغي أن تسجل دائماً في قائمة أعمال الجلسة حتى يتسنى للأعضاء المحترمين التحضير لها؟

رئيس المجلس:

ليس من المستغرب أن يدلي وزير ببيان حول السياسة في معرض ردّه على أسئلة الأعضاء. أما في ما يتعلّق بسفر الوفد المشار إليه، فمن المحتمل أن يكون النائب المحترم قد رأى أن الأمر يكتسب أهمية عاجلة.

المستر إيدن:

أوافق تماماً على ما ذكره السيد المحترم (الوزير) حول تطور السودان ووضع السودانيين أنفسهم. إلا أنني لم أسمع شيئاً عن موقف هذا الوفد.. ممن يتألف وما هي وجهته. أرجو من السيد المحترم أن يشرح لنا قليلاً.

المستر بيفن:

هناك وفدان يمثلان وجهتي نظر.

أحدهما ذاهب لكي ينادي بوحدة وادي النيل.

والآخر.. كما فهمت، وأنا لست متأكداً ما إذا كان قد سافر أم لا، يصرّ على أن يستشار السودانيون قبل البتّ في أي شيء يتعلّق بهم. هناك انقسام في الرأي.

[XLIV]

Fo 371/53252
Nº 1824

وزارة الخارجية
(مستقبل السودان)
رسالة رقم ٥٤٦ من السير آر. كامبل إلى المستر بيفن وتتضمن آراء السير هـ . هدلستون حول مراجعة الاتفاقية والتشاور مع السودانيين. والسودنة

٢٢ أبريل ١٩٤٦

بالإشارة إلى برقيتي رقم ٧٠٢، يشرفني أن أرفع إليكم محضر مناقشاتي مع حاكم عام السودان في وادي حلفا يوم ١٣ أبريل.

نُظِّم المحضر بطريقة توضح الموضوعات الأساسية التي نوقشت.

٢ ــ مراجعة الاتفاقية:

قال الحاكم العام إن البند الخاص بالسودان في المسوّدة البريطانية للاتفاقية الجديدة هو الأمثل في رأي حكومة السودان. إلا أن السودانيين سوف يصابون بخيبة أمل لأنه لا ينص على استشارتهم. صحيح أن ما ورد في تصريحك في مجلس العموم أن السودانيين ينبغي أن يُستشاروا قبل أي تغيير في وضعهم، كان يعني ضمنياً أن الاستشارة لا ضرورة لها إذا كان وضع السودانيين لن يتغير، وهذا هو الموقف المقترح في المسوّدة البريطانية للاتفاقية، إلا أن العقل السوداني لم يكن، كما يبدو منطقياً، على درجة تمكنه من فهم هذه النقطة.

٣ ـ يلي ذلك حوار حول أفضل السبل لإجراء أي مشاورات مع السودانيين. واعترف الحاكم العام بأن أي استفسار تقوم به حكومة السودان، منفردة، سيثير شكوك المصريين، وقال إن حكومة السودان لن تعترض على استفسارات تتولاها لجنة من خارج السودان على غرار «لجنة الانتداب» التي زارت العراق وتشكلت من لورد لوغارد البلجيكي ومواطن تركي وعضو آخر. إلا أن مثل هذه اللجنة لن تتمكن من إنجاز مهمتها في ثلاثة أشهر بسبب الطقس، ويستحسن من أجل ذلك، أن تنتظر حتى شهر أكتوبر. وقال السير هدلستون إنه يعتقد أن السودانيين، بوجه عام، سيقبلون إذا ما أتيحت لهم حرية الاتصال

المباشر باللجنة عند حضورها.

٤ ـ قلت بدوري، إن المصريين يحتمل أن يوافقوا على أن الاستشارة ستستغرق زمناً بالضرورة، إلا أنهم سيرغبون في أن يكون أحد أعضاء اللجنة مصرياً، فلم يعترض الحاكم العام على ذلك.

٥ ـ قال الحاكم العام إنه لا يعتقد أن صدقي باشا شديد الاهتمام بمشكلة السودان، وإن الموضوع في أي حال وضع على رأس القائمة من قبل المعارضة لأسباب سياسية. اهتمام مصر الأساسي في السودان هو مياه النيل، ومن هذه الناحية فإن الوضع الحالي يناسبهم للغاية لأن حكومة السودان توفّر الأمن الداخلي، الأمر الذي يمكّن المصريين من تنفيذ مشروعاتهم المائية في السودان.

واتفق الحاكم العام معي في أنه ينبغي أن يفعل كل ما في وسعه لمساعدة الحكومة المصرية على التوصل إلى حل مقبول حول موضوع السودان.

٦ ـ اتفقنا على أن المشاورات ينبغي أن تتم بالتنسيق مع الحكومة المصرية.

٧ ـ قدمت بعد ذلك ما يدعوني لتأييد الإسراع في السودنة، على النحو الذي شرحته في برقيتي رقم ٦٥ إلى الخرطوم والبرقية رقم ٦٦٢ الموجّهتين إليك.

عبّر الحاكم العام عن إدراكه لقوة الحجج المطروحة، إلا أنه أطنب في الحديث عن العقبات العملية التي تعترض السودنة على المستويات العليا، وهي كما يلي:

أ ـ هناك سودانيون يمكنهم أن «يسيّروا العمل» في بعض الوظائف المهمة، إلا أن هذا وحده لا يكفي في الظروف الحالية. فقد شرعت حكومة السودان في تنفيذ مشروع تنموي مهم ولم تجد إلا قلة من السودانيين القادرين على الاضطلاع بالمهمات الإضافية التي يستلزمها ذلك، مثل تدريب موظفي الدرجات الدنيا وإعدادهم للتوسع المرتقب في أنشطة الحكومة.

ب ـ إن تعيين سودانيين غير أكفياء لتولي التنمية سيؤدي إلى إضافة أعباء على الموظفين البريطانيين المجهدين أصلاً بتراكم العمل. ستعطل مثل هذه المشروعات سير تنفيذ السودنة، لأن مشروعات التنمية ارتكزت على افتراض ضرورة زيادة عدد الموظفين البريطانيين.

ج ـ كما سبق أن أوضحت حكومة السودان، فإن السودنة المتزايدة ستؤثر سلباً على معنويات الموظفين البريطانيين، لا سيما عند علمهم أن التعيينات تتم لاعتبارات سياسية لا صلة لها بالكفاءة. سيكون الأثر السلبي خطيراً، بل يمكن مقارنته بما يمكن أن يحدث إذا ما نفذت سياسة مماثلة في وزارة الخارجية، على النحو الذي أكده المستر ماكنيل في

مداخلته أثناء الجدل الذي حصل مؤخراً حول وزارة الخارجية.

د ـ بالإضافة إلى ذلك، فإن حكومة السودان كما سبق أن أشارت، لا ترغب في تكوين بيروقراطية سودانية بل تريد أن تتدرج في تقوية السلطات المحلية.

هـ ـ وهناك نقطة أخرى سبق أن ذكرتها حكومة السودان، وهي أن ترقية الموظفين السودانيين الجيدين من صغار السن (وهم موجودون بالتأكيد) وتخطيهم في الدرجات للسودانيين الذين يتولون وظائف أعلى ستؤدي إلى آثار ضارة أكثر منها إيجابية، بل ستؤدي إلى شعور بالغبن عند تلك الفئة من السكان التي تعتبر الآن الأكثر التصاقاً بحكومة السودان.

و ـ نقطة أخرى ربما لم تجد الاهتمام، وهي أن حكومة السودان تواجه وضعاً غير مؤاتٍ أو مساعد بدرجة كبيرة لأن كل المشروعات تقع على عاتق الحكومة أو تتبناها هي. وقد اعتاد السودانيون على التذمر إزاء الموازنة الهائلة للحكومة والعدد الكبير من الخبراء الأجانب. وما لم يدركه السودانيون هو أن هذا الوضع أهون الشرور، نتيجة تسابق الأجانب للحصول على امتيازات تنفيذ المشروعات (التي تتولاها الحكومة الآن).

ز ـ هناك عقبة أخرى خطيرة على صعيد التعليم: لقد اهتم السودانيون إلى أقصى حد بما يمكن إنجازه في السنوات الخمس القادمة. بيد أن هذه الفترة كانت الأصعب لأن الحكومة عانت خلالها أكبر نقص في المعلمين. كان تدريب المعلمين بحاجة إلى وقت كافٍ لأن التعليم مجال يصعب للغاية أن يستجاب فيه بسرعة لزيادة الطلب. وفي واقع الأمر أن كلية حكومة السودان لتدريب المعلمين في بخت الرضا لم تؤسّس إلا عام ١٩٣٠. وعندها كان السودان يعاني من أخطاء السياسة التعليمية التي وضعت في عشرينيات القرن حين لم يكن يشجع التعليم العالي خوفاً من تكاثر أعداد «الراسبين في الشهادة الجامعة الأولى». وفوق ذلك، فقد كان من المستحسن جداً إيفاد السودانيين الذين يجري إعدادهم لتولّي مسؤوليات إلى المملكة المتحدة للدراسة. وكان ذلك يستلزم بلوغهم مستوى تعليمياً رفيعاً قبل السفر.

ومن المعوقات الخطيرة أيضاً ضرورة تعلم اللغة العربية الفصحى. ولحكومة السودان الآن برنامج تعليمي واسع النطاق.

٨ ـ بصورة عامة فإن الحاكم العام يشعر أن حكومة السودان تحركت بأسرع وتيرة ممكنة. فقد انخرط ثلاثة سودانيين مؤخراً في لجنة السودنة. الإشكال هو أن إجراءات الحكومة متواضعة وأن اللجان لا تثمر نتائج فورية عاجلة.

٩ ـ أخذت كل هذه النقاط في الاعتبار، إلا أنني برغم ذلك أصرّيت على أن تتمكن

حكومة السودان من التقدم في وقت قريب ببرنامج مرحلي للسودنة.

١٠ ـ قال الحاكم العام إنه يأمل أن ينشقّ الوفد السوداني الذي يزور القاهرة بسبب صراعاته الداخلية، ولم يعد هذا الوفد، على أية حال، يثير الاهتمام في السودان. وقد أوضحت أهمية سحبنا البساط من تحت أقدام الوفد عندما برهن عبر موضوع السودنة، وغيرها من الوسائل، أن حكومة السودان عازمة على الإسراع في تقدّم السودان نحو مرحلة الحكم الذاتي. وعبّر الحاكم العام عن رأي حكومة السودان في أن هذا الوفد لن يبهر ذوي التفكير الجاد والمعتدل بين السودانيين.

أما الوفد نفسه، فإنه لن يرضى أبداً بأية مقترحات تأتي من حكومة السودان. والهدف هو محاولة جذب المتعلمين المعتدلين إلى تبنّي وجهة نظر الحكومة.

١١ ـ أنا كثير الامتنان للسير هدلستون لتيسيره مثل هذا التبادل المفيد جداً للآراء. وسأبعث إليه بنسخة من هذه الرسالة.

[XLV]

Fo 371/5325
Nº 3385

وزارة الخارجية
(مفاوضات الاتفاقية المصرية ـ الإنجليزية: بروتوكول السودان): برقية داخلية رقم ٤٣ من اللورد ستانزجيت إلى المستر أتلي ترصد الخيارات المتاحة لحسم المطالب المصرية بالسيادة على السودان

١ أغسطس ١٩٤٦

كما تعلمون فإن المصريين يستعجلون الآن موضوع البروتوكول السوداني. وسوف نواجه في المستقبل القريب موقفاً يصير فيه هذا البروتوكول عقبة رئيسية تحول دون استكمال مهماتنا؛ حتى ولو توصلنا إلى حل وسط مقبول في بروتوكول الجلاء.

٢ ـ إن الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها في السودان، كما حددها وزير الخارجية في بيانه يوم ٢١ مارس هي:

أولاً: خير ورفاهية السودان الفعلية، التي كنا دائماً نكرر أنها لن تنجز إلا بالحفاظ على الإدارة الحالية المستقرة.

ثانياً: التطور التدريجي حتى بلوغ الحكم الذاتي مستقبلاً. وقد تعهدنا أيضاً ألا نوافق على تغيير وضع السودان نتيجة لهذه المفاوضات، حتى يُستشار السودانيون عبر القنوات الدستورية.

٣ ـ هذا الموقف يتوافق تماماً مع نص ميثاق الأمم المتحدة وسوف يصعب على المصريين أن يبرروا أمام العالم قطعهم للمفاوضات حول الاتفاقية بطعنهم في موقفنا هذا.

٤ ـ ستنشأ العقبة الرئيسية في رأيي عند مطالبتهم بالاعتراف المحدد بسيادة مصر على السودان، وهي مطالبة ظلّوا يتمسكون بها خلال كل المفاوضات السابقة للاتفاقية، كما أن الوفد المصري الحالي ملتزم علناً بها بنص قرار من مجلس الشيوخ المصري وسوف يتمسك بها خلال المفاوضات الحالية.

٥ ـ اعترف رئيس الوزراء المصري أثناء محادثة مع السفير البريطاني جرت مؤخراً، بأن

مصر غير مؤهلة لتولّي نصيب أكبر من حكومة السودان وأنها لا ترغب في ذلك. وقال أيضاً إنهم لا يرغبون في جني أية أرباح من السودان. إلا أنه ووفده المرافق يضغطون بحماسة متناهية واقتناع من أجل اعترافنا بالسيادة المصرية حتى إذا كان مثل هذا الاعتراف ـ كما يقولون ـ لن يؤدي إلى أي تغيير في الوضع الراهن. وبالطبع فإن الملك يقف خلف الوفد في هذا المطلب الذي لا يمكن أن يقبل بحل وسط حوله.

٦ ـ بوسعي أن أتصوّر موافقة المصريين على مبادئنا الأساسية الموضحة في الفقرة ٢ وموافقتهم على تعيين اللجنة التي اقترحناها كأفضل آلية لاستشارة السودانيين أنفسهم، ثم نكوصهم وانسحابهم بسبب مسألة واحدة فقط هي الاعتراف بالسيادة على السودان. قد يعترفون ولو على مضض بحق السودان، في آخر المطاف، في الانفصال، وإن كنت شخصياً أشك في ذلك. ولو حدث ذلك فإن القضية الرئيسية ستنحصر عندئذٍ في الاعتراف بالسيادة المصرية إبان المرحلة الانتقالية السابقة لتمكين السودانيين من حسم خيارهم.

٧ ـ تكتنف الاعتراف المطلق بالسيادة المصرية عدة مصاعب هي:

أ ـ أنها تخلّ بسلامة الحكم «مسبقاً» حول موضوع ينبغي أن يحسمه السودانيون أنفسهم في نهاية المطاف.

ب ـ لو حدث هذا فإن السودانيين سيثيرون القضية، مما سيؤدي ـ بصورة شبه مؤكدة ـ إلى حدوث اضطرابات في السودان. ومما لا شك فيه أن حزب الأمة سيكون الأكثر غيظاً لأن هدفه المعلن هو تحقيق استقلال السودان حتى تتاح له بعد ذلك فرصة تحديد علاقته مع مصر وبريطانيا العظمى. ومن المحتمل أن يستاء أيضاً بعض أعضاء حزب الأشقاء ممن لا ترضيهم الصبغة المصرية الكاملة لسياسة قيادتهم. أما بقية أعضاء حزب الأشقاء فلا شك أنهم سيقبلون بعد انسحاب حزب الأمة من الوفد. ومن المحتمل أن يكون قبولهم مبنياً على الأمل في الحصول على وسيلة لإخراجنا من السودان.

ج ـ قد يعتبرها السودانيون مؤشراً يدل على تقلّص النفوذ البريطاني، الأمر الذي سيزيد من المصاعب الإدارية.

د ـ رغم التأكيدات الواردة في الفقرة ٥ أعلاه فقد تبرهن الأيام أنه بداية المحاولات المصرية لزيادة تأثيرهم وزيادة حصتهم في إدارة السودان.

هـ ـ سيكون من الصعب الدفاع عن مثل هذا الموقف في المملكة المتحدة. من الناحية الأخرى فإننا يجب أن نعترف بعدم إقرارنا العلني بسيادة مصر على السودان منذ عام ١٩٢٢. وهناك قدر كبير من التبريرات القانونية والتاريخية لصالح الطلب المصري، مما

سيجعل الأمر محرجاً من الناحية القضائية إذا ما رُفع إلى الأمم المتحدة لتبت فيه.

٨ ـ يبدو أن هناك ثلاثة حلول فقط:

أ ـ بروتوكول حسب مضمون مسوّدتنا الحالية للاتفاقية الموضحة في برقيتكم، مع الإبقاء على الترتيبات الحالية القائمة على أساس البند ١١ من اتفاقية عام ١٩٣٦.

ب ـ مجرّد تأجيل للموضوع بالموافقة على الشروع في مفاوضات لاحقة في تاريخ غير محدد، بينما تظلّ الترتيبات الحالية سارية المفعول. إن أي اتفاق على تأجيل الموضوع بهذه الطريقة المكشوفة سيصيب السودانيين بلا شك بخيبة أمل، لأنهم يتوقعون أن تحتوي الاتفاقية على الأقل إعادة تأكيد عزمنا على استشارتهم حول مستقبلهم.

في حالة خيار التأجيل فسوف يكون من الضروري بلا شك أن تقدّم حكومة السودان تأكيدات فحواها أنها لا تنوي تأجيل أو إلغاء الآليات التي وضعت للسودنة أو لإشراك السودانيين في الإدارة.

وفي كلتا الحالتين فإن مسألة السيادة ستظل كما عولجت في المادة ١١ من اتفاقية عام ١٩٣٦، أي أن الاتفاقية الجديدة لن تؤثر سلباً على موضوع السيادة، وهي بصيغتها الحالية لن تكون مرضية لمصر.

ج ـ الخيار الثالث هو تضمين (أ) أو (ب) أعلاه لإيحاء ما حول السيادة المصرية. إذا كان الوفد المصري ـ كما هو ممكن ـ مصمماً على الانسحاب بسبب هذه المسألة فسوف يكون من الضروري أن نحدد ما إذا كنا قادرين، في آخر المطاف، على التوصل إلى حل وسط.

وأحسب أنك سترغب دون شك في استشارة الحاكم العام حول هذه المسألة، لذا فإنني أتردد في تقديم أية مقترحات. بيد أنني أرغب في أن أعرف ما إذا كان الحاكم العام يرى أن موقف حكومة السودان سيهتزّ إذا ما قبلنا بصياغة مثل: «لحين اتخاذ أية ترتيبات جديدة ناتجة من لجنة أو مفاوضات تالية فإن السيادة المصرية على السودان ستظل كما هي».

٩ ـ سأبرق مستقبلاً وبتفاصيل أدق، حسب تطورات القضية السودانية. ولكن قد يكون من المفيد أن تستلم مسبقاً هذه الخلاصة للموقف.

[XLVI]

(٦٨) ٨/١٣٨٨/١
(مفاوضات الاتفاقية المصرية ـ الإنجليزية: بروتوكول السودان)
برقية داخلية رقم ٤٤ من اللورد ستانزجيت إلى المستر أتلي
حول المقترحات المصرية المضادة بخصوص السودان
مذكرة مصرية استلمت أمس
وأرسلت إليكم بالحقيبة الجوية الليلة في اليوم نفسه

٢ أغسطس ١٩٤٦

ليس في نيتي أن أعلّق على المذكرة المصرية التي تكرر نقاطاً غير موضوعية في نواح افتراضية عديدة وتتيح ما يبرر تناولها بالنقد. سأحصر نفسي في ما أتصور أنها المقومات الأساسية للوضع الذي خلقته هذه المذكرة.

٢ ـ ما لم تكن حكومة صاحب الجلالة على استعداد لقبول البند رقم ٢ في المسوّدة المصرية للاتفاقية بدون أي تعديل، وما لم تكن مستعدة للوصول إلى حل وسط في شأن توقيت الجلاء، فالواضح من المذكرة أن لا إمكانية في الوقت الراهن لمواصلة المفاوضات.

٣ ـ أما إذا كانت حكومة صاحب الجلالة مستعدة لقبول البند رقم ٢ في المسوّدة المصرية للاتفاقية ومستعدة للتوصل إلى حل وسط بشأن المدة التي يستغرقها الجلاء فإننا نرى أن مواصلة التفاوض ستكون ممكنة على هذا الأساس وعلى أساس توضيح مطالب الوفد المصري المفصلة في مذكرته. إن مطلب السيادة المصرية على السودان هو الأقوى وسيكون من الصعب إقناع الرأي العام الدولي أو أية هيئة قضائية دولية بأن السودان لم يكن تحت السيادة المصرية.

٤ ـ غير أن مذكرة الوفد تتجاوز المطالبة بالسيادة، فالفقرة قبل الأخيرة في الصفحة السادسة تذكر أن مصر لها «كل الحقوق دون أي استثناء» في السودان. بينما ترفض الفقرة الثانية على الصفحة ٧ الاعتراف بحقنا في إثارة مصالح السودانيين كحجة ضد

«وحدة وادي النيل». أما الفقرة التالية لذلك فتذكر أنه من مصلحة السودان «أن يصير جزءاً من دولة منظمة» أي مصر. وتقول الفقرة التالية لذلك إن مصر هي الدولة التي يجب أن يلحق بها السودان لأنها توفر له مزايا دولة ذات «تنظيم إداري حديث». ستفسر هذه الفقرات من قبل أي قارئ أمين وغير متعمّق في خفايا الأمور بأن السودان يجب ألا يخضع للسيادة المصرية فحسب بل ويصير جزءاً من الماكينة الإدارية المصرية، وإنه لا يحق للسودانيين أن يعترضوا على هذه الوحدة الإدارية.

٥ ـ مما لا شك فيه أننا عندما نشرع في مناقشة هذه المطالب فإن المفاوضين المصريين سيحاولون التهوين من خطورة مراميهم، وربما يقولون إن الدور المصري في الإدارة، سيُسمح بالتطور (كلمة محذوفة: في تناغم مع) الحكم الذاتي المحلي. إلا أنه، كما يبدو من المذكرة، ليس هذا هو الهدف الحقيقي للمصريين، لأنهم سيقترحون أن تحل الهيمنة المصرية محل الهيمنة البريطانية للحؤول دون إيجاد سودان مستقل في آخر المطاف، لأنهم يعتبرون ذلك مصدر خطر على المصالح المصرية بالذات بشأن المياه. وعلى أية حال فإن التعابير المستخدمة في هذه المذكرة تحرم السودان بوضوح، كما يبدو، من الحق في الانفصال والاستقلال التام. وسيكون من صالحنا، في حوارنا مع المصريين، أن نشعر وفدهم بموقفنا الرافض لحق السودان في تقرير المصير، لأنه إذا ما انهارت المفاوضات فسنكون في أفضل موقف أمام الرأي العالم العالمي وأمام هيئة الأمم المتحدة.

٦ ـ علينا ألا نستبعد كلية احتمال أن تدفع هذه المفاوضات المصريين إلى قبول معادلة تحفظ ماء وجههم في ما يتعلق بالسيادة إذا ما نالوا ما يرمون إليه في البند الثاني وفي موضوع الجلاء. إلا أن نفوذ الملك فاروق، وهو يحرص بشدة على موضوع السيادة، سيجعل من الصعب على المفاوضين المصريين، بلا شك، أن يوافقوا على أية معادلة لا تعرّض موقفنا الإداري الحالي في السودان للخطر.

٧ ـ لا شك لديّ في أنك سترغب في استشارة الحاكم العام حول الآراء التي أوردتها في هذه البرقية.

٨ ـ لقد انتقل صدقي باشا إلى عزبته الريفية وسيعود إلى الإسكندرية يوم الاثنين. وقد أخبرته كما أخبرت الصحف بأن المذكرة المصرية قد أحيلت إليكم. وسوف أكون ممتناً لو تلقيت توجيهاً بأسرع وقت ممكن حول الموقف الذي يجب أن أتبناه.

[XLVII]

Fo: 371/53255
Nº 3719

٧٤ وزارة الخارجية
السيادة وحق تقرير المصير
مذكرة من المستر بيفن عن السودان

٢٩ أغسطس ١٩٤٦

إنني مضطر إلى مواجهة الميول المستجدة كلما تناولت أية مسألة استعمارية أو شبه استعمارية، فحكومة الولايات المتحدة لا ترضى إلا أن يكون هناك أمل أو احتمال يتعلق بتقرير المصير.

٢ ـ إن مبدأ الأمم المتحدة هو تطبيق أسلوب الوصاية الدولية إذا تعذّرت إقامة الحكم الذاتي.

٣ ـ لهذا السبب إننا إذا أقرّينا في الاتفاقية المصرية ـ الإنجليزية بسيادة مصر على السودان فإن ذلك سيعتبر خطوة إلى الوراء.

٤ ـ من الحكمة أن نكون نحن ومصر بعيدي النظر، ونوازن بدقة احتمالات ردود الفعل الدولية قبل أن نتخذ قراراً حول هذه المسألة.

٥ ـ لا أحبذ وضع السودان تحت الوصاية، لأنني أعتقد بأننا ـ التزاماً بمسؤوليتنا المشتركة ـ قادرون على تسوية المشكلة بصورة مرضية دون أن نقحم قوى خارجية في الحوار.

٦ ـ لا نرغب في دحض المطلب المصري بالسيادة على السودان، إلا أن إقرارنا به سيثير مشكلات، مثل:

أ ـ إضعاف موقفنا في السودان. فإن لقب ملك مصر لا يُذكر في السودان، (وإذا اعترفنا وأدخلناه) فإن السودانيين سيعتقدون أننا تخلّينا عنهم وتركناهم لقمة سائغة لمصر.

ب ـ سينظر السودانيون إلى مصر نظرتهم إلى دولة مسيطرة عليهم ويرضون بالوحدة كمصير حتمي نهائي لا مفر منه.

ج ـ سيعتري السودانيين قلق واضطراب حول مستقبلهم المشكوك في وجهته.

٧ ـ إذا قبلنا ما يريده المصريون دون استشارة السودانيين فإننا سنتّهم بالتصرف الامبريالي وبتجاوز المفهوم الأساسي الحديث القاضي بسماع صوت الشعب المعني قبل تغيير وضعه.. ولا شك في أن السودانيين سيعتبرون الإجراء الذي يريدنا المصريون أن نقبله تغييراً في وضعهم.

٨ ـ يقول ملك مصر إنه مقتنع بضرورة عقد اتفاقية ولكن ليس بأي ثمن (الثمن في هذه الحالة هو السودان). في المقابل إنني لا أستطيع أن أفعل ما أراه خطأ مقابل الحصول على اتفاقية تحالف سريعة.

د ـ أكد لي الوزراء المصريون مجدداً أنهم حينما يطالبون بالاعتراف بـ «السيادة» المصرية على السودان فهم لا يطالبون بأي تغيير في وضع السودان الحالي، وإنهم في شكل خاص لا ينوون المساس بالنظام الإداري الحالي إلى أن يقرر الشعب السوداني بنفسه الوضع النهائي الذي يختاره، كما أنهم لا يريدون تغيير الترتيبات العسكرية الحالية للدفاع عن السودان. كل ما يطالبون به هو أن تجد السيادة المصرية ـ الموجودة إلى حد ما، كما تشهد على ذلك حقيقة أن الحاكم العام يُعيّن بموجب مرسوم مصري ـ اعترافاً بدلاً من أن يتم تجاهلها في صمت. وقد فوّضت القسم المختص في وزارتي بأن يجتمع مع المسؤولين المصريين في إطار الاتفاق الذي توصّلنا إليه حول بنود الدفاع في الاتفاقية، وذلك في محاولة للتقليل من هذه التأكيدات، ولاعترافنا بسيادة ملك مصر على السودان، والتوصل إلى صيغة مرضية للطرفين ولا تعرّض للخطر وضعنا الحالي في السودان أو الحرية التي يصبو إليها شعبه في نهاية المطاف. وأود أن أؤكد بشكل خاص أن وضع السودان ضمن الترتيبات المقترحة لن يتغير في ما يتعلق بالدفاع الأمبراطوري وسيظل كما هو الآن. ولا بد أن أشير في الوقت نفسه إلى أن أية إشارة إلى وجود سيادة مصرية قد تثير توتراً سياسياً شديداً ـ وإن كان مؤقتاً ـ في السودان. كما أن احتمال وقوع اضطرابات ليس مستبعداً. علينا في مثل هذه الحالة أن نكون مستعدين لتقديم الدعم الكامل ـ عسكرياً وسياسياً ـ إلى الحاكم العام.

[XLVIII]

Fo: 371/53259
Nº 4740

٩٨ وزارة الخارجية
رد فعل السودانيين على بروتوكول السودان
مذكرة من جي. دبليو. روبرتسون
ملحق: يومية الحوادث منذ ١٢ أكتوبر

٥ نوفمبر ١٩٤٦

١ ـ أرفق تقريراً عن الحوادث التي جرت في الخرطوم الأسبوع الماضي. كان الجو متوتراً يوم الجمعة ١ نوفمبر، وبدا احتمال حدوث إضرابات وقلاقل طويلة الأمد ممكناً. لقد عادت الأمور إلى نصابها إلى حد كبير بفضل ضبط النفس الذي مارسه معظم السكان وبفضل الجهود التي بذلها السيد عبد الرحمن لإبعاد أكثر أتباعه تشنجاً عن المدن، وبفضل الإجراءات الحازمة التي اتخذتها الحكومة، وأنا لا أتوقع الآن أي شيء أكثر من حوادث متفرقة. ولئن كان الخطر المباشر بوقوع شغب يهدد الأمن على نطاق واسع ويخل بسلطة الحكومة قد تضاءل عما كان عليه قبل يوم أو يومين، فإن احتمال حدوث تدهور كبير قائم إذ ما قبلت مسودة البروتوكول.

٢ ـ إن الوضع السياسي أبعد ما يكون عن الاستقرار، بيد أن نداء صاحب السعادة للمواطنين الطيبين بأن يتحلوا بالصبر وينتظروا نتيجة المفاوضات قد كان له بعض الأثر الحميد، وقد حلّ شعور بالحد من الانفجار محل الصدمة الأولى لما اعتبره الجميع «خيانة» بريطانية، ولكن الإحساس بانعدام الثقة والمرارة لا يزال ماثلاً.

وصحيح على أية حال أن أية آمال كانت تراود صاحب السعادة في لندن بإقناع جبهة الاستقلال بالاعتراف المصري بحق السودان في الحكم الذاتي ثم تقرير المصير مقابل اعتراف رمزي بالتاج المصري قد تبخّرت نتيجة لرعونة صدقي باشا، وبوجه خاص استخدامه لكلمة «سيادة» التي تعني عند السودانيين «استعباد» و «تملك» كما تعني أيضاً

وضع الفرد كشخص مستعبد. وسوف يكون في الإمكان الآن ـ على ضوء المعارضة غير المنطقية من قِبَل الاستقلاليين ـ إقناعهم (بالمعادلة المقترحة أعلاه)، كما أن كل الأوراق الرابحة التي كانت في يد صاحب السعادة قد بددت. وسيكون من الصعب للغاية، لفترة طويلة، إعادة الأمور إلى نصابها.

٣ ـ ردود الفعل على رعونة صدقي:

أ ـ دُهش «الأشقاء» ومؤيدوه المراغنة وفوجئوا. لقد صدم المراغنة بحق ـ وهم الذين تحالفوا مع «الأشقاء» لأن المهدويين وقفوا مع الاستقلاليين ـ واستاؤوا، وهم ليسوا أقل رفضاً من الاستقلاليين لفكرة حكم مصر للسودان. وقد التحم المراغنة مع «الأشقاء» مرة أخرى نتيجة لرد فعل المهدويين، وبالذات استقدامهم لأهل الغرب المتعصبين للمدن. سيصاب الأشقاء بخيبة أمل إزاء استمرار الإدارة الحالية، كما أن الطبيعة الرمزية للوحدة لن تشفي غليل أولئك الذين يريدون أن تحلّ مصر محل بريطانيا كقوة مسيطرة في السودان لكي يفوزوا هم بفوائد شخصية كبيرة.

ب ـ الاستقلاليون يرفضون بتعصب السيادة المصرية في أي شكل من أشكالها، وهم يرون أن أي اعتراف بها هو بداية ضرب آمالهم في دولة سودانية. ويرى السيد عبد الرحمن المهدي بالذات أن آماله في تكوين ملكية على غرار الملك فيصل الأول ستتلاشى. أما المستقلون فإنهم يشعرون بمرارة، وقد صدمت خلال الأيام القليلة الماضية بنعرة التعصّب لدى رجال أعرفهم منذ سنوات طويلة.

٤ ـ قوة الحزبين:

أ ـ «الأشقاء» أقوى في الخرطوم وأم درمان، وينتمي إلى هذا الحزب القسم الأكبر من بين أشباه المتعلمين والمتعلمين (أي الأفندية والتجار).

أما الاستقلاليون (الأمة) فيضمون عملياً كل العقول السودانية المتنورة. وهم أقوياء في المجلس الاستشاري وفي كل من الإدارتين المحلية والمركزية. وقد تحالف كل من الحزبين مع إحدى الطائفتين الدينيتين الكبيرتين، وهما بهذه الطريقة يمثلان معاً معظم السودان الشمالي.

المراغنة (أي «الختمية» تحت قيادة السيد الميرغني) هم المسلمون السنيون التقليديون.

وقد أعاد التحالف المصري ـ الإنجليزي السيد علي إلى السودان عام ١٨٩٨ وظلّ لسنوات عديدة زعيماً لمسلمي السودان من دون منازع. وقد كان على الدوام يدين بالولاء للحكومة المصرية ـ الإنجليزية، ولا يزال كذلك في رأيي. إلا أن ولاءه مشوب الآن بقلق مبالغ فيه من منافسه المستجد (كما يراه) السيد عبد الرحمن، ابن المهدي الذي كان

حتى عام ١٩١٥ في أدنى وضع له، ثم أفلح في تكوين نفوذ عظيم وثروة إلى درجة جعلته الآن يكاد يكون أكثر نفوذاً من السيد علي. وقد انحاز السيد علي إلى حزب الأشقاء لأنه يخشى طموحات السيد عبد الرحمن الملكية. وباستثناء هذا فإن السيد علي لا يرضى بتزايد نفوذ مصر في السودان.

المراغنة أغلبية في الشمال وفي إقليم كسلا وفي الخرطوم وأم درمان، ولديهم جيوب نفوذ في الجزيرة ومدن السودان الغربي، ومن المحتمل أن يكون تعداد المهدويين مماثلاً للمراغنة وأقوى وإن كانوا متنورين بدرجة أقل وبدون كبير نفوذ في المدن وفي الشمال، وتؤيدهم بتعصب قبائل الغرب والجزيرة، القوية وفي وجه خاص البقارة الذين شكلوا العمود الفقري لجيش الخليفة إبّان المهدية. والموقف كله متأثر بتطلعات السيد عبد الرحمن المهدي وأحلامه الملكية. وهذا هو ما يجعله متعنتاً في ما يخصّ أي اعتراف بسيادة مصرية وما يدفعه إلى منح تأييد أهالي الغرب الميالين إلى التعصب للاستقلاليين، الأمر الذي يدفع السيد علي الميرغني إلى الانحياز للأشقاء. ويميل أولئك الذين لا ينتمون لأي من الفريقين (أفراد الطبقة الوسطى المعتدلون وصغار موظفي الحكومة وصغار التجار) يميلون إلى المراغنة السنيين التقليديين، وذلك لخوفهم من حكم المهدويين ومن استقدام قبائل الغرب المتعصبة للسودان الأوسط ومدنه.

٥ ـ إذا ما قبلت مصر هذا البروتوكول:

ـ فإن استمرار الإدارة الحالية من دون تغيير لن يقابل بالارتياح من جانب الحزبين السياسيين، إلا أنه سوف يطمئن المعتدلين والطبقات غير المسيّسة وبعض زعماء القبائل خارج المدن.

ـ سيصاب قادة «الأشقاء» بخيبة أمل لأنهم كانوا يطمحون إلى نيل مناصب عليا في إدارة سودانية تحت مظلة مصرية. وسيصاب قادة حزب «الأمة» أيضاً بخيبة أمل لمعارضتهم ذلك. فقد كانوا دائماً يعوّلون على خلافاتنا مع المصريين، لذا فإن استمرار الوضع الحالي مرفوض منهم بالذات، خصوصاً بعد التصريحات التي نُسبت إلى صدقي باشا وقال فيها إن بقاء الإدارة الحالية لبعض الوقت هو في مصلحة مصر إذ يتيح الفرصة للدعاية المصرية أن تستميل السودان.

من المحتمل أن تقبل مصر البروتوكول ويقرّ، ثم يرفض كلا الطرفين أن يتعاون مع الحكومة وسيتلي ذلك استقالات من الوظائف الحكومية والمحليات ومجالس المدن والريف. والاحتمال الغالب أن تكون هناك هبّات وقلاقل في الغرب، لن يكون هناك مفرّ من قمعها بالقوة، وسوف يصاب التوجه نحو الحكم الذاتي بنكسة خطيرة لأن الإدارة ستؤول إلى حكم بوليسي وسيتعرض التقدم التعليمي والاقتصادي والإداري لعوائق كثيرة.

٦ ـ إذا رفضت مصر مسوّدة البروتوكول واعتبرته غير مناسب أو غير كافٍ فإن «الأشقاء» كحزب سيلتزمون بالخط المصري وسيعتبرون البروتوكول خدعة بريطانية كشفها المصريون. فالسيادة الرمزية بدون مفاعليها لا تغري «الأشقاء». أما المراغنة فسوف يتأثرون إلى حد كبير بما يفعله المهدويون.

سيعتبر «الاستقلاليون» الرفض المصري دليلاً على رغبة مصر في السيطرة على السودان، وهم يخشون أن يؤدي هذا البروتوكول إلى نتيجة كهذه، وسيقولون إنهم كانوا يعلمون أن السيادة الرمزية لن تكون كافية للمصريين. وقد كشف صدقي برعونته شروط البروتوكول، فخسرنا ثقة الاستقلاليين إذ سيقولون إن البريطانيين وحكومة السودان حاولوا الغدر بهم لصالح المصريين وإننا نكثنا بوعدنا استشارتهم قبل تغيير وضع البلاد.

وحتى إذا لم توقع اتفاقية فإن وقتاً طويلاً سيمضي قبل استرداد الثقة التي فُقدت إذا ما كان في مقدورنا استعادتها.

٧ ـ احتمالات المخرج:

أ ـ الوضع المثالي هو أن يحتوي بروتوكول السودان على إعلان من بريطانيا العظمى ومصر أن السيادة على السودان ـ التي كانت سابقاً في يد الطرفين الساميين المتعاقدين ـ صارت الآن حقاً مشروعاً للشعب السوداني، وأن الطرفين المتعاقدين الساميين سيضطلعان بمهمة الوصاية على خير ما يرام، والمساعدة على تقدم السودانيين نحو الحكم الذاتي، حتى يحصلوا عليه، ويمكن للسودانيين حينئذٍ أن يحدّدوا مستقبلهم وعلاقتهم بالطرفين المتعاقدين الساميين.

ب ـ من المستبعد للغاية أن توافق مصر على حل كهذا، وبما أن البروتوكول الحالي ستكون له بالتأكيد عواقب في منتهى الخطورة في السودان، فالتوصية هي أن يُجرى البحث عن مخرج آخر.

وهناك اقتراح مفاده أن حقن الدماء وتفادي احتمال انهيار الإدارة يمليان صرف النظر عن هذا البروتوكول، وأن توجّه دولتا الحكم الثنائي صاحب السعادة الحاكم العام نحو الشروع في إجراء مشاورات مباشرة مع الاستقلاليين والأشقاء وغيرهما ممن يمثلون رأي السودانيين، للاتفاق على حكومة انتقالية تدير البلاد حتى تبلغ مرحلة الحكم الذاتي وتتمكن من اتخاذ قرارات حول الوضع النهائي للسودان. وفي هذه الحالة فإن حكومة السودان والشعب السوداني سيقدّران المساعدة التي تقدّم من الخبراء الدستوريين الأجانب.

ميزة هذا الحل هي أنه ينجز الوعد بالاستشارة الذي يؤمن كل السودانيين وعدد كبير من المسؤولين البريطانيين لم ينفذ. وسوف يوفر وقتاً تهدأ فيه الخواطر الحالية ويبين للجانبين

المتعارضين أن عليهما القبول بحل وسط وأن يدركا أن حكومة السودان ودولتي الحكم الثنائي لا يمكن أن يلغيا طرفاً لصالح الطرف الآخر. أما إذا تشكك المصريون بأن المشاورات بإشراف الحكم البريطاني لن تكون عادلة فيمكن الطلب إليهم إرسال مراقب، مع ضمان حرية التعبير.. إلخ التي وفّرتها حكومة السودان لكل من الأشقاء والأمة في الأشهر الأخيرة، وهي معروفة من كل المسؤولين في مصر (على سبيل المثال لم تبذل أية محاولة لإسكات الأزهري). إذا ما أسفرت مثل هذه المشاورات عن نتائج، فإن مقترحات يمكن أن تُرفع من صاحب السعادة وحكومة السودان خاصة بهما، بعد الحصول على مساعدة خبراء من خارج السودان.

ومن الضروري أن أؤكد بصورة جازمة أن استمرار الإدارة بشكلها الحالي ليس ورقة رابحة، وهذا وضع سلبي أكثر منه إيجابياً، يبغضه الأشقاء الذين يرغبون في وضع حد للنفوذ البريطاني بينما يرى الاستقلاليون أنها (الإدارة) خانتهم ولن يثقوا كثيراً بها.

ملحق الرقم ٩٨

ـ **١٢ أكتوبر:** على ضوء تقارير وردت بأن الأزهري سيرافق صدقي باشا إلى لندن، قرر حزب الأمة أن يرسل عبد الله بك خليل إلى هناك فوراً.

ـ **١٨ أكتوبر:** قرر السيد عبد الرحمن ـ على ضوء ثقة صدقي باشا بأنه سيعود من لندن حاملاً معه السيادة على السودان ـ أن يذهب بنفسه إلى لندن كي يشرح الموقف للمستر بيفن.

ـ **١٩ أكتوبر:** أرسل السيد عبد الرحمن برقية إلى بيفن، كما فعل عدد من النظار. سافر عبد الله بك إلى لندن.

ـ **٢٠ أكتوبر** أرسل السيد عبد الرحمن برقية إلى صدقي. وصل رد من الحاكم العام بأن لا ضرورة لسفر السيد عبد الرحمن إلى لندن.

ـ **٢٣ أكتوبر:** ورد في وكالة «رويتر» بيان من لندن بأنه يفهم من صدقي باشا أنه يعارض الاقتراح البريطاني في استشارة السودانيين، عبر استفتاء أو غيره، إلا بعد فترة من السيادة المصرية تؤدي إلى تعويض الخلل في ميزان النفوذ المائل لصالح بريطانيا.

والأثر العام لهذا على رأي حزب الأمة قد جعل حكومة صاحب الجلالة تستبعد للغاية الموافقة على السيادة المصرية على السودان.

ـ **٢٧ أكتوبر:** أذاعت هيئة الإذاعة البريطانية في نشرتي الثامنة والعاشرة صباحاً (السادسة والثامنة بتوقيت غرينتش) إعلان صدقي بأنه عاد بعد أن حقق السيادة على السودان.

لم يصدر أي نفي أو تفسير لهذا البيان حتى الساعة العاشرة مساءً (الثانية عشرة بتوقيت غرينتش) في وقت لا يستمع فيه أحد في السودان إلى الإذاعة. ثم أذيع بعد ذلك في الساعة السادسة صباحاً يوم ٢٨ وحذف من النشرات اللاحقة. أما أول معلومة سمعها السودانيون أن ما ادّعاه صدقي غير صحيح بصورة كاملة، فقد كان تصريحاً في مجلس العموم الذي أذيع في الساعة السادسة بالتوقيت المحلي.

وفي تلك الأثناء طالب قادة حزب الأمة صباح يوم ٢٧ بنفي لبيان صدقي، وقيل لهم إن للحكومة أسباباً كافية تجعلها تعتقد أنه بيان مضلل، إلا أنها لم تتلق شيئاً من لندن بعد. ونصحوا بتوقع أنباء إضافية. إلا أنهم بدلاً من ذلك عقدوا اجتماعاً فورياً وقرّرو أن يستدعوا مؤيديهم من خارج الخرطوم، كما قاطعوا جلسات المجلس الاستشاري ومؤتمر إدارة السودان وأبرقوا احتجاجاً إلى المستر أتلي، كما نظّموا تظاهرة في أم درمان تلك الليلة.

تجمع حوالى ٣٠٠٠ شخص في نادي الأمة ذلك المساء، وبعد إلقاء خطب نارية تستنكر السياسة البريطانية التي باعت السودان إلى مصر، اتجهوا نحو مقر رئاسة حزب المؤتمر في نادي الخريجين. منعهم رجال الشرطة من دخول النادي فاتجهوا في تظاهرة إلى قبة المهدي وتفرّقوا بعد أن رشقوا عربات الترام بالحجارة وحطموا زجاج سيارة خاصة وجرحوا بعض قادة حزب «الأشقاء».**ظل الأشقاء هادئين**

ـ **٢٨ أكتوبر:** خرج طلاب مدرسة الفاروق في الصباح الباكر وكان عددهم حوالى ٢٠٠٠، احتفالاً بوحدة وادي النيل. كانت التظاهرة فاشلة تماماً. وفي المساء عقد حزب الأمة اجتماعاً مع الجمهوريين والليبيراليين والقوميين وقرروا أن يوحّدوا جهودهم في إطار جبهة استقلالية تقف في مواجهة الجبهة الاتحادية التي كان القوميون حتى تلك اللحظة أعضاء شكليين فيها.

ـ **٢٩ أكتوبر:** كان من المفترض أن يصل صاحب السعادة والسكرتير الإداري ذلك المساء بالطائرة، وانتشرت شائعة قوية بأن حزب الأمة يعتزم تنظيم تظاهرة احتجاجاً عند وصولها، إما في المطار أو في السراي.

صباحاً استدعى الحاكم العام بالإنابة أربعة من قادة حزب الأمة، وأوضح لهم خطورة التصرفات الاستفزازية. أعلموه عن تكوين الجبهة الاستقلالية المتحدة وقالوا إن وفداً سيتجه نحو تمثال كتشنر مساء اليوم ليسلّم ممثل سعادته بياناً، مع احتمال أن يرافقهم حشد من المواطنين، إلا أنهم لم يطلبوا الإذن لعقد تجمع عام.

وفي تلك الأثناء عقد اتحاد كلية غردون اجتماعاً عاصفاً تمهيداً للخروج في تظاهرة بعد الظهر احتفالاً بتحقق وحدة وادي النيل. وقد حذّرتهم إدارة الكلية من أن أية تظاهرة خارج مباني الكلية ستؤدي إلى التعطيل الفوري للدراسة وقفل أبوابها. وقام ممثلون لجبهة الاتحاديين، ممن كانوا حريصين على تفادي أي صدام، بثني الطلاب عن عزمهم. وكان عدد من مؤيدي المهدويين متجمعين في نقاط استراتيجية ومسلحين بالحجارة والسياط استعداداً للهجوم على الطلاب إذا خرجوا من المباني. وصل صاحب السعادة في المساء الباكر واتجه نحو السراي دون حادث يذكر. عقد اجتماع كبير لحزب الأمة تلك الليلة في أم درمان ونظمت تظاهرة لليوم التالي بميدان عباس، الساعة الرابعة مساء.

ـ **٣٠ أكتوبر:** تجمّع الليلة حشد يضم بين ٣٠٠٠ و ٤٠٠٠ وساروا بانتظام في جماعات وهم يحملون الأعلام بما فيها العلم الأحمر والأخضر والأسود (علم السودان المستقل) حتى وصلوا بقيادة عبد الله الفاضل المهدي إلى تمثال كتشنر. وكان قادة حزب الأمة وقادة كل الاستقلاليين البارزين في المدن الثلاث في مواقعهم، وسلّموا احتجاجاً مكتوباً «ضد القرار الذي اتخذته بريطانيا العظمى ومصر في خصوص السيادة على السودان». وقّع على هذه العريضة ممثلو الأحزاب الأربعة وأربعة أعضاء بارزون من المستقلين بمن فيهم الشريف [الشريف يوسف الهندي ـ المترجم]. بعد ذلك تفرّق المتجمهرون.

ـ **٣١ أكتوبر:** نُشر نداء صاحب السعادة الداعي للاعتدال صباح يوم ٣١، في الوقت الذي دعاهم إلى مناقشة الموضوع معه. وكانت حجتهم أن بيان صاحب السعادة لم يكن كافياً لأنه ـ شأنه شأن المستر أتلي ـ لم ينف النقطة المهمة المتعلقة بالسيادة.

وقام طلاب كلية غردون، الذين استاؤوا من تظاهرة حزب الأمة في اليوم السابق، بعقد اجتماع عام وتغيّبوا عن الدراسة.. وبما أن احتمال أداء أي عمل جاد كان مستبعداً للغاية فقد قررت سلطات الكلية من تلقاء نفسها تعطيل الدراسة وقفل أبوابها.

ورأى حزب الاتحاديين في هذه الأثناء أن الأوان قد حان للتحرك، فطلبوا إذناً بتنظيم تظاهرة في اليوم التالي (الجمعة) صباحاً. وقرر السماح بذلك على ضوء التظاهرة التي نظّمها حزب الأمة قبل يوم. بيد أن رجاء لجبهة الاستقلاليين بتفادي أي عمل استفزازي ـ على أساس أن تجمعهم بالأمس لم يتعرض لأي تحرش ـ لم يجد سوى رد مبهم.

ـ **١ نوفمبر:** كانت المدينة قد امتلأت بجماعات من المهدويين المتعصبين القادمين من الأقاليم. وبدأت منذ الصباح الباكر محاولات للتعرض للاتحاديين المتجهين نحو ميدان عباس. قلبت شاحنة نقل وطعن ركابها بالحراب وجرح منهم خمسة عشر فيما لم يقع قتلى. وحدثت أشياء أخرى ثانوية في أم درمان والخرطوم. إلا أن الموكب الرئيسي سار

مع حصول حوادث قليلة للغاية، إلى أن عاد الناس إلى ميدان عباس وبدأوا يتفرقون. قام عدد من الغوغاء بمهاجمة مقرّي صحيفتي المعارضة، وكان يحرسهما عدد كبير من مؤيدي حزب الأمة. ألقيت حجارة وقطع الطوب وأصيب مفتش المركز وضابط الشرطة وآخرون. ولكن، بعد ساعة من أعمال الشغب قامت أثناءها فرقة من الهجانة بحماية رئاسة المديرية، تمكنت الشرطة من تفريق الحشود بدون إصابات خطيرة.

وفي غضون ذلك وصلت تقارير مبالغ فيها لرئاسة حزب الأمة في أم درمان عن الهجوم على دارتي الصحيفتين. وكانت الجماعة التي نفذت الهجوم على عربة الاتحاديين في الصباح محتجزة هناك بتعليمات من قادة حزب الأمة. وكان سيد الصديق المهدي ـ ابن السيد عبد الرحمن المهدي قد قام بدور جيد للغاية في تفريق الحشود بميدان عباس. وقد سبق لمتعصبي حزب الأمة أن هجموا على نادي الخريجين وحطموا محتوياته. ولم تتمكن شرطة أم درمان القليلة العدد من منعهم، أمرت فرقة الهجانة بالتوجه بسرعة إلى أم درمان لمنع أية حوادث أخرى.

ـ **٢ نوفمبر**: صدمت أحداث اليوم الماضي الجانبين.

أدرك الاتحاديون لأول مرة قوة وتعصّب مؤيدي حزب الأمة. وبما أنها كانت بالنسبة إلى كثيرين منهم أول تجربة في الاضطرابات داخل المدينة فقد طالبوا بحماية من الشرطة واستنكروا فشل حكومة السودان في حفظ النظام.

وصل السيد عبد الرحمن إلى الخرطوم في الصباح والتقى بصاحب السعادة ثم أصدر بياناً لأتباعه يأمرهم بالتروّي والعودة إلى ديارهم.

واستند في بيانه إلى برقية المستر بيفن الموجّهة إليه بتاريخ ٢٦ أكتوبر.

وفي تلك الأثناء استدعى السكرتير الإداري قادة الأحزاب المتنافسة وطلب إليهم أن يعيدوا مؤيديهم إلى مواقعهم وأن يمتنعوا عن عقد أي تجمعات عامة ويبلغوا فروعهم في الأقاليم بذلك أيضاً. وأعلن في الوقت ذاته عن منع كل الاجتماعات العامة في كل أنحاء البلاد.

وقد هدأت الأحوال جزئياً منذ ذلك الوقت وتركّز الاهتمام على محاولة ترحيل آلاف الناشطين من المتنافسين الذين تدفقوا على المدن الثلاث خلال الأسبوع، بأسرع فرصة ممكنة.

[XLIX]

FO: 371/53318
Nº 4885

٩٩ وزارة الخارجية
(بروتوكول السودان): ترجمة مذكرة أعدها صدقي باشا إلى الوفد المصري المفاوض في الاتفاقية، شارحاً فيها التفسير المصري لبروتوكول السودان

٧ نوفمبر ١٩٤٦

(لقد تدفق فيض متواصل من التقارير الصحافية المصرية، جعل وزارة الخارجية في حيرة حول الأسلوب الذي عرض به صدقي الاتفاقية، وعلى وجه الخصوص ما إذا كانت الحكومة المصرية والبرلمان يقرّون بحق السودانيين في اختيار وضعهم المستقبلي بأنفسهم. وقد حالت المنافسة السياسية بين أعضاء الوفد دون أن يحصل صدقي على أغلبية فيه، رغم التأييد القوي من الملك للاتفاقية الجديدة ورغم تفسير صدقي للبروتوكول كما أوضحه في مذكرته إلى الوفد.. وكنتيجة لهذا الوضع وردت تقارير بأنه سيتخطى الوفد المفاوض ويذهب مباشرة إلى مجلس الوزراء للحصول على تخويل يوقّع بمقتضاه على الاتفاقية.

(مذكرة داخلية رقم ١٦٦٠ من باوكر إلى وزارة الخارجية، ٩ نوفمبر ١٩٤٦ ـ وزارة الخارجية ٣٧١/٥٣٣١٧ رقم ٤٦٧٩).

يكرس البروتوكول، في البداية، وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري (سألني المستر بيفن، أثناء المناقشة حول السودان، عن اللقب الذي يرغب فيه الملك. فقلت إن الفرمان الإمبراطوري أسماه خديوي مصر وملك بلاد النوبة وكردفان ودارفور وسنار، إلا أنه يرغب استجابة لطلب رعاياه أن يحمل لقب «ملك مصر والسودان». لم يعترض المستر بيفن على ذلك). وهذه هي المرة الأولى التي تعترف فيها بريطانيا العظمى بسيادة مصر على السودان رسمياً وبوضوح، في وثيقة دولية. ومن شأن هذا الاعتراف أن يضع حداً لسياسة بريطانيا العظمى أو سياسة ممثليها في السودان في الاستحواذ على جزء من السيادة بوسائل عديدة وغير مباشرة، مثل الإشارة إلى السودان في الوثائق الرسمية بأنه يحكم «حكماً ثنائياً مصرياً

ـ بريطانياً»، الأمر الذي يوحي بالسيادة المشتركة. وقد نشرت هذه السياسة في الخارج فكرة خاطئة عن حقوق مصر في السودان، حتى بين رجالات الدولة والقوانين. ولنضرب مثلاً واحداً عن كاتب مشهور هو «فوشيه» الذي يصنف السودان ـ في كتابه عن القانون الدولي العام ـ تحت العنوان الجانبي «الحكم الثنائي» ويتكلم عن «السيادة المشتركة الموحدة لمصر وبريطانيا العظمى» على السودان.

وستكون للبروتوكول ميزة كبرى هي جعل حق مصر وحدها في السيادة على السودان أمراً لا خلاف عليه في نظر كل الأمم. وهذه حقيقة قد تكتسب أهمية بالغة في المستقبل إذا ما عرضت مشكلة متعلقة بالسودان على هيئة الأمم المتحدة.

إلا أن هناك جزءاً من البروتوكول يضم فقرة تعارض تكريس السيادة المصرية، إذ يعرّف السياسة المستقبلية للطرفين المتعاقدين الساميين ويحدد هدفاً أساسياً هو خير السودانيين وإعدادهم النشط للحكم الذاتي ولممارسة الحق الناتج من ذلك في اختيار الوضع المستقبلي للسودان.

وعلينا أولاً أن نعرّف مصطلح «الحكم الذاتي» لكي نفهم المغزى الصحيح لهذا الإعلان. إذ من المعروف في القانون الدولي أن هذا التعبير لا يعادل الاستقلال أو حق السيادة. لقد ورد هذا المصطلح في ميثاق هيئة الأمم المتحدة في الفصل المخصص لأنواع الوصاية الدولية، واستخدم ليصف بدقة التطور التدريجي لسكان المناطق الواقعة تحت الوصاية. بل إن المادة ٧٦ تتحدث عن: «تطورهم التدريجي نحو الحكم الذاتي أو الاستقلال».

وبالتالي فإن تعبير «الحكم الذاتي» لا يعني سوى الإدارة الذاتية، وهو مختلف عن الاستقلال الذي يعرّفه كاتبو الوثائق بأنه السيادة الداخلية، وهذا هو المفهوم الوارد في أحدث التفسيرات المعتمدة التي وافقت عليها مصر وبريطانيا ومعهما كل الدول الموقعة على ميثاق هيئة الأمم المتحدة.

وفوق ذلك، فإن هذه المسألة لم تؤدّ إلى أي نزاع أثناء مباحثاتنا في لندن. إذ اشترك الجانبان البريطاني والمصري في التمييز بين الحكم الذاتي والاستقلال. وقد حددت في مناسبات كثيرة أننا نتمنى أن يتمكن السودانيون من تولي إدارة شؤونهم بأنفسهم وأن هذا لا يناقض حق السيادة المصرية.

إلا أن المستر بيفن كان منشغلاً بافتراض أن السودانيين سوف يطالبون بالاستقلال. وعبّر في بداية الحوار عن إحساسه بواجبات والتزامات تجاه السودانيين تمنعه من أن يربطهم بصورة لا فكاك منها بالسيادة المصرية. كما أنه كان يرغب في أن تحتوي الاتفاقية على نص يطمئن السودانيين إزاء مسألة الاستقلال. وكان هناك تصور في إحدى المسوّدات التي قدّمها البريطانيون بأن شروط البروتوكول لا تحول دون أن يختار السودانيون فيما بعد

وضعاً يعني الاستقلال التام للبلاد، وذلك تمشياً مع مبادئ وثيقة الأطلسي. قمت أنا بحذف هذا النص ورفضت رسمياً أي ذكر في البروتوكول لما يناقض السيادة المصرية.

وأوضحت للمستر بيفن أنه من المستبعد أن يطالب السودانيون يوماً ما بالانفصال عن مصر، وأن هذا افتراض لا يمكن قبوله إلا في المستقبل البعيد، أما الاتفاقية بين مصر وبريطانيا العظمى فتسري لمدة عشرين سنة فقط وبعدها يتصرف كل طرف حسبما يرتئي.

من الناحية الأخرى فإن هذا الوضع إذا أثير فإن مصر سوف تتوصل فيه إلى تسوية ودية مع السودان، وبما يتماشى مع ميثاق هيئة الأمم المتحدة. إلا أن المستر بيفن بعد أن تخلّى عن فكرة الاستقلال والنقض، في آخر المطاف، للسيادة المصرية، أراد أن يطمئن السودانيين حول مستقبلهم وألحّ على أن يتضمن البروتوكول ذكراً للوضع المستقبلي للسودان.

إن كلمة «وضع» لا تحمل الدقة القانونية لمصطلح «الحكم الذاتي»، فهي معممة وغير محددة، ويمكن أن تفسّر بأكثر من معنى اعتماداً على السياق الذي ترد فيه.

لقد درس المصريون عدة معادلات بدقة، وأرادوا أن يتجنبوا التعقيدات التي يمكن أن تنشأ عن كلمة «وضع» المبهمة، اختاروا الكلمات التي وردت في البروتوكول والتي وافق عليها في النهاية المستر بيفن. تسمح هذه المعادلة للسودانيين باختيار الوضع المستقبلي كنتيجة للحكم الذاتي. هذه الصيغة لا تمنح السودانيين الحكم الذاتي الفوري، ولا تمنحهم شيئاً إضافياً خارج إطار الحكم الذاتي مثل الحق في اختيار الوضع السياسي والسيادي الدولي الذي يتيح لهم حق الانفصال عن مصر. بل إنه ـ على النقيض من ذلك ـ يحدد لهم حق اختيار وضعهم المستقبلي كتطبيق ونتيجة للحكم الذاتي. الحكم الذاتي قُصد به الإدارة الذاتية، والوضع المشار إليه لا يمكن أن يتجاوز هذا الإطار ولا يمكن أن يعني إلا الوضع الإداري أو الإدارة الداخلية المستقلة.

وفوق ذلك فأن أي تفسير لـ «الوضع المستقبلي» الذي يتصور البروتوكول بأنه يعني وضعاً سياسياً ودولياً سوف يصطدم بتناقض مع شروط البروتوكول نفسه. فنص البروتوكول يحدد أن سياسة الطرفين الساميين المتعاقدين ستنفذ «في إطار وحدة السودان ومصر تحت تاج مشترك هو التاج المصري». وعليه فإن هذه السياسة مؤطرة ومحدودة بفكرة السيادة المصرية. ولا يمكنها أن تستحدث إجراءات تتجاوز هذه الحدود وتتخطى إطار وحدة القطرين. وهذا يمنع بشكل قاطع حق الانفصال أو منح السودانيين حق فصم رباط السيادة مع مصر.

فضلاً عن ذلك فإن الفقرة الثانية من البروتوكول تضع تصوراً يتحقق فيه الوضع المستقبلي للسودان، حسب «اتفاق مشترك» بين الطرفين المتعاقدين الساميين، بعد التشاور مع

السودانيين. ولكن إذا كانت ممارسة حق اختيار الوضع المستقبلي للسودان المستمدة من الحكم الذاتي تعطي السودانيين حق الانفصال، فإن ذلك سيعني بوضوح أن تثبيت نظام الانفصال التام الذي سيكون عليهم افتراضاً أن يختاروه سيتم بدون تدخّل مصر وبدون اتفاق مشترك بين الطرفين المتعاقدين الساميين بعد تشاور بسيط مع السودانيين.

ومهما كان التفسير الذي يضفى على النصوص الحالية فإن السيادة المصرية على السودان لا يمكن إلغاؤها إلا نتيجة للنقض المصري الرسمي لها لاحقاً، إما نتيجة لثورة يقوم بها الشعب السوداني أو نتيجة لانفصال يتم بالقوة وتقبل به مصر، أو نتيجة لنقض طوعي اعترافاً، بافتراض تعبير السودانيين يوماً، بحرية، عن رغبتهم في الاستقلال (خارج إطار البروتوكول) واستجابة مصر لذلك بموافقتها عليه.

أما حسب نص البروتوكول فإن السودانيين لا يحصلون على حق المطالبة بالانفصال.

وفوق ذلك فإن حق السيادة المصرية على السودان لا يمكن أن يُنقض أو يُلغى في بروتوكول كهذا، ملحق باتفاقية ثنائية. وحتى مستقبلاً فإن تغييراً خطيراً كهذا في العلاقة بين مصر والسودان لا يمكن حدوثه إلا بقانون واضح وحاسم يوجّه قبل كل شيء إلى الشعب السوداني، فإذا وافق عليه يُرفع إلى هيئة الأمم المتحدة. ذلك لأن السيادة المصرية سابقة على الاتفاقية ومؤكدة في العلاقة مع كل الدول. ولا يفعل البروتوكول شيئاً غير إثبات موافقة بريطانيا العظمى على الاعتراف بذلك، فالسيادة المصرية لا تنشأ بفضل البروتوكول.

وفي واقع الأمر يعترف في فقرته الأولى بالتزام بريطانيا بتعديل النظام الحالي ليس لمصلحة مصر بل لمصلحة السودانيين. سيادة مصر دائمة بينما النظام الإداري الحالي ذو طبيعة مؤقتة لأنه يجب أن يتطور باتجاه الحكم الذاتي، أي نحو الإبعاد التدريجي لغير السودانيين. بالإضافة إلى ذلك فإن البروتوكول يأخذ في عين الاعتبار، عند تعديل النظام الإداري الحالي، المشاركة المتزامنة من قبل مصر وبريطانيا العظمى والسودانيين أنفسهم.

وبناءً على ذلك فقد اكتسبت مصر حق المشاركة في وضع الإصلاحات التي ستُجرى على النظام السوداني. ويتعين عليها لذلك أن تدرس وتقدم التعديلات التي تراها ضرورية لتحقيق السياسة التي تعهّدت هي وبريطانيا بتنفيذها. وبالإضافة إلى ذلك فإن لمصر الحق نفسه ـ حتى قبل الاتفاق على الإصلاحات ـ في أن تنظر في سجل النظام الذي أقيم في السودان بموجب ميثاق ١٨٩٩، وتقرر ما إذا كان يعطي خير السودانيين الاعتبار الكافي لأن هذا أحد الأهداف التي يلتزم بها الطرفان المتعاقدان الساميان، وتقرر أيضاً ما إذا كان في حالته الراهنة صالحاً كنقطة بداية لتأسيس نظام للحكم الذاتي.

هذا الحق في التدخل والتدقيق يسمح لمصر أن تحمي مصالح السودانيين وتحسّن من

حالهم. سيكون بمقدور مصر ـ وهذا من حقها، ولأنها ستتحرر من الاحتلال والنفوذ البريطانيين ـ أن تستعيد على الأقل جزءاً من سلطتها ونفوذها في السودان، لأن أفعالها ستمارس في مجال يعتبره السودانيون بالتأكيد أكثر أهمية من الإدارة اليومية، ألا وهي الاستجابة المرضية للطموحات الوطنية السودانية وتنظيم مستقبل السودان بصورة دائمة.

لقد وجّه نقد إلى البروتوكول يقول إنه خلا من أي ذكر للمفاوضات اللاحقة. إلا أن البروتوكول ـ بعد أن اعترف بوحدة مصر والسودان تحت تاج مصر ـ قد حدد السياسة التي ستتبع في السودان مستقبلاً من قِبَل الطرفين المتعاقدين الساميين، وكان هذا هو هدف المفاوضات المقترحة.

وتتألف هذه السياسة من: إعطاء السودانيين الحكم الذاتي، وتحديد الوضع النهائي المستقبلي للسودان.

غير أن هذا لا يمكن تحقيقه فوراً وبالتفصيل. وحتى بعد الدراسات والمفاوضات المطولة فإن الأمر سيستغرق عدة سنوات من التطور التدريجي.

إن تنفيذ هذه السياسة التي حدّد هدفها النهائي في البروتوكول مهمة طويلة الأجل ستنظمها الحكومتان معاً. وسوف تستلزم تبادلاً لوجهات النظر وحوارات وتحضيرات وبرامج وحتى مفاوضات بالنسبة إلى النقاط الأكثر أهمية، وهي مفاوضات ستُجرى بصورة شبه دائمة خلال السنوات القادمة. وقد أعرب المستر بيفن خلال مفاوضات لندن عن تأييده لتكوين مجلس مشترك دائم حول السودان يدرس مراحل تطور السودانيين.

ومن الصعب أن نحدد الآن الوسيلة الأفضل لتدخّل مصر في الشؤون السودانية. في وسعها أن تهتم بإجراء استقصاءات (إما منفردة أو بالاشتراك مع البريطانيين) كما يمكنها أن تعدّ العدّة لإرسال مفتش رفيع الدرجة إلى الخرطوم أو لإنشاء مكتب دائم. ختاماً، ربما يكون الأفضل لمصر أن تتحرك عبر المجلس المشترك الوسيط الذي يقترحه المستر بيفن. وعلى أية حال فسيكون من السابق لأوانه أن تلزم نفسها، في الوقت الراهن، بأي خيار في هذا الصدد.

وسيقع على عاتق الحكومة المصرية المستقبلية أن تمارس بيقظة، وبأنسب الوسائل المتاحة، الحقوق المصرية المعترف بها حتى الآن للسيطرة على النظام الحالي وللمشاركة في صياغة الوضع المستقبلي للسودان.

[L]

PREM 8/1388/2
CM 96 (46) 1

(جزء)
مفاوضات الاتفاقية المصرية ـ الإنجليزية:
بروتوكول السودان
الخلاصة التي توصل إليها مجلس الوزراء

١٤ نوفمبر ١٩٤٦

أوضحت المناقشات أن الوزارة ترى عدم الانسحاب من التفاهم الذي تمّ التوصل إليه مع صدقي باشا حول بروتوكول السودان رغم ردود الفعل العامة في السودان.

كانت هناك توقعات بأن الحكومة المصرية ستوافق خلال الأيام القليلة القادمة على آخر المقترحات المتعلقة بالاتفاقية المصرية ـ الإنجليزية، لذا كان من الضروري للغاية عدم قول أو فعل أي شيء يعيق تلك التوقعات. وعلينا في الوقت ذاته ألا نضيع أية فرص لتفادي حدوث اضطرابات خطيرة في السودان. علينا ـ إلى جانب الإجراءات طويلة الأجل للإسراع في تدرج السودانيين نحو الحكم الذاتي ـ أن نتخذ خطى مباشرة أكثر لطمأنة السودانيين. فيمكن أن ندعو بعض قادة الأحزاب السياسية السودانية إلى زيارتنا، كي يلمسوا بأنفسهم رغبة حكومة صاحب الجلالة في مساعدة السودانيين على نيل الحكم الذاتي. لن يكون من الحكمة في شيء أن نصدر دعوات كهذه قبل أن تتوصل الحكومة المصرية إلى قرار حول الاتفاقية، إلا أن التحضيرات الأولية يمكن أن تبدأ فوراً لكي يتسنى إرسال الدعوات بمجرد معرفة قرار الحكومة المصرية. وفوق ذلك فإن رئيس الوزراء يمكن أن يبعث برسالة إلى حاكم عام السودان لكي يطلع القادة السودانيين عليه. تؤكد الرسالة أن حكومة صاحب الجلالة قد فكّرت في ملاحظاته وأنها مقتنعة بأن موقف السودانيين مصون ومحفوظ تماماً. وستكون هذه رسالة منفصلة عن الرسالة الشخصية التي سيبعثها رئيس الوزراء إلى الحاكم العام طالباً منه أن يبقى في موقعه رغم شكوكه حول أثر البند الخاص بالسيادة في بروتوكول السودان ضمن الاتفاقية.

مجلس الوزراء:

١ ـ تبنّت توصية رئيس الوزراء بعدم الانسحاب من تفاهمنا مع صدقي باشا حول نص بروتوكول السودان بالاتفاقية المصرية ـ الإنجليزية الجديدة وذلك رغم احتمالات ردود الفعل في السودان.

٢ ـ طلبت من وزير الدولة أن يشرع في الترتيبات الأولية لدعوة بعض قادة الأحزاب السياسية السودانية إلى زيارة هذه البلاد.

٣ ـ أُحطت علماً بأن رئيس الوزراء سيطلب من الحاكم العام أن يبقى في منصبه، وبأن وزير الخارجية أيضاً سيرسل رسالة إليه لكي يطلع عليها الأعضاء البريطانيين في إدارته. توضح الرسالة الأسباب التي دفعت حكومة صاحب الجلالة للاعتراف بالمطلب المصري إزاء السودان، وتذكر أن توقعات وأوضاع المسؤولين البريطانيين لن تتأثر سلباً بذلك.

٤ ـ اقترحت إرسال رسالة أخرى إلى الحاكم العام لكي يطلع القادة السودانيين عليها ويطمئنهم إلى أن حكومة صاحب الجلالة قد فكرت في الملاحظات التي أبدوها وأنها مقتنعة بأن المصالح السودانية مصونة بالكامل في البروتوكول المقترح للاتفاقية المصرية ـ الإنجليزية الجديدة.

[LI]

FO: 371/53320
Nº 5424

١١٩ وزارة الخارجية
(استقالة صدقي)
برقية داخلية رقم ١٨٤٤
من آر. جي باوكر إلى وزارة الخارجية

١٠ ديسمبر ١٩٤٦

أعطت الأنباء الأولى التي وردت عن استقالة صدقي يوم ٩ ديسمبر، حكومة صاحب الجلالة قدراً من التفاؤل. فقد ذكرت مصادر في القصر الملكي للسفارة البريطانية في القاهرة أن المبادرة بطلب الاستقالة أتت من الملك فاروق الذي توصل إلى أن: «العلاقات البريطانية مع صدقي توتّرت أكثر مما ينبغي وأن صدقي باشا أدلى بتصريحات متضاربة غلّت يديه وحالت دون أي تقدّم في الاتفاقية. يريد الملك أن يعيّن النقراشي باشا الذي أيّد الاتفاقية بثبات على الدوام دون أن يدلي بأي تصريح علني». (مذكرة داخلية رقم ١٨٣٩ من باوكر إلى وزارة الخارجية، ٩ ديسمبر ١٩٤٦ ـ وزارة الخارجية رقم ٥٢١٠ ـ ٣٧١/٥٣٣٢٠).

إلا أن أول تصريح أدلى به النقراشي حول مفاوضات الاتفاقية خيّب آمال البريطانيين.

نشرت الصحف نص استقالة صدقي، والمرسوم الملكي رقم ٦٦ بقبول الاستقالة. كما نشرت المرسوم الملكي رقم ٦٧ بتكليف النقراشي باشا تشكيل الوزارة الجديدة وردّ النقراشي بالقبول.

٢ ـ ورد في رسالة صدقي أنه يقدم استقالته بسبب اعتلال صحته لفترة طويلة، وأنه رأى أن تقديم الاستقالة واجب لمصلحة الهدف الذي لا يمكن تأجيله. ثم عبّر عن تقديره لرضاء جلالة الملك وثقة البرلمان التي لا يمكن بدونها أن تسير وزارة دستورية في البلاد. وختم متمنياً أن ينجح من يعقبه في تحقيق الطموحات الوطنية للبلاد.

يعبّر المرسوم الملكي رقم ٦٦ عن الأسف لأن البلاد ستحرم من خدمات صدقي في هذه

الظروف الحرجة ويثمّن الجهود المباشرة التي بذلها.

٣ ـ المرسوم رقم ٦٧ موجّه إلى النقراشي ويشير إلى أهمية ضمان الاستقرار في البلاد وإنجاز الطموحات الوطنية. يذكر النقراشي في إجابته أن أهم شيء بالنسبة إلى الحكومة هو أن تعمل من أجل جلاء القوات الأجنبية عن الأرض المصرية وأن تحقق رغبة شعب وادي النيل في الوحدة بين مصر والسودان. ثم يشير إلى القلق العام الناجم عن طول مدة المفاوضات والأحداث الأخيرة التي تثير القلق على مصير السودان.

وتواصل الرسالة فتقول إن الرباط الطبيعي الذي يوحّد شطري الوادي لغوياً واجتماعياً وتاريخياً لا يمكن الإخلال به أو فصمه والمصريون مصممون على صيانته. لقد التزمت مصر بأن توجه السودان نحو التقدم في مختلف مجالات الحياة حتى ينال الحكم الذاتي في إطار وحدة دائمة مع مصر تحت تاج الملك فاروق. البلاد مجمعة على هدفي الجلاء ووحدة وادي النيل. ومصر حريصة على خدمة السلام العالمي وسوف تهتم على الدوام بأن تكون التزاماتها الدولية في إطار ميثاق هيئة الأمم المتحدة نصاً وروحاً. أما بالنسبة إلى السياسة الداخلية فقد أعلن النقراشي أنه سينفذ السياسات التي أعلنت في خطابَيْ العرش عامي ١٩٤٥ و ١٩٤٦.

[LII]

FO: 371/53263
Nº 5481

وزارة الخارجية
تأكيد موقف حكومة صاحب الجلالة حول السودان
مذكرة خارجية رقم ٢١٧٠
(رد) من المستر بيفن إلى السير آر. كامبل

٢٨ ديسمبر ١٩٤٦

لقد اطلعت بتمعّن على البرقيات المتعلقة بموضوع السودان وآخرها برقيتك رقم ١٩٥٤، التي تورد أن الملك فاروق قلق من أن بريطانيا تسلك «سياسة انتهازية» في السودان، وأن مصر لا يمكن أن تفكر في السودان كـ «أمة معادية محاربة» (مذكرة داخلية رقم ١٩٥٤ من كامبل إلى بيفن ـ ٢٦ ديسمبر ١٩٤٦ ـ وزارة الخارجية رقم ٥٤٨١ ـ ٥٣٢٦٣/ ٣٧١) وأطلب منك أن تعيد عرض موقفي مرة أخرى، على أمل أن يتوصل النقراشي أثناء نقاشه معك إلى اتفاق يؤدي إلى حل هذه المشكلة. ويجب أن أكرر أن هذه المتاعب المصرية المصدر نجمت عن محاولة صدقي باشا أن ينقل على لساني تفسيرات لم يحدث على الإطلاق أن وافقت عليها. ولن تستطيع الحكومة المصرية الحالية أن تنجو من الآثار التي خلّفتها سياسة صدقي في هذه البلاد.

كان هدفي على الدوام معالجة هذه المسألة على أساس التعاون وليس العداء وصولاً في النهاية إلى إزالة الإرث الذي خلّفته حوادث عام ١٩٢٤.

نتيجة لهذا الإرث فإن الحكومة المصرية تفسّر كل أفعال حكومة السودان على أنها محاولات لفصل السودان عن مصر، الأمر الذي جعل حكومة السودان بدورها تشكك في الأنشطة المصرية في السودان. ونحن لا نستطيع أن نكون طرفاً في وضع مدبّر بطريقة تؤدي إلى تكرار حوادث عام ١٩٢٤. لذا فقد كان مفهوماً في لندن، بصورة جازمة، ألا يكون هناك أي تدخل مصري في إدارة السودان، ولا يحدث أي تغيير في وضع السودان الذي رسمته الاتفاقية. وحسبما فهمت فإن الحكومة المصرية تقبل الآن هذا الوضع. وفي الوقت ذاته ـ ولأننا نزن الأمور بمعيار اقتصادي إضافة إلى السياسي ـ فإنني أتفهّم تماماً

الخطر الذي يمثّله لمصر سودان معادٍ، وأنا على استعداد لتوجيه السياسة البريطانية بطريقة لا تعرّض أمن مصر للخطر من هذه الزاوية. ما ينبغي أن نفعله الآن هو أن نتجاوز الماضي ونتصرّف بأمانة مع بعضنا البعض ونوجّه سياساتنا على هذا الأساس.

٣ ـ لقد ابتدعت صيغة بروتوكول السودان لهذا الغرض، فهي تؤكد رمزية الصلة بين مصر والسودان من ناحية، وتضمن من الناحية الأخرى تطوّر السودانيين المنتظم والمستمر. ولا يستطيع أحد أن يتنبأ الآن بدقة المحصّلة النهائية لهذا التطور: فالإجابة تعتمد إلى حد كبير على ما يحدث في الفترة الانتقالية. الضروري هو أن تعمل الحكومتان بأمانة لما فيه خير السودانيين وأن تعدّاهما للحكم الذاتي، وعندها ستتشاور الحكومتان مع السودانيين للتوصل إلى قرار في مصلحتهم. وفي هذه المرحلة فإن السودانيين يجب أن يتمتعوا بحرية الاختيار. أمامهم عدة خيارات، وإذا اختاروا الوحدة مع مصر فإن حكومة صاحب الجلالة ستقبل ذلك تماماً. إلا أنني يجب أن أقول مرة أخرى بوضوح لا غموض فيه، إن حكومة صاحب الجلالة لا يمكن أن تتورط بشكل مباشر أو غير مباشر في أي اتفاق يناقض روح ميثاق هيئة الأمم المتحدة وينكر إمكانية حرية الاختيار بالنسبة إلى السودانيين. وفي الوقت ذاته فإن حكومة صاحب الجلالة ستأخذ في الاعتبار، وأكرّر هذا القول، ضرورة حماية وضع مصر، وعلى وجه الخصوص ما يتصل بشريان حياتها.

٤ ـ إذا ما أمكن تجاوز العقبات الراهنة عن طريق تبادل الرسائل أو البيانات (التي ينبغي أن تصدر باتفاق متبادل) فإن الطريق سيكون معبداً لبلوغ مرحلة التعاون وإزالة العداوات.

٥ ـ لقد تحدثت مع عمرو بصورة عامة معبّراً عن وجهة نظري هذه، إلا أنني أفضل التعامل مع النقراشي عبرك. أرى أن تقابل النقراشي وتنقل إليه استعدادي للنظر في أية مقترحات ناجمة عن مناقشاتكما طالما كانت نابعة من روح المناقشات التي جرت في لندن والتي تعرف أنت فحواها.

[LIII]

FO: 371/53381
Nº 100451

وزارة الخارجية
حكومة السودان
مكتب لندن
ولنجتون هاوس
بكنغهام جيت ـ لندن أس دبليو ون

٢٩ يناير ١٩٤٦

عزيزي سكريفينر،

أشير إلى رسالة بالاكستر ـ من وزارة شؤون المستعمرات ـ الموجهة إليك، تحت الرقم ١٢٠٤١/١٢/٤٥، بتاريخ ١٩ يناير، حول مشاركة كلية غردون التذكارية في مجلس الجامعات للتعليم العالي في المستعمرات، وأشير إلى محادثتي الهاتفية معك صباح السبت الماضي.

كنت ـ كما ذكرت لك يوم السبت ـ قد أبرقت إلى السكرتير الإداري في الخرطوم يوم ٢١ يناير طالباً منه أن يوافق على اتصالي بكم حول هذا الموضوع، معبراً عن رغبة كلية غردون التذكارية في المشاركة في المجلس منذ بداية تأليفه.

وقد تسلمت الآن برقية من روبرتسون، أرفق لكم صورة منها، باسم كلية غردون التذكارية بأن تتكرموا بالتقدم إلى وزارة المستعمرات بطلب الموافقة على هذه المشاركة. وأرفق لكم مقتطفات من وقائع الاجتماع الثالث الذي عقده مجلس كلية غردون التذكارية في الخرطوم، وهي توضح رغبة المجلس في إقامة الصلة به:

«ناقش المجلس الارتباط المقترح بين الكلية وجامعة لندن. وقدم البروفسور بنسون، بطلب من رئيس المجلس، الخطوط العريضة لتوصيات اللجنة الملكية للتعليم العالي في

المستعمرات، كالتي تسمح للكليات بالسعي إلى إنشاء ارتباط مؤقت بجامعة لندن وبمجلس الجامعات (عند تشكيله) وذلك لتمكين الكليات من بلوغ مرتبة الجامعات المستقلة مستقبلاً. وقد وافق المجلس على التوصية بالإجماع، مع تعديل واحد تجده في الفقرة التالية:

«يوصي المجلس ـ بعد الدراسة المستفيضة لتقرير لجنة التعليم العالي ـ بأن تسعى كلية غردون التذكارية إلى الارتباط مع جامعة لندن كما توصي اللجنة. ويرحب المجلس بتمثيل الكلية في مجلس الجامعات متى ما أمكن ترتيب ذلك.

ويرى المجلس أن الكلية يحتمل أن تحصل من هذا الارتباط على فوائد لا سبيل إليها بغيره. ويرى في الوقت ذاته أهمية أن يكون واضحاً أن الارتباط مؤقت ويهدف إلى تمكين الكلية من بلوغ الاستقلال كجامعة سودانية. إننا نرى أن كل الضمانات ينبغي أن تتخذ لحماية الهوية السودانية للكلية وأن تتم المراعاة الضرورية للخصوصيات والحاجات المحلية في الشؤون الأكاديمية وغيرها».

وقد نظر المجلس في فكرة إنشاء ارتباط مماثل مع إحدى جامعات الشرق الأدنى، كبديل للارتباط المقترح مع جامعة لندن. إلا أنه أوصى بالارتباط مع جامعة لندن لأن مستواها الأكاديمي أعلى من المستوى في أية جامعة في الشرق الأدنى، ولأن مجلس الجامعات سيوفر مساعدات وتسهيلات عديدة للكلية. ويرى المجلس في الوقت ذاته أهمية ألا يحول الارتباط مع جامعة لندن دون إنشاء أقوى علاقات ممكنة مع جامعات الشرق الأدنى التي يمكن أن تفيد الكلية كثيراً.

وأنا أدرك أن روبرتسون محق عندما يذكر، في الجملة الأولى من برقيته، أن كلية غردون التذكارية ـ بوصفها مؤسسة ذات شخصية اعتبارية ـ يمكن أن تتقدم بطلب الارتباط مع جامعة لندن إلى مجلس الجامعات مباشرة وليس عبر حكومة السودان.

ولكن، بما أن مجلس الجامعات لم يشكّل بعد، وبما أنه عند تكوينه سيوضع تحت مظلة وزارة المستعمرات فإنني لا أعتقد أنني سأكون مصيباً في التقدم بالطلب إلى هذا المجلس مباشرة.

إنني أدرك ـ بعد محادثة مع كوكس مستشار التعليم لوزارة المستعمرات، ومع الدكتورة ليليان بنسون عضو لجنة إسكويث التي زارت كلية غردون التذكارية مؤخراً، والمستر والتر أدامز الذي سيتولى سكرتارية مجلس الجامعات ـ أن مسألة ارتباط كلية غردون التذكارية مع مجلس الجامعات عاجلة للغاية، إذ يرون جميعاً أن هذا الارتباط ينبغي أن يتّ فيه قبل الاجتماع الأول للمجلس.

تجدني لهذا ممتناً لو تكرّمت في اتخاذ الإجراءات المناسبة في هذا الأمر في أسرع وقت ممكن.

وسأرسل صورة من هذه الرسالة إلى كوكس والدكتورة ليليان بنسون والمستر والتر أدامز.

فقرات الوقائع المقتطفة أعلاه والمتعلقة بصلة كلية غردون التذكارية مع جامعة لندن ليست ذات صلة مباشرة بطلب ارتباط الكلية بمجلس التعليم العالي للجامعات، إلا أنني أوردتها لكي أقدّم صورة متكاملة للموقفَ الراهن.

المخلص آر. سي. مايال

مجلس الجامعات للتعليم العالي في المستعمرات
النظام الأساسي وحدود الصلاحيات

لقد وافق وزير المستعمرات على التوصية التي قدمتها لجنة التعليم العالي في المستعمرات بتشكيل منظمة تحت اسم «مجلس الجامعات للتعليم العالي في المستعمرات»، وقد طلب من الجامعات في المملكة المتحدة والأقاليم المستعمرة تعيين ممثليها في هذا المجلس. وسوف يتشكل المجلس من هؤلاء المندوبين بالإضافة إلى مستشار الوزير لشؤون التعليم.

٢ ـ يتعيّن على المجلس أن يختار رئيسه، الذي لا يشترط أن يكون من بين الأعضاء المؤسسين. كما سيتعين على المجلس أن يختار أشخاصاً إضافيين لعضويته (شريطة ألا يزيد هؤلاء في أي وقت على نصف عدد الأعضاء المنتدبين) وأن يختار أعضاء لأية لجان يراها ضرورية لتسيير أعماله بصورة جيدة، وأن يحدد الفترة التي يظل فيها الأعضاء ـ بما في ذلك الأعضاء المختارون كإضافات ـ في مواقعهم. ويترك للمجلس أمر رفع توصية حول توقيت ومبدأ دعوة الكليات العليا في المستعمرات، في مرحلة من تطورها يراها مناسبة، لتعيين ممثلين في المجلس. ولا شك أن المجلس سوف يسترشد بوجه عام بتوصيات اللجنة عند النظر في هذه المسائل المتعلقة بالنظام الأساسي أو الإجراءات. وسوف يكون الوزير على أتمّ استعداد للنظر في أي توصيات يرغب المجلس في تقديمها على ضوء تجربته، بخصوص تعديل النظام الأساسي أو الواجبات.

٣ ـ عيّن سكرتير متفرغ لعمل المجلس، وسوف يؤدي أيضاً العمل المتعلق باللجنة الاستشارية لمنح جامعات المستعمرات، التي يجري تكوينها كهيئة استشارية للوزير حسبما

جاء في توصيته في الفصل الثامن من تقرير اللجنة.

٤ ـ يطلب الوزير من المجلس: أ ـ تقوية العلاقات بين الجامعات في المملكة المتحدة وبين الجامعات الموجودة في المستعمرات؛ ب ـ رعاية ورصد تطور الكليات العليا في المستعمرات حتى تبلغ مستوى الجامعات؛ ج ـ اتخاذ الإجراءات الرامية إلى تنفيذ المبادىء التي أوصت بها اللجنة حول كل ما من شأنه أن يعزز التعليم العالي والبحث في المستعمرات.

٥ ـ ومن المؤمّل بوجه خاص أن يكون المجلس على استعداد للمساعدة إذا ما طلبت جامعة أو كلية في المستعمرات استشارته حول اختيار العاملين، للتدريس أو الأبحاث.

وستكون مساعدة المجلس ذات فائدة كبيرة في الحالات التي يراد فيها اختيار أساتذة بالإعارة من بين أولئك العاملين في الجامعات وكليات المملكة المتحدة.

٦ ـ ومن المؤمّل أيضاً أن يكون المجلس على استعداد لتقديم الاستشارة لمؤسسات التعليم العالي في المستعمرات حول قضايا السياسات الأكاديمية بما في ذلك قضايا البحث. ويفترض في هذا الصدد أن تكون للمجلس قنوات اتصال مع لجنة الأبحاث في المستعمرات وغيرها من هيئات الأبحاث التي يشكلها الوزير.

٧ ـ سيكون الوزير ممتناً لو أن المجلس أبدى اهتماماً في مسألة ممارسة المهن، وقدّم نصحاً أو مساعدة عند اللزوم حول قبول هذه الشهادات للأعضاء في جامعات المملكة المتحدة من المراحل الأولية في الدراسة للدرجة الجامعية الأولى أو عند القبول للدراسات العليا.

٨ ـ ويرى الوزير ألا ينشغل المجلس بمسؤولية إيجاد أماكن دراسية للأفراد الراغبين في الدراسة في جامعات المملكة المتحدة، إلا أنه يرحّب بأية مساعدات عامة أو إرشاد من المجلس حول التعليم العالي لطلاب المستعمرات خارج مناطقهم.

٩ ـ لقد تزايد في السنوات الأخيرة الاهتمام بطلاب المستعمرات في عدد من جامعات المملكة المتحدة. ويمكن أن ترعى أنشطة المجلس هذا الاتجاه البالغ الأهمية، وذلك بأن تلفت الأنظار إلى عدد من المشكلات الاستعمارية التي قد ترغب الجامعات في المساهمة في حلّها.

١٠ ـ سيستشار المجلس حول المسائل الأكاديمية في تلك المشروعات المتصلة بالإعانات المالية التي تنظر فيها اللجنة الاستشارية لإعانات ومنح جامعات المستعمرات.

١١ ـ لئن كان السودان ليس مستعمرة للمملكة المتحدة بل إقليماً يقع تحت الإدارة المشتركة لكل من المملكة المتحدة ومصر، فإن علاقات وثيقة قد نشأت في الماضي بين

المستعمرات في أفريقيا والسودان في الشؤون التعليمية. وقد عبّر الحاكم العام في السودان ـ المكلف من قِبَل الحكومتين في إدارة البلاد ـ عن أمله في أن يواصل المجلس هذا التقليد في إطار إجراء خاص، ويتخذ في ما يخص تطور التعليم العالي في السودان، إجراءات مماثلة لتلك التي ينفذها في المستعمرات، ويرى الوزير ضرورة الاستجابة لرجاء الحاكم العام هذا.

١٢ ـ يجب على المجلس أن يولي أهمية خاصة للخبرة الشخصية المباشرة بتطوير واحتياجات التعليم العالي في المستعمرات، وذلك عن طريق زيارات قصيرة يقوم بها أعضاؤه من حين إلى آخر للمستعمرات. ومن المؤمل أيضاً أن يشجع المجلس ترتيبات يتم بمقتضاها إيفاد متخصصين في فروع معينة من المعرفة والدراسة مرة في العام إلى كل كلية في المستعمرات. لا شك في أن زيارات مماثلة ستنظم من حين إلى آخر للجامعات الموجودة حالياً في مستعمرات الإمبراطورية، إذا رغبت هذه الجامعات في ذلك. وقد يرى المجلس أن يشجع زيارات يقوم بها ممثلو جامعات وكليات المستعمرات إلى جامعات المملكة المتحدة أو إلى جامعات أو إلى كليات مستعمرات أخرى.

١٣ ـ سيتم الإنفاق على أنشطة المجلس، بما في ذلك: أ ـ راتب السكرتير ورواتب الموظفين العاملين معه؛ ب ـ ما ينفقه أعضاء المجلس لحضور الاجتماعات؛ ج ـ الزيارات التي ينظمها المجلس سينفق عليها من المبالغ التي ترصدها وزارة المستعمرات، شريطة الحصول على موافقة مسبقة والالتزام بلوائح الإدارة، وذلك في الأحوال التي لا تتولّى فيها حكومات المستعمرات أو جامعات وكليات المستعمرات دفع التكلفة.

١٤ ـ يرجو الوزير من المجلس ـ عند تشكيله ـ أن يعين مندوبين يمثلانه في اللجنة الاستشارية لمنح جامعات المستعمرات.

١٥ ـ يرجو الوزير من المجلس أن يقدم له تقريراً سنوياً حول العمل الرامي إلى تطوير التعليم العالي في المستعمرات.

[LIV]

CHJ/JR
Nº 193
(104/11/46)
FO: 371/53381
J655/262/16

السفارة البريطانية

القاهرة ٢٢ فبراير ١٩٤٦

سيدي..

أشير إلى رسالتي رقم ١٤٧ بتاريخ ٢٨ يناير، ويشرّفني أن أفيدكم بأن الصحف المصرية أوردت أن وزير المعارف (التربية) المصري ينظر في أمر تشكيل لجنة لتنظيم تبادل الزيارات بين المؤسسات الثقافية في مصر والسودان بهدف دراسة احتمالات الاعتراف المتبادل بشهادات التعليم وبهدف رعاية العلاقات الثقافية بين مصر و السودان بشكل عام. وتتوقّع تقارير الصحف أن هذه اللجنة ستضم في عضويتها وزير المعارف، والمستشار الفني للوزارة ومساعده، ووكيل الوزارة، والمدير العام للثقافة، والمفتش العام في الوزارة، والسكرتير العام للجامعة، والمدير العام للتعليم المصري في السودان، بالإضافة إلى ستة أعضاء آخرين يختارهم الوزير من بين الأشخاص المهتمين بالشؤون السودانية.

٢ ـ تفيد تقارير صحفية أخرى أن ناظر المدرسة المصرية في الخرطوم الأستاذ محمد عبد الهادي مرشح لوظيفة المفتش العام للتعليم المصري في السودان.

٣ ـ بالرغم من عدم صدور تأكيدات رسمية لهذه التقارير التي تضمّنتها البرقية الخرطومية رقم ٥ بتاريخ ٢٣ يناير.

٤ ـ سأكون شاكراً لو تلقيت منكم رداً برقياً على رسالتي مع الإشارة للرقم المرجع،

سعادة النائب البرلماني المحترم آرنست بيفن
وزارة الخارجية ـ لندن

[LV]

FO: 371/45985

٥٤ وزارة الخارجية
مقترحات أولية للتوسع في التعليم
وتحسينه في جنوب السودان
الأعوام ١٩٤٦ ــ ١٩٥٠

الفصل الأول ـ مقدمة:

١ ــ المقترحات التالية أولية، لأن الغرض منها أن تصبح أساساً لمناقشات مفصّلة مع الإرساليات والجهات الأخرى ذات الصلة بهذا الموضوع. كما رأيت أنه من المستحسن في هذه المرحلة أن:

أ ــ يراجع الوضع الحالي للتعليم في الجنوب.

ب ــ تحدّد على ضوء تلك المراجعة مبادىء وتوجهات سياسات المستقبل.

ج ــ وضع تقدير للأعباء المالية المتوقّعة قبل صياغة المقترحات في شكل نهائي. وسيتم في الوقت المناسب إدراج هذه المقترحات في التقارير العامة التي تشمل البلاد ككل، والتي ستقدم إلى المجلس العام القادم. وقد حاولت وضع خطة متكاملة للسنوات الخمس ١٩٤٦ ــ ١٩٥٠ إلا أن الوقت المتاح لدراسة الموضوع ومناقشته كان محدوداً للغاية، وبالذات في ما يتعلق باحتياجات مديرية أعالي النيل. لذا لم أتمكن، في حالات معينة من وضع مقترحات مفصلة، بينما أوردت في حالات أخرى أرقاماً مالية لا يمكن أن تعطي إلا تقديرات تقريبية عامة للتكلفة المتوقعة.

٢ ــ عند تقديم صورة تقريبية للأعباء فقد اعتمدت سنة ١٩٤٦ كنقطة بداية وأوردت الأرقام الخاصة بتلك السنة في الملحق ز ٧(أ) لتقديرات عام ١٩٣٨ (باستثناء تلك المتعلقة بجبال النوبا) بالإضافة إلى بنود معينة تم التصديق عليها من حين إلى آخر في تقديرات موازنات لاحقة مثل: أ ــ منح تعليمية للإرسالية التبشيرية داخل السودان؛ ب ــ تكلفة المدرسة الوسطى لإقليم أعالي النيل؛ ج ــ ١٠٠٠ جنيه سنوياً لتغيير المباني المؤقتة للمدارس؛ د ــ تكلفة إيفاد التلاميذ إلى أوغندا للتعليم الثانوي وفوق الثانوي؛ هـ ــ تكلفة الكتب المدرسية؛ و ــ وظيفة إضافية لتعليم الإنجليزية؛ ز ــ مفتش بريطاني رابع

أنظر الفقرات ٥٢/٥٣/٥٦/٥٩ و ٦٠ في تقرير المتابعة لعام ١٩٤٢) = (٣٠,٠٠٠) حوالى ٣٠ ألف جنيه استرليني تتكرر.

٣ ـ تبلغ تكلفة المقترحات الأولية الحالية ٩٥,٠٠٠ جنيه استرليني تتكرر و ١٥٠,٠٠٠ جنيه استرليني رأسمال. وكان من المتوقع أن يزيد الإنفاق المتكرر على التعليم في الجنوب بين عامي ١٩٣٨ و ١٩٤٦ من ٧,٥٪ إلى ٩٪ من مجمل الإنفاق. وإذا افترضنا أن المصروفات الكلية على التعليم في البلاد ستبلغ على الأقل ٤٥٠,٠٠٠ جنيه استرليني بحلول عام ١٩٥٠ فإن نسبة الإنفاق على التعليم في الجنوب ستبلغ ٢١٪.

وفي حين أن مبلغ ٩٥,٠٠٠ جنيه استرليني يبدو إلى درجة ما رائعاً وهائلاً ويمثل زيادة ملموسة، بل مدهشة، مقارنة بالسابق فإنه يجب علينا أن نتذكر أن التعليم في الجنوب، حتى الآن، يرصد له مبالغ زهيدة وأننا إذا أردنا تعويض النقص السابق ودفع وتيرة التنمية لتتماشى مع ارتفاع المستويات والتنويع، وإذا أردنا أن نهتم بالجودة كما ينبغي (وهي تستلزم معلمين مدرّبين تدريباً مناسباً وينالون رواتب مجزية بالإضافة إلى عدد كافٍ من البريطانيين)، وإذا أردنا أن نرسي دعائم المرحلة التالية في الأساسات برسوخ، فإن كل ذلك لا يتأتى إلا بإنفاق مبالغ مالية أكثر بكثير من تلك التي رصدت في الماضي.

ويبين الملخص الوارد في الملحق ١ أن أكثر من ٥٠٪ (حوالى ٥٠,٠٠٠ جنيه استرليني) من الأرقام الكلية المكررة ستخصص لتحسين التعليم الابتدائي في القرى والتوسع فيه لكي يصير العمود الفقري لنظام تعليمي سليم، إضافة إلى ذلك فمن الضروري أن نؤكد أن مبلغ الـ ٩٥,٠٠٠ جنيه استرليني يمثل الحد الأقصى الذي يسمح به عام ١٩٥٠، ومن المحتمل إلى درجة بعيدة ـ على ضوء التجارب السابقة في الجنوب ـ أن البرنامج المقترح لن تكتمل ثمراته حتى ذلك التاريخ.

لقد تمّ تقدير المبالغ الخاصة بأوجه الإنفاق الرئيسية استناداً إلى تقديرات مصلحة الأشغال العامة، وذلك، بوجه عام بالنسبة إلى المباني الحكومية والإرساليات التبشيرية، والمنح التي قدّمت لهذا الغرض في الماضي (مع مراعاة ارتفاع الأسعار الآن). وقد يمكن إجراء تخفيض في إجمالي التكلفة المقترحة بعد مزيد من الدراسة والتمحيص.

٤ ـ إن موافقة المجلس مطلوبة للشروع في العمل وفق هذه الأرقام، وإذا ما تمت الموافقة على البرنامج المطروح أدناه، فموافقة المجلس مطلوبة لصياغة اتفاقيات مع الإرساليات التبشيرية المعنية بالأمر ولإعادة كتابة المقترحات بشكل نهائي وفي شكل متوازن.

الفصل الثاني: عرض مختصر للوضع الحالي

٥ ـ تمكنت في هذا الصيف من القيام بجولة واسعة في المديرية الاستوائية، وزرت

أوغندا أيضاً، حيث قضيت جل الوقت في زيارة مدارس من أنواع مختلفة. وقد سرّني بوجه عام التقدم الذي حصل في الاستوائية، فمنذ زيارتي السابقة عام ١٩٣٥ حدث تطور كبير في المستويات في كل المجالات برغم نقص أو انعدام وجود المعلمين المدربين، أفارقة وأوروبيين، وبرغم الآثار السلبية التي لا مهرب منها للحرب.

٦ ـ نفذت بنود الاتفاق مع جمعية إرسالية الكنيسة وإرسالية آباء فيرونا بالكفاءة التي سمحت بها الملابسات السائدة، وقد مهّدت الأرض كما أقيمت التنظيمات (بمساعدة تدعو إلى الإعجاب من قبل مفتشي الأقسام البريطانيين) لتأسيس مدارس فعالة في القرى. وكان هذا هو الهدف الرئيسي للمقترحات التي قدّمها المستر كوكس.

٧ ـ كان التقدم في تعليم البنات مخيباً للآمال. والعقبات الرئيسة هي عزوف البنات عن البقاء في المدرسة أكثر من عام أو عامين، وقلة الراغبين في التدرب للانخراط في العمل كمعلمين.

٨ ـ إن مستوى وأسلوب المدارس الوسطى التي يديرها الإيطاليون الكاثوليك الروم في بسيري وأوكارو يمكن أن يقارن إيجابياً بمدرسة جمعية إرسالية الكنيسة في لوكا. ولن يكون عسيراً رفع مستوى كل هذه المدارس لتبلغ مستوى رصيفاتها في أوغندا. وينبغي إيلاء العلوم والرياضيات عناية خاصة.

٩ ـ أما في أعالي النيل فلن توقّع حتى الآن اتفاقات مع الإرسالية الأميركية أو مع «آباء ميل هيل» أو إرسالية السودان الداخلية. وتكفي نظرة عابرة لإحصائيات المدارس (انظر الملحق ٥) ليرى المرء مدى القصور في التقدم التعليمي في تلك المناطق. وثمة مساحات واسعة مثل تلك التي يقطنها الدينكا (نقوك) والنوير (لاو) والمورلي لا أثر فيها للتعليم على الإطلاق. ومن المؤمل أن تتمكن الإرسالية الأميركية ـ التي أنجزت أعمالاً مفيدة عديدة في الماضي ـ من استقدام أفراد جدد بعد الحرب لترسيخ وتوسيع مجال أنشطتها التعليمية.

١٠ ـ وقد استقدم «آباء ميل هيل» مؤخراً ثلاثة أفراد جدد ممن اجتازوا المقرر التدريبي الخاص الذي يوفره قسم شؤون المستعمرات في معهد التربية في لندن. وسوف يساعد هذا على توسيع العمل التعليمي لهذه الإرسالية.

١١ ـ إن الأمل الأكبر في تطوير التعليم بأعالي النيل هو تأسيس مركز تدريب المعلمين الحكومي الذي سيتطور بعد فترة قصيرة ليصير مدرسة وسطى ويحتفظ في الوقت ذاته بقسم تدريب المعلمين، إما في مبانيه أو في موقع آخر مجاور.

هناك عدة عوامل تساهم في توضيح الحاجة الملحّة والعاجلة لاتخاذ إجراءات استثنائية

تعويضية لإصلاح وإعادة تنظيم التعليم. وهي: قلة عدد الأولاد في المدارس وبخاصة في الفصول العليا في المدارس الأولية ومدارس اللغات والمحلية والوسطى، والقلة القليلة من معلمي المحليات في مدارس القرى من دارسي الفصول المركزية، قلة المعلمين المدربين للتعليم الابتدائي والأوسط، وقلة رواتب المعلمين على كل المستويات، والفجوات في درجات رجال التعليم الأوروبيين، وعدم كفاءة التعاون حالياً بين الحكومة والإرساليات التبشيرية، وانعدام الشراكة المباشرة في إدارة المدارس وتحديد الاحتياجات المحلية (باستثناء حالتين)، الحاجة لتكامل جهود الكنيسة والدولة والشعب في ما يخص المسؤوليات التعليمية الإدارية، التقدم القليل الذي أحرز بين النيلين وفي ميدان تعليم البنات.

الفصل الثالث: التعليم بين الإرساليات التبشيرية والحكومة

١٣ ـ من المتفق عليه الآن على نطاق واسع أن أسمى غاية التعليم هي إعداد المواطن الصالح. أساس المواطنة الصالحة هو الشخصية السوية وحسن الخُلق، وتعتمد هذه على الإيمان الديني. لهذا فيمكن أن يقال إن أي تعليم يستحق اسم تعليم ينبغي أن يستمد من أرضية دينية متينة، وإن أي تعليم لا يشمل الدين لا يعتبر تعليماً على الإطلاق. وقد قال رئيس وزراء بريطانيا العظمى إن الدين عنصر أساسي يجب ألا يحذف من مدارسنا، كما أن تقرير فلمنغ حول المدارس الخاصة الذي صدر مؤخراً يشير إلى الأهمية القصوى للصلاة والدروس الدينية في تلك المدارس. كما أن قانون التعليم الجديد الذي أعدّته الحكومة البريطانية يهدف إلى جعل العبادة الدينية والتعليم الديني جزءاً من التعليم توفره كل المدارس التابعة للنظام الوطني الحكومي.

١٤ ـ ونجد في أماكن قريبة من السودان أن وزارة المستعمرات البريطانية ركزت في عدة مذكرات عن السياسة التعليمية في أفريقيا الاستوائية على الأهمية البالغة التي ينبغي أن تعطى للتعليم الديني والتوجيه الخُلقي، وهذه الأهمية ليست اليوم أقل مما كانت عليه بالأمس. وعندما نطبق في جنوب السودان سياسة ائتمان الإرساليات التبشيرية على التعليم فإننا نذكر ما قيل عن «مجتمع غارق، منذ حداثته، في أحاسيس ما وراء الطبيعة ويستمد قسماً كبيراً من ضوابطه وعقوباته المتصلة بالسلوك والمعتقدات من نظام غيبي لن يتمكن من الصمود بكفاءة في مواجهة أثر التعليم الغربي، ويجب أن يقدّم له خلال تعليمه نظام عقلاني أكثر قابلية للثبات والاستمرار. مثل هذا النظام البديل يجب أن يكون الإسلام أو المسيحية. والمسيحية في الميدان الآن».

١٥ ـ فضلاً عن ذلك فإن حضارتنا نتاج مشترك للكنيسة والدولة، وقد شيّدت على أساس ثابت من الدين المسيحي (لا علم الأخلاق المسيحي أو الإنسانية المسيحية، بل الدين

المسيحي). ويرى كثيرون أننا منذ سنوات عديدة نعيش على رأسمال روحي وتقاليد موروثة من الماضي. وهناك شك في حكمة لجوء شعب بدائي إلى القفز فوق العملية التاريخية التي مكنتنا نحن من بلوغ مستوانا الحالي. يكفي هذا كتبرير للتعليم التبشيري.

١٦ ـ ولا يمكننا من الناحية الأخرى أن ننكر أو نخفي تقصير الإرساليات التبشيرية كوسطاء للتعليم، إذ تميل إلى اعتبار أهدافها التعليمية أهدافاً ثانوية وأحياناً ثانوية للغاية. وهناك مسألة قلة كفاءة العديد من المبشرين، ومصاعب في عدد العاملين، والفقر، وانعدام التوجيه، وتعدد المجتمعات وغير ذلك، ولدينا في حالة آباء فيرونا عائق إضافي هو الاختلاف العرقي واللغوي والاختلاف في التدريب والتوجه العام.

١٧ ـ أما البديل المتمثل في مدارس حكومية علمانية يسمح فيها للمبشرين بزيارتها مرة أو مرتين أسبوعياً، أو يقدّم فيها التعليم الديني منفصلاً عن غيره فليس منهجاً مقنعاً للتعليم، ولا أحبذه إلا كخط هجوم ثانٍ نلجأ إليه في المناطق التي يخفق فيها المشروع التبشيري أو حيث يبدو وكأن الناس ينفرون بصورة واضحة من التعليم على أيدي الإرساليات التبشيرية، كما يبدو الموقف في بعض أجزاء بلاد الدينكا. من واجب الحكومة الواضح الذي لا مهرب منه في مثل هذه الأحوال أن توفّر المدارس الحكومية.

١٨ ـ ونظراً إلى أننا لا يمكن أن نحقق الوضع المثالي، لأن كلاً من مدارس الوكالات التبشيرية والمدارس الحكومية العلمانية لا تفي بالغرض المنشود، فإن التوجه الحكيم في الوقت الراهن ينبغي في رأيي أن يسمح للإرساليات بمواصلة العمل ـ دون احتكار ـ في أغلبية المدارس وتقديم التعليم وتدريب المعلمين في القرى وفي المدارس الابتدائية والمتوسطة. لا ندخل أية تغييرات جذرية بل نتخذ الخطى التي تضمن أن يصير تعليم الإرساليات أكثر فعالية وبشكل متزايد، وأن تلتزم الإرساليات بدقة شروط الاتفاق وأن تكون لديها العزيمة للتعاون دون تقاعس مع الحكومة، وأن تتناغم مع أهداف الحكومة عن طريق سعيها ـ عبر التعليم السليم والإرشاد الديني ـ لكي تقدم إلى البلاد ليس مسيحيين جيدين فحسب بل مواطنين جيدين. يعترف المستر كوكس في الفقرة رقم ٨٣ لتقرير عام ١٩٣٦ بأن الوضع ـ بعد سنوات عدة من منح احتكار فعلي للإرساليات في التعليم ـ ليس مرضياً، إلا أنه برغم ذلك يعبّر عن اقتناعه ـ لأسباب اقتصادية ومبدئية ـ بأن استحداث نظام تعليم حكومية واسع الانتشار أمر غير مرغوب فيه وليس ضرورياً. وأنا أشاركه في قناعته تلك.

١٩ ـ إن طبيعة الأمور تملي أن يمر جنوب السودان بثلاث مراحل في تطوير التعليم. في المرحلة الأولى يكون التعليم عملياً، حكراً على الكنيسة. في المرحلة الثانية تكون الكنيسة صاحبة النفوذ الأكبر بينما تضطلع الحكومة بدور مكمّل. أما في المرحلة الثالثة فتتبادل

الكنيسة والحكومة الأدوار. ونحن الآن في بداية المرحلة الثانية.

٢٠ ـ أما في خصوص استبدال «آباء فيرونا» بـ «آباء ميل هيل»، والأخيرون هم الإرسالية البريطانية الوحيدة الموجودة، فإنني لست متحمساً وذلك بسبب الخبرة السابقة في العمل التعليمي لآباء «ميل هيل» في أوغندا وفي مديرية أعالي النيل. يتمتع «آبار فيرونا» بمزايا عملية وبسيطة، وأنا أدعو إلى عدم إبعادهم إذا ما:

أ ـ دعمناهم إما بكاثوليك بريطانيين تعليميين أو قساوسة أعضاء جماعة الأخوة الأميركيين الذين وافقنا بالفعل على توجههم إلى المدرسة الوسطى في أوكاروا.

ب ـ بعدد كافٍ من الراهبات والرهبان الذين يتلقون تدريباً في إنجلترا ويتغلبون قدر الإمكان على العوائق التي تتمثل في جهلهم اللغة الإنجليزية والخلفية والعقلية الإنجليزية.

ج ـ زيادة اتصالهم بموظفي الحكومة البريطانيين. القادة الحاليون للإرسالية يتحلّون بالحنان والتهذيب والتعقل. الأب ماسون، السكرتير التعليمي لمنطقة بحر الغزال الكنسية، رجل ذو مقدرات وحماسة. وقد خرجت بانطباع حسن عن الأب دل زوتو المسؤول عن تدريب المعلمين في بالوتاكا وأيضاً عن الآباء العاملين في مدرسة بسيري الوسطى.

إن أي تغيير شامل في هذه المرحلة سيعني حتماً نكسة للتطوير التعليمي في المناطق التي تعمل فيها هذه الإرسالية التبشيرية الآن.

الفصل الرابع: موجز برنامج التنمية المقترح ١٩٤٦ ـ ١٩٥٠

٢١ ـ يغطي البرنامج الموضّح أدناه السنوات الخمس من ١٩٤٦ إلى ١٩٥٠، وهو يستند إلى سياسة الحفاظ على الإطار الحالي والانطلاق منه بعد إجراء تعديلات طفيفة استجابة للملابسات المتغيرة. وفي الوقت نفسه ينبغي أن نعزز هذا الإطار ونوسع نطاقه في اتجاهات عدة مختلفة. يجب أن يكون شعارنا هو التعزيز والتقوية مع التجريب وفتح قنوات التقارب بين الحكومة والإرساليات التبشيرية، ثم الاستفادة من آراء المتخصصين وغيرهم من رجال التعليم البريطانيين الذين لن يساعدوا الإرساليات التعليمية التبشيرية فحسب، بل يهيئون الحكومة للمرحلة التي ستضطلع فيها بدور مباشر أكثر في إدارة المدارس.

٢٢ ـ الغاية النهائية هي دفع وتيرة الإنجاز خلال السنوات الخمس القادمة في المقاصد التالية:

أ ـ تمديد الدراسة الأولية من ٤ سنوات إلى ٦، وملء كل الأماكن الشاغرة في المدارس والعمل على أن يكمل مقرر الدراسة ٣٠ صبياً كل سنة.

ب ـ تمديد الدراسة في مدارس القرى من سنتين إلى ثلاث سنوات كبداية على أن

يجري فيما بعد التطوير التدريجي لمدارس القرى لتصبح مدارس أولية كاملة.

ج ـ التوسع السريع في مدارس القرى الفعّالة وذلك بتدريب عدد يراوح بين ٢٥ ـ ٣٠ معلماً في المدارس المحلية التي يعاد تنظيمها.

د ـ التطوير التدريجي لفصول السنتين الخامسة والسادسة المركزية الحالية (التي تجمع بين التعليم العام وتدريب المعلمين والإعداد للدراسة في المدارس المتوسطة) وجعلها دراسة محلية لمدة عامين في مراكز لتدريب المعلمين، على أن يلحق بها تلاميذ السنة السادسة في المدارس الابتدائية.

هـ ـ رفع مستوى المراكز المحلية التي تدرّب المعلمين بزيادة عدد الأساتذة الأوروبيين المؤهلين والأفارقة المؤهلين. تكوين مجلس مركزي لتدريب المعلمين في منطقة كل جماعة دينية.

و ـ تأسيس مجالس في المراكز التعليمية لكل مركز أو مجموعة لغوية لتحقيق المشاركة المباشرة بين الحكومة والإرساليات التبشيرية العاملة في المناطق المحلية التعليمية. تقدّم هذه المراكز النصح إلى القرى والمدارس الابتدائية حول المقررات وملاءمتها الظروف المحلية ورواتب المعلمين واختيار التلاميذ ووجهتهم بعد استكمال المرحلة التي يدرسونها وتخصيص توزيع المدارس الجديدة. ومن الضروري أن يكون هناك تمثيل شعبي وأن تكون السيطرة على المدارس الابتدائية في يد الإدارة المحلية ولا تترك لمجالس الكنيسة المحلية في المطلق.

ز ـ تقوم المدارس الوسطى باختيار تلاميذها من المدارس الابتدائية مباشرة. في البداية تزاد مدة دراستهم من ٤ إلى ٥ سنوات، إلى أن تتمكن من اختيار التلاميذ من بين الأولاد الذين تلقوا دراسة لمدة ٦ سنوات ابتدائية، ويمكن في هذه الحالة تخفيض مدة الدراسة إلى ثلاث سنوات كما هو الحال في أوغندا.

حاشية: لديهم في أوغندا مدارس قرى (من عامين حتى أربع سنوات دراسة) في قاعدة الهرم ثم المدرسة الابتدائية (٦ سنوات دراسة) ثم المدرسة الثانوية (٦ سنوات دراسة تقسم إلى ٣ سنوات ثانوي عام و٣ سنوات (ثانوي عالي)، أما في جنوب السودان فالمقترح أن تكون لدينا ٣ سنوات في مدارس القرى تتبعها ٦ سنوات مدرسة أولية أو ابتدائية ثم ٣ سنوات مدرسة متوسطة أو ثانوية عامة. أما الثانوي العالي فلا مكان له في الصورة حتى الآن. يمكن تبادل السنوات الثلاث الأولية ـ الابتدائية مع مدارس القرى (انظر الملحق رقم ٢).

حـ ـ زيادة أعداد التلاميذ في المدارس المتوسطة بحيث تقبل المدرسة بين ٣٥ ـ ٤٠

وتخرج بين ٣٠ ـ ٣٥. تنفذ الخطة الموضوعة لإنشاء مدرسة متوسطة في مديرية أعالي النيل.

ط ـ تدار المدارس المتوسطة بواسطة مجالس أو لجان مدارس، ربما على غرار المدارس التي تتمتع «بحكم ذاتي» في أوغندا، على أن يكون هناك تمثيل مشترك للحكومة والإرساليات التبشيرية.

ي ـ يجب تأسيس مركزين لتدريب المعلمين أحدهما بروتستاني والآخر كاثوليكي روماني، وذلك لتغطية احتياجات جنوب السودان كله بتدريب المعلمين للفصول العليا في المدارس الأولية ولتدريب معلمي مدارس اللغات المحلية ومشرفي مجموعات مدارس القرى. وتدار هاتان المؤسستان بمجلسين يضمان في عضويتهما مندوبين عن الحكومة والإرساليات، أما التمويل فتتولاه الحكومة. وسوف لن نحتاج في هذه الحالة إلى إيفاد الطلاب إلى مراكز التدريب التبشيرية المماثلة في أوغندا.

ك ـ تحسين تعليم البنات وزيادة عدد التلميذات زيادة كبيرة مع تحقيق أكبر قدر ممكن من التعليم المختلط على مستوى القرى، وتدريب المعلمين، وزيادة عدد الأوروبيين العاملين في الإرساليات، وتعيين مشرف حكومي لتوجيه تعليم البنات وتنسيقه مع تعليم الأولاد.

ل ـ إيفاد سيل لا ينقطع من الأولاد إلى أوغندا سنوياً للدراسة الثانوية الكاملة ثم الدراسة العليا في ماكيرري.

م ـ تأسيس مدارس حكومية بما في ذلك مدرسة ابتدائية للدينكا بالقرب من التونج، ومركز تدريب المعلمين (بدأ بالفعل)، ومدرسة متوسطة في مديرية أعالي النيل، ومركز زراعي وآخر للأعمال اليدوية ربما قرب يامبيو، ومركز للتدريب المهني بجوبا لتدريب الموظفين درجة ثانية لمصالح معينة، وربما مركز تدريب مهني ريفي لآخرين وتدريب فني ليكمّل ويواصل تطوير ما تقوم به الإرساليات في واو وتوريت ولوكا. ولا بد من الاهتمام بالعمل التجريبي الاستكشافي في مجال تعليم الكبار وفي مدارس الزراعة وبالنسبة إلى الدراسات الاجتماعية واللغوية.

ن ـ رواتب وشروط خدمة المعلمين الأفارقة ينبغي أن تتماشى مع رواتب موظفي الدولة (أي الدرجة المحلية ـ البند الثالث لمعلمي اللغات المحلية، والبند الثاني مع علاوات وفوائد ما بعد الخدمة لمعلمي الابتدائي. تدفع الحكومة منح العاملين الأفارقة بما يغطي كل أو على الأقل ثلاثة أرباع الرواتب الإجمالية.

س ـ زيادة عدد المعلمين البريطانيين العاملين في الجنوب من ٤ كما هو الحال الآن، إلى

١٥، وتوزيعهم كالآتي: ١ مساعد مدير، ١ مفتش عام، ٣ ضباط تعليم في المديريات، ٢ في الاستوائي، ١ في أعالي النيل، ١ مشرف، على تعليم البنات، ١ ناظر المدرسة الزراعية (يكون زراعياً)، ١ خبير علم اجتماع، ١ مشرف على مكتب اللغات والنشر، ١ ناظر لمدرسة الدينكا، ١ ناظر للمدرسة المتوسطة في مديرية أعالي النيل، ١ نائب ناظر في المدرسة المتوسطة.

ع ـ من المحتمل ألا يبلغ التقدم الدرجة المخطط لها في مديرية أعالي النيل، لكننا ينبغي أن نضع في اعتبارنا الزيادة في عدد المدارس، والعدد الإضافي من أساتذة التعليم الأوروبيين والأميركيين، وتسهيلات تدريب المعلمين، وبلوغ التعليم مناطق لم يصلها من قبل. كل هذه واجبات قد تضطر الحكومة إلى القيام بها.

التقرير السنوي

١٩٤٦ مصلحة التجارة والاقتصاد

المحتويات

الجزء الأول

جدول العملات والمكاييل والمقاييس

جنيه مصري وحد	١٠٠٠ مليم ١٠٠ قرش ١ جنيه إ. و ٦ بني وربع
القرش الواحد	١٠ ملاليم ٢,٥ بني
الجنيه الإنجليزي الواحد	٩٧,٥ قرشاً
الشلن الواحد	٤,٨٨ قروش
الطن (المتري ١٠٠٠ كيلو)	٢,٢٢٦ رطلاً ٢,٢٠٤,٦٢ ليبرة
الطن الإنجليزي الواحد	٢,٢٦١,٥ رطلاً ١,٠١٦ كيلو
الوزن المئوي	١١٣ رطلاً ٥٠,٨٠ كيلو
الليبرة الواحدة	١,٠٠٩ رطل ٠,٤٥٣٦ كيلو
الإردب* الواحد	١٩٨ ليتراً ٥,٤٤ بوشل**
القنطار الواحد	١٠٠ رطل ٩٩,٠٥ ليبرة ٤٤,٩٣ كيلو
الرطل الواحد	٠,٩٩ ليبرة ٠,٤٤٩ كيلو
الفدان الواحد	١,٠٣٨ إيكر

(*) الطن المستخدم في هذا التقرير هو الطن المتري.

(**) البوشل: هو مكيال للحبوب يساوي نحو ٣٢ ليتراً ونصف الليتر.

الفدان الواحد	٥,٠٢٤ ياردة[٢] ٤,٢٠٠ متر[٢]
الإيكر الواحد	٠,٩٨ فدان ٤,٨٤٠ ياردة[٢] ٤,٠٤٧ متر[٢]
الإردب الواحد يساوي بالتقريب	٣٢٤ رطل ذرة (الدخن) ٣٣٦ رطل ذرة ٣٣٦ رطل دخن ١٦٠ رطل فول سوداني ٢٦٤ رطل سمسم

مصلحة الاقتصاد والتجارة
التقرير السنوي لعام ١٩٤٦
الفصل الأول
عرض عام

قيمة التجارة:

١ ـ قيمة الواردات والصادرات وإعادة التصدير لعامي ١٩٤٥ و ١٩٤٦ كانت (بالجنيه المصري):

	١٩٤٥	١٩٤٦
الواردات	١٠,٠٤٢,٠١٧	١١,٤٦٧,٩٦٢
الصادرات	١٠,٦٠٤,٦٣٩	٩,٢٦٧,١٨٤
إعادة التصدير	٦٢٦,٣٥٥	٧٧٥,٦٩٣
الجملة	٢١,٢٧٣,٠١١	٢١,٥١٠,٨٣٩

الواردات: مقومة على أساس أن السعر يشمل التأمين وأجر الشحن (النولون).

الصادرات مقومة على أساس أن البائع مسؤول عن تسليم البضائع بمحاذاة السفينة في الميناء.

هذه الأرقام لا تشمل قيمة المخازن والمعدات البريطانية العسكرية، ولا المواصلات العابرة (ترانزيت) ولا حركة النقد.

الجدول الأول في الصفحة ٦٥ من هذا التقرير يبين قيمة الواردات والصادرات وإعادة التصدير لكل سنة منذ ١٩٠٦ وهي أول سنة تتوافر فيها السجلات الإحصائية.

الواردات:

٢ ـ بلغت قيمة الواردات عام ١٩٤٦ أعلى نسبة في السجلات منذ بدايتها. زاد الاستيراد من قبل الجمهور من ٧,٨٨٥,٩٥٣ جنيهاً مصرياً في عام ١٩٤٥ إلى ٩,٦٦٤,٧٥٢ جنيهاً مصرياً. أما الاستيراد الحكومي فقد واصل الانخفاض بدرجة ملحوظة من ٢,١٥٦,٠٦٤ جنيهاً مصرياً إلى ١,٨٠٣,٢١٠ جنيهات مصرية، والسبب هو أن بعض السلع كانت تستورد بالجملة وانتهى ذلك مع بداية العام وصارت تصل عن طريق القنوات التجارية العادية.

٣ ـ حدث تحسّن في تنوع وكميات البضائع المستوردة وبوجه خاص البضائع البريطانية. البنود التي سجلت فيها زيادة استيراد هي:

القمح، دقيق القمح، السكر، الشاي، البهارات، التوابل، المشروبات، السجائر، زيت بذرة القطن، الأدوية والمنتجات الصيدلية، مواد الصبغ ومواد الدباغة، الكيروسين، المستحضرات الطبية، الزيوت، الصابون، العطور، إطارات العربات، الأخشاب، الأحذية، البترول، زيت الوقود، الشحوم، الإسمنت، الزجاج والمصنوعات الزجاجية، المعادن والمصنوعات المعدنية، الآلات والمعدات الميكانيكية، السيارات وأدوات النقل.

وقد انخفض الاستيراد في: الأرزّ، البطاطس، البن، الجلود، المنسوجات القطنية، والفحم الحجري.

وهناك تفاصيل أكثر عن الواردات في الفصل الثالث.

الصادرات:

٤ ـ نتج الانخفاض في الصادرات ـ مقارنة بالأرقام القياسية لعام ١٩٤٥ ـ عن انخفاض تصدير القطن المحلوج وبذرة القطن بسبب النقص الكبير في محصول القطن. وكانت هناك زيادة في تصدير السمك المجفف (المملّح) والضأن والماعز وجلود الزواحف والصدف والمحار والسنمكه والدوم ومنتجاتها والفحم النباتي والصمغ العربي والذهب.

أما أهم البنود التي انخفض تصديرها فهي:

الماشية، الضأن، الذرة الشامية، الذرة البلدية، البلح، الشطة، الامباز، بذرة القطن، حب البطيخ، جلود الأبقار، جلود الماعز والضأن، القطن المحلوج والقرض.

تفاصيل الصادرات مسجلة في الفصل الرابع.

٥ ـ أسّس مكتب تجاري لحكومة السودان لكي يتولى مهمة التصدير المركزي لفائض

معين في الإنتاج السوداني وجلود الأبقار وذلك بعد انسحاب شركة المملكة المتحدة التجارية عام ١٩٤٥. انحصرت البضائع التي يصدّرها المكتب الجديد في جلود الأبقار والفاصوليا والبسلة، وعند نهاية السنة كانت التجارة في المحصولين الأخيرين قد عادت إلى قنواتها التجارية المعهودة.

الميزان التجاري:

٦ ـ تأرجح الميزان التجاري المرئي من توازن ملائم بلغ ١,١٨٨,٩٧٧ جنيهاً مصرياً في عام ١٩٤٥ إلى توازن غير مؤات بلغ ١,٤٢٥,٠٨٥ جنيهاً مصرياً في عام ١٩٤٦. ولكن كما شرحت في الفقرة ٣٦ فإن هذه الأرقام لا تمثل الميزان التجاري الحقيقي.

محاصيل الزراعة المطرية:

٧ ـ كانت أمطار ١٩٤٦ بوجه عام جيدة كمية وتوزيعاً، ولم تصل تقارير عن أضرار بالغة بسبب الآفات أو الطيور، مما ساعد على أن يكون محصولا الذرة والدخن قياسيين مقارنة بالأعوام السابقة. وهكذا ألغي تقييد نقل أو شراء الذرة منذ بداية نوفمبر ورفعت قيود التوزيع في مناطق الاستهلاك في نهاية العام.

٨ ـ كان محصول عام ١٩٤٦/١٩٤٥ من السمسم (وهو محصول الحبوب الزيتية الرئيسي) متدنياً، وبرزت صعوبة كبرى في شراء كميات كافية لتوزيعها عن طريق التموين. وقد رفعت قيود الشراء والتوزيع في نهاية أغسطس، ثم وصلت للمستهلكين كميات كانت مخبأة من السمسم والزيت خلال الأشهر القليلة التالية لذلك، أما محصول ١٩٤٧/١٩٤٦ فهو كما تشير التقارير ليس أكثر من المتوسط، لذا فإن حظر التصدير سيستمر في عام ١٩٤٧، وينسحب ذلك على الفول السوداني أيضاً.

فيضان النيل:

٩ ـ بلغ فيضان النيل أعلى منسوب يتذكره عامة الناس وأصاب الضرر البالغ عدداً من المحاصيل بخاصة في المديرية الشمالية حيث أغرقت المياه ١٩,٠٠٠ فدان من الذرة والذرة الشامية الصيفية، ويقدر أن ١٢,٠٠٠ طن من الحبوب قد أتلفت. واقتلعت مياه الفيضان عدداً كبيراً من أشجار النخيل وأتلف قدر من البلح أو جرفته المياه. وتضررت أيضاً بدرجة كبيرة أشجار الحوامض والمانجو ومشاتلها وبساتينها، كما دمّرت آلاف المنازل جزئياً أو بالكامل. وقد وزعت إمدادات الإغاثة: ذرة ودقيق وحبوب لكي تزرع في الأرض بعد انحسار المياه. وقد حد من الخسائر الناجمة عن الفيضان المساحات الشاسعة

من الأرض التي لم تفلح منذ أجيال وزرعت الآن، والاحتمالات تنبىء بأن الحصاد سيكون جيداً بدرجة يحدونا فيها الأمل أن تكتفي المديرية الشمالية، لأول مرة ذاتياً، من الحبوب خلال عام ١٩٤٧.

لجنة شراء الذرة:

١٠ ـ واصلت اللجنة عملها وزادت مشترياتها من ٥٨,٠٧٨ طناً عام ١٩٤٥ (من محصول ١٩٤٤/١٩٤٥) إلى ٨٩,٢١٠ طناً عام ١٩٤٦ (من محصول ١٩٤٥/١٩٤٦) وبلغت المشتريات في العام الذي تشير إليه ٧٣,٧٩٨ طن ذرة و٣,١٧٥ طن دخن و٣,٣٤٢ طن ذرة شامية و٤٦٦٥ طن بقوليات و٣٢٨١ طن قمح و٩٤٩ طن إمباز.

محصول القطن:

١١ ـ بلغ إنتاج القطن الساكل (طويل التيلة) لعام ١٩٤٥/١٩٤٦ ٨٨٢,٧٠٦ قناطير (٣١٥ رطلاً لكل قنطار) قطن بالبذرة وذلك من مساحة ٢٩٧,٨١٠ فداناً مروياً، أي أن المتوسط مخيّب للآمال ومتدنٍ يبلغ ٢,٩٦ قنطار للفدان الواحد. أما الأرقام المقارنة للموسم السابق فقد كانت ١٣٥٨,٧٩٤ قنطاراً من ٣٠٨,٧٤٥ فدادين مروية أي بمتوسط ممتاز وهو ٤,٤٠ قناطير للفدان.

عرض عام:

١٢ ـ أنتج مشروع ري الجزيرة ـ الذي تديره شركة السودان الزراعية وشركة كسلا للقطن ـ ٦٥٩,٩٦٥ قنطاراً من ١٩٦,٥٤١ فداناً بمتوسط كلي مقداره ٣,٣٦ قناطير للفدان الواحد. كان المتوسط في المحصول السابق ٤,٩٦ قناطير للفدان.

١٣ ـ وكانت دلتا القاش أيضاً مخيّبة للآمال، إذ أنتجت ٤٠,٧٦٤ قنطاراً من القطن غير المحلوج من ٢٦,٨٦٨ فداناً، بمتوسط يبلغ ١,٥٢ قنطار فقط للفدان. أما دلتا طوكر فقد أنتجت ١٠٧,٨٥٣ قناطير من ٤٧,٥٦٠ فداناً بمتوسط يبلغ ٢,٢٧ قنطار للفدان، ويعتبر هذا ثالث أعلى محصول تنتجه طوكر.

١٤ ـ في الفصل الرابع تفاصيل هذه المحاصيل ومحاصيل القطن الأميركي.

الصمغ العربي:

١٥ ـ بلغت صادرات الصمغ العربي ٣٠,٩٢٨ طناً، وهي إلى حد بعيد أعلى كمية يتم تصديرها على الإطلاق.

كان أعلى رقم في الماضي هو ٢١,٠٠٠ ـ ٢٢,٠٠٠ طن في السنوات ١٩٣٨/١٩٣٩/١٩٤٠ حينما كانت البلاد المستوردة تقوم بتخزين أكبر كميات ممكنة. وقد تراكمت كميات هائلة من الصمغ خلال الحرب، وبدأ التخلص منها في نهاية عام ١٩٤٥ حتى

انتهت. وفي نهاية عام ١٩٤٦ كان الصمغ المنقول من العام السابق يبلغ حوالى ٣٠٠٠ طن ويعادل تقريباً المنقول في نهاية أي عام من الظروف التجارية العادية.

الثروة الحيوانية:

١٦ ـ انتهى في نهاية أغسطس عقد تصدير الماشية والضأن لقوات الشرق الأوسط المسلحة في مصر.

بدأ هذا العقد عام ١٩٤٢ وتم أثناء العمل به تصدير ١٨٦,٠٠٠ رأس من الأبقار و٥٢٢,٠٠٠ رأس من الضأن للقوات المسلحة. واستؤنفت بعد انتهاء العقد التجارة التقليدية للسوق المصرية العامة وبلغت حتى نهاية السنة ٦٠٠٠ رأس من الأبقار و ٩٠٠٠ رأس من الضأن.

أما عدد الجمال التي يقدّر أنها صدّرت إلى مصر لكي تُذبح هناك فقد بلغ ٢١,٨٥٠ جملاً أي حوالى ١٢,٦٠٠ أقل من أرقام ١٩٤٥.

الصناعات والمشروعات الثانوية:

١٧ ـ حدث تقدم كبير أثناء العام في التجهيزات النشطة لإنشاء مصنع أسمنت في المديرية الشمالية، لكن المشروع لم يُستكمل بسبب التأخير في الحصول على آلات ميكانيكية من إنجلترا. وأدّى السبب نفسه إلى تأخير التوسع في إنتاج الجلود بمدبغة السودان التي أنتجت كمية لا بأس بها من جلد النعال ذي النوعية الجيدة. وقد رسخت جذور صناعة العطور والصلصة المعلبة محلياً، بصورة جيدة. وقد تمّ فحص وتفتيش عدد من المشروعات الخاصة، وقدمت لها المساعدة الممكنة، كما أجري اختبار محايد لقنوات محتملة للتنمية (مثلاً: الحبوب الزيتية ـ البردى ـ الألياف).

التموين والتوزيع:

١٨ ـ ألغي نظام التموين والتوزيع المقيد بالنسبة إلى الحبوب (ما عدا القمح) ودقيقها والسمسم وزيت السمسم والبن الحبشي والزبدة الطازجة والبترول والكيروسين والإطارات المطاطية والإطارات الخاصة بعربات الركاب والسيارات الخاصة المستعملة والجديدة. أما السلع التي ظلّت خاضعة للتموين عند نهاية العام فهي: معظم المنسوجات والسكر والشاي والويسكي الإسكوتلندي. وهناك سلع خضعت لأنواع أخرى من قيود التوزيع، هي: القمح ودقيق القمح والبن (عدا الحبشي) وإطارات المطاط والإطارات الخاصة بشاحنات النقل وعدد من قطع غيار السيارات واللوازم المساعدة لها والمواد المستوردة لصناعة الصابون وجوالات الخيش والثلاجات وبعض المعادن ومصنوعاتها.

ضبط مراقبة الأسعار:

١٩ ـ استمرت مراقبة الأسعار عن طريق تحديد السعر الأقصى الثابت لعدد معين من

السلع الرئيسة وتحديد نسب مئوية أو هوامش مئوية ثابتة لمراحل التجارة المختلفة في كل البضائع الأخرى. وقد أعيد في شهر مايو نشر قائمة شاملة لهذه النسب المئوية الثابتة والهوامش المئوية الثابتة.

٢٠ ـ تذبذب المؤشر العام لأسعار السلع المستوردة، وقاعدته هي ١٠٠ لمتوسط السنوات الخمس ١٩٣٤ ـ ١٩٣٨ وتأرجح بين حد أدنى في فبراير بلغ ٣١٣ إلى حد أقصى في سبتمبر بلغ ٣٧٢، أي أن المتوسط للسنة صار ٣٤٧ مقارنة بـ ٣٣٣,٥ لعام ١٩٤٥.

ورغم التحسن الملموس الذي طرأ على كمية ونوعية البضائع المستوردة فإن إمدادات السلع الاستهلاكية كانت ضئيلة لدرجة أن التنافس لم يشتد بين التجار وبذلك حققوا الحد الأقصى المسموح به للأرباح. وقد ارتفع مؤشر أسعار السلع المصدرة من ١٥٧ في عام ١٩٤٥ إلى ١٧٦ وقد انعكست هذه الزيادة في القيم على الأسعار الداخلية.

٢١ ـ استمر توزيع الأقمشة القطنية المدعومة غير المبيضة (الدمورية) بسعر واحد خلال معظم أشهر ١٩٤٥، وأدى الدعم الحكومي إلى خفض سعر التجزئة (القطاعي) في الخرطوم إلى أربعة قروش للياردة بالنسبة للدمورية «وزن عشرة» وبوتيرة نسبية لباقي الأوزان.

النقل على الطرق:

٢٢ ـ لم تكن السيارات المستوردة كافية لمقابلة الطلب وقد بذلت جهود مضنية لزيادة الاستيراد إما من المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة. ورغم ذلك فإن قائمة الانتظار عند نهاية السنة ضمت ٥٠٠ طلب لعربات النقل (اللوري) بينما لم يتوقع إلا استلام ٢٠٠ عربة نقل فقط. وقد تمّ الحصول على بعض العربات من مخلفات الجيش البريطاني مما ساعد على سدّ الحاجات العاجلة، إلا أن تلك العربات كانت قديمة وفي حاجة إلى صيانة شاملة في معظم الحالات، وفي وقت تعذّر، في معظم الأحيان، على الحصول قطع الغيار اللازمة لذلك.

٢٣ ـ صار الموقف خطيراً للغاية بالنسبة إلى قطع الغيار عند حلول نهاية العام. وصلت كميات مناسبة من البطاريات في الأشهر الأولى إلا أن العدد تناقص حتى صار الموقف في ديسمبر غير مرض. أما الإطارات الخارجية والإطارات الداخلية فقد كانت كافية بدرجة سمحت برفع الحظر عنها في حالة عربات الركاب في شهر نوفمبر.

٢٤ ـ توقف العمل بنظام توزيع البترول والكيروسين بالبطاقات في شهري يونيو وأكتوبر على التوالي، وألغيت استمارات تحديد استخدام السيارات الخاصة في سبتمبر، وألغيت

عربات النقل في بعض أنحاء البلاد عند نهاية السنة.

٢٥ ـ رفع الحظر تماماً عن بيع سيارات الركاب الجديدة والمستعملة كما رفع عن نوعية معينة من عربات النقل المستعملة، إلا أن بيع عربات النقل الجديدة ظل خاضعاً لقيود صارمة.

النقل في جنوب النيل:

٢٦ ـ مرة أخرى حدث ازدحام شديد في حركة النقل إلى جوبا عند مطلع العام، إلا أن هذا تم التغلب عليه بدرجة انتفت معها الحاجة للاجتماعات الشهرية التي كانت تُعقّد أولويات وكميات البضائع التي تنقل.

ضبط الاستيراد:

٢٧ ـ استمر العمل بنظام تراخيص الاستيراد لكل البضائع المتضمنة في «القائمة المحدودة» الخاصة بالشرق الأوسط، وبالنسبة إلى كل البضائع من خارج منطقة الاسترليني. إلا أن رخصة عامة مفتوحة منحت في أكتوبر لاستيراد بضائع غير واردة في القائمة المحدودة من البلدان التالية (الواقعة خارج منطقة الاسترليني): فرنسا، المستعمرات الفرنسية، هولندا ومستعمراتها، اليونان، إيطاليا، يوغوسلافيا، تشيكوسلوفاكيا، القطاع البريطاني في ألمانيا، النمسا، إريتريا. وقد حذفت أسماء من قائمة الشرق الأوسط كلما أصبحت السلع غير خاضعة للتوزيع الدولي. والبنود الرئيسة التي حذفت من القائمة هي منتجات الحبوب (باستثناء القمح وأرز الطعام)، ومنتجات النشويات والحمضيات والكاكاو والزيوت الضرورية، ونبات الجنجل والمكسرات وبعض الحبوب، وكل التوابل، وكل المصنوعات التي تحتوي على السكر والجلود والمصنوعات الجلدية والرصاص ومصنوعاته والخشب والمصنوعات الخشبية وخيوط الألياف والمطاط وورق الصحف.

ضبط التصدير:

٢٨ ـ لم تتوافر ظروف لتخفيض قائمة السلع الخاضعة لقيود التصدير إلا في حالة البلح الذي يعتبر سلعة تصدير مهمة (والذي رفعت عنه القيود).

التراخيص:

٢٩ ـ تناقص عدد طلبات التراخيص مع تخفيف القيود، إذ قدّم ١١,٢٥٨ طلباً، تمت الموافقة على ٤,٣٠٧ رخصة استيراد بينما رفضت ١,١٤١ طلباً. أما بالنسبة إلى التصدير فقد تمت الموافقة على ٣,٠٨٤ رخصة ورفضت ٤٨٣ طلباً. كانت الأرقام المقارنة لعام

١٩٤٥ كالآتي: قدمت ١٨,٧٥٨ طلب رخصة تمت الموافقة على ٧,٢١٩ منها للاستيراد و ٤,٩٠٦ للتصدير، بينما رفضت ١٧٩٧ طلب استيراد و ٦٥٢ طلب تصدير. ولوحظ انخفاض كبير في عدد الطلبات غير الضرورية.

ضوابط نقل البضائع:

٣٠ ـ كان من الضروري أن يستمر تقييد نقل البضائع داخلياً لما لذلك من أثر على التموين وتوزيع المواد الغذائية، إلا أن القيود ألغيت على أكبر عدد ممكن من السلع وأهمها: الذرة ودقيق الذرة والدخن ودقيق الدخن، والسمسم وزيت السمسم (إلا في حالة أخذها خارج المديرية الاستوائية).

الغرفة التجارية السودانية:

٣١ ـ واصلت الغرفة ـ وهي القناة التي تعكس آراء القطاع التجاري للحكومة عبر مصلحة الاقتصاد والتجارة ـ واصلت تقديم مساعدات قيّمة بطرق عدة. كانت العلاقات بين الغرفة والمصلحة في منتهى الودّ، وهناك اتفاق على إعادة تكوين اللجنة المشتركة للتجارة في أقرب وقت ممكن، وفيها أعضاء يمثلون الغرفة وآخرون يمثلون مجلس الاقتصاد والتجارة.

مصلحة الاقتصاد والتجارة:

٣٢ ـ عقد المجلس ثمانية اجتماعات، ومن بين البنود التي أجيزت في شأنها توصيات، ما يلي: رفع القيود عن الحبوب ما عدا القمح، رفع القيود عن السمسم وزيت السمسم، رفع القيود عن الحبوب، رفع القيود عن البترول والكيروسين، توسع مشروع «خور أبو حبل» الزراعي وتوسع مشروعات الزراعة الآلية، السياسة المتعلقة بالثروة الحيوانية والشؤون البيطرية، سياسة إنتاج المحاصيل، التصرف في الأراضي لأغراض صناعية، استغلال المعادن في جنوب السودان، حلج القطن ونسجه، تكوين لجنة التخطيط بمديرية كردفان، لجنة تنمية منطقة الفونج، القيود على جلود الأبقار، إمدادات الأقمشة القطنية، توزيع السماد الكيماوي وزراعة التبغ.

الموظفون:

٣٣ ـ تقاعد المستر جي. أف. فولي (حامل نيشان الإمبراطورية البريطانية) في شهر نوفمبر، وعيّن المستر آر. جي. هيلارد خلفاً له مديراً لمصلح الاقتصاد والتجارة وسيكون، بحكم منصبه هذا، مراقباً للإعدادات ورئيساً لمصلحة الاقتصاد والتجارة.

الفصل الثاني

ملخص التجارة الخارجية

جملة التجارة لعامي ١٩٤٤ ـ ١٩٤٦

٣٤ ـ كانت قيمة الاستيراد والتصدير وإعادة التصدير للأعوام ١٩٤٤، ١٩٤٥، ١٩٤٦ كالتالي بالجنيه المصري:

	١٩٤٤	١٩٤٥	١٩٤٦
الاستيراد:			
القطاع الخاص الشعبي	٧,٢٥٠,٢٩٧	٧,٨٨٥,٩٥٣	٩,٦٦٤,٧٥٢
القطاع الحكومي	٢,٧٥٣,٤٦١	٢,١٥٦,٠٦٤	١,٨٠٣,٢١٠
الاستيراد الكلي	١٠,٠٠٣,٧٥٨	١٠,٠٤٢,٠١٧	١١,٤٦٧,٩٦٢
التصدير	٨,٦٩٧,٥٤٩	١٠,٦٠٤,٦٣٩	٩,٢٦٧,١٨٤
إعادة التصدير:			
قطاع خاص	٦٠٦,٤٩٩	٥٠٥,٤٤٣	٦٨٢,١١٤
حكومياً	٧٩,٠٣٤	١٢٠,٩١٢	٩٣,٥٧٩
المجموع	١٩,٣٨٦,٨٤٠	٢١,٢٧٣,٠١١	٢١,٥١٠,٨٣٩

الجدول أعلاه لا يتضمن قيمة النقد أو المواصلات العابرة (ترانزيت) أو البضائع المحمولة على السفن العابرة.

قيمة الفروع المختلفة للتجارة الخارجية عاماً بعد عام منذ عام ١٩٠٦ (وهو أول عام تتوافر فيه الإحصائيات) مبينة في الجدول رقم واحد.

كلمة «حكومة» تعني حكومة السودان أو الحكومة المصرية والجيش المصري. ما تستورده القوات المسلحة البريطانية ليس مبيناً.

التجارة الخارجية ١٩١٣ ـ ١٩٤٦:

٣٥ ـ يحتوي الجدول التالي على مقارنة للقيمة التجارية الخارجية في سنوات معينة.

(ألف جنيه مصري)

	١٩١٣	١٩١٩	١٩٣٩	١٩٤١	١٩٤٣	١٩٤٥	١٩٤٦
الاستيراد الخاص	١,٦٠٥	٣,٠٠١	٣,٧٧٦	٥,٤٦٩	٧,٣١١	٧٨٨٦	٩,٦٦٥
الاستيراد الحكومي	٥٠٤	١,٨٠٥	٢,١٥٩	٢,٥٩٢	١,٩٠٩	٢,١٠٦	١,٨٠٣
التصدير	١,١٨٥	٢,٧٤١	٥,٣٦٨	٨,٥٤٧	٦,٤١٣	١٠,٦٠٥	٩,٣٦٧
إعادة التصدير	٩٤	٢٨٩	٣٠٥	٣٤٨	٥٩٢	٦٢٦	٧٧٦
المجموع	٣,٣٨٨	٧,٨٣٦	١١,٦٠٨	١٦,٩٥٦	١٦,٢٢٥	٢١,٢٧٣	٢١,٥١١

في الجدول أعلاه تشمل أرقام الاستيراد الحكومي كل السكر الذي استورد في الأعوام التالية لعام ١٩١٣، لكي تبيعه للجمهور. لو أن ذلك السكر سجل كاستيراد شعبي (خاص) فإن المقارنة ستكون وفق الجدول التالي:

	١٩١٣	١٩١٩	١٩٣٩	١٩٤١	١٩٤٣	١٩٤٥	١٩٤٦
الاستيراد الخاص	١,٦٠٥	٣,٦٧٦	٤,٥٧٩	٦,٦٠٨	٧,٧٩٦	٨,٤١٧	١٠,٢٣٧
الاستيراد الحكومي	٥٠٤	١,١٣٠	١,٣٥٦	١,٤٥٣	١,٤٢٤	١,٦٢٥	١,٢٣١

الموازنات التجارية الظاهرة، ١٩٣٩ ــ ١٩٤٦

٣٦ ــ كانت الموازنات التجارية الظاهرة كالتالي:

	تجاوز الواردات للصادرات (بالجنيه المصري)	تجاوز الصادرات للواردات (بالجنيه المصري)
١٩٣٩	٢٦٣,٠١٨	ـ
١٩٤٠	١٨٩,٠٩٣	
١٩٤١		٨٣٤,٣٠٨
١٩٤٢	٦٠٣,٨٩٣	
١٩٤٣	٢,٢١٥,٧٠٩	
١٩٤٤	٦٢٠,٦٧٦	
١٩٤٥		١,١٨٨,٩٧٧
١٩٤٦	١,٤٢٥,٠٨٥	

هذه الأرقام لا تمثل الميزان التجاري الحقيقي. فالصادرات قد سجلت حتى الآن على

أساس أن البائع مسؤول عن تسليم البضائع بمحاذاة السفينة في الميناء، ويعني هذا أنها لا تشمل قيمة الجمال الكثيرة التي تؤخذ إلى مصر للذبح، لا تمر هذه الجمال عبر محطة جمارك سودانية وهي غير مسجلة في إحصائيات التجارة. هناك تفاصيل إضافية عن هذه الجمال في الفقرة ١٦ السابقة.

الطرق التجارية

٣٧ ـ الطرق التي سارت عبرها التجارة الواردة والصادرة منذ عام ١٩٤٠ (مذكورة حسب نسبتها من القيمة الكلية) هي:

الواردات	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥	١٩٤٦
البحر الأحمر	٧٠,٩	٥٧,٩	٥١,٥	٤٧,٨	٦٣,٦	٦٨,٨	٧٠,٢
النيل الشمالي	٢٦,٧	٥٣,٣	٣٦,٣	٤٠,١	٢٣,٤	١٧,٥	١٩,٦
محطات الحدود	٢,٤	٦,٨	٦,٨	١٢,١	١٣,٠	١٣,٧	١٠,٢
الصادرات:							
البحر الأحمر	٨٧,١	٨٥,٤	٧٥,٠	٧١,٨	٧٤,٤	٧٩,٣	٨٠,٧
النيل الشمالي	١١,٦	١٣,٧	٢٢,٨	٢٦,١	٢٤,١	٢٠,٠	١٨,٢
محطات الحدود	١,٣	٠,٩	٢,٢	٢,١	١,٥	٠,٧	١,١

مصادر واتجاهات: ٣٨ ـ راجع الجداول ٢ و ٣ و ٤.

[LVI]

FO: 371/53329
FDK/326-84-1

مكتب السكرتير المالي

(سري)
بيع القطن السوداني إلى الحكومة البريطانية

الخرطوم ٢٦ أكتوبر ١٩٤٦

السكرتير
مجلس الحاكم العام

انتهى مع محصول عام ١٩٤٥/١٩٤٦ سريان الاتفاقية الموقعة لبيع كل قطن السودان إلى الحكومة البريطانية أثناء فترة الحرب ولعام واحد بعدها. وقبل بضعة أشهر أبدت وزارة التجارة استعدادها للنظر في أمر عقد جديد مماثل للعقد المنتهي. وقد شرعت في التفاوض مع وزارة التجارة في لندن مطلع هذا الشهر لبيع محصول السودان لعام ١٩٤٦/١٩٤٧ إلى الحكومة البريطانية، وذلك بعد أن قمت باتصالات مع رئيس مجلس إدارة شركتي الجزيرة، وأيضاً مع أصحاب المشاريع الخاصة. واشترك معي في المفاوضات المستر وودنج رئيس مجلس إدارة شركتي الجزيرة والمستر مارش مدير الزراعة والغابات.

٢ ــ فيما يلي خلفية هذه المفاوضات:

(أ) لا تزال المملكة المتحدة السوق الرئيسة لقطن السودان، إلا أن نسبة كبيرة من الإنتاج الكلي بيعت في السنوات الأخيرة إلى الهند (٤٤٪ عام ١٩٤٤/٣١٪ عام ١٩٤٥/٤٠٪ عام ١٩٤٦).

(ب) السياسة الحالية للحكومة البريطانية هي استمرار مركزة استيراد كل القطن الخام في يدي منظمة حكومية.

وسيستمر إغلاق بورصة القطن في ليفربول. يعني ذلك أن معظم محصول السودان يجب أن يباع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى الحكومة البريطانية. ليس هناك بديل في الوقت

الراهن. وإذا بيع المحصول الذي سيصدّر إلى بريطانيا عبر وسيط (سمسار) فإن ذلك سيوفر عائداً أقل للمنتجين لأن الوسيط سوف يتقاضى مبلغاً مقابل خدماته بما في ذلك ما يكفل حمايته من المخاطر.

(ج) هناك أسباب سياسية ملحّة تدعو إلى الحصول على أسعار أكثر ملاءمة للأسعار العالمية للقطن من الأسعار في العقد المنتهي. لم يعد الحديث عن أثر الحرب مقنعاً وتتجه أعين المنتجين نحو أسعار الإسكندرية وبومباي.

(د) الكميات الهائلة المكدّسة من قطن الكرنك المصري. لقد وصفت هذه وصفاً مناسباً هو «خطر الكرنك» على القطن السوداني، لأن ذلك النوع من القطن المصري يمكن أن يحل محل معظم القطن السوداني. وتذكر تقديرات موثوق بها أن كمية قطن الكرنك المخزون في مصر تبلغ أكثر من ١,١٠٠,٠٠٠ بالة من التي تزن ٧٢٠ رطلاً (= ١,٩٠٠,٠٠ من بالات الجزيرة) أي أكثر من إنتاج السودان المحتمل لخمس سنوات. وتعكس أسعار السوق الحرة في الإسكندرية أثر هذا القطن المخزون عى الأسعار الهابطة، فالقطن متوسط التيلة الأشموني (١,٨/٣٢) معروض بعلاوة تشجيعية تبلغ ١٠٪ أكثر من قطن الكرنك طويل التيلة (١,١٨/٣٢). وقد ذكرت مصادر موثوق فيها:

«لا توجد في العالم اليوم آلات غزل كافية من النوع القادر على غزل كميات هائلة من القطن الطويل التيلة (الكرنك). ومن المستحيل في الظروف الراهنة تصنيع آلات إضافية كهذه. إن قطن الكرنك نوعية كمالية بينما يحتاج العالم اليوم إلى السلع ذات النفع المباشر في الحياة اليومية. لذا فإن المصانع لا يمكن أن تستخدم قطناً غالياً، على نطاق واسع، بدلاً من النوعيات الرخيصة.

(هـ) ضرورة التأكد من أن كميات كبيرة من القطن السوداني متوافرة للغزالين والنساجين الأوروبيين، وبوجه خاص الهنود، وذلك لصيانة مصلحة السودان في هذين السوقين.

(و) يستحسن أن نتفادى في البند الخاص بالأسعار، في أي عقد، الفقرات المعقدة بتعديل الأسعار التي كانت من السمات المثيرة للمتاعب في العقد السابق.

٣ ـ ركزت في الاجتماع على المصاعب السياسية، وعندما وجدت تعاطفاً من ممثلي وزارة التجارة تمكّنت من الحصول على عرض أعتبره ـ ويوافقني في ذلك رئيس مجلس إدارة شركتي الجزيرة ـ مقبولاً ومناسباً.

سيشتري مصلحة التجارة ـ حسب شروط العقد المقترح ـ كل قطن السودان للعام ١٩٤٦/١٩٤٧ (بما في ذلك محصول المشاريع الخاصة إذا رغب من يملكونها في ذلك) وذلك بأسعار مرفقة بالمذكرة الملحقة بهذا التقرير، إلا أن الوزارة ستخصص للهند

ولأوروبا ٣٠٪ من كل نوع شريطة ألا يقل المحصول الكلي عن ٥٠,٠٠٠ طن. وستبيع الوزارة للهند بسعر يغطي التكلفة ويعود عليه بفائدة (عمولة) معقولة. وسيدفعون لنا بالشروط نفسها للعقد السابق، يعني ذلك أنهم سيدفعون ٩٥٪ من قيمة القطن غير المشحون إليهم ويكملون الباقي عند الشحن إذا ما لم تتوافر إمكانية شحن بواسطة السفن خلال شهر، للكمية المتفق عليها.

٤ ـ كما ترون فإن هذا العقد لعام واحد فقط. ثمة توقع عام بأن أسعار القطن المصري في الخارج سوف تنخفض كثيراً في المستقبل القريب، وبناء على هذا فإن ممثلي مصلحة التجارة كانوا جازمين في تمسكهم بأن أي عقد لمدة أطول (مثلاً ثلاث سنوات) وبدون بند ينص على مراجعة الأسعار على ضوء تقلبات السوق لا بد أن يسمح لهم بتخفيض الأسعار الموضحة في الملحق بدرجة ملموسة. وتحدثوا عن تخفيض ثلاثة بنيات على كل رطل. وفي حين أن تثبيت سعر البيع على مدى سنوات أمر مغرٍ وجذاب، فإن الموافقة على سعر ثابت ومنخفض نسبياً على مدى سنوات قد تشهد تغييراً في سعر القطن يعتبر مقامرة. وفوق ذلك فإنه باعتماد الأسعار الحالية في الإسكندرية، فسيكون من الصعب إقناع السودانيين بعقد طويل الأمد لبيع قطن السودان بسعر أقل من ذلك بكثير. الأسعار الحالية حقيقة مؤكدة، أما أسعار ١٩٤٨ أو ١٩٤٩ فلا يمكن إلا تخمينها. هذه هي الاعتبارات التي دفعتني إلى تفضيل إبرام عقد قصير الأمد. وقد شاركني ممثلو مصلحة التجارة الرأي، لأنهم لم يرغبوا في إلزام لجنة شراء القطن (وهي لجنة جديدة) بعقود طويلة الأمد. ولكنني أضيف أن هناك ما يدعوني إلى الاعتقاد بأن الحكومة البريطانية ستكون على استعداد لشراء كل محصول القطن السوداني للعام ١٩٤٧/١٩٤٨ ولكن بأسعار السوق في ذلك العام.

٥ ـ لقد ذكرت في الفقرة التالية أن أصحاب مشاريع القطن الخاصة لديهم الخيار لبيع القطن إلى الحكومة البريطانية حسب نص العقد. وقد استشرتهم قبل سفري في شهر يوليو وشرحت لهم الموقف كما رأيته واستفسرت عما إذا كانوا يرغبون في أن يخولوني التحدث باسمهم أثناء المفاوضات مع مجلس التجارة. وكان ردهم بالإجماع هو الرغبة في اتخاذ موقف يوحّدهم مع الحكومة، شريطة أن تكون الأسعار ذات صلة معقولة بأسعار السوق العالمية. كانت الحكومة ـ حسب العقد القديم ـ تدفع ١٥٠ نقطة مالية أكثر لقطن المشاريع الخاصة مما تدفعه لقطن الجزيرة بمختلف درجاته. كان هذا الفرق مبنياً على تجارب مرحلة ما قبل الحرب. وقد أدى التدهور في مستوى القطن في السنتين أو الثلاث سنوات الماضية إلى شكاوى من هيئة ضبط جودته، التي نشرت مؤخراً قائمة بأسعار القطن الخام تبين أن قطن المشاريع الخاصة لا يباع بسعر أعلى من سعر قطن الجزيرة المماثل له، بل بالسعر نفسه للنوعية (ل) وخصم ٥٠ نقطة مالية للنوعية (أس).

وقد رفضت مصلحة التجارة لهذا السبب ـ بطبيعة الحال ـ أن يدفع سعراً أعلى لقطن المشاريع الخاصة من السعر الذي يدفعه للقطن المعادل له من الجزيرة.

لا تلح مصلحة التجارة على اشتراك المشاريع الخاصة في العقد، وهي على استعداد لقبول توجههم إلى مشترٍ آخر. وإذا ما وافق المجلس هنا على توقيع العقد مع مصلحة التجارة، حسب الشروط المبينة أعلاه، فإنني سوف أخبر أصحاب المشاريع الخاصة بأن الأمر في يدهم. يمكنهم الانضمام إلى العقد كما يمكنهم أن يبيعوا قطنهم لأية جهة أخرى إذا رأوا أن مصلحتهم تقتضي ذلك. وإذا اتخذوا قراراً فسوف يكون نهائياً بالنسبة إلى الحكومة التي ستعطيهم فرصة أسبوعين أو ثلاثة لدراسة الأمر.

٦ ـ تتعلق الإشارات أعلاه بالقطن «الساكل»، أما القطن الأميركي المروي مطرياً فقد قررت مصلحة التجارة أن يشتري كل محصول ١٩٤٦/١٩٤٧ بسعر ثابت واحد هو ١٤ بنياً للرطل (تسليم الباخرة في بور تسودان) وذلك لكل من هذا الصنف.

وهذا يعادل سعر ٧,٤٥ بني للرطل لمحصول ١٩٤٥/١٩٤٦ وهو في رأي سعر مجز. وترغب مصلحة التجارة في الاحتفاظ بحقها في أن تراجع الأسعار الخاصة بقطن مشروع «أبو حبل» المحلوج الذي تؤخذ بذوره لتستخدم في جبال النوبا لعام ١٩٤٧/١٩٤٨. هذا التحفظ معقول وله ما يبرره وأرى أن نوافق عليه.

٧ ـ إن عقداً بالشروط الموضحة أعلاه يمنحنا عدة مزايا، هي:

أ ـ سعر مقبول بالنسبة إلى القطن الساكل والأميركي. صحيح أن أسعار الساكل أقل قليلاً من أسعار قطن الكرنك في الإسكندرية، إلا أنها أعلى من الحد الأدنى لسعر الشراء الذي حددته الحكومة المصرية لقطن الكرنك عام ١٩٤٦/١٩٤٧، كما أنها أعلى من الأسعار التي وافقت عليها حكومة الهند، على مضض، لشراء محصول السودان عام ١٩٤٥/١٩٤٦.

ب ـ ضمان تسلم عائد نقدي فوري، وتفادي الشكاوى.

/ ج ـ الاستغناء عن ضرورة تأسيس منظمة مبيعات.

لكل هذا فإنني أوصي دون تردد أن يفوضني المجلس للتوقيع على العقد المقترح مع مصلحة التجارة لبيع قطن القاش والنيل الأبيض وطوكر، ومحاصيل القطن المروي مطرياً لعام ١٩٤٦/١٩٤٧.

أما عقد الاتفاق لبيع قطن الجزيرة فأمر يخص الشركتين، إلا أنني قد بيّنت أعلاه أنهما تنويان قبول عرض مجلس التجارة.

جي. دبليو. أي. ميللر

السكرتير المالي

المترجم في سطور

البروفسور د. حسن أحمد إبراهيم

مترجم الوثائق XXV - XXXIX

- تخرّج في جامعة الخرطوم، شعبة التاريخ عام ١٩٦٣.
- منح الماجستير في التاريخ في جامعة الخرطوم عام ١٩٦٦.
- منح الدكتوراه في جامعة لندن، كلية الدراسات الشرقية والأفريقية عام ١٩٧٠.
- عمل محاضراً في تاريخ الشرق الأوسط وأفريقيا والتاريخ الإسلامي في جامعة الخرطوم منذ عام ١٩٧٠.
- عمل رئيساً لشعبة التاريخ، جامعة الخرطوم، ١٩٧٦ ـ ١٩٧٨.
- عيّن أستاذاً في التاريخ عام ١٩٨٠.
- عيّن مديراً للدراسات العليا في جامعة الخرطوم، ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤.
- عيّن عميداً لشعبة الآداب في جامعة الخرطوم، ١٩٨٤ ـ ١٩٩٠.
- أسس وأدار جامعة السودان للبنات في الخرطوم، ١٩٩٠ ـ ١٩٩٣.
- عيّن رئيساً لشعبة التاريخ والحضارة في الجامعة العالمية الإسلامية في ماليزيا، ١٩٩٤.
- أشرف على العديد من البحوث الفوق جامعية المقدمة لنيل الماجستير والدكتوراه.
- شارك في عدد من المؤتمرات في السودان والدول الأفريقية والعربية وفي أوروبا وأميركا وكندا والدول الآسيوية ونشرت مقالاته في الدوريات الأكاديمية.
- كُلف من قبل اليونسكو وألسكو وجامعة كيمبردج وجامعة كورنل وجامعة أُبسالا لكتابة مقالات في تاريخ مصر والبلاد العربية والأفريقية.
- له العديد من المؤلفات باللغتين العربية والإنجليزية، منها:
  - **محمد علي في السودان**، الخرطوم، ١٩٧٣، (الطبعة الثانية، ١٩٩٤).
  - **الاتفاقية الإنجليزية ـ المصرية لعام ١٩٣٦**، الخرطوم، ١٩٩٤.
  - **تاريخ السودان الحديث**، الخرطوم، ١٩٧٩ (وقد اختير هذا الكتاب منذ عام ١٩٧٦ ككتاب التاريخ لطلاب السنة الثالثة الثانوية).
  - **رحلة محمد علي إلى السودان ١٨٣٨ ـ ١٨٣٩**، الخرطوم، ١٩٨٣، (الطبعة الثانية، ١٩٩١).
  - **الإمام عبدالرحمن المهدي**، جامعة الأحفاد للبنات، الخرطوم، ١٩٩٨.
- له العديد من المقالات المنشورة باللغتين العربية والإنجليزية في الدوريات والحوليات التاريخية في السودان والبلاد العربية والأوروبية والأفريقية والآسيوية.

الدكتور خالد المبارك مصطفى

مترجم الوثائق XL - LVI

- ولد ونشأ في مدينة كوستى، السودان.
- رئيس اتحاد طلبة جامعة الخرطوم، عام ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨.
- تخرّج في جامعة الخرطوم عام ١٩٦٨.
- منح الماجستير في جامعة بريستول في بريطانيا عام ١٩٧٢.
- منح الدكتوراه في جامعة بريستول في بريطانيا عام ١٩٧٥.
- عمل محاضراً في قسم اللغة الإنجليزية في جامعة الخرطوم.
- عمل عميداً لمعهد الموسيقى والمسرح في الخرطوم.
- عمل مديراً لدار النشر في جامعة الخرطوم.
- عمل محاضراً في جامعة الكويت وفي جامعة ييل (YALE) في أميركا (أثناء سنة سبتية أكاديمية).
- زميل منتسب في مركز الدراسات الأفريقية في جامعة كيمبردج.
- كاتب وصحافي.
- له عدة مؤلفات باللغتين الإنجليزية والعربية، منها:
  - **تجربة الترابي الإسلامية الفاشلة** (بالإنجليزية)، ٢٠٠٠.
- يقيم مع زوجته وابنته في بريطانيا منذ عام ١٩٩٠.

فهرس الإعلام

THE BRITISH DOCUMENTS ON THE SUDAN

1940-1956

VOLUME II

1945-1946

1940-1956

THE BRITISH DOCUMENTS ON THE SUDAN

General Editor
MAHMOUD S.O. SALIH
Introduction by
PROFESSOR PETER WOODWARD

VOLUME II
1945-1946





THE BRITISH DOCUMENTS ON THE SUDAN 1940 - 1956

General Editor:

MAHMOUD S. O. SALEH

First Published in October 2002

إشراف وتوزيع:
شركة رياض الريس للكتب والنشر ش.م.م.
بيروت ـ لبنان

ISBN 1855 13 457 8

تصميم الغلاف: محمد حمادة

الطبعة الأولى: تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢

Contents

1945

1946

1945

[XXV]

[J 423/165/16] No. 58.

Lord Killearn to Mr. Eden.—(Received 30th January, 1945.)

(No. 122.)

HIS Majesty's Ambassador presents his compliments to His Majesty's Principal Secretary of State for Foreign Affairs, and has the honour to transmit, with reference to Cairo despatch No. 1536 of the 31st December, 1944, a copy of a despatch from the Governor-General of the Sudan, Khartum, No. 2, of the 2nd January, 1945, regarding the second session of the Advisory Council for the Northern Sudan.

Cairo, 19th January, 1945.

Enclosure in No. 58.

Sir H. Huddleston to Lord Killearn.

(No. 2.)

My Lord, *Khartum, 2nd January,* 1945.

I HAVE the honour to forward for your Excellency's information and that of the Foreign Office the formal minutes (¹) of the second session of the Advisory Council for the Northern Sudan, held at Khartum from the 5th to 10th December, together with a copy(¹) of my opening speech.

2. I also enclose the Legal Secretary's statement(¹) on the problem of Sudanese nationality, and the record(¹) in full of the questions and answers arising out of it.

3. The meeting was again distinctly successful, probably more so than the first one. More time was given to preparation of papers on the agenda, which were circulated in advance to the members, who were, therefore, more adequately briefed. With the additional experience of a successful meeting behind them, they showed a greater confidence and grasp of essentials, and a high standard of debate was maintained throughout the proceedings. The council passed four resolutions, of which one was a decision to admit the press under certain conditions, and the other three concerned the Government's decision to terminate the Gezira concessions. There was no sign that the presence of the press had the effect, as I had feared, of embarrassing members or of restricting freedom of debate.

4. Public reactions to the meeting have been favourable. The majority of the educated public, after showing an initial suspicion, have welcomed the Advisory Council as a progressive step, and are impressed by the Government's treatment of the council as a responsible body whose advice is taken and implemented where possible. The important nature of the subjects on the agenda of the second meeting strengthened this impression. The political extremists and anti-Government elements of the public have so far reserved their comments, but it is believed that they are preparing an expression of their views for submission to the Government.

5. The date of the next session has not been fixed, but is likely to be towards the middle of 1945.

I have, &c.

H. J. HUDDLESTON.

(¹) Not printed.

[XXVI]

[J 1309/94/16] No. 32.

Lord Killearn to Mr. Eden.—(Received 12th April.)

(No. 501.)

Sir, *Cairo, 3rd April,* 1945.

I HAVE the honour to transmit a copy(1) of a despatch from the Governor-General of the Sudan, forwarding copies of the notes presented by the Financial Secretary to the Sudan Government when introducing the Sudan Government budget for 1945.

2. The budget for 1945 shows an estimated deficit of £E.251,100. The revenue for 1945 is estimated at £E.6,497,651 and compares with the original budget estimate for 1944 of £E.5,973,716 and the anticipated revenue for that year of £E.6,460,630. The expenditure for 1945 is estimated at £E.6,748,760, which is £E.815,544 over the budget estimate for 1944. But four more rural administrations have been granted separate budgets, and, following the reconstitution of the Gordon Memorial College, the receipts and expenditure of the various higher schools have been separated from that of the Government. Moreover, the estimated expenditure does not include provision of £E.186,000 requested for development works.

3. The net increase in the estimated revenue for 1945 over that for the preceding year is £E.523,935.

4. The rates of Animal Tax and Tribute based on Animal Tax have been further increased; and the increased yield is estimated at £E.90,000. The higher rates imposed during the last two years failed to keep pace with increases in livestock prices. Sugar receipts are estimated at £E.600,000 and compare with £E.324,000 in the 1944 budget and £E.560,000 being the anticipated receipts for 1944. The sale of sugar in the Sudan is a Government monopoly. It is anticipated that supplies of raw sugar will not be as large as in 1944, and, in order to maintain the sugar revenue, the retail price of granulated sugar is increased by 5 million per rotl. This increase will not bear heavily on the individual and will raise the price of granulated sugar to only 30 per cent. above the pre-war level. Customs revenue, estimated as £E.1,150,000, is £E.250,000 more than last year's estimate, but is about £E.100,000 less than anticipated receipts for 1944. The yield from business profits tax is put at £E.40,000 lower than the 1944 figure in view of the decline in purchasing power; and the royalties estimate has been reduced by £E.41,000, owing to the comparatively poor prospects for the gum-export trade. The estimated revenue of the Irrigation Department for 1945 is about £E.150,000 less than that shown for 1944; but in 1945 the Government share of the Gezira crops of previous seasons is smaller.

5 The net increase in the estimate expenditure for 1945 over that for the preceding year is £E.815,000.

6. The increase in the provision for salaries and personal allowances is £E.101,560. The transfer from the Government budget consequent upon the reconstitution of the Gordon Memorial College and the creation of more local Government budgets, however, relieved the Government budget of a total estimated expenditure on salaries of £E.27,222. Of the real increase of £E.128,782, normal increase of pay account for £E.8,375; increases and alterations to the establishment require an additional £E.43,000 (including £E.16,000 for police and prison warders); £E.57,000 is for employees not on the establishment (more than half is attributable to the medical service); and the return to civil duty of officials released for military service accounts for the remaining £E.10,000.

7. The increase in the provision for services is £E.378,513, but the real increase is larger by reasons of transfers in 1945 to new local Government budgets. The education budget (excluding salaries, personal allowances and extraordinary expenditure) has increased from £E.86,675 in 1944 to £E.160,001 in 1945, or an increase of 94 per cent. The new status of the Gordon Memorial College has resulted in a transfer of £E.12,310 from the Education Department, but an increase in respect of the grant-in-aid to the college amounting to £E.73,800. The increase of £E.51,610 in the Public Works budget is caused mainly by the additional provision of £E.44,000 for the operation and maintenance of the

(1) Not printed.

Government's motor transport fleet. The budget of General Central Services shows an increase of £E.94,531, of which £E.45,000 is for additional pensions and gratuities, and £E.43,000 is for unforeseen and unavoidable expenditure.

8. The increase in the provision for extraordinary expenditure is £E.335,471. The provision, however, excludes £E.186,000 for development works, which is dealt with outside the budget. Of this increase, £E.132,273 is an increase in the contribution to Appropriations Accounts in respect of the 1944–45 programmes of works and the increased provision required for renewals includes £E.140,000 for the replacement of motor cars. £E.30,000 is provided under General Central Services for unforeseen items.

9. I invite particular attention to Part III of the financial secretary's note. Mr. Miller calls attention to the fact that, as compared with the actual figures for 1938, the expenditure budget for 1945 shows an increase for personnel of £E.440,213, or 25 per cent., and for services £E.1,268,156, or 50 per cent., or a total increase for expenditure (excluding extraordinary) of £E.1,708,369, or 40 per cent., while the estimated revenue for 1945 shows an increase over the actual revenue for 1938 of only £E.1,366,016, or 25 per cent. He gives the warning that, if "the present trend of expenditure is not checked, we shall have to draw on reserves not only for development expenditure, but also for non-productive capital expenditure and major renewals and for an excess of ordinary expenditure over revenue."

10. I am sending a copy of this despatch to the Governor-General of the Sudan and the Department of Overseas Trade.

I have, &c.
KILLEARN.

[XXVII]

31 FO 371/46081, no 1575 12 Apr 1945

[Anglo–Egyptian relations]: despatch no 55 (reply) from Sir H Huddleston to Lord Killearn

I have the honour to refer to Your Excellency's despatch No.44 dated 7th February, 1945.[1]

2. Strategic considerations apart, our attitude to Egypt in the event of a serious Anglo–Egyptian dispute on the Sudan question must, I submit, depend primarily on the view we take of our obligations to the Sudanese and of the objectives of our administration in the Sudan. I will refer later to Your Excellency's ideas as to the form coercive action might take should coercive action be necessary.

3. With Your Excellency's summary of our objectives in this country and with Your Excellency's opinion that as far as possible we should maintain the Condominium facade I fully agree. The realisation of our objectives will depend on our success in resisting the political claims of Egypt, and in creating in the Sudan a willingness, on achieving self-government, to maintain those close relations with us to which Your Excellency refers, and in the meantime to turn a deaf ear to the Egyptian agitator. This willingness will have to be carefully cultivated. The general attitude of the educated Sudanese, even of the Congress group which is still hesitating to commit itself openly to an active pro-Egypt programme is, on the whole, one of suspended judgment. There are at the same time in certain quarters observable inclinations in the direction of one or other of the Condominium partners—inclinations which we cannot afford to neglect. It is in our immediate interest to discourage the one and to stimulate the other. The Egyptian propaganda machine is already actively in the field, and Your Excellency is already fully aware of the various methods employed: propaganda through the Economic Expert's office, large expenditure on the Egyptian Secondary School, a proposed Egyptian hospital, infiltration into our quarantine service, and financial support of the pro-Egyptian elements. His Majesty's Government aims and intentions remain undisclosed though Sir Douglas Newbold in a broadcast address early in 1944, and I myself at the opening of the Advisory Council for the Northern Sudan later in the same year, referred to the goal of local self-government.

4. We shall, I believe, have great difficulty in retaining the support of such Sudanese opinion as is today disposed to align itself behind us, unless His Majesty's Government is prepared to indicate soon by some definite gesture of goodwill that their interest in the Sudan is constructive and continuous and not merely opportunist and casual. At the moment the loyalty of the Sudanese is being gradually eroded by our silence, which is interpreted as indifference, and by the concessions we make to our vocal partner. The re-penetration of the Sudan by Egyptian political ideas and Egyptian agents has already begun. It can be checked to a limited extent by preventive or restrictive action, but it can only be positively countered by the growth of an active pro-British sentiment founded firmly on self-interest and mutual understanding. My recent attempts with Your Excellency's assistance to obtain the gift of an endowment to the Gordon Memorial College from the British Government have unfortunately achieved no success yet, and an opportunity has been missed.

Furthermore active pro-British propaganda in which British officials of the Condominium Government cannot play an active part might well be intensified by the British Council which at the moment has no representative or activity in the Sudan—and I suggest that the British Council should be pressed to open an active branch in Khartoum as soon as possible.

5. It is always difficult to assess with any degree of accuracy the strength of the emotional pull which Egyptian influences would exert in the Sudan at a time of political ferment. The emotional forces which inspire demonstration and riot are only fully released when a crisis has actually arisen. It is all the more important therefore that we should do what we can now—before the period of tension sets in—to secure the sympathy and self-interest of those of our potential supporters who are capable of taking a realistic view of political alternatives. This action, as I have already ventured to suggest, might take the form of some immediate gesture of good will, to be followed, as soon as a clash became inevitable and the Condominium facade need be maintained no longer, by a clear pronouncement by His Majesty's Government of its intentions for the future of the country.

6. To turn to Your Excellency's suggestion that in the event of a serious dispute with Egypt our physical control of the Nile waters might be used as an instrument of persuasion—I venture to think that there are serious objections to such a course. From a purely practical point whereas it would be physically possible to divert the summer waters of the Nile to a considerable extent to the detriment of Egypt, the diversion would take time. New canalisation, dams and other works would have to be undertaken to render it effective and the time lag alone between the threatened sanction and its enforcement would rob it of all coercive value. During the intervening period the situation, if it had not improved would have inevitably so deteriorated as to necessitate the application of military or naval sanctions of a more immediately forceful kind. I feel, moreover, that in a dispute of which the Sudan is the subject it might be more appropriate to apply sanctions other than those in which the Sudan itself is involved.

7. As Your Excellency is aware, I am intending to go to the United Kingdom this summer, and I propose, if Your Excellency agrees to discuss the Sudan question generally at the Foreign Office, while I am at home.

[XXVIII]

[J 3088/105/16] No. 33

Minute by the Governor-General of the Sudan.

(Secret.)

I SHOWED the attached note in draft to Lord Killearn two days ago, and told him that I proposed sending it to the Foreign Office.

He said he had no objection to my doing so, but would like it placed on record that he considered the present time inopportune in the extreme for any sort of declaration. He fully appreciated the desire of the Sudanese for information as regards His Majesty's Government's intentions to the Sudan, but he felt strongly that any sort of declaration which gave any sort of satisfaction to the Sudanese would cause a most violent reaction in Egypt, and would precipitate that situation which we are most anxious to avoid, a united demand on the part of Egypt for closer union with the Sudan.

H. HUDDLESTON

London, 13th September, 1945.

Enclosure in No. 33.

The Future of the Sudan.

Memorandum by the Governor-General.

THERE are three reasons which make it important, in view of the Sudan Government, that His Majesty's Government should as soon as possible decide upon and publish a clear and long-term policy for the future of the Sudan:—

(1) The Sudanese are becoming more and more politically conscious and ambitious: they are growing towards nationhood and they are becoming increasingly interested in their future. This process has been greatly accelerated by the war. They are fully aware of the creditable part the Sudan has played in the war, and they now expect their reward.

(2) Egypt is demanding her reward for the help she has given the United Nations in the war, and one of her foremost aims is the old one of union of the Sudan with Egypt.

(3) Revision of the Anglo-Egyptian Treaty, by mutual consent, can first come up in 1946. Egypt has already made it clear that she wants revision, and will no doubt formally request it when the time comes. One of the main points on which she will ask for revision will be the Sudan question, hitherto reserved.

To take the first point in greater detail: the Sudan Government has deliberately encouraged Sudanese nationalism, both in conformity with its obligations as trustee for the Sudanese and as a defence against Egyptian aspirations in the Sudan. The Government, with the blessing of the Foreign Office, has publicly committed itself to the goal of self-government for the Sudanese, and is implementing this policy by—

(a) progressive Sudanisation in all branches of the civil service,
(b) the development of Sudanese local government,
(c) the creation of an Advisory Council for the Northern Sudan, which is a Sudanese body to advise the Governor-General.

The ideas of the Sudan Government and of the educated Sudanese on the proper speed at which the policy should be developed not unnaturally differ—the former is guided by what it considers to be to the benefit of the Sudanese as a whole, the latter by their claim to speak for all Sudanese, and by their impatience to assume the responsibilities and the powers of government. They wish to advance at the speed of the fastest, not of the slowest nor even of the average. Although the educated class numbers only 5,000 or 6,000

out of a total population of 6 or 7 millions, this is an attitude which the Government cannot afford to ignore, nor condemn as entirely unreasonable. This class can argue that if it has been right for a handful of "superior" foreigners to govern the country for the past forty-five years, is it not right for a handful of "superior" Sudanese to do so now that they exist? They are at least of the country. That the handful is as small as it is, they say, is the fault of the Government's educational policy in the past: the "superior" Sudanese cannot be expected to wait indefinitely while the Government tries to correct its mistake.

Like most young people, the educated Sudanese, though often unsure of themselves, are full of apparent self-confidence and are impatient of paternal restrictions. Their pride is easily hurt and they are quick to resent criticism of their abilities. It makes no impression to tell them that they do not represent the Sudanese, that they are over-hasty and that they are not yet fit to govern—they ask how they will ever be fit to govern if they are not given the chance to try. It is impossible to tell them, however true, that their rule would be less honest and disinterested than ours, and that the ordinary Sudanese may well be less well off than they are now—for this will always be true to some extent, and if it were a reason for delaying the achievement of self-government, we might as well abandon that goal altogether.

If the British appear to be delaying the achievement of self-government unduly, however worthy their motives, the educated Sudanese will turn increasingly to the Egyptians in the hope that they will grant it sooner, and that they will also provide greater material aid in the development of the country. The Sudan cannot from its own resources provide all the funds required for reasonable economic, social and educational development, and Egypt is able and would be only too ready, for political reasons, to help.

If Britain wishes to retain her position in the Sudan, she must state clearly that her policy is the achievement of self-government as soon as is reasonably possible, and she must provide material aid as earnest of her real interest in the future of the country.

The second and third points can best be considered together.

In September 1944 the ambassador in Cairo, on the authority of the Foreign Office, read "unofficially" to Nahas Pasha, the then Prime Minister, and later to King Farouk, a statement in which were the following passages:—

> "There have lately been numerous indications in the press and elsewhere that in certain Egyptian circles the time is now considered to have come when sweeping changes in relations between Egypt and the Sudan should be actively studied. The advocates of such a policy evidently do not take into account the essential fact that the Anglo-Egyptian Treaty has imposed on Great Britain and Egypt alike trusteeship for the Sudanese and their education towards self-government."
>
> "The Egyptian Government should be under no illusion as regards His Majesty's Government's intentions to fulfil strictly and conscientiously the obligations which they have assumed in respect of the Sudan under the Anglo-Egyptian Treaty. His Majesty's Government will tolerate no alteration of the situation established by the Anglo-Egyptian Treaty until such time as the Sudanese have reached a stage of development when they can speak authoritatively for themselves. Any attempt by Egypt to modify the existing situation by arbitrary methods can only result in Egypt's total elimination from the Sudan, except in so far as the obligations of His Majesty's Government under the Nile Waters Agreement are concerned."

In the Foreign Office brief on Egypt and the Sudan to the British delegation at the San Francisco Conference it was stated that the old Egyptian political programme of "complete independence" is still being preached, and that it includes the union of Egypt and the Sudan.

> "It is claimed that this programme is in accordance with the Atlantic Charter. Whether this be the case or not (and it is highly doubtful in the case of the union of Egypt and the Sudan) it is divorced from all reality, since, to give only the more obvious reasons . . . . the Sudan is itself attaining nationhood, and must be left free to work out its own destiny, which may or may not involve union with Egypt—probably not."
>
> "For the union of Egypt and the Sudan to be realised would involve the revision of the Anglo-Egyptian Treaty."
>
> "The attitude of His Majesty's Government on this question is simple, viz.: there is no provision in the Anglo-Egyptian Treaty for revision to take

place before December 1946, and then only by mutual consent. When revision does come to be discussed His Majesty's Government may well have important demands of their own to put forward in the light of changes in the world situation since 1936."

While the Sudan question was reserved in the Anglo-Egyptian Treaty, article 2 of the treaty provided that the primary aim of the joint Anglo-Egyptian administration in the Sudan must be the welfare of the Sudanese.

The statements quoted above provide a definite interpretation of this clause and one which supports the policy adopted by the Sudan Government, but if this represents the form of policy of His Majesty's Government, the Egyptians have not been told of it officially and the Sudanese know nothing of it. They know the policy and aims of the Sudan Government, and in the main approve them, but they also know that the last word lies with His Majesty's Government and that they, with the agreement of the Egyptian Government, could change the policy at any time by a change in the interpretation of article 2.

The ambassador in February 1945 described British objectives in the Sudan as being "primarily to maintain our predominant position in a strategically important area, and secondly to carry out in the Sudan our traditional policy of guiding a backward people by gradual stages towards self-government, with the definite intention that when they have reached that stage they will be willing to maintain particularly close relations with us: and to ensure for them a good administration meanwhile." This accurately describes the Sudan Government's views, and all these objectives," in the light of experience, postulate that Egyptian influence in the Sudan should be kept at a minimum."

There is obviously much of all this which cannot be said publicly by His Majesty's Government without provoking a major crisis with Egypt, but is His Majesty's Government prepared to record in some form or other their interpretation as given above of article 2? The policy of educating the Sudanese up to self-government is regarded in Egypt as a policy directed towards the eventual complete separation of the Sudan from Egypt and probably its inclusion in the British Commonwealth, and, therefore, as being in direct conflict with their policy of union. Public statements of its policy by the Sudan Government have at once aroused the deep suspicions of the Egyptians, and a public declaration by His Majesty's Government would probably create a minor crisis.

It seems, therefore, to come to a choice between His Majesty's Government provoking the crisis first by making such a declaration, or waiting for Egypt to provoke the crisis by formally demanding union through a revision of the treaty.

The easy way out is for His Majesty's Government to shelve the whole problem until 1956 by refusing to consider revision of the treaty, or by trying to frighten the Egyptians out of their request for revision by threats of counter-requirements in a new treaty.

But, and this is the most important point to the Sudan Government, by continuing to keep the Sudanese in the dark as to their eventual intentions, His Majesty's Government may prejudice beyond recovery their chances of gaining their basic objectives in the Sudan. Like most people, the Sudanese want the best of both worlds: having become a self-governing nation, they would like to establish close relations with both Egypt and Great Britain and to enjoy the advantages of both connexions. There can be little doubt that they would value a strong British connexion very highly, but they will not wait indefinitely for the promise of it. As they find, as they undoubtedly will, that it becomes increasingly difficult to keep on the right side of both condominium Powers, they would be only human if they turn rapidly to the Egyptian connexion before they prejudice their position with Egypt by prolonged acquiescence in the British policy of excluding Egyptian influence from the Sudan. There is already a tendency in this direction amongst certain sections of the politically-minded, and uncertainty as to His Majesty's Government's intentions is partly the reason for it.

The Sudan, by the nature of things, has and always will have certain close ties with Egypt, geographical, racial, lingual, religious and economic, and to this extent Great Britain starts with a handicap in the competition for the Sudan's favour.

The British connexion, if it is to hold the Sudanese, must mean more than training them for self-government, and in the meantime providing them with a good, predominantly British administration. They regard these as the bare minimum of our obligations towards them. Their fulfilment will not arouse

feelings of lasting gratitude towards us. In fact, the later stages of the process are likely to assume the superficial aspect of an increasingly ambitious and vocal educated Sudanese class struggling for independence against a reactionary and over-cautious "foreign" Government. The final curtain will fall on the "victory" of the Sudanese in their fight for freedom from foreign domination. This is not the foundation on which "particularly close relations" are built.

Forty-five years of British administration have not turned the Sudanese into African Englishment, nor will another twenty years of it. Their form of self-government and standards of public life will be fundamentally oriental, and their national outlook will be Arab and Middle Eastern. The ties of common origin, common outlook and tradition, which play so large a part in binding together the British Commonwealth, cannot influence the Sudanese nation of the future.

Political concessions, however generous, will not be sufficient basis for lasting friendship: what appears to the governing power to be a concession is to the ruled merely the granting, usually belated, of a right.

To be effective, in the absence of spiritual ties, the friendship must be built on the more solid basis of material aid. The benefits of the British connexion must be real and practical and visible to all Sudanese—and that means, first and foremost, spending money in aid of economic, social and educational development.

If it is agreed that the case for a declaration of policy has been made out, it remains to consider the way in which this can best be done. A unilateral statement by His Majesty's Government would no doubt be undesirable, and it is suggested that there are two possible alternative courses:—

(1) That His Majesty's Government should agree to revision of the Anglo-Egyptian Treaty in 1946 with the definite objective, so far as the Sudan question is concerned, of including in the new treaty a provision that training of the Sudanese for self-government is the primary object of Anglo-Egyptian administration in the Sudan, and that having attained self-government the Sudanese should decide their own future status *vis-à-vis* Great Britain and Egypt.

(2) That if revision of the treaty is not desired by His Majesty's Government, Egypt should be asked to agree to a jonit statement by the condominium Powers on the above lines, as an interpretation of article 2 of the existing treaty. In the face of the Atlantic Charter, which she herself has invoked, and of the resolutions of the San Francisco Conference on trusteeship in backward territories, it would be difficult for Egypt to refuse such a request.

In either case it is suggested, as a preliminary step, that the matter should be discussed first by Province Councils and subsequently by the Advisory Council for the Northern Sudan on a basis to be agreed beforehand between His Majesty's Government and Egypt.

The difficult problem of the sovereignty and nationality of the Sudan would presumably be shelved automatically by the provision that the Sudanese shall eventually decide their own fate, and consideration of the equally difficult problem of the future of the Southern Sudan would also be postponed until that region has developed sufficiently to have some say in its own future.

In the meantime, Great Britain should without delay set about strengthening her position in the Sudan by giving financial aid and by improving cultural relations through, for example, the establishment of a branch of the British Council in Khartum.

Governor-General's Office, London,
12th September, 1945.

[XXIX]

[illegible] No. 35

Financial Aid for the Sudan

Memorandum by the Governor-General

CORRESPONDENCE on this subject between the Governor-General, His Majesty's Ambassador in Cairo, the Foreign Office and the Treasury ended in the Treasury refusing to meet the Sudan's request for a grant to endow the new Gordon College, and in the Foreign Office reserving the right to reopen the matter during the Governor-General's visit to the United Kingdom in 1945.

In putting up the proposal, the Governor-General emphasised that it was based not on financial but on political grounds. These latter were set forth at length in two despatches and are again mentioned in a note on the future of the Sudan.

While the political arguments in favour of the grant are no less strong now than they were—indeed, the end of the war is an additional reason for an early gesture in recognition of the Sudan's war effort—a new factor has arisen lately in the shape of the first concrete proposals for a five-year plan of economic, social and educational development. These proposals constitute a reasonable and, in the main, essential programme of development, much of which is overdue on account of lack of funds in the past and on account of the six years of war.

The main object of this programme would be a raising of the general standard of living amongst the Sudanese. The resulting increase in the wealth of the people would be to the economic advantage of Great Britain, for it has always been the policy of the Sudan to buy to the greatest possible extent in the British market, and there is no doubt that this policy will continue. The only buying agency maintained by the Sudan Government outside the country is in London.

During the twenty years previous to this war, Great Britain headed the list of countries from which the Sudan imported goods, with an average figure of about 30 per cent. of the total Sudan imports.

With regard to recognition of the Sudan's war effort, it is emphasised that a major part of that effort was in the economic field. During the war the Sudan has sold to His Majesty's Government about £20 million worth of cotton and £4 million worth of meat at prices which have allowed to producers and traders only reasonable—*i.e.*, pre-war—profits. In addition, the Sudan has sold foodstuffs other than meat, hides and timber in considerable quantities, and the Government's Stores and Ordnance Department provided large quantities of manufactured articles at cost price.

Throughout, the strictest control has been kept over prices, which have always been far below those in neighbouring countries, and which, in view of the very large profits which were being made in those countries, were often difficult to justify to Sudanese producers and traders.

The plans follow very closely the lines of development which are being undertaken in the colonies, and which are being financed under the Colonial Development and Welfare Fund. The proposals will require a capital expenditure in the neighbourhood of £11 million; they by no means exhaust the possibilities of reasonable development, and demands for capital expenditure over the next few years will without doubt be considerably in excess of this figure, but this represents the minimum sum which should be spent over the next five years if the Sudan is not to fall sadly behind the British colonies in the welfare of its people and the development of its resources.

It has been admitted that the present financial position of the Sudan is strong but its reserves have been built up only during the last decade and recurrent expenditure has now caught up with ordinary revenue and fresh increments to the Sudan's reserves are unlikely until fresh sources of revenue are developed—moreover, expansion of the social services can only safely go forward if such additional revenue is found. It would not be possible for the Sudan to meet from its own reserves more than about half of the capital expenditure required without imperilling its financial stability, particularly in view of the uncertainty which faces the cotton industry.

It is therefore now recommended that His Majesty's Government should make a grant of the order of £5 million sterling to the Sudan in aid of their programme of development.

Such a grant would serve the triple purpose of—

(*a*) recognising the Sudan's contribution to the war effort,
(*b*) proving to the Sudanese Great Britain's real interest in their country and thereby strengthening her position *vis-à-vis* Egypt.
(*c*) enabling the Sudan Government to undertake economic, social and educational development on a scale comparable with that which His Majesty's Government are financing in the colonies.

To produce the maximum effect in all these directions, it would be desirable for the grant to be made in one instalment at an early date, but if this were not convenient to His Majesty's Government, it could be spread over the next five or ten years.

It is hardly necessary to argue the vital part which the improvement of facilities for education, particularly higher education, must play in developing a policy of eventual self-rule for backward territories and in any programme of economic and social development. If such arguments are needed they are set out in full in the recent report of the Commission on Higher Education in the Colonies and are summed up in the words—

> "In the stage preparatory to self-Government, universities have an important part to play; indeed they may be said to be indispensable. To them we must look for the production of men and women with the standards of public service and capacity for leadership which self-rule requires."

If self-Government is the eventual aim of His Majesty's Government's policy in the Sudan, His Majesty's Government cannot escape the obligation of helping to equip the Sudanese with the essential powers of intellect and character and with an economy and social services which will enable them to stand on their own feet and to maintain the welfare of the people at a reasonable level.

London, *24th September*, 1945.

[XXX]

COPY

CIVIL SECRETARY'S OFFICE:
KHARTOUM.

CS/SCR/1.P.5.1.

SECRET

23rd December 1945

Secretary to Council.

1. At its 532nd meeting held on the 17th March 1945, Council reaffirmed the policy of Dilution on which they had embarked and urged upon Governors and Heads of Departments the need to press steadily ahead, without waiting for the detailed plans which will later be submitted by the Establishments Committee for Council's approval. Inquiries and consultation with Governors have led me to the conclusion that dilution in the Political Service raises problems different from those arising in other Departments of the Government, and Council's direction is now sought on the line to be followed.

2. Sudanisation of the technical services is usually a process of straight-forward substitution of British by technically qualified Sudanese officials but with the rare exceptions to which I refer below in paragraph 5, a Sudanese cannot be a satisfactory Political Officer among his own people. The functions of Governors and District Commissioners are essentially detached and unbiassed and the Political Service is unanimously agreed that it would be wrong to attempt to impose Political Officers from among the Sudanese over their own countrymen and that the future of Sudanese administrative officers must, therefore, be in an administrative and not in a political capacity. Their view is that a bureaucracy recruited mainly from the Three Towns and the River would be alien to the great bulk of the Sudan and less sympathetic than the existing British bureaucracy. This view undoubtedly has some foundation.

3. The future structure of local government in the Sudan on which the day-to-day life of the population will intimately depend is bound up closely with the future of the British Political Service and with the Sudanisation of that Service. Sudanisation in the Political Service will affect the whole future structure of the Governmental machine in the country. The development of local government and the assumption of responsibility by local government authorities of much of the general administration of both urban and rural areas, necessitates the employment of competent executive agents who, like the town clerks in English local government councils, should be responsible for execution of the orders and policy of the councils and for supervising and managing their services and paid staff. Such agents will in fact be doing much of the administrative and executive work now being carried out by District Commissioners and Mamurs on behalf of the central government, and as their numbers increase so will the duties of District Commissioners and Mamurs as central government officials decrease.

4. The common British practice is for such executive staff (though they belong to a national association of local government officers) to be recruited from the open market, but in the Sudan the bulk of the best men are already in Government service, and if the local councils are to be staffed efficiently and our young administrative officers are to play their part in the future of their country, they must be transferred from central government to local government employment as the transfer of

/responsibility

responsibility to local councils proceeds. Simultaneously with this process the functions of the British Political Staff will become more advisory and political and less executive and administrative and the numbers needed will correspondingly decrease. It is not my view that they should be replaced in this advisory capacity by Sudanese.

5. The rate of development of local government will, of course, vary in different parts of the Sudan and the need for District Commissioners and Mamurs in the more backward areas performing their old functions, political and administrative, will probably continue for a long time. In such areas until local government takes over there will be a case on grounds of political expediency for replacing a small number of British Political officers by Sudanese for a limited period of time, if suitable men are available, but I do not visualise such replacement/being permanent except perhaps in a few exceptional cases.

6. There will, I hope, in the coming years be a steady growth of local Government by rural and district councils in the rural areas and I foresee a possible total of 25 to 30 such units covering ultimately most of the Northern Sudan. I foresee also about 10 to 12 independent town and municipal councils and perhaps 20 town committees which will form an integral part of the rural district councils, but some of which may attain independent status later. I do not in this submission attempt to define the future relation of Province councils to this organisation.

7. One of the main duties of British District Commissioners will be as chairmen in these councils during the early stages and subsequently as advisers when the chairmanship is taken over by Sudanese. At the same time their executive and administrative functions will be taken over by executive agents employed and paid by the councils and drawn generally from the ranks of Sudanese District Commissioners and Mamurs. Only in a few places for example in Khartoum, may it be necessary to have British executive agents for a considerable time to come.

8. The full implementation of this policy over a period of 20 years in the six Northern Provinces cannot be exactly foreseen yet, but from preliminary recommendations received from Governors, which are still under consideration, I think that in that period it may be possible to reduce the British Political staff in the Provinces from 72 to 30 and replace them by an approximately equal number of Sudanese in Division I in local government service, or in a few cases by straight substitution in the Political Service.

9. I have not attempted to bring within the scope of this review the two Southern Provinces which now contain 46 posts for British Political officers. It is quite impossible to prophesy the rate at which Southern indigenous institutions will develop and it is certain that if the approved Government policy for economic and educational expansion is to be properly carried out there is little possibility of reducing the British Political staff in these provinces during the next 15 to 20 years.

10. I have also not tried to state here the details of the dilution plan. The training of Sudanese in local government methods, the terms of service,/ and the appointment of local government supervisory staff at Province Headquarters during the early stages, are all under consideration, and will be taken up shortly with the Financial Secretary.

11. I ask, however, for Council's approval of the principles underlying this proposal, i.e.:-

(a) the Political Service should gradually be reduced in numbers as the functions of local government are effectively taken over by local councils.

and transfer of Sudanese from central to local government service,

(b) the Sudanese Administrative officer cadre should in the main be absorbed into local Government, as Town Clerks, Clerks to Municipalities, and executive officials of Rural District Councils and should not except in a few areas take the place of the Political Service.

(c) the Southern Sudan should continue to be administered by British Political officers, until the Southern Sudanese have evolved a local self-government of their own, when a similar process to that described in (a) and (b) above should be aimed at.

(Sgd) J.W.ROBERTSON.

CIVIL SECRETARY.

[XXXI]

APPENDIX "B"(i).

SECRET.

ENCLOSURE TO KHARTOUM DESPATCH No.89 of 4th August, 1945.

CS/SCR/1.C.14.

CIVIL SECRETARY'S OFFICE,
KHARTOUM.

3rd April, 1944.

Secretary to Council.

1. A meeting of all Governors of Provinces, the three Secretaries, and the Directors of Agriculture, Medical, and Education was held at the Palace on 7.2.44 under His Excellency's Chairmanship and it was generally agreed that a policy of more intensive and rapid economic and educational development of the Southern Sudan was desirable and should now be planned and executed.

2. At an ad hoc meeting on 9.2.44, attended by Financial and Civil Secretaries, Director of Agriculture, Governors Equatoria and Upper Nile, and the General Manager Sudan Railways (who had not been able to attend the meeting on 7.2.44) a preliminary discussion took place on possible lines of economic development and on communications, and it was agreed that in order to secure continuity and execution of development, Council should be asked formally to endorse a policy of development and to ask the Directors of Agriculture and Educations to formulate concrete programmes.

3. There is no need to stress to the Council the backwardness of the Southern Sudan. We have a moral obligation to redeem its inhabitants from ignorance, superstition, poverty, malnutrition, etc. and although devoted efforts have been made for many years by the Administration and the missions with some remarkable individual results, progress has been on the whole, only spasmodic and sporadic, compared with the Northern Sudan.

4. A number of factors have contributed to this in the past - the great distances and poor communications: climatic factors: tribal apathy and conservatism: certain disabilities inherent in mission education, chief of which is that the Government is using as educational agents people to whom education is only a secondary objective: a recurring scepticism in Khartoum about the economic possibilities of the South: a natural preoccupation in Khartoum with Northern problems of greater urgency or proximity: a tendency in the South to interpret the Southern Policy, as laid down in 1930, on Arcadian lines and an ignoring of the political time factor: and for the last 4 years, of course, the World War.

5. Some of these limiting factors are natural and historic, some are man-made. Recrimination about the latter would be futile, because even if every one had been agreed before this War on the urgent need for development and its method, the funds were not available. Not only are funds now available, but official opinion both in the South and Khartoum seems to be more favourable to a firm development policy.

6. Lastly, I must stress that, apart from moral or economic reasons, there are strong political reasons to adopt a more positive policy in the South.

The eyes of Egypt and of the Northern Sudanese are on the South, and our Southern Policy (or lack of policy) has been heavily criticised both in Cairo and Omdurman. Parts of the policy will never commend themselves to the Northern Sudanese, and some of the criticisms have been hard to answer. If we are to carry Northern enlightened opinion with us at all, over our Southern policy, it is imperative that we go faster in both education and material development. We may also have to consider external, e.g. American opinion after the war, and the impression which the present state of the Southern Sudan would give to a Mandates Commission or a Regional African Council. Mr.Cox in his recent report on his visit wrote: "One of my strongest impressions on this visit is of the urgency of speeding up developments in the South, if it is to stand any chance of being able to hold its own ..... The south is being left further and further behind". Mr.Cox is a friendly and shrewd critic who is in close touch with recent trends of Colonial policy.

7. I ask Council, therefore, to approve a policy of more intensive economic and educational development in the Southern Sudan, and I suggest the best way of initiating this is (i) to instruct the Director of Education to submit to Council a programme for expansion of Southern education, both sideways and upwards, using both Government and Mission institutions, and bearing in mind Uganda facilities

(ii) to instruct the Board of Economics and Trade, now to be revived, to review the existing and proposed schemes of Director of Agriculture, the need for improved communications, whether by air, river, road and rail, and any industrial possibilities.

8. If Council approves this policy, it is likely that some change in the Southern provincial machinery will be necessary. Two possibilities stand out, firstly the re-division of Equatoria Province into two provinces, secondly the appointment of a Lieut.Governor for the South. The former, I believe, is essential. Over the latter I have an open mind, as I have not time during the war to study its manifold implications, but there is a strong school of thought in its favour. In neither case, however, would the Manpower situation permit the change for some time, and I am not asking Council to approve major administrative changes at such short notice and without some idea of staff and financial implications. But I want to place on record that I consider the present administrative lay-out, in Equatoria at least, is not fully suited to a development policy.

(Signed) D.NEWBOLD.
CIVIL SECRETARY.

KHARTOUM:
4th August, 1945.

[XXXII]

APPENDIX "A"

SECRET.

ENCLOSURE TO KHARTOUM DESPATCH No.89 of 4th August, 1945.

10TH STATISTICAL REPORT ON PROGRESS OF EDUCATIONAL AND ADMINISTRATIVE POLICY IN THE SOUTHERN SUDAN IN 1942, 1943 and 1944.

Government Staff.

Proportion of Southern Sudanese	1941	1944
(a) Administrative		
(i) Foreigners (British, Egyptian etc.)	39	37
(ii) Northern Sudanese	8	8
(iii) Southern Sudanese	1	2
Total	48	47
Percentage of Southern Sudanese	2%	4%
(b) Clerical.		
(i) Foreigners	12	20
(ii) Northern Sudanese	105	111
(iii) Southern Sudanese	81	136
Total	198	267
Percentage of Southern Sudanese	41%	51%
(c) Technical		
(i) Foreigners	61	50
(ii) Northern Sudanese	450	390
(iii) Southern Sudanese	405	369
Total	916	809
Percentage of Southern Sudanese	44%	45%

It has always been the endeavour in furtherance of the policy of advancing local culture rather than that of the Northern Sudan, to select Northern Sudanese officials, when their employment in the South is unavoidable, from among those thought to be sympathetic rather than antagonistic to Southern culture. In 1943 and 1944 selection was not always successful: many Northern Sudanese officials proved to have little sympathy with and no regard for the Southerner and some discontent arose among southern employees at the higher rates of pay earned (generally with less labour) by Northern Sudanese staff, especially as their influence on the young southern employee fresh from the intermediate school was not always good. The policy of substituting Northern Sudanese for British (and other foreign) officials in the Northern Sudan involves to some extent the replacement by Northern Sudanese of British officials (especially doctors) in the South, and this adds to the importance of this problem. No opportunity occurred for special training of Southerners as administrative assistants to district commissioners; the two appointments to such posts were made from among police non-commissioned officers who are literate in English. The majority of the Southern service is yet young and suitable candidates may be expected from the clerical cadre as they approach a more responsible age in the early thirties.

/The output ....

The output and standard of the government post-intermediate training centres at Juba were greatly improved. Clerical and accounting training remained a two-year course, elementary medical training a three-year course and new two-year courses for agriculture and for forestry were initiated and similar course for postal and telegraphic work to begin in 1945 was arranged for.

The output of the training centres was as follows :-

	1942	1943	1944
Equatoria Headquarters.			
Clerical and Accounting	9	9	9
Sudan Medical Service.			
Medical Assistants	12	-	7
Sanitary Overseers	2	1	-
Laboratory Assistants	-	1	-
Agriculture and Forests.			
Agriculture	2	-	5
Forests	-	-	-

The experiment referred to in the last report of appointing Southern under-officers to the Equatorial Corps has had less than a normal chance of success in the exacting conditions which war in remote areas imposes. It could not be given enough supervision, and the individuals chosen were perforce mostly of the clerical type (there being no other Southerners of sufficient education) and in consequence tended by their own inclination (and by that of their British Officers) towards sedentary quartermaster work.

The figures give no information regarding the employment of Northern Sudanese personnel in the Equatorial Corps of the Sudan Defence Force, which with the necessary adoption of part-mechanisation and of increasingly complicated ancillary services such as signals and motor transport maintenance units, had considerably to be increased. Recruitment of Southern Sudanese into Northern units of the Sudan Defence Force, and in some cases their subsequent transfer to service with the Equatorial Corps, led to unfortunate contrasts between Southern and Northern rates of pay; but by the full cooperation of the Major-General Commanding measures were taken to reduce the occurrence of such anomalies by confining recruitment of Southerners to the Equatorial Corps. Instructions in the same sense regarding permanent recruitment of Southerners into Government service in the Northern Sudan were issued to Governors of Northern Provinces and to all Heads of Departments.

2. Staff of the Egyptian Irrigation Department in the Upper Nile Province.

(a) Clerical

	1944
(i) Foreigners	33
(ii) Northern Sudanese	4
(iii) Southern Sudanese	0
	37

/(b).....

(b) Technical

	1944
(i) Foreigners	38
(ii) Northern Sudanese	168
(iii) Southern Sudanese	77
Total	283
Percentage of Southern Sudanese	27%

3. Non-Official Immigrants.

The number of Northern Sudanese trading in the South was as follows :-

1927	1930	1932	1934	1936	1938	1940	1942	1944
795	632	466	435	411	416	426	455	421

During the abnormal wartime conditions of demand for cattle to provide meat for forces in the Middle East a number of northern Sudanese traders were specially licensed to tap the herds of the Nilotic Southern tribes, though the total decreased as shewn, partly owing to the difficult trading conditions and partly to increased employment of Southerners as shop assistants. Permits to trade in the Southern Sudan granted to Northern traders do not cover their sons when these become of sufficient age to support themselves.

4. Education.

(a) The Mission Schools.

The following are comparative figures:-

	1927	1930	1932	1934	1936	1938	1940	1942	1944
Outschools (village schools)	-	-	189	310	392	599	442	464	317
Elementary Schools (Boys)	27	32	29	31	34	34	34	34	37
Elementary Schools (Girls)	-	-	5	16	17	18	19	13	19
Central Schools (Boys)	-	-	-	-	-	-	-	3	8
Central Schools (Girls)	-	-	-	-	-	-	-	1	3
Intermediate Schools	3	3	3	3	3	3	3	3	3
Trades Schools	2	3	3	3	3	3	3	3	3
Normal Schools	-	1	1	2	3	2	2	2	-

The total of village schools for 1944 excludes a number of catechist centres and village schools without buildings previously included under the classification of village schools. Two new elementary schools are included, one established by the American Mission in the Upper Nile Province and one by the Church Missionary Society in Equatoria. Of the eight Central Schools four are under the Church Missionary Society and four under the Verona Fathers' Mission. Normal schools, as such, have been

/replaced ....

replaced by these central schools. There are also fifth year classes for teacher training at certain elementary schools and a beginning has been made in sending boys for post-intermediate education to Uganda. It was happily possible by the end of 1944 in agreement with the Military authorities to remove the restraints made necessary by war upon the movements and activities of the Italian staff of the Verona Fathers' Mission, and action to secure the return both from Italy and from England of their staff detained there since the outbreak of war is in train.

(b) Attendances at Mission Schools.

Attendances at schools in 1943 and 1944 were (so far as accurate figures in local circumstances are obtainable) the following :-

	1943	1944
Village schools	4298	5993
Elementary Schools (Boys)	2713	2466
Elementary Schools (Girls)	456	667
Central Schools (Boys)	234	225
Intermediate Schools	242	262
Trades School	74	89
Total	8217	9702

(c) Attendances at Government Schools.

	1943	1944
Dinka Village school, Tonj, Equatoria	-	19
Central School, Abwong, Upper Nile Province	-	32

Both these schools are new undertakings, the main object of which is to supplement the educational work of the missions among the Nilotic tribes; they are described more fully in Appendix "D".

(d) Expenditure on Education in £E.

	1927	1930	1932	1934	1936	1938	1940	1942	1944
(i) Subventions to Mission Schools	3800	7925	7805	9085	10035	9255	15305	15890	18017
(ii) Cost of Government Schools	1326	1952	-	-	-	-	-	88	1633
(iii) Cost of Government Supervisory Staff and Services	852	2239	1315	1659	2511	2669	3913	4216	5039

The population of the two provinces concerned is estimated at about 1,710,000 souls: of these therefore but 9702 attended school in 1944 at an expenditure by Government of £E.24,789.

In January 1943 an educational council was formed in the Zande district of Equatoria and five further councils were subsequently formed for other districts in that province.

/These ....

These will it is hoped in time emerge into larger councils each concerned with a major vernacular language area. The councils are constituted of tribal authorities and representatives of missions and of departments of Government working in the areas. They are to advise on curricula and on school sites and terms, to encourage association between parents and schools and to help in fitting hygiene, nutrition, agriculture, crafts and animal husbandry in the educational framework, and in looking after boys who have left school to ensure the best use of their training.

5. Language.

(i) English.

While the Governor considers that the use of English in the Upper Nile Province has made little progress, the Governor of Equatoria reports that the knowledge of English is spreading rapidly in his province and that it will gain impetus from the teaching of English now being undertaken at the primary level in the schools. He adds however that the "Mongalla Arabic" patois will remain for some time the vehicle of expression amongst those who speak differing vernaculars and especially amongst the rank and file of the Police and Equatorial Corps and among prisoners.

Council at their 510th Meeting on 12.6.43 approved the payment at two standards of a small allowance for literacy in English to N.C.O's and men of the Southern provinces Police and of the Equatorial Corps of the Sudan Defence Force. The criteria upon which payment is based are (a) ability to speak English for ordinary duty matters (b) ability to read, write and speak English. The same criteria were adopted in assessing the pay of subordinate Government and local Government staff; the results were satisfactory. A Syrian Junior Inspector of English was appointed to help the teaching of English by local staff and to hold tests in the higher standard. 77 employees satisfied the examiner in the higher standard and 257 in the lower.

(ii) Local Languages.

The number of British officials qualified in local languages was as follows :-

1927	1930	1932	1934	1936	1938	1940	1942	1944
5	11	24	35	31	25	16	20	16

Of the 16 British officials qualified in local languages 12 are serving in Equatoria where there is a total of 53 British officials; and 4 are serving in the Upper Nile Province where there is a total of 21 British officials. The number of those qualified at present is therefore low. It can to some extent be explained by the use of English in technical departments, by recent transfers (many due to ill-health) to the Northern Sudan and by wartime preoccupations, but there is great room for improvement especially among technical officials. Two Northern Sudanese officials serving in the Upper Nile Province were qualified in local languages.

/(iii) ......

(iii) Publications.

The paper shortage has reduced publication of text-books to a minimum. There are a large number translated and ready for publication as soon as paper is available.

The following translations into the vernacular have been published during the period:-

In Bari	First Arithmetic.
In Dinka	The Acts of the Apostles. St. John.
In Acholi	Pilgrim's Progress - Composition Book II.
In Latuko	Sudan History - Native Study - Catechism.
In Mandari	Folk Tales.
In Zande	Children fight the enemies of health. Readers I and II. Primer II. Fruits of the Ground.

No new grammars have been published, but Part II of Dr. Trudinger's Northern Dinka Dictionary has been duplicated.

6. Administration.

Administration has continued with depleted wartime staffs on normal lines and chiefs' courts representing both larger and smaller territorial or tribal groups are slowly assuming under careful tuition further functions of Local Government. Their principal difficulty is not in arriving at sane and practical resolutions on the normal problems of their areas - e.g. increased food production, soil conservation, or rationalisation of social sanctions such as bride wealth or adultery compensation - but in ensuring by executive action - for which few competent agents exist that their resolutions are carried out. General meetings of District Commissioners and chiefs engaged in administering the great nilotic blocks of the Nuer and Dinka tribes have been held to discuss problems affecting each tribe as a whole; at these, major issues were defined and valuable agreements reached upon tribal administration proper and upon future economic and educational development.

7. Economics.

The outstanding obstacle to development of exports from the Southern Sudan is the cost of transport, whether Southwards or Northwards, owing to the length, paucity and difficulty of communications with the whole area inland from the White Nile. But a sound export trade (perhaps in timber, oil-seeds, beeswax, etc., in addition to products of the scheme described in Appendix "C") is essential to procure the import of useful and valuable consumers' goods without which the general standard of living (in particular that of health) cannot be raised. It has hitherto been strongly held that exports from the South can only be developed to compete without subsidy in the Northern Sudan, in East Africa, or abroad, on equal terms with those of more fortunately situated areas, by keeping the level of wages in the south low enough to discount the very high cost of transport

/to the ....

to the external market. In consequence however of the increased cost of living, of increasing sophistication, and of greater demands for labour as government works (including work on improving communications) increase, the level of wages necessary to secure voluntary labour, and to retain the services of locally recruited staff, has risen, and will continue to rise. The Southerner with very few exceptions need not work for wages in order to live, but can maintain an Arcadian but stagnant existence in his traditional pastoral or agricultural pursuits; the few who have become so accustomed to wage-earning as to be unwilling to return to so primitive an existence, can always find casual employment in the Northern Sudan at rates which the South can never afford to pay. The conditions however in the North deprive them of a future planned on indigenous lines in which they can play a full citizen's part, and they are condemned to a role of inferior and almost servile drudgery, as degrading for them as for their Northern employers. While an unregulated raising of Southern wages, whether in cash or in kind, at the present time might at first therefore perhaps attract labourers who are now obtained only with some difficulty, (e.g. for the government saw-mills) it would soon cease to be effective as the value of money fell with inflation.

To acquiesce in the continuation of the traditional Arcadian existence of the South would be to abandon hope of the economic and educational progress necessary to fit the southerner for survival in the closer contacts with the outside world which must inevitably sooner or later be forced upon him. Government cannot hold the ring for him for ever, or even perhaps for very long. The problem therefore is to balance the necessity of discounting the cost of transport for Southern produce against the inevitability (and desirability) of a general uplift, not of wages by themselves, but of health, education, husbandry, social standards, labour conditions, revenue, etc., together with wages. The problem is not an easy one, and is now engaging the close attention of all concerned. The only firm conclusions so far reached are that self-sufficiency in a balanced range of foodstuffs must be the first aim, and that the production of exports or of local cash crops must take second place. It is necessary also, at any rate so far as the Southern parts of Equatoria are concerned, that improvement of communications with East Africa and possible markets there, and even perhaps possible exports by way of Mombasa, should be explored when conditions permit, if necessary at Government expense.

The Zande development scheme described in Appendix "C" will not therefore exclude but will rather complement a general campaign to increase and improve food crops and animal husbandry. It is recognised that the scheme involves assumptions which if they prove false may result in failure and loss: but the scheme has in fact been approved as an act of faith in the innate capacity of the Southerner to make good, given the capital with which to start; as the Northern Sudan has made good having, by geographical and other accidents, been given capital first - in the form of railway, port, dam, and irrigation schemes.

8. Political Situation.

Should no extraneous considerations prevent the eventual decision on the political future of the Southern Sudan being taken solely with a view to the welfare and future prosperity of the Southern peoples themselves, it seems clear that it must be founded largely on an attempt to ensure that their political

/allegiance .....

allegiance will be given in such a direction or directions as will coincide with their natural economic ties. Those ties have not yet been firmly established, and the urgency of investigating them therefore has high political as well as economic and social significance. Their own future is at present not a subject of speculation among Southerners, so much as a subject about which disaffected or unduly politically-minded northerners (whether serving in the South or not) can stir up trouble in the Northern Sudan, in Egypt or in the South itself - not for the benefit of the Southerners but for their own extraneous political ends. Apart from evidence that such trouble-making has occurred in one or two instances, there is no "political situation" inside the Southern Sudan - yet. There are however indications that many of the educated Southern Sudanese - though their total number is still small - are puzzled and resentful about the backwardness of the Southern Sudan, apart from their own personal ambitions. One unfortunate result of these feelings has been that some of their number - whose services the South can ill-afford to lose - have succumbed whether of their own accord, or as a result of Northern persuasion, to the glamour of supposedly far higher real wages and wider opportunities in the North - a glamour which disappears after arrival in the North, when the greater cost of living, and the limited social and professional prospects open to those not of Northern Sudanese origin and upbringing, are learnt. The Church Missionary Society in conjunction with the Anglican diocesan authorities have done good work by the recent provision of welfare clubs - one in Khartoum and one in Omdurman - where the exiled Southerner may enjoy some social contact as among equals, and where he may be helped over his affairs - in particular his matrimonial affairs where he has left a wife behind him at home - and through which he can also be assisted, should he wish, to return to his own country.

KHARTOUM:
4th August, 1945.

CZ.

[XXXIII]

SECRET

ENCLOSURE TO KHARTOUM DESPATCH No.89 of 4th August 1945.

M E M O R A N D U M

ON PROPOSED RE-DIVISION OF EQUATORIA, [illegible].

1. In asking the approval of Council for a more intensive policy of educational and economic development in the Southern Sudan, which was given by Minute [illegible] of the 521st meeting, I wrote as follows on April 3, 1944.

"If Council approves the policy, it is likely that some change in the Southern provincial machinery will be necessary. Two possibilities stand out, firstly the re-division of Equatoria Province into two Provinces, secondly the appointment of a Lieut. Governor for the South. The former, I believe, is essential. Over the latter I have an open mind, as I have not time during the war to study its manifold implications, but there is a strong school of thought in its favour. In neither case, however, would the Manpower situation permit the change for some time, and I am not asking Council to approve major administrative changes at such short notice and without some ideas of staff and financial implications... But I want to place on record that I consider the present administrative lay-out, in Equatoria at least, is not fully suited to a development policy".

2. I now ask Council to approve, subject to a review of the financial implications, the re-division of Equatoria into two provinces as soon as Manpower and other considerations allow.

3. Mongalla and Bahr el Ghazal Provinces were amalgamated as Equatoria Province on [illegible]. Yirrol District from Upper Nile Province was added to Equatoria on [illegible].

I. Grounds for Amalgamation.

4. The grounds upon which the decision to amalgamate was taken were recorded by Sir Stewart Symes in "Confidential" despatches to the High Commissioner (Nos. 98 and 9 of 3rd and No. 100 of 7th July 1934 and No. 9[illegible] of 9th June 1935) and in the 1935 Political Memorandum. These papers are in the custody of members.

The proposal to amalgamate was not referred in advance to the Council, but the despatches were laid before the Council at the 413th and 426th meetings.

The proposal to amalgamate was not referred in advance to the Council; but the despatches were laid before the Council at the 413th and 426th meetings.

......

Sir Stewart Symes ....

Sir Stewart Symes summarised the particular objectives of government in the Southern Sudan as -

(a) free access and communication with all areas served by Nile Waters;

(b) frontier protection;

(c) tribal organisation;

(d) development.

He forecast that active pursuit of these objectives would, in order that the Southern Policy approved by His Majesty's Government might be carried to a practical outcome, tend to bring the whole southern area under a single combined headquarters of all branches of government which would be "semi-independent" of Khartoum.

Political development in the north might increase the desirability of this arrangement. In the Southern Sudan, the peculiar problem constituted by the distinction of its social and cultural conditions from those of the North suggested the advisability of establishing eventually a larger and technically better equipped local government centre under a chief executive officer invested with a liberal delegation of financial and administrative authority. For administrative purposes the region would continue to be subdivided into a convenient number of districts, each under a British political officer. Substantial powers of local government would be exercised by native chiefs and tribal bodies.

The region as a whole had certain problems, peculiar and common to it, such as :-

frontier protection, sleeping-sickness, fly, mission establishments and local tribal problems of Nilotic, Zande and various Mongalla types. The handling of each of these problems should be co-ordinated so far as possible and related to a general policy. Ideally, co-ordination and direction of local policies could best be exercised from a single centre to which could be delegated a maximum of authority and independence from Khartoum. But certain difficulties in an immediate substitution of one administrative centre for the three existing centres suggested a temporary division of the region into two areas.

5. Neither the premises nor the conclusions of Sir Stewart Symes's arguments (so far as they involved reduction in number of the three Southern Provinces to two without unification under a Lieut.-Governor) were accepted without question. Sir Angus Gillan as Civil Secretary, Mr. Nalder as Governor of Mongalla, Major Brock and Mr. Ingleson successively as Governors of Bahr el Ghazal, and Mr. Parr as Governor Upper Nile Province all recorded objections of various import and degree to the amalgamation of the Bahr el Ghazal Province with Mongalla Province which may be summarised as follows :-

/(a) The amalgamated ......

a) The amalgamated province would have five active frontiers, a local government system just beginning to be built up from what the slave trade, followed by misdirected government on pseudo-Egyptian rather than on African lines, had left, specialised mission and education work, difficult cultural contacts on the northern boundaries, great distances, very bad communications, and extreme difficulty of movement over wide areas a great part of each year. To this would be added the obligation to seek development, and the paramount necessity, in so primitive and heterogeneous an area, that personal contact should be achieved by all officials with the people whom they served, and with one another, with their own local seniors, and with missionaries and merchants. When combined with normal province work these diverse problems taken all together would make performance of his duties by the governor of any southern province larger than any of the three provinces then existing a physical impossibility. A governor would not be able to visit all the districts even once a year. Officials newly transferred to the south, whether departmental or administrative, entered a new world: their arrival was a set-back to policy until they had time to appreciate and apply it. This fact would greatly aggravate the total of burdens to be borne by successive new governors (themselves perhaps new to the South) for some years to come.

(b) Lightening of administration in the warlike Nilotic areas of the Bahr el Ghazal and of the Upper Nile Province, might well bring about a return to government by military patrol: (Sir Stewart Symes actually envisaged the disappearance of the District Headquarters of Aweil, Raga, Tonj and Yirrol, but this was found impracticable and did not occur). It would certainly be retrograde and would react seriously on what had been so hardly achieved in securing the confidence of the people, the cessation of slave trading and fighting, and the beginnings of work for reward, of proper medical care, and of education. The peoples' condition would deteriorate, their welfare suffer and their tractability decrease; while (perhaps most important of all) officials (and merchants) would be frustrated and discouraged to an extent which was found seriously to impair their work.

c) Any amalgamation would be premature; first amalgamations should be made in the better known and more stable north, (this was especially Sir Angus Gillan's view after a special tour in the South) and the south should be left until the

success of the "bigger unit" system was proved by the actual extent to which central and departmental authority could after a period in fact be shewn to have been delegated to the larger provincial administrations; and until communications and tribal stability on the South were further advanced. What authority which was to be delegated to two southern governors could not be delegated to three ? Three sub-centres would be necessary when the Lieutenant-Governor stage (which all supported) was reached: was the proposed organisation in two headquarters any real step toward that ideal ? (No satisfactory answer to these two questions has ever been given).

No amalgamation would effect any real economy: extra expenditure on Headquarters organisation and accommodation, and on communications, would preclude this; while if amalgamation caused unrest it would inevitably also cause additional expense: the time for economic development must come, and the preparatory spade work among the people which had been done during recent years would then have to be done again.

II. Decision to amalgamate Mongalla and Bahr el Ghazal.

6. These unanimous and dissenting views were fully expressed in writing by the then Civil Secretary and the Governors involved before the Governors' meeting at Malakal in May 1935 at which His Excellency took the decision, and again verbally at the actual meeting. The meeting ended without agreement and the minutes read as follows :-

"His Excellency directed that the following should be placed on record as a result of the discussions -

(i) that a southern province should be constituted, based on Juba, and including the present Mongalla and Bahr el Ghazal provinces;

(ii) that as soon as possible the Yirrol district of the Upper Nile Province should be included in the southern province;

. . . .

(iv) That Mr. Nalder should submit recommendations for the organisation of the area he was taking over and the staff which he considered necessary for it. In this connection the possibility of administering the northern Bahr el Ghazal under a Commissioner and so of his requiring an extra man of Deputy Governor rank should not be excluded.

(v) That the western area (of the Bahr el Ghazal) would require careful handling as being a potential area of trouble.

/III. Experience of ......

III. Experience of amalgamated Province.

7. The actual working of Equatoria as a Province on the extremely confined lines prescribed by Sir Stewart Symes up till the outbreak of war; and in the largely standstill conditions prescribed by wartime needs, has to a great extent justified the views of those who resisted amalgamation.

Mr. Parr reported after six years as Governor :-

" My six years experience of Equatoria has convinced me that
" so large an area (150,000 sq. miles) with five inter-
" national frontiers, 10 District Headquarters, three
" separate and independent missionary bodies, 25 political
" officers, some 15 major languages (plus a variety of minor
" tongues and dialects) cannot be satisfactorily administered
" by an officer of the status and with the staff of a
" Provincial Commissioner, who must be subordinate in so
" many details to departmental heads and to the Central
" Government in Khartoum. I would go further and say that
" no increase in Province Headquarters staff would make the
" present arrangement satisfactory.

"(Note: From Juba to Headquarters of Western District
" at Raga is some 900 miles by road via Yambio, the
" shortest route back to Juba is some 700 miles.
" Total 1600 miles).

" I cannot prove that one Provincial Commissioner cannot
" administer Equatoria: I can only state it is my personal
" belief.

8. Mr. Skeet, the present Governor, with whom I have discussed the question several times, agrees that the amalgamation has failed in its purpose, has retarded administration even during the care and maintenance period of the war, and will hinder any reasonable economic and educational development especially in the northern districts. The acute dissatisfaction caused by the amalgamation has continued till today and aggravated the feeling of frustration and neglect which always tends to pervade the Southern Sudan. This feeling is beginning to spread from British officials to the educated Southern Sudanese.

9. While the worst consequence of amalgamation foreshadowed has not occurred in Equatoria in so far as "government by patrol" has not had to be resorted to, it must be pointed out that the Dinka administration of the Bahr el Ghazal was not in fact lightened as proposed by Sir Stewart Symes, but that two extra District Commissioners were posted to the Dinka area in recent years, and that educational, medical, and veterinary work were in fact undertaken beyond the "care and maintenance" standard. At no time were Dinka district staff withdrawn from residence at out-stations as Sir Stewart Symes had proposed and the last Dinka District Commissioners' meeting in February 1944 at Tonj stressed the difficulties arising from disappearance of the Province Headquarters at Wau.

/10. More experimental ....

10. More experimental and devolutionary activity has in fact been going on (in a limited way) since the amalgamation in every sphere, and in both the agricultural and the pastoral parts of the province, than Sir Stewart Symes proposed.

It is not therefore possible to say whether or not an economy would have been achieved by the amalgamation had no such activity been undertaken. But without such activity it is certain that the loss of the peoples' confidence, the decrease of their tractability and a much deeper sense of frustration among officials, traders and missionaries than that which now in fact exists, would inevitably have been incurred. It is not in fact possible to keep a large province on a perpetual policy of simple care and maintenance.

11. Full experience both at Juba and in the central government has justified the fear that Equatoria could not be properly administered as one governor's province: and here it is pertinent to add (a) that no great delegation as envisaged by Sir Stewart Symes has in fact up to the present been made either by central government or by departments to their representatives in Equatoria, and that it is clear that the governor at any rate could not have carried further responsibility if such delegation had been made. The main purpose of the amalgamation has therefore never been operative; (b) that the governors and deputy governors of Equatoria have not been able to visit the outlying districts, and especially the North western area to which Sir Stewart Symes directed special attention be given, except at ludicrously infrequent intervals. It may be argued that the use of aeroplanes would make the province manageable: air services would certainly help (as would more wireless stations, - half of the ten district headquarters have no telegraph, telephone or wireless) but would only be a palliative and link up a very limited number of centres, and would be of doubtful value in the long rainy season. Most tribal centres, mission schools, agricultural and forestry stations etc., would still have to be visited by car or even on foot.

IV. Conclusions from experience.

12. In addition to the facts learned from experience regarding the working of Equatoria, it must be remembered that the proposal to amalgamate was based on reduction of all work in the Dinka areas to the minimum possible, and on only a very strictly limited agricultural survey in the remaining areas. Council has recently approved a policy of more intensive progress in the province. Proposed Educational, and Agricultural Boards, the Province Planning Committee (in consideration of which the possibility of re-division was not forgotten) and further bodies and work required to implement this policy cannot fail to necessitate that the province headquarters staff must not be overwhelmed as at present with normal administration for ten districts. While unified treatment of all questions common to the Southern Provinces together with political

developments ......

developments outside the South, may or may not in the future call for a Lieutenant Governor, it is in my submission clear that the urgent need at present is a province organisation which will be able to give a great deal of time to thought and to work connected with rational development, and to direct help to departmental staff in the field, especially to those new to the south.

V. RECOMMENDATION FOR RE-DIVISION

13. I see no alternative solution for the proper administration of Equatoria Province than its re-division into two provinces. A Sub-Governor or senior Dinka Commissioner at Wau would be unsatisfactory and no real solution, and his terms of reference and relations with Departments would be difficult to define. Improved communications by air and on the ground will not solve the problem either.

I therefore recommend that Equatoria Province be re-divided into two Provinces as follows: (I have for sake of convenience given the old names, and a map will be available at the meeting).

(i) MONGALLA PROVINCE to be composed of following districts -

	Sq. miles	approx. population (1941).
Juba	10710	72,011
Torit	10595	108,095
Eastern	18335	46,037
Mori	13970	54,982
Yei	6250	79,677
Zande	21345	185,043
TOTAL	81205	545,845

(ii) BAHR EL GHAZAL PROVINCE to be composed of following districts :-

	Sq. miles	approx. population (1941).
Western	37990	63,120
Jur River	16240	251,979
Aweil	11750	179,609
Lakes	11860	184,003
Total. .	77820	678,711 (712)

It will be seen from table below that except for the exceptionally large provinces of Kordofan and Blue Nile, the new provinces compares reasonably in population and number of districts with the Northern Provinces, and will be in fact larger in population than Kassala, Northern and Upper Nile Provinces.

/New Mongalla ......

	Population	sq.miles	districts.
New Mongalla	548,835	81205	6
New Bahr el Ghazal	678,691	77820	4
Darfur	715,543	138150	5
Kassala	421,978	134450	4
Northern	535,176	256900	4
Upper Nile Prov.	480,182	92270	6
Khartoum	259,000	5700	3
Blue Nile Prov.	1,410,465	54775	6
Kordofan	1,317,121	146930	6
Equatoria	1,224,557	159,025.	10

14. The POLITICAL repercussions of this change are not easy to assess. The Northern educated Sudanese are sensitive about the South and suspicious of almost anything we do there. They dislike our educational policy (use of Missions and teaching of English instead of Arabic) but they also criticise the backwardness of the South after 40 years of Government. The answer to any questions about a re-division of Equatoria is that the Government is also disturbed about this backwardness, and has approved a more forward policy in economic and educational development, and considers that experience has shown that such development is only possible with more manageable units. An excellent precedent exists in the previous system of smaller Provinces in the Northern Sudan which was found necessary for many years when the North was also in a backward state.

15. I have not yet investigated the FINANCIAL implications as I wished to know first whether Council agrees that there is a prima facie case for the two Provinces. It would obviously involve some increase of staff and buildings i.e. capital and current expenditure. If Council agree with the general tenor of my arguments, the approximate cost can be estimated and laid before Council at another meeting this spring together with answers to any other queries raised.

CS SCR 10.A.3/4

CIVIL SECRETARY'S OFFICE
KHARTOUM: 27.1.1948.

MR.

[XXXIV]

APPENDIX "C".

AD HOC COMMITTEE - ZANDE PROJECTS.

Record of discussion on estimates of Capital and recurrent expenditure held at Yambio on 25th. February, 1945.

Present : All members of ad hoc committee.
Also present Major J.W.G. Wyld, Mr. D.M. Weir, Dr. H.M. Woodman and Mr. G.E. Janson-Smith.

ITEM 1.

Mr. March opened the meeting by asking the Committee to devote the first part of the morning to the consideration of estimated costs for the Production Section which had been prepared for each of the proposed projects. These estimates had been compiled by Mr. Franklin. The total estimate would represent the amount which government would be asked to provide for capital expenditure, but it was hoped that over-draft facilities could be arranged to provide working capital.

A detailed statement of expenditure had been circulated to all members and the meeting proceeded to examine this statement item by item.

1) GINNING FACTORY.

£.10,000 for purchase of Torit and Shukoli factories and re-erection at Lingasi. Mr. Skeet agreed that so far as the province was concerned there was no objection to this. It was also agreed that the Board should take over the Maridi ginnery, a suitable figure for which was considered to be £.3,500, making a total capital expenditure on ginning factories of £.14,000.

2) STORESHEDS.

In order that the cotton could be properly blended it would be necessary to store a complete year's cotton crop before beginning to spin. Good storage at the industrial centre was therefore necessary. Satisfactory sheds built of red brick in cement mortar and with an iron roof would cost £.10,000.

3) DECAUVILLE TRACK.

About 1 mile of track at industrial centre for moving bales and for other internal transport would be required - £.2,000.

4) SPINNING AND WEAVING.

The estimated cost of the complete mill working on recent figures supplied by Platt Bros. is £.120,000. This figure makes provision for a small dyeing plant to dye in the piece. Messrs. Platt do not advise dyeing in the yarn at the

outset. Mr Foley stated that if we grow the type of cotton which is intended we will produce a better quality Calico than is at present available. He pointed out, however, that the machinery proposed will only cover a small range of weights including the production of Dragon O of between 8 and 12 lbs per 30 yards piece. This range includes the type known as wazn ashara.

It will not be possible to produce "zarag" or "khot" both of which types of light weight cloth are favoured by the women and are cheaper than wazn ashara. It was finally agreed that Mr. Franklin should explore the possibility of splitting the factory into two sections, one for the production of the heavier and one for the production of the lighter weights. On the question of the sale of the cloth it was agreed that a large portion of the output should be sold in Equatoria or Upper Nile rather than be exported to Khartoum. Mr. March pointed out that there would probably be a larger profit to the Board on cloth sold in the north. Cloth sold in Equatoria must be controlled at one price.

OIL MILL.

Mr. Franklin stated that the estimate of £.12,000 would provide a mill capable of dealing with all local types of oil seeds. In a general discussion on oils and soap making it transpired that cotton seed oil alone was not entirely suitable for soap making and that a proportion of pericarp palm oil or other hard oil was desirable.

It was agreed that the oil cake from the mill should be used for manurial purposes if not required for cattle food.

SOAP FACTORY.

Estimated cost £.3,000. The discussion on the soap factory was interlocked with the discussion on items 5 and 8. Mr. Foley pointed out that the Board should not rely on exporting any soap to the north where there were innumerable backyard and other soap making "factories". This backyard type of industry must be prohibited in the south. Soap from the factory will be retailed at 1 P.T. per 200 gramme cake and it was emphasized that each cake must be properly stamped. This raised the question of a registered trade mark for the Board and Mr. Foley agreed to take up this matter in Khartoum.

It was agreed that the soap must be packed in boxes rather than bags and Major Wyld considered that until such time as plantations of Cedrella would be available suitable timber for boxes could be obtained in the forests.

7) JAGGERY SUGAR FACTORY.

The estimate of £.3,000 allows for a power driven crusher, buildings and boiling pans. It was suggested that for the first year or two the two hand crushers now in the province might suffice.

8) PALM OIL CRUSHING PLANT.

No estimate was provided as several years must elapse before the Board had sufficient nuts to crush.

9) COFFEE MACHINERY.

The estimate of £.500 allows for hullers and drying trays only. As no export of coffee from the province is envisaged it was considered that the more elaborate method of preparing coffee beans by pulping was unjustified.

10) AGRICULTURAL MACHINERY.

Allowance is made for tractors and different types of agricultural machinery in the provision of £.4,000. The tractors will be used for clearing bush as well as drawing agricultural machinery.

11) GARAGE AND WORKSHOPS.

These are required for upkeep of all the Board's vehicles, general maintenance of factories etc. and for the training of mechanical staff. Allowance of £.5,000.

12) MOTOR TRANSPORT - PRODUCTION.

An allowance of £.12,000 for the purchase of six 3 ton diesel lorries. These lorries may also be of assistance to the Trading Section.

13) MOTOR TRANSPORT - SUPERVISION.

A total of £.3,000 will be required to provide each of the inspectorate staff with motor vehicles. In passing Mr. March mentioned that the Manager of the Board and one inspector would probably be based on the industrial centre and 2 inspectors on Yambio. Major Wyld stated that in the early stages of development he thought the manager should be in Yambio as there would be many points on which the manager and the district commissioner would wish to confer. It was agreed to leave this point open at present.

14) WATER SUPPLY.

This item referred to the water supply for the Industrial Centre and Mr. Franklin explained that the £.20,000 given by him was a token figure. He hoped that the khor which the committee had seen near the Lingasi would provide all the water necessary but a survey was required to find out

i) if the khor in itself carried sufficient water

and ii) if the water held up in the khor by a dam would percolate away or not.

As it appeared that no surveyor was likely to be available for several months it was suggested that an earth dam with clay core and spill-way be constructed this year. If satisfactory this might give the answer to both i) and ii) above. It was agreed however that a competent surveyor was required as early as possible and that three separate surveys were necessary (a). a survey of Yambio and proposed town extension (b) a survey of the industrial centre (c) a survey of the proposed experimental farm and training school area.

The total annual requirements of water at Lingasi would be 250,000 tons.

15) POWER STATION.

The power station, estimated to cost £.35,000 was designed to run on producer gas. The producers would burn all types of scrap wood down to material of 2 inch diameter and approximately 10,000 M3 would be required annually. Sufficient wood was available locally until specially planted plantations could be cut.

16) SAW MILL.

No allowance made as this would be run by Forest Division.

17) FLOUR MILL.

This mill, intended to crush cultivators' grain and also grain grown by the Board for sale to workers, was estimated to cost £.500.

18) CLEARING WHOLE AREA AND CONSTRUCTION OF INTERNAL ROADS AT INDUSTRIAL CENTRE.

The figure £.9,000 may require revision as the basis of the calculation, i.e. labour rates @ 1 P.T. per day, is probably too low. The area to be cleared includes 1,000 feddans for food crop production.

19) EXTRA DISTRICT ROADS.

The allowance of £.20 per mile for 100 miles appeared to the meeting to be adequate.

20) EXTRA MAIN ROADS.

No provision made and the meeting considered that this was rightly a charge on government.

21) ESTABLISHMENT OF MARKETS.

The allowance of £.1,000 appeared to the meeting to be adequate for purchase of weighing machines and construction of temporary cotton markets.

22) COFFEE CLEARING AND PLANTING.

23) SUGAR CLEARING AND PLANTING.

24) PALM OIL CLEARING AND PLANTING.

25) FIREWOOD PLANTATIONS CLEARING AND PLANTING.

Items 22 - 25 amount to £.9,250 and are calculated at the rate of £.5 per feddan.

26) HOUSING.

The general question of types of houses and types of building materials to be used produced considerable discussion. Dr. Pratt feared that unless these houses were properly mosquito proofed there would be a considerable amount of sickness amongst the northerners. Mr. Foley asked if tiles could not be used in place of iron-sheets for roofing. Even if tiles were more expensive than iron all the money expended would remain in the country. Mr March hoped that the building would be done by the Board under its Works Engineer. The area to be allotted to each of the 345 operatives' houses and the general town planning of the industrial centre produced much discussion. It was finally agreed that Mr. Franklin, Major Wyld and Dr. Woodman should form a housing sub-committee to consider the types of houses to be built for each type of employee.

N.B. See minute 7.

27) OFFICES AND RESTHOUSES.

The meeting considered that the estimate of £.6,300 was reasonable.

28) MEDICAL, EDUCATIONAL & PROVINCIAL SERVICES.

The meeting agreed that rather than include a figure for capital expenditure in connection with these services an annual grant be made to cover services rendored. Each department would need to submit an estimate of its requirements.

It was also suggested that the Charter should contain a section whereby a proportion of profits would return to the people in the form of social services.

N.B. See minute 2 (3).

29) TELEPHONE.

It was agreed that the Board should pay the Post and Telegraphs an annual rent to cover installation and maintenance.

ITEM 2. TRADING SECTION.

Mr. Foley gave the meeting his ideas regarding the set up of the trading section, including a rough estimate of the probable capital expenditure involved and the annual current expenditure required. The main points of the scheme are :-

(a) Three base shops at Juba - Wau - Yambio respectively.

(b) Ten township shops at centres to be selected later.

[XXXV]

[J 3128/165/16] No. 34

Mr. Speaight to Mr. Scrivener. (*Received 21st September*)

Dear Pat, *Cairo, 15th September*, 1945

WITH reference to our despatch No. 1174 of 21st August, I enclose a copy of a letter from Khartum Secretariat about the Southern Sudan. [30445]

II

We agree with Khartum in so far as the lack of a public statement on our policy in regard to the Southern Sudan is liable to create the same suspicion here as in the Northern Sudan. We are, however, bound to weigh against that consideration the undesirability of any move on our side which might gratuitously stir up extra interest here in this vexed question. The whole problem of the future of the Sudan is bound to come up soon when the treaty is being revised, and from the Egyptian point of view it seems better to hold up until then any reassuring statement which we may have to make about our intentions in regard to the south. Meanwhile we feel that there is no point in going to meet trouble half way.

I am sending a copy of this letter to Khartum.

Yours ever,
RICHARD SPEAIGHT.

Enclosure in No. 34

Khartum Secretariat to Cairo Chancery

Dear Chancery, *Khartum, 3rd September*, 1945

IN the enclosure to your printed despatch No. 320, Lord Killearn suggested to the Secretary of State that the problems of the Southern Sudan which we set out in our despatch No. 89 might be discussed with the Governor-General in the United Kingdom. As you know the civil secretary will join his Excellency in the United Kingdom within the next few days, and we very much hope that such discussions will be held. Robertson is therefore taking with him copies of this letter and of the enclosures.

The point is that we feel that the discussions will be of particular value on one point—whether a public statement cannot now be made of the policy. Our present secrecy gives rise to exaggerated suspicions in the Northern Sudan, and our silence or reticence on the subject to some extent prejudices the all-important good relations we hope to maintain with responsible Northern Sudanese.

We should therefore very much like such a statement to be made, but we fully realise it will have to meet various Imperial and Egyptian considerations with which we are not primarily concerned. From our point of view, it must be uncompromising on essentials—that responsibility to the southerners is ours, not that of the Northern Sudanese, and that we are best fitted to decide what is best for them—but we hope that it need not go back on anything so far made public by us, nor be avoidably upsetting to Northern Sudanese opinion. The enclosures therefore comprise, briefly, the recent public statemens made by us on our policy for the south, and some representative indications of Northern Sudanese opinion.

They are listed below.

Yours ever,
SECRETARIAT.

Public Statements by the Sudan Government on Policy for Southern Sudan, and representative indications of Northern Sudanese Opinion

1. *Sir Stewart Symes.*
   Paragraph 7, appendix IV. Report on Sudan for 1937.
2. *Sudan Government Gazette, No. 731.*
   Legislative supplement, September 1943, to Advisory Councils Ordinance, 1943. Extract from explanatory note.
3. *Graduates' General Congress.*
   Extract from memorandum to his Excellency, October 1943.
4. *The late Sir Douglas Newbold.*
   Extract from broadcast on (2). January 1944.
5. *Extract from Note of Conversation with some leading Sudanese. October 1943.*
   Sir Douglas Newbold—Ibrahim Eff. Ahmed, Abdel Magid Eff. Ahmed, Ahmed Eff. Shingeiti.
6. *Press Conference with Public Relations Officer, August 1945.*
   Extract from record.

1. *Extract from Report on the Administration, Finances and Condition of the Sudan in 1937*

APPENDIX IV

Monograph on some Outstanding Features and General Purposes in the Administration of the Sudan

* * *

7. The general conditions of the Northern Sudan must be sharply distinguished from those of the south. In the former region Arabic is generally a lingua franca, and Arab social and cultural ideas are more familiar. South of latitude 12° is met a medley of tribes, with different languages and usages, in which few threads of common sentiment are discernible outside the primitive needs for food, reproduction and self-defence. Natural obstacles of terrain and intercommunication in a region subject to an annual alternation from inundation to—in many places—drought are greater. Trade is meagre and cash crops hard to find and market profitably. Sleeping sickness and "fly" head the list of a large range of local evils. The whole of the region is highly malarious. Baleful memories of populations which were decimated in places and disorganised everywhere by the slave traffic created a miasma of distrust of any outside interference, which is only now being dispelled by extended contact with the officers of a new Government that has proved to be benevolent as well as powerful.

More than thirty years of patient, cautious penetration by officials and others, including missionaries, is beginning to yield fruits in the reintegration of a normal tribal life, in good public security and a friendly attitude on the part of the natives. These southern societies are now in process of being reformed along indigenous patterns in accordance with their natural capacities and material requirements. This is the simple aim of the so-called "southern policy." It recognises that the southern genius is distinctively African and negroid. It conceives that the desirable nexus between the peoples of the Northern and Southern Sudan will be best established on a firm basis of common interests and mutual tolerance. As time passes, this nexus will undoubtedly be strengthened and extended, but whether, initially, by passage of Northern Sudanese southwards, or, as seems more likely, by an infiltration of "southerners" seeking work in the more prosperous districts of the Northern Sudan, is still uncertain. In either case the primary urge will be an economic one, and intermingling of the two—very different—racial stocks need entail a state of political subjection to neither. Improved relations already prevailing on the fringes of north and south between "Arabicised" and negroid pastoralists promise well for the ultimate success of a policy which is clearly well adapted to suit local conditions and by its utilisation of "southern" employees has provided a good and most economical administration of the region. In the wilder parts of the territory a risk of local disturbances and of outbreaks of violence must always be taken into account. Administrative hold is necessarily light, the people are easily excitable and warrior classes still cherish a martial tradition. But the risk seems to have lessened of late years. In many communities a more reasonable element is coming to the front, and chiefs, in regular contact with a district commissioner, exercise, with the support of their retainers, a new and more wholesome authority. Behind them, in an emergency, stand the State police, a stout body of men usually recruited locally and organised on a provincial basis. In the background, and more rarely called upon, is the Sudan Defence Force, highly mobile and well equipped for frontier protection and military operations in the country.

---

2. *Special Legislative Supplement, dated 1st September,* 1943, *to* Sudan Government Gazette, *No.* 731

The Advisory Councils Ordinance, 1943 (1943 *Ordinance No.* 7)

Advisory Council for the Northern Sudan

UNDER the provisions of the ordinance the Governor-General in Council has approved the Order, establishing an Advisory Council to cover the six provinces of the Northern Sudan. The reasons for the limitation of this council to the six northern provinces (which have a population of over 4½ million) are two-

fold. Firstly, the general conditions, social, cultural, economic and linguistic of the Northern Sudan are, as described by Sir Stewart Symes in paragraph 7 of the monograph mentioned above, sharply distinguished from those of the Southern Sudan. Secondly, the ethnic diversity and comparative backwardness of the southern tribes preclude the selection of suitable indigenous representatives. In short the south cannot at present be adequately represented in the north, nor can the north represent the south. The ordinance, however, provides for the possibility of a separate advisory council for the southern provinces, or of an advisory council for the whole Sudan, whenever either of these alternatives may be found desirable and feasible.

---

3. *Extract from a Memorandum received from President, Graduates' Congress, Omdurman, to His Excellency the Governor-General, Khartum, through Civil Secretary, dated 6th October, 1943, giving the Views of the Congress on the Legislation concerning an Advisory Council for the Northern Sudan*

* * *

. . . . THE Advisory Council Ordinance contains a principle which confirms our fears and doubts, *i.e.*, the exclusion of the south from this council, whether in its constitution or with regard to the subjects to be referred to it. We used to approve of the application of different systems of administration in local government, because every area has its own problems and nobody can solve the problems of any area better than its own sons. But we cannot understand nor accept the application of this principle to the Central Government.

It is obvious that the sphere of the Central Government covers in particular all legislation which concerns the development of the whole country and its general progress in the fields of education, health, agriculture, trade and industry, as well as defence. We had believed that the Central Government with which the Sudanese were to be associated included the administration of the whole Sudan. The Advisory Council to be formed at the top of the pyramid should therefore cover the whole Sudan. It is not an essential condition for the unity of a country that all its parts should be on the same level or progress. Nor, in fact, is this principle applied to what is called the "north" when the Juba Mountains, which is included in the sphere of the council, resembles the "south," and the policy of the south is applied to it.

The principle of separation might be approved if there exist hostilities or dissensions which might result in the disturbance of public security. But, praise be to God, we have neither seen nor heard of fighting in the streets of large towns between the sons of the north and those of the south, as happens in Indian towns between the different sections of the Indian population. In fact, the sons of both the Northern and Southern Sudan have participated, since the Fung era, in the army and in the administration of the country; and Sudanese troops under the Turkish régime were mostly southerners, of whom there were leaders whose names have been recorded in history. During the Mahdia Jihadiya warriors enjoyed a special renown. One of the greatest leaders in the Mahdia is Hamdan Abu 'Anga, a southerner, in whose army enlisted northern leaders and soldiers, who were proud of his leadership. With them, he defeated Abyssinian forces and conquered Gondar. We need not go back to the distant or near past. There is the famous case of the Sudan Defence Force to-day and we are all proud of the services it has rendered in the cause of democracy. Its fine qualities on the battlefield have been officially recognised. Did we ever discriminate between northerners and southerners in its ranks? Did we ever ask, when an S.D.F. division had displayed valour, whether its men were mostly northerners or southerners? Heaven knows we did not.

Here, your Excellency, we apologise for a digression. We have come to apprehensions of a policy which has so far been carried out without legislation, but has now been given a legislative form. In this digression we will take up the question of south in its entirety. The present Government has now lasted forty-five years, during which we admit that the north has made substantial progress in many walks of life, though not to the degree hoped for. We would have like to see a similar, even greater, progress made in the south. Neighbouring countries, like the Congo and Uganda, have seen the light of civilisation, while the mentality

and the ways of production and living of our brothers, the southerners, have remained as they were, in spite of the fact that the possibilities of progress in their area exceed those of many northern areas.

This policy for the south, which has now been disclosed in order to be confirmed by the new legislation, has existed in fact, since the beginning. All sorts of obstacles are placed in the way of those wishing to enter the south. There are also the regulations which prevent southerners from emigration to the north; the official encouragement of, and monopoly given to certain missionary bodies, and the placing of obstacles in the way of, nay, even the complete prevention of, the spreading of Islam; the great effort made to create among southerners a *lingua franca* written in Latin letters, whereas Arabic will spread among the people of the south as soon as the door between the north and the south is opened. If these missionaries had enlightened the southerners and raised their standard to the level of northerners we would not have objected to their presence and would have looked upon them as servants of humanity and civilisation. But, unfortunately, they have done nothing of this sort. On the contrary, the various missionaries working there threaten to create religious differences similar to those to which Europe succumbed in the Middle Ages. The seeds of religious antagonism have been sown in Equatorial Africa in general and in the Southern Sudan in particular.

We are not selfish people who aspire to positions and power for ourselves. But we are a people who feel the responsibility of paving the way and laying the foundation for the coming generations, and we want this valley to maintain the spirit of united consciousness in religion and language which, as your Excellency knows, are among the factors of real nationalism. There are nations which suffered before us from these differences which time could not remove. Is it compatible with the spirit of humanity that these differences should be deliberately created among us? To read what is written by Julian Huxley in his book, "Afrien View," on the divergence between the different missionary bodies, and their effects on the poor African peoples, is enough to make one's flesh creep in anticipation of these results in our "South" in the future.

Since the old Egyptian régime, the south has formed part of the Sudan and remained so in the Mahdia. Emir 'Arabi Dafa'all was, as your Excellency knows, the last Governor of this region. After the reconquest of the Sudan the south remained as an integral part of the country from the administrative point of view. So recent history confirms the unity of the Sudan. From the economical point of view, the Northern and Southern Sudan form one country. A look at the map shows clearly that the Nile Valley is an economic unity, since there are no natural barriers. The variations of climate and rainfall in the Sudan make the production of various crops contribute to the economic soundness of the whole country. One of the great mistakes made in the Treaty of Versailles was the division of the Austro-Hungarian Empire into sections differing in language and nationality but economically inter-dependent. If the makers of the Treaty of Versailles were aiming at weakening the Austro-Hungarian Empire, militarily and politically, is there any justification for weakening the economic unity of the Sudan? It is certain that the political separation of the Southern and Northern Sudan will lead at the end to the economic separation of the country, and *vice versa*, as the political unity is one of the greatest bonds of economic unity.

Slavery was a crime against humanity which had before us been committed by Europe and America. It has completely vanished in our country, and none of us think of reviving it. On the contrary, we call for the abolition of any sort of slavery, even in its simplest form, such as the control of thought, let alone the control of the body. There are no ambiguities in our society which justify any fear in this direction. We, therefore, beg your Excellency to remove the existing barriers between the Northern and Southern Sudan, and let those who are, in fact, brothers have the right of intercourse. We also beg your Excellency to adopt a quick constructive and educational policy, with a view to reducing or removing the cultural differences between the two parts of the country.

We wish to see money from the Central Treasury spent generously on the development of the south. None of us would like to see his fellow-countrymen naked any longer.

• • •

4. *Extract from Broadcast on the Advisory Council for the Northern Sudan by Sir Douglas Newbold, K.B.E., on 14th January,* 1944

* * *

. . . . I SHOULD like to meet another apprehension, and that is the fear that behind the Advisory Council's ordinance there is hidden a secret policy to split the Sudan in two and cut off the southern provinces from the north. No such decision has been reached, nor is the Sudan Government empowered on its own to make such a decision. The reasons for confining this council to the six northern provinces are much simpler. They are practical and not political reasons, and have been explained both in the explanatory note attached to the laws and in a simple note in Arabic of which over 1,000 copies were circulated about two months ago. We are not prejudging the future status of the Southern Sudan. It is simply that the Southern Sudanese have not yet, for historic and natural reasons, reached a degree of enlightenment and cohesion which enables them to send competent representatives to a council of this kind. Nor are there any Northern Sudanese who can fairly claim to be able conscientiously to represent the southern peoples. We must look facts in the face. The same difficulty applies in a lesser degree to the Nuba Mountains districts, but owing to their closer connexions with the north and the fact that they are an integral part of the Kordofan Province we have thought it necessary, in spite of some differences of language and outlook and social life, to arrange for their representation on the Kordofan Province Council, and I have just been to El Obeid to discuss the method with the province authorities. It is not easy but not insuperable. It has been suggested that district commissioners or even missionaries might be nominated as southern representatives. A district commissioner might with difficulty represent the Nuba Mountains, but the diversity of tribes and customs and languages and the distances in the southern provinces are such that almost each district would have to have a separate representative, and it is the Government's aim that this council should be a predominantly Sudanese assembly.

We have carefully drafted the ordinance so that later on, when our plans for accelerating the educational and economic development of the south have matured, it can either join up with the northern council or have a separate council of its own. It is interesting that in several southern areas native local government is developing well.

* * *

---

5. *Extract from Note of Conversation between Sir Douglas Newbold, Ibrahim Ahmed, Abdel El Magid, Ahmed El Shingeiti, in Omdurman on 22nd October,* 1943

* * *

Southern Sudan.

IBRAHIM Ahmed said missions had done good work, but were bad educationally, or at least results were terribly slow. Shingeiti said northern educated Sudanese knew nothing of south and felt cut off. We discussed question of Arabic (no one really raised religion) and economic development. They suggested a few boys should come to Gordon College (secondary) from south. I told them, prophesy its future, that it needed development and education (which latter I as regards future of south, that in its present primitive state it was idle to admitted was backward) whatever its future. If we (Education Department) took over education from missions, it would be much bigger drain on northern funds *and staff*, and one wouldn't find northern teachers to learn southern vernaculars as long-resident missionaries do. We did not feel Arabic and English could be taught in addition to a group-language or vernacular. I agreed that the question was complicatated and delicate, but I took the opportunity to point out that no frontiers in or round the Sudan can be regarded as sacrosanct eternally, and that the happiness and prosperity of the people was more important than territorial inviolacy, *e.g.*, *if* it is legitimate to consider, or press for the Anuak of the Baro Salient to be transferred from Abyssinia to Sudan to their Nilotic brethren in U.N.P., or for the Beni Amer of Agordat district, or Habab, &c., of Keren and Nacfa district (which together would mean transfer of over half Eritrea to Sudan), surely it is not an outrage to suppose that it *might* later make for the happiness of the Latuka, Acholi, Lango, &c., of Equatoria to be transferred to Uganda later on, with whom they have common

language, customs and religion. (Similarly, would the Sudanese consider that the Congolese *intelligentsia* of, say, Stanleyville and Leopoldville, if any, were outraged by the transfer of a large block of tribes west of Juba from Belgian Congo to Sudan in 19— ?

N.B.—I didn't ask this question, but I mentioned that two-thirds Zande lived in the Congo and only one-third in the Sudan. I hastened to assure the effendia that no negotiations of any sort were in train for any transfer to Uganda, I only wished to point out that Southern Sudanese interests might be separate and frontiers were not eternal. Mr. Owen said economic considerations were valid and I said yes; these point north for some of the Southern Sudan and south for others.

* * *

6. *Record of Fourth Press Conference held in the Office of the Information Officer on 6th August,* 1945

1. *Question submitted by Mohammed Amer Beshir*

(*a*) *Q.*—Can I know the reasons for preventing the press from dealing with the problems of the Southern Sudan?

A.—The press is not now prevented from dealing with matters affecting the Southern Sudan. The Government's letter to editors relaxing censorship said: "On the civil security side there are certain subjects . . . . which if handled by the press unwisely, inaccurately or prematurely, might be a source of embarrassment or misunderstanding prejudicial to orderly and constructive progress. One such subject is the Southern Sudan. The Civil Secretary hopes that when you have occasion to deal with a subject of this kind, you will do so factually and constructively . . . . The Information Officer will always be ready to give you advice."

If some clearer definition is needed, you will do well to remember that, contrary to the common belief that the Sudan Government is aiming at the division of the south from the north, Sudan Government is not empowered to take such a decision of policy. Sudan Government's policy is to ensure for the Southern Sudan a reasonable chance of local self-determination and self-development. This might be hampered by the actions of the people of the Northern Sudan. While it may be true that some educated northerners have served and wish to serve the south loyally and liberally, this cannot be said about some of the northern tribes, which are only prevented by public order from maltreating black tribes. When writing about the south you must bear in mind its right to self-determination.

Further you will be careful not to write seditiously or in a manner calculated to stir up religious strife by provocative and irresponsible writers about missionaries. Having asked you to treat the matter of the south constructively on these lines, Sudan Government might be compelled to take sanctions under the Press Laws against any newspaper which abused this relaxation of censorship.

[XXXVI]

WITH REFERENCE TO THE MEMORANDUM
ON THE FINANCIAL RESULTS OF 1944
AND THE BUDGET ESTIMATES 1945

An explanatory memorandum on the financial results of 1944 and the budget for 1945 is already in the hands of members. I do not propose to add a great deal to the detailed information given but I should like to make a few general observations and to comment upon certain aspects of the situation.

The 1944 results were adversely affected by a severe and widespread invasion of desert locust and by unfavourable agricultural conditions. In spite of anti-locust measures costing nearly £E.240;000 extensive damage to crops was experienced and the loss of dura alone was estimated at some £E.50,000 tons. Crops on the whole were much smaller than the preceding season, and the Gezira cotton crop was the worst for 10 years. On the other hand foreign trade showed a considerable increase over 1943, chiefly because of exports of cotton seed from old stocks, but partly due to some increase in imports. In the absence of economic controls the year might have caused a set-back in the Sudan. As it happened there was no general deterioration. Distribution of dura and of textile goods and other necessaries was secured, and prices were maintained under control. Once again the Sudan made its contribution to shipping needs by growing its own wheat. Local purchasing power was assisted by the considerable expenditure of the fighting services although not of course on the heavy scale of the earlier years. On the whole the year can be regarded as one of relative stability in the economic field and this condition is reflected in the financial results.

I am conscious that the war years have been full of restrictions. The war is finished. We have now entered the transition period and are able to look ahead and plan from the starting point of a sound financial position. Our surest way to secure the fruits and benefits of post-war planning is the continued maintenance of a sound position. In many countries there is economic dislocation from which the Sudan has been spared. Unwise spending will produce unhappy results. Nor is development merely a question of spending. It is necessary to look far ahead in measuring the consequences of new proposals for expenditure. Staff, in the early years of service may bring a light burden to the budget but as the years pass increases of pay and pension charges have to be met. And in the case of permanent works - capital expenditure is followed by annual charges for maintenance - money for which has to be found. It will therefore be clear that new expenditure must be considered in the long run in relation to new taxation or new sources of revenue.

Since the first emergency measures were introduced at the outbreak of the war, a fair measure of success has been achieved, through the Government's stabilisation plan, in co-ordinating action with the dual object of helping forward the war effort and of maintaining economic stability. Heavy subsidies have been paid from the Price Stabilisation Account to hold in check the price of necessaries to the consumers. The measures taken have undoubtedly simplified the cost of living problem.

Other counter-inflationary factors have been the restriction of outlay on domestic administrative services to bare essentials (apart from education which has been given high priority even in war-time); the introduction of

a compulsory savings element to the tax system; and the vigorous prosecution of a war-savings campaign. Post Office Savings and War Savings Certificates at the end of 1944 totalled £E.1,020,930 compared with £E.133,000 in 1939.

So long as we continue this safeguarding policy the country is in a favourable position to tackle post-war problems. Inflationary influences - which destroy the value of money - are still active and will continue so during the transition period from war to peace. The Government is doing its best to mitigate the hardships caused by shortage of supplies due to the war. Until peace-time goods are available in greater quantities, some measure of control must be maintained over prices and distribution, and profiteering suppressed.

The 1945 budget was framed in war-time and it reflects the Sudan's war-time policy. It anticipated a deficit of some £E.251,000 due mainly to the pressure of emergency expenditure. Although budget results may be better than the estimates this, in the event, would be due almost entirely to the excellent cotton crops which have been harvested. A general view of the position indicates that the present high level of revenue is only sufficient to cover existing services and that only by the development of the revenue position will it be possible for the country to meet the growing needs of its social services both present and additional. During the transition period to which I have referred there will still be the imperative need to restrict expenditure to essentials and to contemplate and press on with measures and projects for increasing revenue.

I will take this opportunity of giving fuller details as regards the Price Stabilisation Account. This account is in the nature of a pool into which are paid the margins between the internal and external prices of certain important export commodities. The purpose of this arrangement is to prevent, as far as possible, the high prices ruling in other countries from adversely affecting the cost of living inside the Sudan and the primary intention is to use for internal price stabilisation purposes any margins thus secured. To this end it was necessary to concentrate certain exports (namely, dura, sesame, groundnuts, haricot beans, chick peas, barley and hides) through one central agency, and in view of the special position of the United Kingdom Commercial Corporation in the scheme of collective economic security embracing the whole Middle East Area, the Sudan Government appointed the Corporation as its agent to function in connection with the scheme.

As regards cotton, early in 1943 there was great danger of Sudan cotton being used for purely speculative purposes. The Government therefore took steps to control the marketing of cotton and since then, all cotton produced in the 1942/43 and subsequent seasons has been sold to the British Government for war purposes. The arrangement extends to the 1945/46 season, and is subject to an annual review of prices. Any margins secured on re-sale to high priced countries have been paid into the Price Stabilisation Account. This account has exercised a considerable influence upon the price structure and I can now give you some details of its operation.

The balance of the Account at the end of 1943 was £E.164,545. Receipts to the Account during 1944 amounted to £E.2,006,194 of which £E.1,852,500 was in respect of cotton, £E.102,162 by sale of other produce through the United Kingdom Commercial Corporation and £E.51,532 from surpluses resulting from controlled distribution within the Sudan. Subsidies paid out of the account during 1944 amounted to £E.429,881 which figure includes some £E.250,276 in respect of grain subsidies, £E.112,736 for cotton piece-goods, and £E.66,869 for transport and other subsidies including £E.4,000 for Kerosene.

For 1945 receipts are estimated at £E.1,372,500 and payments in the form of subsidies at £E.930,972 of which £E.568,065 is in respect of subsidies to keep down the cost of grain and pulses and £E.271,500 for cotton piece-goods. It is anticipated that at the end of 1945 the balance of the account will be some £E.2,000,000.

To the extent that prices fall and money is not used for subsidies, funds will be available when the Price Stabilisation Account is closed to finance post-war development. I am hopeful that from between £E.1 to £E.2 millions will remain to be devoted for this purpose. The primary function of the Account, however, is Price Stabilisation.

It will be realised that at the present time world trade is moulded by war influences such as importaand export permits and subsidies; bulk purchasing; scarcity of supplies and of shipping and storage capacity. No Government can forecast with certainty the conditions under which world trade will operate in future. We are too near the end of the war for the pattern to take shape. The future of the Sudan is bound up with participation in international trade and cotton is likely to maintain its predominance in supporting the country's economic position. Until the initiative is taken by the great Powers to secure greater freedom in world trade

the Government must continue to take all necessary steps to maintain and if possible to increase the volume of overseas trade, to retain and foster contacts with proven markets and find other profitable outlets for our produce, and by some continuation of control measures to protect the country from the economic storms which may be encountered in the adjustment period.

I want to say a few words on the Loans position. As you will be aware the greater part of the Government's revenue producing assets has been financed by public loans of some £17½ million pounds raised with the assistance of, and guaranteed by, the British Government. In addition to this market debt the Sudan owes Egypt some £E.5,000,000 for development advances made many years ago. The outstanding balance of the public loans at the end of 1944 was £E.8,592,469. The re-payment of the Egyptian advances will commence in 1949, and the charge will be borne almost entirely against the Railways Budget.

So far I have commented upon the finances of the Central Government. The Government, however, is closely concerned with the development and strength of local finances, and the measures taken up to now to assist municipal, town and rural councils, have been rewarded by the satisfactory growth of responsibility and vitality in this important sphere. The policy of adapting local government institutions to modern conditions is reflected in the progress of their affairs.

Finally, I may say that many new and difficult problems will have to be faced in future but it is my belief that on the sound foundations that have been built the country will live up to its fine record of the past and find satisfactory solutions. The liquidity of the Government's financial position places it in a strong position to assist post-war development, about which I shall be speaking to you later.

SUDAN GOVERNMENT

EXPLANATORY MEMORANDUM

THE SUDAN GOVERNMENT ACCOUNTS FOR 1944 AND BUDGET FOR 1945

PART I.

The Government Accounts, 1944

The financial record of the year falls into five main divisions and comprises :—

1. The Budget Account.
2. The Sudan Railways Account.
3. The Local Government Accounts.
4. The General Account.
5. The Sudan Loans Account.

The following commentary deals with each of these accounts in turn and then refers to the currency and savings position.

The Budget Account

The Budget Account shows the actual revenue and expenditure of the Government in 1944 as compared with the estimates. It will be found in Appendices 1 and 1A. The Budget estimates for 1944 placed expenditure at £E. 5,933,216. The total revenue including the contributions by the Sudan Railways and the Local (Rural) Administrations was estimated at £E. 5,973,716. We were thus left with a prospective surplus of £E. 40,500. In the event the total expenditure charged proved to be £E. 6,529,662 whilst the total revenue came to £E. 6,578,770. The final state of the 1944 Budget Account was therefore :

	£E.
Revenue	6,578,770
Expenditure	6,529,662
Surplus available for transfer to the General Reserve Account..	49,108

The surplus of £E. 49,108 has been added to the General Reserve. During the year the balance of the General Reserve Account improved from £E. 3,044,118 to £E. 3,278,082. The Accounts now submitted show the strongest financial position yet attained by the Sudan Government. But it must not be forgotten that heavy commitments lie ahead. There is much new development to be financed and arrears of maintenance and renewals of government buildings, plant and equipment to be undertaken. And, in 1950, a large sum must be found to finance the taking over by the Government of the Gezira concessions.

Revenue

The total revenue for the year was £E. 6,578,770 compared with £E. 5,861,944 in 1943. The collection of direct taxes in the provinces continued to be satisfactory. The receipt from customs reached the record figure of £E. 1,247,619 as against £E. 1,129,441 in 1943. The large increase arose from the greater volume of trade. Business Profits Tax yielded £E. 320,670 against £E. 237,945 in the previous year, reflecting the application to the higher ranges of profit of the increased rates imposed at the beginning of the year as an alternative to an excess profits tax. The yield from sugar sales, which is in the nature of a consumption duty, was very substantially higher, being £E. 551,146 as against

£E. 127,964. The sale of ras sugar, as an addition to the granulated sugar ration, was responsible for this result, which, incidentally, served a useful counter-inflationary purpose. The working of the posts and telegraphs resulted in a revenue of £E. 308,226 compared with £E. 258,347 in 1943 and a budget estimate of £E. 267,522. The surplus of £E. 40,704 is due mainly to a recovery from the British Air Ministry. A falling off in gum exports caused a shortfall in the receipt from royalties. The Irrigation Department's revenue derived almost entirely from the Government's share in the net proceeds of the Gezira and Alternative Livelihood Schemes' cotton crops amounted to £E. 1,261,034 against £E. 1,335,305 in 1943. The Gezira cotton crop was the poorest for ten years and, but for the proceeds of previous crops and better prices for cotton seed, the difference of £E. 74,271 between the 1943 and 1944 results would have been greater.

Expenditure

Expenditure charged reached a new high level of £E. 6,529,662, an increase o £E. 927,872 over the figure of the previous year, and nearly £E. 600,000 over the budget etsimate for 1944. Two items — the large-scale locust campaign, which cost £E. 239,347 or £E. 189,347 more than the provision, and the agreed additional contribution of £E. 119,770 towards the basic cost of the Sudan Defence Force — account for approximately half of the excess over the Budget estimate. The bulk of the remainder of the excess is due to the provision or extension of services not included in the original estimates, to the cost of famine relief and relapsing fever control, to the accelerated delivery of materials, and to an increase in the rates of Special War Allowance. For the rest, the diffetence is accounted for by under-estimation in the costs of existing services.

Special attention is drawn to the growing cost of personnel. Comparative figures are given below.

	1943 £E.	1944 £E.	Increase. £E.
Personnel	2,027,423	2,115,003	87,580
Pensions and Gratuities	407,456	428,235	20,779
War Allowance	272,529	431,926	159,397
Total	2,707,408	2,975,164	267,756

It will be observed that the increase during 1944 was £E. 267,756. This result refers to the main budget only and excludes the subsidiary budgets. Including the subsidiary budgets the total cost of Special War Allowances in 1944 was £E. 744,212.

The Sudan Railways' Account

A statement of the revenue and expenditure of the Railways is given in Appendix 2.

Gross revenue accruing to the Railways in 1944 totalled £E. 3,730,651 compared with £E. 3,889,359 in 1943. The poor cotton crop adversely affected results. Rail fares (other than fourth class) and goods rates on certain commodities were increased on the 1st January, 1944, except in the case of items affecting the cost of living. And, on the 1st June, 1944, catering charges (other than for drinks) were increased to check the growing loss on the hotels and catering services. To compensate for the loss arising from the exclusion of the cost of living items from the scope of the 10 per cent. war surcharge the Railway revenue received a credit of £E. 58,078 from the Price Stabilisation Account.

Operating expenses including the full charge of £E. 388,416 for renewals came to £E. 2,940,496.

The difference between gross revenue and operating expenses, representing net revenue, therefore was £E. 790,155. The ratio of expenditure to receipts was 78.82 per cent. compared with 75.73 per cent. in 1943, 66.02 per cent. in 1942, 53.61 per cent. in 1941, and 57.45 per cent. in 1939. The progressive increase in this ratio results from the continued rise in the costs of operation. Two of the main factors contributing towards this increase were the cost of Special War Allowance and the high price of coal.

The net revenue of £E. 790,155 was augmented by a credit of £E. 306,416 in respect of the difference between the full renewals provision and the amount of the approved 1944

renewals programme. Loan service charges came to £E. 341,774. After meeting the contribution of £E. 595,000 to general revenues, a surplus of £E. 159,797 remains which was distributed as follows:—

	£E.
To Renewals Account to make good the deficiency in respect of assets scrapped and not replaced	3,033
To cover war protection and emergency expenditure	5,508
To the Welfare Fund..	600
To Renewals Account to make good part of the difference between the full renewals charge and the amount of the 1944 approved programme originally written back to the credit of net revenue	150,656
TOTAL	159,797

Contrary to what happened in 1943 when £E. 96,695 remained for transfer to the Capital Account after making these appropriations, the Capital Account of the Railways received no addition from this source in 1944.

Expenditure financed by the Railways in 1944 against their reserves totalled £E. 394,542 of which £E. 331,594 was defrayed from Capital Account and £E. 62,948 from Renewals Account. At the end of the year the free balances on these two reserves stood at £E. 1,094,923 and £E. 3,272,823. respectively.

THE LOCAL GOVERNMENT ACCOUNTS.

A General Statement of Local Government finance both rural and urban is given in Appendix 3.

LOCAL (RURAL) ADMINISTRATIONS.

Eight more Local (Rural) Administrations—Kamlin Gism, Messelemia Gism, Halawin Khut, Managil, Southern Gism, all in Blue Nile Province, Messeria in Kordofan, Dongola in Northern and Shilluk in Upper Nile—were entrusted with separate budgets in 1944, bringing the total of rural administrations of separate budget status to twenty.

Steady progress continued during 1944 and all the administrations had surpluses on their budgets despite the difficult conditions arising out of the war.

Revenue amounted to £E. 309,122 against an estimate of £E. 292,760—a net improvement of £E. 16,362. Shortfalls were experienced by Dar Hassania (£E. 1,652), Shukria Rufaa (£E. 4,943) and Managil (£E. 702), mainly on Ushur and Animal Tax. The Shilluk Administration also had a small shortfall of £E. 63. In all other cases the results exceeded the estimates.

Expenditure aggregated £E. 133,061 against an estimate of £E. 136,842—a net saving of £E. 3,781. All but five Administrations were within their budgetary estimates and the excesses, where incurred, were small and call for no special comment.

Contributions to general revenues amounted to £E. 146,712 against an estimate of £E. 153,218. The decrease of £E. 6,506 arises from adjustments made consequent upon over-assessment of Ushur and Animal Taxes in some of the Blue Nile Local Administrations.

The year's results may be summarised as follows:—

		£E.
Revenue		309,122
Expenditure	133,061	
Contributions to General Revenues ..	146,712	
		279,773
Surplus ..		29,349

The budget surpluses amounting to £E. 29,349 were passed to the reserves of the respective administrations, as were also receipts of £E. 1,549 earned by way of interest on reserve monies deposited with the Post Office Savings Bank and £E. 60 from other sources. In addition, grants were made by the Central Government to the reserves of the eight newly constituted administrations.

The Reserve Funds of the various administrations were drawn upon to the extent of £E. 4,852 to finance extraordinary expenditure arising during the year.

The position of the Reserve of each administration at 31st December, 1944, as compared with that at the corresponding date in 1943 is given below.

	31.12.43	31.12.44
LOCAL ADMINISTRATIONS.	£E.	£E.
Dar Hassania	8,109	7,900
Dar Baggara	7,128	7,114
Shukria (Rufaa)..	10,502	11,980
Fung Gism	3,909	6,528
Messelemia Gism	—	3,538
Kamlin Gism	—	1,956
Halawin Khut	—	1,826
Managil	—	2,145
Southern Gism (Gezira)	—	2,819
Dar Masalit	1,824	2,500
Southern Magdamate	8,404	10,867
Rezeigat	4,031	4,605
Shukria (Butana)	11,792	13,847
Tegale	2,996	3,787
Gawamaa	7,582	8,074
Dar Hamar	5,166	6,243
Dar Hamid	2,433	2,660
Messeria	—	6,544
Dongola	—	5,474
Shilluk	—	897
TOTAL	73,876	111,304

MUNICIPALITIES AND TOWN COUNCILS.

The policy of encouraging and extending the system of local government was continued in 1944 by the grant of separate budgets to Port Sudan, Berber and Shendi.

The 1944 estimates of Municipalities and Town Councils allowed in the aggregate for a total revenue of £E. 158,039. In the result revenue amounted to £E. 183,611—an improvement of £E. 25,572 on the estimates. Expenditure charged was £E. 150,346 against an estimate of £E. 152,220—a small net saving of £E. 1,874. There were thus urpluses totalling £E. 33,265, which were passed to the respective reserves.

The financial results in Khartoum were again highly satisfactory. With receipts at £E. 112,141 and expenditure at £E. 94,978 the budget account closed with a surplus of £E. 17,163, which was allocated as follows:—

		£E.
To GENERAL RESERVE ACCOUNT		8,852
To TOWN DEVELOPMENT RESERVE:		
	£E.	
Khartoum	5,043	
Omdurman	941	
Khartoum North	2,327	
		8,311
		17,163

The results achieved by the Port Sudan Municipality, which completed its first working year in 1944, were also satisfactory. With receipts of £E. 22,499 and expenditure of £E. 19,423, the Municipality had a surplus of £E. 3,076.

El Obeid Town Council had another good year. An over-all increase of £E. 4,295 was realised on the revenue estimates, of which £E. 2,103 was derived from market fees consequent upon activity in the animal trade, while savings of £E. 1,286 were secured on the expenditure estimates. This improvement of £E. 5,581, together with the original budget surplus of £E. 624, made £E. 6,205 available for transfer to the Council's reserve.

The remaining Town Councils, with the exception of Berber, produced surpluses to the extent that the amounts earmarked by the Central Government for grants to assist Local Governments to defray the cost of Special War Allowance were not required. Berber Town Council's first financial year ended, however, with a deficit of £E. 439. It was therefore necessary to make a grant of £E. 513 to cover this deficit and to provide the Town Council with a small margin for its reserve.

The position of the Reserve of each of the Municipalities and Town Councils at 31st December, 1944, as compared with that at the corresponding date in 1943 is given below:—

	31.12.43	31.12.44
	£E.	£E.
MUNICIPALITIES:—		
Khartoum, Khartoum North and Omdurman ..	101,306	108,125
Port Sudan ..	—	3,866
TOTAL ..	101,306	111,991
TOWN COUNCILS:—		
El Obeid	11,297	15,865
Wad Medani	5,292	9,287
Kosti	1,654	2,128
Kassala	16,003	18,260
Berber	—	74
Shendi	—	203
TOTAL ..	34,246	45,817
GRAND TOTAL ..	135,552	157,808

THE GENERAL ACCOUNT.

The General Account of the Government, which will be found at Appendix 4, reflects not merely the workings of the financial year 1944, but also the accumulated financial results of this and all preceding years. It includes only the liquid assets, current liabilities and reserves of the Government. It does not record the Loan obligations or the liabilities of the Government on the termination of the various concessions (other than those definitely ascertained) nor does it include the fixed assets of the Government such as land and buildings, plant and machinery, fixtures and fittings, motor lorries, or the specific reserves of the Local Governments of separate budget status.

The liquid assets consist of cash at bankers and in hand, sundry debtors and stocks and stores on current account. The net liquid position is ascertained by deducting from the liquid assets the current liabilities and commitments. For example, the Post Office Savings Bank deposits are considered as a current liability, whilst the unexpended balances of allotments from the Government reserves to complete the Public Works and Railways capital and renewals programmes are counted as commitments.

Cash and investments as at the 31st December, 1944, amounted to £E. 10,020,047, other liquid assets came to £E. 4,993,266. The total of these two items is £E. 15,013,313. Current liabilities and commitments amounted to £E. 4,288,259. The difference between these last two amounts is £E. 10,725,054. This figure of net liquid assets is represented

by the following Appropriation Accounts and Reserves, and the 1943 figures are inserted by way of comparison.

	1943 £E.	1944 £E.
General Reserve Account (unallotted balance) ..	2,867,482	3,105,682
Cotton Equalisation Account	1,250,000	1,250,000
Railways Capital Account (unallotted balance) ..	1,352,801	1,094,923
Railways Renewal Account (unallotted balance) ..	3,110,899	3,272,823
Price Stabilisation Reserve Account	164,545	1,740,858
Revolving Credits	143,761	185,408
Appropriation Accounts for Civil Buildings, Roads and Water Supplies (unallotted balance) ..	228,810	53,969
Miscellaneous	33,424	21,391
..	9,151,722	10,725,054

During the course of 1944 expenditure to the extent of £E. 1,148,682 was defrayed against allotments from these Appropriation Accounts and Reserves, the main outgoings being in respect of :—

	£E.
General Reserve Account	101,464
Appropriation Accounts for Civil Buildings, Roads and Provincial Water Supplies	182,744
Railways Capital Account	331,594
Railways Renewals Account	62,948
Price Stabilisation Reserve Account	429,881

At this stage it will be of interest to turn aside and consider the Price Stabilisation Reserve Account. This account, which was created in 1943 as part of the Government's stabilisation plan, is credited on the one hand with the margins between the internal and external prices of certain export commodities, and on the other hand it is debited with the subsidies paid to keep down the cost of living. The balance brought forward in 1943 was £E. 164,545. Credits during 1944 totalled £E. 2,006,194, including £E. 1,852,500 in respect of the price margin on Sudan cotton resold as a war measure by the British Government to the Government of India. It may be recalled that early in 1943 there was great danger of Sudan cotton being used for purely speculative purposes and as a lock-up commodity investment. The Government therefore took steps to fix export prices for cotton on a reasonable basis. Subsequently all Sudan cotton produced in the 1942/43 season was sold to the British Government for war purposes, and the contract was extended for the duration of the war and one year after the end of hostilities with Germany subject to an annual review of the prices. As indicated above margins secured on allocations of cotton to India are paid into the Price Stablisation Reserve Account.

Debits to the Account in 1944 amounted to £E. 429,881 mainly in respect of dura and cotton piece goods subsidies. The credit balance of the account at the end of the year was £E. 1,740,858.

The primary purpose of this account is price stabilisation. It is, however, the intention of the Government to devote any balance remaining when the need for subsidies has passed, towards the fuller and broader utilisation of the country's productive resources and the advancement of the well-being of its people. It is hoped that in due course a substantial margin will remain in this account to help towards the realisation of these vital objects.

Returning now to the general position. In 1944 our Reserves were strengthened by the surplus on budget account of £E. 49,108, by direct receipts totalling £E. 2,389,791,

by appropriations amounting to £E. 327,626 and by £E. 50,402 representing economies and the cancellation of allotments — a total of £E. 2,816,926. Against this, allotments of £E. 1,243,594 were made. The net improvement in our reserve position as a result of the year's working was thus £E. 1,573,332.

Nothing is more indicative of the stability of our financial position than the strength of our reserves. These reserves have been built up since 1934 by close observance of the principle of sound finance and also, during the war years, through restraint on the part of all sections of the community.

Strong reserves are essential in an agricultural country like the Sudan which is vulnerable to the hazards of weather, disease and price. It is clear, however, that after allowing for these contingencies, and for the overtaking of the arrears of maintenance and renewals, there will still remain a substantial margin for the finance of post-war planning. Much preparatory work has been and will continue to be undertaken and plans laid during the transition stage from war to peace, so that when essential machinery and supplies can be imported the work can be started immediately. Orders have been placed for plant and machinery wherever possible and no effort will be spared to obtain delivery at the earliest possible date.

Another function of the Government's reserves can be mentioned. In addition to the expenditure included in the Budget, the Government has to finance the purchase of stores and supplies held on Stores Current Account and to advance money in respect of its trading undertakings and recoverable loans. The funds for these requirements are provided temporarily out of the Government's reserves.

Stores disbursements in 1944 amounted to £E. 4,357,351 distributed as follows:—

Unit.	£E.
Agriculture and Forests Department ..	242,089
Customs Department (for Sugar)	1,069,889
Medical Service	126,143
Public Works Department..	614,563
Irrigation Department	52,126
Sudan Railways	1,661,423
Stores and Ordnance Department	591,118
Total	4,357,351

In addition to the normal disbursements referred to above, the Dura Purchasing Commission spent £E. 649,000 as part of the measures taken to ensure the country's food supplies in 1944. Credit facilities to the extent of £E. 479,000 were also sanctioned during the year. The Government's ability promptly to meet this large scale finance is dependent upon the maintenance of a strong and liquid reserve position.

The Sudan Loans Account.

The Sudan Loans Account, which will be found in Appendix 5, shows, in respect of each of the various loans, the amount originally issued, the amount repaid to 31st December, 1944, and the balance still outstanding at that date.

The early stages of development in the Sudan required large amounts of capital. This money was provided by way of loans and advances. Expenditure out of these funds has been so directed as to increase production and revenue, and with that object in view

railways have been constructed, harbour facilities provided and the Gezira Scheme came into existence. Some of this capital has been found by private companies but the greater part has been provided out of government loans. In total these loans which constitute the Public Debt of the Sudan amounted to some £E. 17½ millions, of which, at the end of 1944, more than half had been repaid. Provision for the payment of interest and capital redemption is made in the annual budget. The amount to be provided has been reduced from approximately £E. 1 million in 1939 to £E. 687,000 in 1944.

In addition to its market debt the Sudan owes the Egyptian Government up wards of £E. 5 millions, representing advances for early development in the Sudan. These advances are free of interest and repayment—which will be borne almost entirely against the Railways budget—will commence in 1949.

CURRENCY.

The total value of currency in circulation on 31st December, 1944 was £E. 3,363,154.

The following table shows the circulation figures for the various kind of currency together with the corresponding figures for 1941, 1942 and 1943 and the average for the decade 1934/43.

	1941	1942	1943	1944	Average 1934/1943 inclusive.
	£E.	£E.	£E.	£E.	£E.
Bronze	12,829	13,177	13,813	14,322	9,544
Nickel ..	186,308	204,734	208,989	207,330	166,091
Cupreous	....		4,095	26,904	
Silver, Egyptian	1,184,377	1,433,240	1,615,445	1,660,593	1,271,181
Silver, British ..	218,451	315,784	338,468	335,951	
TOTAL SPECIE ..	1,601,965	1,966,935	2,180,810	2,245,100	1,446,816
Notes	1,745,745	1,945,421	1,984,219	1,118,054	1,099,418
TOTAL	3,347,710	3,912,356	4,165,029	3,363,154	2,546,234

Currency in circulation in the first year of the war showed little change from pre-war experience. During 1941, however, it rose steeply, and the rise was continued until the peak of £E. 4,723,000 was reached in June, 1943. Since then, apart from a seasonal recovery in April, 1944, it has fallen sharply. Purchasing power as a whole, however, judged by the volume of currency in circulation and the total of the current and deposit accounts with the banks is £E. 8,697,000 compared with £E. 8,750,000 at the end of 1943 and £E. 2,800,000 before the war. Conditions fostering inflation are still active and will continue so, possibly to an increasing degree, during the period of adjustment from war to peace conditions. The temptation to spend will be strong, but it must be resisted and the money saved for spending when goods are available in greater quantity. It is a matter of great satisfaction to observe the progress made in the savings movement. Savings bank deposits which at the end of 1939 were £E. 134,000 totalled £E. 950,000 at the end of 1944. Since then the million mark has been passed.

THE BUDGET FOR 1945.

General Budget.

Summary.

	Results.						Budget Estimate.
	1939 £E.	1940 £E.	1941 £E.	1942 £E.	1943 £E.	1944 £E.	1945 £E.
Revenue ..	5.053.765	4.632.351	5.379.277	5.814.165	5.861.944	6.578.770	6,497.651
Expenditure ..	4.890.871	4.543.790	5.047.160	5.337.991	5.601.790	6.529.662	6.748.760
Surplus	162.894	88.561	332.117	476.174	260.154	49.108	251.109 Deficit.

Introductory

Two main developments affect the 1945 estimates. First there is the grant of separate budgets to four more rural administrations, namely, Dar Kababish, Dar Bedaria, the Centra Gism (Gezira) and Khartoum Rural District Council, and the merging of the Shukria (Butana) Local Administration into a new and larger unit, the Gedaref Rural District Council. Secondly, consequent on the reconstitution of the Gordon Memorial College with a financial organization separate from that of the Government, the receipts and expenditure of the various Higher Schools disappear from the main estimates. It is the hope and aim of the College Council that in future the new body will by endowments be largely self-supporting. In this initial year, however, and for sometime to come, it will be necessary for the Government to provide practically the whole of the necessary finance by means of a grant-in-aid. This has been done by providing in the Education Department's budget a grant-in-aid sufficient to meet the difference between expenditure and receipts and to provide a first grant towards endowment. It is the Government's intention steadily to build up the College's necessary endowment by similar annual grants as circumstances permit.

1945 Revenue Estimates

Revenue for 1945 has been put in the estimates at £E. 6,497,651 against a budgetary figure of £E. 5,973,716 for 1944 and actual revenue of £E. 6,578,770 in 1944. Badly spaced rains, damage by locusts and soil exhaustion in some of the Northern Province pump schemes owing to intensive cultivation, gave the expectation of a moderate grain crop. The sesame crop is more satisfactory than last season. The Gezira, the Alternative Livelihood Schemes, the Gash and Tokar Cotton Crops will give yields better than the average. Substantial gum stocks are accumulating in the country and the budget will benefit when exports increase. Trading conditions must necessarily continue to be subject to war-time restrictions. Whilst it may be possible to relax these restrictions in some measure they cannot be immediately removed if the full effect of accumulated inflationary forces is to be avoided.

Two increases in taxation call for comment. Despite higher rates imposed during the last two years, Animal Tax and Tribute based on Animal Tax failed to keep pace with increases in livestock prices. The rates of tax have, consequently, been increased further, particularly on cattle and camels to help towards the increased costs of Government and as a counter-inflationary measure. Sedentary cultivators who own only a few animals will be little affected by the higher rates.

The other increase is in the field of indirect taxation. Over the period 1930-1939 the average annual net revenue from sugar was approximately £E. 550,000. As a result of the rise in the cost of imported sugar (which is now about double the pre-war cost) and curtailed supplies, net revenue dropped to £E. 152,131 in 1942 and £E. 127,964 in 1943. The increase to the relatively high level of £E. 560,000 in 1944 is attributable solely to the sale of ras sugar at the luxury price of PT. 20 a ras. Future supplies of this type of sugar are not, however, likely to be as large as in 1944, and the effect of reduced supplies would be sharply to reduce sugar revenue at a time when more, not less, revenue is needed. In these circumstances, it was decided to increase the retail price of granulated sugar by 5 m/ms a roll. This increase, which came into force on 16th January, 1945, will not bear heavily on the individual and will raise the price of granulated sugar to only thirty per cent. above the pre-war level — a smaller relative increase than the wartime increases in the prices of other commodities of comparable importance, such as tea, coffee, cotton piece-goods and dura.

Brief comment is now made on the details of the revenue estimates.

Province receipts are estimated at £E. 727,452 or £E. 34,557 more than the 1944 estimate of £E. 692,895. When transfers to new local government budgets are taken into account the increase is roughly £E. 125,000. Of this, approximately £E. 90,000 results from increases in the rates of animal taxes and of tribute based on animal tax. Date tax was also increased in certain areas of Northern Province and an additional £E. 3,000 is expected from this source. As crop prospects generally are no more than moderate, principally as the result of badly spaced rains in certain of the main production areas, the estimate for Ushur is low.

Estimated receipts from Departments amount to £E. 2,338,199, an increase of £E. 388,816 over last year's figure of £E. 1,949,383. The increase of £E. 250,000 expected from Customs assumes that there will be little decline on the 1944 experience. The estimate for Agriculture and Forests is increased from £E. 489,989 to £E. 599,100 mainly on account of better cotton crops and greater output of, and higher prices for, forestry products. Posts and Telegraphs also show an increase of £E. 10,763 resulting from the increased use of the telegraph and telephone services which, however, is partially offset by a noticeable drop in money and postal order traffic.

The increase in the retail price already referred to allows the sugar estimate to be increased from £E. 324,000 to £E. 600,000. Interest is higher by £E. 35,000 largely by reason of the first dividend of £E. 21,000 which will be received from the Government's investment in the Gash Board and by an increase of £E. 10,000 in the interest to be paid by the Sudan Railways on capital provided by the Government. The yield of Business Profits Tax is put at £E. 40,000 lower than the 1944 figure of £E. 400,000 in view of the decline in purchasing power, and the Royalties estimate has had to be reduced by £E. 41,000 to £E. 140,000 to correspond with the comparatively poor prospects for the gum export trade arising from the temporary saturation of main markets, and, to a lesser degree, from the lack of shipping space.

The contribution from the Sudan Railways remains unchanged at £E. 595,000.

The estimated revenue of the Irrigation Department is put at £E. 1,105,700 which compares with £E. 1,254,905 in 1944. The carry-over into 1945 from the proceeds of Gezira crops of previous seasons is small but the prospect in 1945 and the assurance of early payment permitted of an estimated revenue of £E. 1,005,000 in 1945. The share from the White Nile Alternative Livelihood and Gondal cotton schemes is estimated at £E. 95,000 including a carry-over of £E. 20,000 from previous crops.

1945 Expenditure Estimates.

The total of the expenditure estimates is £E. 6,748,760. It is the highest on record and is £E. 815,544 more than the 1944 budget provision and £E. 219,098 above the actual expenditure in 1944.

Personnel is estimated to cost £E. 101,560 more than the 1944 provision. A large part of this increase occurs in the Medical Service.

There is a net increase to the establishment of 136 permanent and 60 temporary posts. The alterations to establishment include 5 and 12 additional posts for Sudanese in the First and Second Divisions respectively against the suppression of a corresponding number of British posts. There are also 4 further posts for Sudanese in the First Division.

The Services Chapter provides for expenditure of £E. 378,513 more than the corresponding figure for 1944. The largest increases are in the Education (£E. 82,326). Public Works (£E. 51,610) and General Central Services (£E. 94,531) budgets. The grant-

in-aid of £E. 73,896 to the Gordon Memorial College, including £E. 10,000 for endowment, contributes substantially to the first of these increases but is offset to the extent of about £E. 40,000 by economies elsewhere in the budget. The higher cost of spares and the large number of vehicles still in use though long over-due for replacement account for an additional provision of £E. 44,000 in the Public Works Department's budget for the operation and maintenance of the Government's motor transport fleet. In the General Central Services budget, £E. 45,000 more is required for pensions and gratuities, the provision in recent years having been reduced by the re-employment of pensioners and the retention of officials beyond the normal age of retirement; and an additional £E. 43,000 has been allowed under Contingencies to provide extra cover for unforeseen and unavoidable expenditure.

£E. 683,117 has been provided for Extraordinary Expenditure. This is £E. 335,471 more than the 1944 provision. It includes £E. 251,409 for the estimated cost of the 1944/45 programmes of works and £E. 140,000 for the purchase of motor vehicles to replace nearly a third of the Government's fleet. The provision for productive expenditure is slightly higher than in 1944 and £E. 30,000 has again been included in General Central Services for unforeseen items.

GENERAL.

Provision has been made for expenditure of £E. 6,748,760 whereas it is expected that only £E. 6,497,651 will be found in revenue. There is, therefore, a prospective deficit of £E. 251,109.

The inability to keep proper pace with maintenance and renewals during the war years has contributed to the growth of the Government's reserves and to the extent that they have thus been increased it is proper to draw on them to cover abnormal expenditure incurred in making good the arrears. Some £E. 150,000 of the prospective deficit can be justified on this ground and the Financial Secretary is relying on vigilance in the control of expenditure to secure such savings on approved provisions as will avoid a larger deficit.

During the last few years, recurrent expenditure has grown much faster than revenue. Much of the increase, particularly that which is attributable to expansion of education and health services, is permanent, whereas revenue cannot reasonably be expected to remain indefinitely at its present high level. This upward trend of recurrent expenditure gives cause for some concern lest by having to draw on reserves to meet deficits development is retarded. If this danger is to be averted future demands for additional expenditure of a recurrent nature must be considered in the light of what revenue is likely to be in future not what it is now.

The Government's reserves are substantial. But in addition to providing cover against the hazards of the future and constituting a fund from which to finance major development expenditure, these reserves also provide the considerable working capital required by Government for its day to day needs. They should not therefore be regarded as a fund from which to provide for recurrent expenditure on a scale higher than is justified by assured revenue.

A peak in war-caused inflation in the Sudan has apparently been passed. Whether a higher peak lies ahead depends largely on the success which attends the universal efforts to control the pent-up inflationary forces resulting from several years of war. The Sudan can, by economic discipline, lessen but not escape the ill effects on her economy of any marked failure to control that force. Inevitably, the aftermath of war will bring economic difficulties : prudence suggests that the task of overcoming them should not be made harder by untimely expenditure.

Local Government Budgets

Summary

	Results.						Budget Estimates
	1939 £E.	1940 £E.	1941 £E.	1942 £E.	1943 £E.	1944 £E.	1945 £E.
Revenue ..	220.908	232.653	254.799	270.916	356.150	492.729	632.701
Expenditure and Contributions to General Revenues ..	204.619	210.041	221.222	239.550	310.599	430.116	601.332
Surplus ..	16.289	22.612	33.577	31.366	45.551	62.613	31.369

Introductory

There are two main classes of local government bodies in the Sudan, rural administrations and, in the town areas, municipalities and town councils. Including the new budgets for which provision is made in 1945, twnety-four rural administrations (including two rural district councils) and ten towns have been entrusted with separate budgets.

In the 1945 estimates Special War Allowance has been dealt with in the same way as last year, that is, assistance is given only where the town or municipal council is unable to meet the cost of the allowance out of its revenues. Following this procedure, provision has been made in General Central Services for grants to Kassala, Kosti and Berber Town Councils. These grants are of such amount as to ensure a minimum budget surplus of 5 per cent. of estimated revenue and are made on the condition that in the event of final results producing a surplus in excess of 10 per cent. of estimated revenue, the excess will be applied in reduction of the grant.

Rural Administrations

Administrative changes affecting these estimates are the grant of separate budgets to four new administrations, namely, Dar Kababish, Dar Bederia, Centre Gism (Gezira) and Khartoum Rural District Council, and the merging of the Shukria (Butana) Local Administration in the new and larger unit, the Gedaref Rural District Council, in which have been incorporated the previously existing local administrations of the Batahin, Dabanya and Southern, Western and Central Khuts. None of these five administrations has had separate budgetary status. The Gedaref Rural District Council will be responsible for a large part of the local services in Gedaref Town and, while still classed as a rural administration, it is clearly different in scope and function from existing rural administrations.

The estimates of revenue and expenditure for 1945 as compared with 1944 are given in Appendix 9.

Taking the existing administrations first, revenue estimates aggregate to £E. 315,311 compared with £E. 259,380 in 1944. A further fall in Ushur of £E. 7,450 due to poor or only moderate crops is offset by increases of £E. 30,662 in Animal Tax and £E. 22,095 in Tribute resulting from higher rates of Animal Tax. Expenditure estimates total £E. 142,212 in 1945 as against £E. 124,544, an increase of £E. 17,668. The estimates allow for a general expansion of services, particularly health and education: provision for the latter, for example, is £E. 11,347 as against £E. 5,635 last year. The contributions to general revenues amount to £E. 160,379 as compared with £E. 132,236 in 1944.

The budgets of the new administrations have been prepared for them by the Governors of their respective provinces. Grants where necessary will be made by the Central Government for the initial buildings and equipment required for their efficient inauguration at a reasonable standard.

Taking the existing and new administrations together, revenue is estimated at £E. 440,332 and expenditure including £E. 25,847 for Special War Allowance—at £E. 202,837. Contributions to general revenues total £E. 220,613, and there is an expectation of surpluses amounting in the aggregate to £E. 16,882.

In the case of two administrations — the Gedaref Rural District Council and the Gawamaa Local Administration — the contribution to the Central Government has been stabilized over a five year period at a fixed amount based on previous experience, provided the contribution is increased by an agreed proportion of any major excess of actual revenue over the revenue taken into account when assessing the fixed contribution. This innovation is experimental and will, it is hoped, foster in the local authorities a sense of real financial reponsibility and thus encourage good management of their finances.

Municipalities and Town Councils

The Municipal Councils of Khartoum, Omdurman and Khartoum North are to have separate and independent budgets from 1945 onwards.

The estimates of the revenue and expenditure for 1945 of the urban administrations are shown in Appendix 10. It will be seen that the aggregate revenue is put at £E. 192,369 against £E. 158,039 last year, and that provision is made for expenditure of £E. 177,882 as compared with £E. 152,220 in 1944. The general surplus is expected to be £E. 14,487 against £E. 5,819.

The provisions for Special War Allowance total £E. 25,747 and the revenue figure given above includes £E. 1,039 for grants-in-aid to Kassala, Kosti and Berber towards the cost of the Allowance.

General

There are many problems concerning local government finance which remain to be solved. Among these is the need to design a form of budget for rural administrations that will be more conducive to a proper appreciation by the local body of the need for self-help, whilst a system of grants must be evolved to enable the local authority to take over services which should properly be its responsibility but for which the standard is laid down by the Central Government. Steps are being taken to amend the Local Taxation Ordinance in a manner to secure that the powers now exercised by the Governor under the Ordinance shall, in areas falling within the jurisdiction of local authorities of separate budget status, be exercised by the local authorities.

[XXXVII]

STATEMENT BY FINANCIAL SECRETARY, SUDAN GOVERNMENT

POST-WAR DEVELOPMENT.

In the memorandum on post-war development that is in the hands of members, I have opened the door, so to speak, of the store of proposals out of which schemes will be selected for initiation as and when circumstances permit. These proposals are by no means exhaustive but they contain the elements of a constructive programme of social and economic advance. The war period has been one of unparalleled strain and difficulty for the depleted province and departmental staffs. Nevertheless, a great deal of preparatory work has been done and the sudden ending of the war has found the Government ready to proceed with the next stage of development. As foreshadowed in the memorandum the Government has set up a special committee to confirm the soundness of the schemes, and advise upon the order in which they are to be executed. Investigations into other schemes are being continued and it is hoped that suggestions by bodies such as the Advisory Council for the Northern Sudan, the Province Councils and the Chamber of Commerce will be received for consideration by the Government. They should be sent to the Board of Economics and Trade.

The end of the war with Germany and the final discomfiture of Japan has brought us to the threshold of the period of adjustment that we know must follow the cessation of hostilities. In the early stages of transition from war to peace it is evident that economic controls, which the people of the Sudan in company with those of the United Nations, have accepted loyally during the war, will have to be retained. They will be modified or removed as and when conditions permit. Conditions favourable to inflation will be active during the immediate future. Demand for goods will greatly exceed supply, but a gradual improvement may be expected as and when the urgent relief measures in the devastated countries enable the populations to subsist during the next winter and make a fresh start, and the manufacturing capacity of industry is converted to peace-time production.

The total estimated cost of the proposals now in the hands of members is some £E.11,500,000. This is a large sum - and it does not include expenditure of a recurrent nature. It is estimated that, assuming all the suggested schemes in the programme are undertaken and those of an economic nature reach the revenue producing stage, the recurrent expenditure on the schemes will exceed direct revenue from them by £E.189,000 per annum. Clearly, there is need for more revenue producing projects and I express the hope that further enquiries will produce schemes that will increase the country's income and lead to an improvement in the standards of living and capacity for taxation.

National development schemes need permanent foundations. The soundness of the Sudan's financial and economic structure after nearly six years of war is reason for satisfaction. The country, as part of its policy of close collaboration in the war effort, has lived through the war years on an austerity basis, and thus, in addition to its military effort, has contributed to victory. The Sudan, indeed, may take pride in its achievement.

Through its war-time savings and economies the Government has accumulated reserves. The building up of these reserves has been regarded as a major object of policy since it was apparent that when the war ended it would be necessary to finance schemes of post-war development in addition to effecting renewals of equipment and making up arrears of maintenance. The overcoming of arrears of maintenance and renewals is bound to make large demands upon accumulated reserves - particularly in the railways.

Before dealing with the amount of and the machinery for financing the five year programme, I would remind you that in 1950 the Government will have to find a considerable amount to finance the taking over of the Gezira concessions.

The total unallotted balance of the various reserve accounts at the end of 1944 was £E.10,725,000 of which some 40% represents specific railway reserves. The reserve position over the five year period will be affected by budget surpluses or by budget deficits. In addition there is the possibility of £E.1,000,000 being available from the Price Stabilisation Account for development when the need for price subsidies has passed. On the other hand it will be necessary for the Government to keep a margin in hand as a general backing to its financial position. Taking into account the capacity of the various works organisations in the country as well as the necessity for maintaining financial equilibrium, I would feel justified in recommending to the Governor-General's Council that the Government should aim at a plan costing £E.10,000,000 for the five year period ahead in the knowledge that its full execution would depend upon the realisation of budget surpluses or upon borrowing or upon a combination of these. As an immediate step towards this target the Government contemplate initiating schemes costing £E.7½ leaving a margin of £E.2½ for further proposals not covered by the memorandum now in the hands of members. At the same time I would advise that the programme should be kept constantly under review in the light of prevailing financial conditions and outlook and then, when the worst influences of war have passed; the question accelerating the programme to reach the £E.10,000;000 target should be closely studied.

To provide a focussing point for these post-war schemes and to facilitate review I shall be proposing that the Government should create a special account called the "General Development Account". Subject to confirmation at the end of 1945 when the results of the present year's working can be estimated it is my intention to propose that the new Account should be inaugurated by transfers of the order of £E.3,000,000 from other Reserve Accounts.

These transfers will finance the post-war plan into 1948. By that time the future prospects should be clear.

The immediate proposals from which the Development Priorities Committee - which consists of the Financial Secretary, Civil Secretary, Controller-General of War Supply and General Manager, Sudan Railways - will choose are outlined in the memorandum in the hands of members. Recurrent expenditure has not been included in the schedules.

The net result, as I have previously indicated, if all the schemes are undertaken and no increase in taxation imposed would be a net additional burden on the annual budgets of £E.189,000. High priority must obviously be given to revenue producing projects, without which no real advance can be made, but the needs of the social services will receive the maximum consideration consistent with the maintenance of financial equilibrium.

I cannot in the time at my disposal enter into the voluminous details upon which the present programme is based.

In the sphere of public health attention is being given to curative and preventive medicine. The Medical Service can make a great contribution to the improvement of public health through the control and elimination where possible of tropical diseases. Public health, however, must also be tackled from other angles such as improved diet, housing and sanitary habits. The future medical service will need a larger staff of qualified doctors - men and women - with trained subordinate medical staff.

I need hardly say that need for more and better education will not be overlooked in the Government's post-war plans. Detailed proposals are now being drawn up by the authorities concerned. Education at all levels will be expanded and adult education and cultural efforts encouraged. Plans leading eventually to University status for the Gordon Memorial College are being vigourously pursued.

The Agriculture and Forests Department has a large programme in front of it. Control measures against soil erosion are now receiving close and continuous attention. Mechanised agriculture on the rainlands of Gedaref District holds out great promise for the future. Much progress is expected in the development of fruit farming. The forests of the Sudan represent a very valuable asset. Forestry is closely linked with Agriculture and Soil Conservation. Progress will be continued in the extraction of timber for internal use and a systematic planting programme will be undertaken. The commercial possibilities of by-products from timber will be closely investigated.

The expansion of the Gezira Scheme within permissible limits which apart from being desirable in itself, is a development that may be expected to bring an early financial return to the country and incidentally in due proportion to the budget. There is an accumulation of deferred maintenance and renewals resulting from the war to be overcome in the existing scheme. Housing conditions for the Irrigation staff in the field are to be improved.

As regards Animal Husbandry the long term policy will be considered within the next few months. In the meantime the export cattle trade continues to capacity and there are hopes that it will be maintained for a number of years. Every effort will be made to secure the trade on a permanent basis. The export trade in hides and skins will be fostered.

The Public Works Department has a heavy programme ahead as soon as building supplies become available. Its efforts are closely connected with the development of the social services and of road communications as they provide the material basis of education, health, transport etc. There is great need and scope in the Sudan for trained Sudanese engineers and subordinate technical staff, and reliable and experienced Sudanese contractors by means of whose

skilled services the Public Works Department can cope with the great volume of work to be undertaken. Public utility undertakings will be installed in approved schemes. Cheap electrical power for all purposes is an important objective.

The Posts and Telegraphs anticipates a considerable development in Telephones and Telegraphs. The trade and commerce of the country will thereby be greatly facilitated.

Broadcasting and Travelling Cinemas find their place in the programme and are likely to prove of great value for administrative and educational purposes.

Transport is an important matter. Air Transport for the Sudan is under investigation, and I am not yet in a position to make a statement upon the subject. Arrears of maintenance and renewals of railway and river transport will be overcome, it is hoped, and the services and facilities improved. Harbour facilities at Port Sudan will be improved and expanded. No large scale economic development in the Sudan is possible without transport. Greater attention must be devoted to extending the trunk routes and feeder services of the railways in order that the production of the distant provinces may be developed. In the absence of information as to the nature and extent of the traffic and revenue from new areas it would be an undue risk to devote capital to new lines to carry production which is not yet visible. Through motor transport, however, it is possible to obtain reliable information upon which to base a plan for railway extensions. With a view to raising the level of our exports and securing a better distribution of imported goods at reasonable prices in the distant parts of the Sudan, the question of extending the railway services through heavy motor transport as extensions of the main trunk railway lines and as branch feeder services will be studied. By this means also it is hoped to absorb numbers of our demobilised soldiers who are skilled drivers, or fitters or mechanics

Under such a system consignments of imports from say Port Sudan to Fasher, or to Nahud, or from Port Sudan to Dongola or Merowe or to Yei, or Torit or Wau or consignments of commodities from these inland centres to the coast for export would be carried over the railway system with the benefit of taper rates. Distribution from these centres to the out-lying district and the collection of commodities for export would be within the capacity of private motor transport. The extension and improvement of the road system is bound up with this potential development.

In the realm of local government, where an ever-growing sense of social responsibility is being displayed, considerable capital expenditure will be needed. The method of finance will require consideration for some of the requirements are large and seemingly beyond the immediate financial capacity of the local governments concerned.

I have attempted to give you an indication of the lines upon which our post-war planning will advance. During the war, the country has demonstrated on a large scale the connection between work, saving and progress. Some sacrifice or effort is necessary to provide the capital needed to build permanent structures, to replace primitive implements by tools of lasting value, to improve and to reclaim land or develop new areas, to hand down to posterity an improved inheritance and a better standard of living than the earlier generations enjoyed. It is to be hoped that this example will be followed by the individual and that the joint efforts of the Government and the individual will carry us farther along the road to that increased well-being for the Sudanese which is our fundamental objective.

SUDAN GOVERNMENT.

FIVE YEAR PLAN FOR POST-WAR DEVELOPMENT.

INTRODUCTORY.

Development is not new to the Sudan. It has been going on continuously for close on half a century. The pace has been slower during war time and in the depression period round about 1930 between the two wars. But the movement has always been forward, never backward, and on the whole substantial and permanent advances have been made. For instance, railways, roads, and ports on the sea and river have been built, schools and hospitals erected and great irrigation schemes brought into being. Much public and private money has been put into the development of the Sudan—a conservative estimate would be £E. 50 millions. In order to provide revenue to finance the maintenance and expansion of the social and administrative services an essential condition of early development was the application of a large part of these funds to productive schemes. Expenditure on education and health will undoubtedly be productive in a wider sense in the course of time but it is to those projects that are immediately fruitful of revenue that we must look for the money needed year after year for recurrent expenditure. The ideal aim is to secure a simultaneous and well-balanced advance in the main directions from the starting point of a sound economic position.

The Sudan has come safely through the greatest war in history with its financial and economic structure undamaged and in a healthy and sound condition. The general policy of the Sudan has been close collaboration in the war effort and all communities have played an essential part in securing victory. Circumstances during the war years have undoubtedly been hard and many useful and desirable objects of expenditure have had to be postponed on account of hostilities. But it is clear that the Sudan through the steps it has taken during the war has succeeded in creating conditions favourable to progress and prosperity. Money saved as the result of the war-time financial policy is now available to finance a further stage of development provided prices are maintained under firm control.

Early in 1945 when it appeared that victory was imminent Governors of Provinces and Heads of Departments were requested to review their plans for development and to consider new plans for inclusion in the Five Year Plan for Post-War Development. The proposals have been received and they are described later in this memorandum; they reflect the planning activities of provinces and departments; they are not exhaustive but will be added to and modified as necessary in the light of experience and further investigation. Suggestions of the Advisory Council for the Northern Sudan and other bodies will be welcomed. The Government wishes to create a store of development plans out of which projects can be selected from time to time when technical staff and the requisite plant and materials are in good supply.

After the turmoil of war and its immediate aftermath, materials and technicians for peace-time employment will be scarce for a while. We all know that a period of adjustment must follow the cessation of hostilities. Inevitably, in the immediate post-war period there will be a critical shortage of supplies while the urgent needs of the liberated populations whose countries have been devastated are being relieved and while industry is being converted from military to civilian production. In the Sudan, as in other countries, conditions fostering inflation will undoubtedly be active during the adjustment period and measures of control and protection will still be required if the Government's stabilisation policy is to continue to be effective.

However, this is not the time to be idle. There has been, and should be, no hesitation in preparing plans and making a start with such preparatory work as is found to be possible. In this direction there has already been much progress and in certain cases where schemes of the highest priority have been sufficiently advanced the necessary orders have already been placed. A special committee is being set up to advise the Government upon priorities as between individual schemes. Those parts of the plan which are given high priority will be put in hand immediately the detailed estimates have been sanctioned and the supply situation permits. Clearly, revenue producing projects must be given the highest priority, but apart from the creation of wealth for the country through the development of its natural resources including the betterment of agriculture, the Government will do its utmost to secure an extension and improvement of the social services—especially health and education. It must not be forgotten, however, that the economic foundations of post-war planning must be strong enough to carry the load which it is hoped to place upon them.

No reference is made to schemes of non-government concerns bnt it is the policy of the Government to give all reasonable support and encouragement to the initiation of projects that are generally recognised as being for the benefit of the country.

In the future, as in the past, the over-riding consideration in the planning activities of the Government is the welfare and prosperity of the Sudanese. The immediate objectives, in addition to the progressive development of responsible self-government, are the fuller and broader utilisation of the country's productive resources, the acceleration of the training of Sudanese, and the advancement of the well-being of the people of the Sudan as a whole

It may be of interest to quote an impartial observer of distinction. In his book, published in 1938, entitled "Capital Investment in Africa" Professor Frankel* writes—

"There can be no doubt that the economic development of the Sudan in the twentieth century has been a remarkable achievement, and one which, in many respects, can be regarded as a model for other African countries."

Great social and economic advances have certainly been made in the Sudan. The end of the war has not found the Government unprepared with its plans and it is the Government's intention to press on with them with vigour and determination.

Outline of Proposals.

1.—Health.

	Capital Estimate £E.
Curative Medicine.	
New Civil Hospital Khartoum ..	260,000
New hospital buildings to improve existing facilities ..	350,000
New X-ray sets for Wadi Halfa, El Fasher, Kassala and Juba..	6,000
Additional hospital beds at Omdurman, Abu Ushur, El Obeid and Gedaref	15,000
Preventive Medicine.	
Tuberculosis campaign	40,000
Expansion of public health services	—
Treatment of venereal disease	—
Extension of health centres, antenatal clinics and child welfare centres	15,000
Special medical research ..	—
Extension of leprosy campaign	—
Central Mental Diseases Hospital and local provincial mental diseases centres	20,000
Deferred maintenance and renewals	10,000
Total ..	716,000

N.B.—Where no capital cost has been shown, the increased expenditure is entirely of a recurrent nature.

The proposed development of the Sudan Medical Service during the next five years can be subdivided into developments in curative medicine and in preventive medicine.

*S. Herbert Frankel, Professor of Economics and Economic History at the University of the Witwatersrand, Johannesburg, South Africa.

CURATIVE MEDICINE.

Although provision is made for both the expansion and improvement of hospital facilities, the expansion is limited because the number of beds already compares favourably with other similar African territories and the use of new drugs such as "penicillin" and "sulpha" may reduce considerably the time spent in hospital. The chief item is the new Khartoum Civil Hospital which will permit the effective treatment of specialist cases from all parts of the Northern Sudan and set a standard of treatment, nursing and organisation to the remainder of the country. Expansion of the cadre of Medical Officers is necessary and this is largely covered by the output from the Kitchener School of Medicine. The provision of better ambulance service, both motor and air, is proposed and will be considered by the responsible committees. Consideration is also being given to the formation of a small dental service to be staffed by trained Sudanese.

PREVENTIVE MEDICINE.

The main lines of development in this field are a tuberculosis campaign, expansion of the Public Health Service, treatment of venereal disease, extension of health centres, child welfare and midwifery services, treatment of leprosy and mental diseases and special medical research on subjects such as nutrition and causes of local debilitating diseases. The tuberculosis campaign, the need for which has been accelerated as a result of the war, includes provision for a sanatorium with 200 beds and clinics in the provinces.

The programme submitted does not include proposals affecting public health which are not a charge to the budget of the Medical Service but consideration is being given to projects in this category including rural water supply and sanitation in the Gezira as a protection against rectal bilharzia, a filtered water supply at Kosti and Kassala and water borne systems of sewage disposal for Khartoum and Port Sudan.

2.—EDUCATION.

	Capital Estimate. £E.
Expansion of secondary education	10,000
Expansion of intermediate education ..	50,000
Expansion of elementary education	147,000
Expansion of girls education	75,000
Development of education in the South	132,000
Expansion of technical education	25,000
Clerical College	1,500
Expansion of the Institute of Education	46,000
Gordon Memorial College	500,000
TOTAL ..	986,500

In 1938 a plan for educational expansion in the Sudan up to 1946 was approved. It was, and is, the intention that a new plan for the period 1946-1950 or 1946-1956 should be submitted for approval of the Governor-General's Council towards the end of 1945. Numerous discussions by planning committees have already taken place but the final plans have not yet been completed. For the purposes of this memorandum an attempt has been made to assess the plan as it appears from the present stage of the discussions but clearly no assurance can be given that the final submission will not differ considerably from the indications given here. In particular, discussions relating to the formation of a clerical college, the expansion of technical education and the expansion of the Institute of Education are still in a comparatively early stage.

The period 1946-1950 is likely to be one of consolidation for secondary education. Two new rural intermediate schools, about forty new elementary schools and improvements in the standards of several existing schools are planned. A programme for the expansion of girls' education involving a capital expenditure of £E. 75,000 has already been approved. The proposed expansion of the Institute of Education covers not only the spread of adult education but also the founding and organisation of a translation

and publication bureau. Apart from these developments which will be financed by the Government, it is hoped that considerable progress will be made in village education through the introduction of local education rates by local governments who would also act as the local education authorities.

It is too early yet to give any accurate estimates for the Gordon Memorial College and only a token figure for capital expenditure has been included.

3.—Agriculture and Forests.

	Capital Estimate. £E.
Rural water supplies and soil conservation programme	340,000
Mechanised agriculture on rainlands in Gedaref District ..	360,000
Government pump schemes and development of fruit farming	116,000
Khor Abu Habl irrigation scheme	90,000
Improvements to Port Sudan ginnery ..	20,000
Southern Development:	
(i) Zande Scheme ..	500,000
(ii) Other	
(a) Agricultural projects ..	88,200
(b) Forestry projects	3,250
(c) Miscellaneous ..	72,820
New oil mills in Nuba Mountains	34,500
Horticulture ..	6,000
Atbara dairy	9,800
Research—extension of plant breeders ginning factory ..	1,000
Creation of forestry reserves ..	76,500
Timber seasoning kilns	22,600
Pressure creosoting plant for sleepers	12,000
Match factory ..	5,500
Miscellaneous forestry items	18,000
Deferred maintenance and renewals	70,000
Total ..	1,846,170

The economy of the Sudan is based predominantly on agriculture and it is therefore unnecessary to stress the importance of developing agricultural resources and introducing modern methods while at the same time safeguarding the fertility of the soil.

The programme submitted by the Department of Agriculture and Forests has these objectives in view, the main lines of development being the introduction of mechanised agriculture on the rainlands in the Northern Sudan, the development of existing government pumping schemes, the improvement of Port Sudan ginnery, the establishment of oil mills in the Nuba Mountains, the demarcation and firelining of forests, afforestation, the improvement of methods for seasoning timber, the production of creosoted railway sleepers, the establishment of a match factory, and a comprehensive programme for the development of rural water supplies and soil conservation. The contribution to general revenues from these various schemes should be substantial but even greater benefits should be derived by Sudanese cultivators.

It has been considered appropriate, at this stage, to include along with the purely departmental proposals not only the programme of the Rural Water Supplies and Soil Conservation Board already referred to, but also the projects coming within the purview of the Equatoria Planning Committee, since all of these stand in the closest relationship to agriculture and forestry development. The programme of the Rural Water Supplies and Soil Conservation Board follows closely the proposals in the Soil Conservation Committee's Report details of which have already been made available.

Several of the schemes included may have far reaching effects. For example, the success of the scheme introducing mechanised agricultural methods in Gedaref District may set the pace for the developments of the vast areas of grass rainlands in the central belt of the Sudan; the successful development of fruit farming on pump schemes in the Northern Province will relieve the present anxieties about the economic state of these schemes and point the way for further development through private enterprise.

Although little specific financial provision is made for increased research work, it is to be borne in mind that the scope and scale of research are not to be gauged solely by the money spent thereon. The existing organisation keeps ahead of new problems and is being strengthened to permit the more intensive research required in relationship to developments in the south while, at the same time, maintaining the approved programmes relating to the Gezira Scheme and to food crops in all parts of the country.

4. IRRIGATION.

	Capital Estimate. £E.
Extension of Headquarters Office	32,000
Transfer of Mechanical Division Headquarters, Workshops and Stores to Wad Medani and provision of staff housing ..	75,000
Development of Gezira canalisation	1,130,000
Development of additional pump irrigation areas on the White Nile for alternative livelihood	73,000
Making good deficiencies of housing for Irrigation staff in canalised areas	50,000
Additional mechanical equipment at Sennar and in the Gezira	15,000
Deferred maintenance and renewals ..	200,000
TOTAL ..	1,575,000

The comprehensive programme of development for the five year period, submitted by the Irrigation Department has the main objective of enabling the Sudan to utilise the balance of the water to which she is at present entitled under the Nile Waters Agreement.

(a) by enlarging and re-modelling the canalization to the extent necessary to draw off and distribute this quantity.

(b) by extending the cultivable area in the Gezira within the limits of (a) above.

(c) by providing an additional 6,000 feddans for cultivation on Alternative Livelihood Pump Schemes on the White Nile.

(d) by furthering new small pump schemes to be financed and operated by private enterprise.

To enable the major works involved to be carried out, it will first be necessary to extend the Irrigation Headquarters Office and the Mechanical Division Headquarters, Workshops and Stores. As the present site of the latter has become unsuitable and in any case would not permit of extension, it is proposed to establish the Mechanical Division Headquarters, Workshops and Stores at Wad Medani.

It is also proposed to make good deficiencies in the housing of Sudan Irrigation staff in the Gezira and White Nile Schemes particularly for Sudanese classified and unclassified staff and to acquire new equipment for use in the schemes and for the provision of a filtered water supply at Sennar.

The proposed extension of the cultivable area in the Gezira should lead to the provision of approximately 2,500 new tenancies and to a substantial contribution to Government revenue. In the new alternative livelihood schemes tenancies for a further 350 people should be established.

5.—Veterinary Services.

	Capital Estimate £E.
Development of cattle trading in Upper Nile Province ..	2,000
Fostering of export trade in livestock	4,800
Improvement in quality of export hides and skins	—
New headquarters, hospital, school and laboratory	64,000
Disease control	12,000
Animal breeding ..	2,000
Total ..	84,800

In the Sudan, animals and animal products are second only to agricultural produce in economic importance and, in consequence, veterinary services should play an important part in the economic development of the country. The future activities of the Veterinary Service are largely dependent upon the long term veterinary policy of the Government which is to be considered later in the year. The programme now submitted by the Veterinary Service therefore includes possible lines of development rather than formal proposals.

The principal developments suggested are the development of cattle trading by the strengthening of the veterinary organization, the fostering of a post-war export trade in livestock with Middle East countries by provision of better facilities at quarantine parks and of wells and hafirs along the trade routes in the West, improvement in the quality of hides and skins for export by extending the present courses of instruction and establishing systems of grading and auctioning and closer control of disease by the use of serum, vaccine and drugs. The provision of new headquarters, hospital, school and laboratory is also proposed.

Consideration is also being given to the engagement of animal husbandry officers and a pasture research officer. The functions of the former would include the improvement of stock in those areas where adequate feeding can be made available throughout the year; the latter would be responsible for investigating the distribution of good grazing and how it can best be utilised to avoid overstocking and overgrazing. Whether the animal husbandry officers should be attached to the Veterinary Department or to the Department of Agriculture is a question for consideration.

6.—Public Works.

	Capital Estimate £E.
Building recommendations by Public Works Committee not included elsewhere	500,000
Recommendations by the Road Board ..	250,000
Recommendations by Car Allotment Committee ..	680,000
Public utility development (Light and Water)	160,000
Water yards in Kordofan and Darfur ..	87,500
Road plant and machinery	45,000
Total ...	1,722,500

The Public Works Department largely functions through three committees, the Public Works Committee (buildings etc.), the Road and Communications Board and the Car Allotment Committee. At the present time it is only possible first, to note schemes which will be submitted for the consideration of these committees or which may even be definitely selected earlier for inclusion in the five year plan, and secondly, to indicate the practicable rates of expenditure, assuming some temporary recruitment in the professional and technical cadres, which those committees will probably recommend in the five year period. Practicable rates of expenditure are also given for public utility development, water yards and road plant and machinery which do not come under the control of these committees.

The estimate given for recommendations of the Public Works Committee excludes all buildings which are included in other programmes. In particular, all buildings in the Health Programme, including Khartoum Civil Hospital and all buildings in the Education Programme are excluded. Among the schemes which will probably be considered for inclusion within the estimate are a new Police Headquarters in Khartoum, a criminal lunatic asylum, replacement of administrative offices in several provinces and provision of additional staff housing.

Schemes for submission to the Road Board include the provision of a motor road from Kareima to Dongola and Kerma, renewal of the Halfa-Kerma motor road, metalling of 50 miles of the main road between Kordofan and Darfur, improvement of secondary roads in Darfur Province by provision of culverts and metalling where necessary, permanent roads Khartoum to Wad Medani and Es Suki to Sennar, all-weather road Khartoum — Dueim — Kosti — Sennar — Suki — Wad Medani and Wad Medani — Dueim, and other general improvements throughout the country. Not all of these schemes can be covered by the estimate and priorities will clearly have to be established.

The main submissions to the Car Allotment Committee will be for the renewal and strengthening of the present greatly depleted mechanical transport fleets of provinces and departments. In particular, expansion is sought by the Sudan Medical Service for the provision of more ambulances and by the Veterinary Service to increase the mobility of staff in the Provinces.

The estimate for public utility development provides for the installation of five major schemes and three minor schemes in the period. The following towns have already been suggested for the provision of electricity and a piped water supply: Shendi, Berber, Damer, Kosti, Rufaa, Dueim, Singa, Hassaheissa, Kassala, Gedaref, Tokar, Nahud, Um Ruaba, Rahad, Talodi, Kadugli, El Fasher and Nyala. The desirability of introducing greater amenities in the Provinces by this means with the object of arresting the drift of population to the capital of the country is fully appreciated. The practicable rate of expansion of these utility services is a limiting factor and priorities will again have to be established.

Five new installations annually are allowed for in the estimate for the establishment of water yards in Kordofan and Darfur.

7.—Posts and Telegraphs.

	Capital Estimate
	£E.
Development of telephones	527,000
Development of telegraphs ..	103,000
Aeradio communications	9,000
Development of Meteorological Service	19,000
Development of posts	7,000
Total ..	665,000

The proposed plan for the five year period submitted by the Posts and Telegraphs Department has been framed realistically and sets forth the minimum renewal and development requirements considered necessary to ensure the continued operation of the posts and telegraphs services at a reasonably efficient level.

A brief outline of the developments proposed under each type of service is given hereunder :

TELEPHONES.

The ultimate objectives are that every telephone subscriber should be able to speak to every other subscriber in the Sudan and that every subscriber should be able to have international calls. These objectives will not be attained for perhaps twenty years but they are kept in mind in the five year plan which concentrates mainly on local and regional developments.

TELEGRAPHS.

Telegraphic development will largely follow the development of the telephone trunk network by the superimposition of telegraph circuits on telephone trunks at low cost. Consideration is being given to the introduction of teleprinter working in the Sudan. It is unlikely, however, that teleprinters will be installed in the five year period since no machine capable of working in arabic characters is yet on the market.

RADIO TELEPHONY.

The desirability of introducing a radio-telephone service to facilitate the work of provinces like Equatoria and Darfur and of Departments with remote stations such as the Agriculture and Forests is fully appreciated but no provision has been made in the plan because of the high costs entailed. Such a service could be provided where the needs override considerations of cost. A comparatively inexpensive, fixed-time, short-distance radio telephony service might be organized between towns having wireless stations but this does not touch on the main problem of covering remote areas.

AERADIO COMMUNICATIONS.

There would be no real difficulty in providing suitable air-to-ground com munication in the areas now covered by the existing wireless stations when the proposed internal air line service comes into being since by the end of the five year period all stations will be fitted with transmitters which will be capable of operating on either short or medium wavelengths and of using either telephony or telegraphy. The existing Direction Finding facilities will also be available. However, the provision of suitable communications for use by aircraft flying on international routes is a more difficult problem since standardisation of equipment is essential internationally. No provision for this is made in the plan but it is thought that the cost per aerodrome on the international routes might be as much as £E. 30,000.

METEOROLOGICAL SERVICE.

The programme has been based on the assumption that the Service will be solely responsible for meeting the meteorological requirements of aviation in the Sudan.

POSTS.

Development is confined to the extension of existing, and building of additional offices and provision of fittings and additional private letter box suites.

The principal schemes and their location are indicated below :

(i) *Automatic Telephone Exchanges*—the provision of exchanges at Shendi, Port Sudan, El Obeid, Wadi Halfa, Atbara, Wad Medani, Sennar, Berber, Malakal, Damer and Fasher and extension of the existing exchanges at Khartoum and Omdurman.

(ii) *Manually-operated Telephone Exchanges*—the provision of exchanges at Um Ruaba, Abu Rukba, Rahad, Ghabsha, Tendelti and Wad Ashana and the replacement of all existing exchanges in the Gezira.

(iii) *Telephony Links*—the provision of twelve channel links between Khartoum and Atbara, and Khartoum and Wad-Medani, three channel links between Atbara and Port Sudan, and Wad Medani and El Obeid.

(iv) *Telephone Trunks*—the provision of telephone trunks between El Obeid and Bara, El Obeid and Nahud, and Port Sudan and Suakin and the reconstruction of the existing trunks between Port Sudan Suakin- Tokar, Atbara and Port Sudan, and Atbara and Wadi-Halfa.

(v) *Wireless Equipment* --the replacement and betterment of equipment at Port Sudan, El Obeid, Juba, Malakal, Fasher, Omdurman, Geneina, Nagishot, Torit, Roseires, Nasir, Zalingei, Kurmuk, Rashad, Akobo, Nyala, Bor and Gambeila.

(vi) *Miscellaneous*--the overhaul of the telegraph route between Abu Zabad and El Obeid, the provision of a train control circuit between Khartoum and Atbara and the provision of a desert telegraph and telephone route between Khartoum and Kassala.

In general, the developments proposed can be regarded as being of a commercial nature. In the early years, the increase in recurrent expenditure will exceed the increase in revenue but later there should be no loss.

8.--BROADCASTING

	Capital Estimate.
	£E.
Broadcasting House	15,500
Installation of short-wave transmitter	10,500
Installation of medium-wave transmitter	42,900
Mobile recording unit	1,500
Special receiving apparatus ..	600
TOTAL	71,000

The recommendations of the Broadcasting Advisory Committee which set out proposals for developing the Sudan Broadcasting Service during the next five years appear to be acceptable in principle. The recommendations contained these words: "It is now recommended that the Government should adopt as part of its policy of enlightenment and education the provision of a broadcasting service capable of giving services fully audible by and useful to all people everywhere in the country, and that no development would be beneficial which arrived at any result lower than this." A further recommendation was the extension of the present system of partnership whereby the Posts and Telegraphs Department are responsible for the technical side of broadcasting and the Public Relations Section of the Civil Secretary's Department for the administrative and programme side. The improvements proposed cover all sides of broadcasting activity and will involve considerable capital expenditure accompanied by an increase in recurrent expenditure both for staff and services.

It is recommended that in place of the present adapted private house in Omdurman the Service shall have its own specially constructed Broadcasting House in Khartoum. The building will contain both studios and offices, and will have air-conditioning incorporated in it.

The Committee has called attention to the present inadequate transmission facilities and has pressed for the immediate provision of a new short-wave transmitter, capable of providing clear listening over the whole Sudan outside a radius of 200 kilometres from the station. When the installation of the short-wave transmitter is completed, it is recommended that a powerful medium-wave transmitter shall be installed capable of providing clear listening within a radius of 300 kilometres from the station and enabling the use of cheap medium-wave sets in the most populated part of the country. The introduction of these schemes is dependent on certain other schemes proposed by the Posts and Telegraphs Department which include the provision of a new cable between Khartoum and Omdurman, the provision of a new generating set in Omdurman and the provision of a carrier-telephony link between Khartoum and Wad Medani.

It is also proposed to obtain a mobile recording unit and special receiving apparatus for relaying programmes on the medium-wave.

9.—AVIATION.

	Estimated share of Capital Cost.
	£E.
Taking over main route military aerodromes ..	250,000
Gordon's Tree Airport	
Formation of Sudan Airways	

The figures given under this head are largely conjectural and the investigations have not yet reached the stage of specific proposals. Enquiries have been initiated with regard to the Sudan internal air service requirements. The main route aerodromes constructed and maintained by the military authorities may be taken over and the provision of a modern airport at Gordon's Tree is envisaged. It is unlikely that the Sudan will be able to afford the full cost of these projects, which may be in the region of £E. 1,500,000 and only £E. 250,000 has been included in the programme as representing what the Sudan may have to bear when the plans, which have international implications, mature.

10.—RAILWAYS.

		Estimated Cost.
		£E.
Port Sudan :	Improvement and development of harbour facilities ..	2,500,000
Atbara :	Extension to Headquarters Offices generally; a new station; development of electric power and water supply.	
Steamers :	Replacements and improvements	
Southern Division :	Housing and office accommodation; remodelling of Khartoum Central Station and Goods Yard	
Engineering Plant:	Additional equipment	
Locomotives and Rolling Stock :	Replacements and additional	
Motor Transport (Departmental) :	Station wagons, pick-ups and vans etc. ..	

The prosperity of the Sudan is bound up with transport. The Sudan Railways constitutes a great "public utility" service. Without the Railways little of the Sudan's exportable produce could reach the overseas markets. Indeed, without the Railways the large-scale agricultural schemes in the Sudan could not have been brought into successful operation. The fixed capital sunk in the Railways at the end of 1944 amounted to £E. 12,775,000.

As a result of heavy running during the war, the Sudan Railways has considerable arrears of maintenance and renewals to overcome and works programmes on this account alone will be very heavy indeed during the next five years. Rails, sleepers, locomotives, rolling stocks and steamers and buildings require extensive repair. This work will exercise the railways capacity to its fullest extent and indeed additional workshops capacity will be required.

Now that the war is finished the Railways aim at pressing on with these arrears of work in order to maintain the value and efficiency of the country's railway.

Whilst heavy repairs and renewals constitute an important part of the Railways post-war programme, attention will be given to other matters. The harbour facilities at Port Sudan are to be improved and expanded and a landing craft provided for use in connection with the pilgrim traffic at Suakin: the provision of better and adequate facilities for the passengers who travel third and fourth class is regarded as a matter of importance and the policy of improvement in all classes--started in pre-war years--will be continued as circumstances permit. It will not be feasible at present to double the line, but wherever possible, having regard to financial considerations and the capacity of the track, additional crossing points will be provided or other methods adopted to speed up transport. The inauguration of the new Southern Division of the Railways will provide greater opportunities for Sudanese to attain higher positions; money is being spent on track alterations, buildings, and equipment to enable this policy to be pressed forward. Training facilities for Sudanese will be developed and increased. General improvements will be undertaken at Atbara including an increase in the electric generating and water supply capacities and the remodelling of the station. The statistical machines at Railways Headquarters will be improved and the stores accounting system mechanised in accordance with modern practice. In Khartoum the railway station and the goods yards are to be further remodelled in order to improve the general traffic.

No new lines can be definitely initiated but a reconnaissance of a possible extension to the railway system starting from Sennar and proceeding in the direction of Singa through the Fung District to Malakal will be undertaken early in 1946. A water supply survey will be needed in this connection.

A considerable development of motor transport is necessary in the Sudan to feed the Railways. The question will be studied of the Railways undertaking a road transport service in the development of the main trunk and feeder services leaving the regional road transport to private enterprise. Although little if any net financial return would be anticipated from such a service on the part of the Railways a benefit to the country may be expected to arise from the greater volume of exports. Railways activity in the road transport field (which is the modern practice in many other countries) may be beneficial in connection with (a) terminal extension of routes, for example, Kereima--Dongola; El Obeid--El Fasher, where the wear and tear is heavy and a high standard of maintenance is essential, (b) feeder services at right angles to the main routes, (c) experimental transport for testing under controlled conditions the economic possibilities of a commodity or area. The Sudan Railways is fully alive to the necessity of increasing the Sudan's overseas trade.

Through the development of its transport system the Government can do much to increase the wealth and prosperity of the Sudan.

Other general improvements for the future which however may not fall within the programme for the first five years after the war although a start in some cases may be possible, are improvement in station facilities, i.e. waiting places and sanitary arrangements; the introduction of rail cars for short distances; a Railways Agents Office in the middle of Khartoum and of other large centres; the use of containers in connection with rail-road transport; the running of refrigerator trucks; and, most important, the establishment of parcels collection and delivery services in the larger towns.

Publicity for the Sudan through advertisements overseas in connection with the tourist traffic will be re-instituted.

Although the Sudan Railways is a Government department it is run as a commercial undertaking and every effort must be made to maintain its solvency.

11.—MISCELLANEOUS.

	Capital Estimate. £E.
Mass Education—provision of mobile cinema units	8,500
Acquisition of Kerippi Camp for use as rural penal settlement (Equatoria) ..	5,000
	13,500

PROVISION OF MOBILE CINEMA UNITS.

It is proposed to obtain a further four mobile cinema units, making five in all, for puplicity and educative purposes. These units would be controlled by the Public Relations Officer.

12.—Local Governments.

	Capital Estimate.	Estimated total capital cost for each Council.
	£E.	£E.
Khartoum Town Council.		
Water-borne sewage system	400,000	
Town Hall and Offices	100,000	
Macadamising roads	60,000	
Permanent drains	6,000	
Housing schemes (first instalment)	12,000	
Recreation facilities	8,000	
		586,000
Omdurman Town Council.		
Town Hall and Offices (first instalment)	6,000	
Permanent drains	5,000	
Roads	10,000	
		21,000
Khartoum North Town Council.		
Town Hall and Offices (first instalment)	6,000	
Permanent drains	1,000	
Roads	5,000	
		12,000
Port Sudan Municipal Council.		
Water-borne sewage scheme	175,000	
Macadamising of new roads	10,000	
Municipal buildings	15,000	
Refuse destructor and bull-dozer	4,000	
		204,000
Gedaref Rural District Council.		
Council Offices etc.	10,000	
Macadamising roads	5,000	
		15,000
Kassala Town Council.		
Council Offices	15,000	
Macadamising roads	7,000	
10-ton diesel roller	5,000	
		27,000
Wad Medani Town Council.		
Removal of Public Health Lines to a new site	6,000	
Mechanical transport for Public Health Services	10,000	
River front protection	48,000	
		64,000
Miscellaneous.		
All councils		121,000
Total		1,050,000

Complete information from local governments has not yet been received and many of the figures entered for capital cost are provisional estimates. The summary above will however give some idea of the schemes contemplated. It is clear that at least some of the local governments will not be able to finance their schemes, if eventually approved, without assistance. Whether this will be obtained in the form of an interest-bearing loan from the Government or by other means will be for later consideration.

GENERAL SUMMARY.

		Estimated Capital cost of Programme. £E.
A. CENTRAL GOVERNMENT		
1. Health		716,000
2. Education		986,500
3. Agriculture and Forests		1,846,170
4. Irrigation		1,575,000
5. Veterinary Services		84,800
6. Public Works ..		1,722,500
7. Posts, telegraphs, telephones and wireless		665,000
8. Broadcasting		71,000
9. Aviation ..		250,000
10. Sudan Railways		2,500,000
11. Miscellaneous	..	13,500
TOTAL ..	..	10,430,470
B. LOCAL GOVERNMENTS	TOTAL ..	1,050,000
C. CENTRAL AND LOCAL GOVERNMENTS	TOTAL ..	11,480,470

No attempt has been made in this memorandum to indicate the effect on the budget of the programmes proposed. The schemes are not all revenue producing and a net additional burden to the budget may be involved. There is need for the country to develop its financial resources to the full and in this connection it can be remembered that the efficient collection of existing taxes is of great importance.

[XXXVIII]

30 FO 141/1024, no 3 8 Apr 1945

[Umma Party]: letter from J W Robertson to C E Fouracres[1] on the foundation of the Umma Party. Appendices: "A" (2) constitution of the Nation Party, 14 Feb 1945; "B" (1) letter from Abdallah Khalil[2] to Sir H Huddleston, 19 Mar 1945

1. We included a brief account of the new UMMA party in the January issue of the S.P.I.S. which you have, and gave some further details in the issue for February, but as there have been critical allusions to it recently in the Egyptian Press, and as it seems likely that a good deal of capital will be made both here and in Cairo out of its alleged connection with the Sudan Government, I think that you and the Embassy should have some further information.

2. The party is a revival in a new form of a group which in about 1926, centering round the then Editor of the Hadara (the late Hussein Khalifa Sherif),[3] adopted as its slogan "the Sudan for the Sudanese". This group was thrown up as part of the direct reaction to the Egyptian fiasco in 1924. It was a moderate pro-Government party, though Government had no hand in its appearance. It was not an active party, and indeed in those years, when Egypt and all things Egyptian were thoroughly discredited, there was no need for any active or organised opposition to Egyptian

claims. With the death of Hussein Khalifa Sherif in 1929 the original "Sudan for the Sudanese" group broke up but the group slogan remained as the political motto of a number of individual officials and officers, and reappeared again some years later as the inspiration of a group of young intellectuals—known as the Fagr group—headed by the late Abdalla Mohammed Arafat.[4] Arafat had taken a prominent part in the 1924 disturbances, had no illusions about Egypt and aimed at founding the national aspirations of the Sudanese on a constructive patriotic basis, before the reviving interest of the Egyptian propagandist again succeeded in leading them astray.

3. With Arafat's death the Fagr group (and its organ the Fagr magazine) disappeared, and the political objectives of the intelligentsia were temporarily lost sight of in the prosecution of local internal rivalries eventually reappearing in the rather nebulous ideas which were embodied in the Congress Memorandum of 1942. The latter day history of the Congress is well known to you—its most sinister feature being the appearance once again towards the end of 1944 of a new pro-Egyptian party (the Ashiqqa) which under the leadership of Ismail el Azhari fought and won the 1944 Congress elections on a "union with Egypt" programme. There were admittedly other influences which contributed to the Ashiqqa's success. Azhari and Co., made deliberate use of sectarian (Mirghanist) support to capture the Congress Executive Committees, but at the same time they were and are undoubtedly playing a pro-Egyptian hand to an extent which has seriously alarmed moderate "patriotic" opinion, which aims in the first place at some form of local autonomy unencumbered by premature commitments to either Condominium partner. The Umma party is the organised expression of this alarm. I have gone into all this at some length because I think it important to underline the fact that the Umma is not a Government creation; it is an automatic response to the new Egyptian threat.

4. Unfortunately the clarity of the main issue—"separatism" versus some form of union with Egypt—is being hopelessly obscured by the old Mahdist/Mirghanist rivalry. Both Sayeds took a hand in the recent (November 1944) Congress elections. Both of them roped in to the polls numbers of illiterate adherents who were in fact ineligible to vote and had almost certainly no views about Egypt one way or the other. In the event the Azhari-Ashiqqa-Mirghanist party won, their victory being largely due to the success of their propaganda which threatened the voters, if they failed to support them, with the return of the Mahdia, and Sayed Abd El-Rahman as King of the Sudan. The folly of some of Sayed Abd El-Rahman's own followers, who had themselves been propagating the "kingship" idea, contributed very largely to the Mahdist defeat. The failure of Sayed Abdel Rahman to make any attempt to deny this idea, and his own royal manner of living lend support to this propaganda. To say, therefore, that the Umma party was started as a reaction to the Ashiqqa political programme, is only half the truth. Its inspiration was Mahdist.

5. The late Civil Secretary[5] saw this coming last August. He was afraid that Sayed Abd El-Rahman's separatist and "royalist" ambitions would drive the Mirghanists into the Egyptian camp; that Sayed Ali would go to any lengths to counter his rival's rather blatant campaign to "cash in" on Sudanese self-government, and that the

---

[4] Arafat Muhammad Abdallah (d. 1937), a graduate of Gordon College and a postal clerk who fled to Egypt after the failure of the 1924 revolt. He returned to the Sudan in 1930 and founded the *al-Fajr* ('The Dawn') literary magazine in 1934.

[5] Sir D Newbold.

result of it all would be the emergence of a definite Union with Egypt party. He hoped that we should be able to persuade the more longsighted Sudanese to damp down the Sayeds' rivalries and to form some sort of united front which would devote its immediate energies to the practical realisation of our internal self-government programme, without prejudice to the eventual political issue. These hopes were defeated by the intransigence of the Sayeds. We were, moreover, not in a position to exert any effective pressure on either party. We could not, in view of our Treaty obligations, openly comment on the folly of Mirghanist flirting with Egypt, nor could we go too far in debunking Sayed Abd El-Rahman, who did and does command the allegiance of a large body of influential Sudanese.

6. The stage is now set for a two party contest—the Ashiqqa and the Umma. The latter began to take definite shape soon after the 1944 elections were over. On February 18th, 1945, Abdallah Bey Khalil, the party Secretary, submitted to the Civil Secretary, through Governor Khartoum, the application attached as Appendix "A".[6] The Governor approved this application as referring to a "club" under Section 165 of the Local Government (Municipalities) Regulations 1938. (We do not recognise political "parties" as such.) The party then proceeded to register itself as a private company for the purpose of producing a newspaper to be called "The Umma", and to serve as the party organ. Difficulties in securing a competent editor have delayed the paper's appearance but appear now to have been overcome. It is said that in order to deprive the opposition of one of their main weapons of criticism, Sayed Abd El-Rahman will publish in the first issue of the paper a repudiation of the idea that he aims at kingship. How categorical his self-denying message will be, or whether it will appear at all, we do not yet know.

7. After the first flush of their election victory the Ashiqqa party remained temporarily inactive—possibly because they were a bit alarmed at the extent to which they had committed themselves to their Egyptian supporters and (it is believed) paymasters. They had undertaken to produce a Resolution on their Union with Egypt programme which could be made use of in Cairo but hesitated to take the decisive step. This hesitation was resolved by the publication in the local Press of the programme of the Umma party; a special meeting of Congress was convened; and the Ashiqqa Resolution (Union with Egypt, in the form of two independent Governments under the single Egyptian Crown) was duly published here on April 6th.

8. Meanwhile there has been a certain amount of canvassing for both Ashiqqa and Umma parties in the provincial north. How these campaigns will go remains to be seen. The Umma party suffers from two disadvantages. Its Mahdist origins damn it in the eyes of many tribal leaders and educated "moderates"; and, having adopted as its programme what is in effect the Government's policy regarding the gradual transfer of the administration to Sudanese hands, it has laid itself open to the obvious charge of being a Government party. As regards both of these disadvantages the promoters of the party have mainly themselves to blame. They hold their meeting in, and are largely financed and staffed by, the Mahdist Daira and they have selected as their main propagandists persons like Mohammed Khalifa Sherif and Mohammed Ali Shawqi,[7] notorious Mahdist partisans. They are, more-

[6] Not printed.
[7] Muhammed Ali Shawqi, assistant registrar general (1942–1948) and member of the Advisory Council for the Northern Sudan; later to be under-secretary of justice, 1948–1953.

over, themselves widely proclaiming that they have Government support. The fact that the Government had encouraged the formation of a new independent newspaper with a non-sectarian rural bias which had been named "El Umma" before the party was constituted appeared to confirm the Government connection with the party.

9. It is important that we should make it quite clear to the public at large that this claim is untrue and we are taking steps to circulate Governors and others in this sense, and to warn off the promoters of the Umma party themselves. Many of its more moderate members are fully conscious of the embarrassment of the Mahdist connection and would be glad to see persons like Mohammed Khalifa Sherif removed from active participation. It has already been suggested to Sayed Abd El-Rahman that he should be delegated to his White Nile pump scheme and directed to stay there, but nothing has been done nor is likely to be done. Sheikh Ahmed Othman El-Qadi's[8] activities on the other hand—he is one of the main Umma propagandists—can be, and if necessary will be, restrained. All we can do for the time being is to challenge any suggestion that the Umma party is our party, damp down any extravagant propaganda, and watch developments (particularly Egyptian developments), intervening only in the activities of either party if they seem likely to prejudice good order and good government or to lead to a definite breach of the peace.

10. Our main difficulty, as you will have gathered, is that although we cannot openly say so, the Umma party, whatever its motive, is on our side, and that however much we disapprove its tactical errors, we do not want it discouraged. If we so neglect or mishandle it as to lose its support we may find ourselves a trifle friendless when the inevitable show down occurs. We can do nothing to encourage it here. There is, however, one way in which the Embassy might indirectly help us. The members of the Umma party and a good many other moderates who belong to no party are very disturbed in their minds over the San Francisco Conference. They have misread or misinterpreted various articles which have appeared in the Egyptian and world Press and have submitted a letter to His Excellency of which I attach a copy with the answer, as Appendix "B".[9] They believe that San Francisco will settle the future of the Sudan and that the Egyptian and British Governments have already put their heads together and "agreed" what that future is to be. We have assured them that the San Francisco Conference is not concerned with, and will not deal with, their future. This, they say, is all very well but they want something more. They want an assurance that, in the course of discussions on subjects which are on the Agenda, no Egyptian delegate will be allowed to claim directly or indirectly that he represents also the Sudan. The EL NIL article in the Local Vernacular Press Summary No.325 gives their attitude. Presumably no such claim would be allowed, but may we say so? The point may seem to be a small one but an assurance of the kind suggested would do a great deal to clear a political atmosphere here in Khartoum which is getting definitely cloudy.

---

[8] Ahmad Uthman al-Qadi, former editor of *al-Hadara*; at this time superintendent of Arabic publications and a member of the Advisory Council for the Northern Sudan.

[9] B(2). Robertson's reply not printed.

Appendix "A" (2) to 30

(1) Name:	This party shall be called the Nation Party.
(2) The principle:	The Sudan for the Sudanese.
(3) The purpose:	To work for the realisation of the independence of the Sudan with its geographical boundaries intact, and maintaining friendly relations with Egypt and Great Britain.
(4) Membership:	Membership of this party is open to every Sudanese above the age of eighteen years of age [sic], who embraces the principle of the party and works for its realisation.
(5) Headquarters of the party:	The headquarters of the party shall be the town of Omdurman.
(6) Annual general meeting:	An annual general meeting shall be held in [the Muslim month of] Rabie—for all members and shall discuss:— (a) A review of the previous year. (b) Consideration of members' suggestions.
(7) Administration of the party:	The party shall have a body selected from its members to form its Council.
(8) Finance of the party:	The finances of the party shall be derived from the following:— (a) Membership fees amounting to 5 PT. per member to to be paid once in life. (b) Subscriptions. (c) Donations.
(9) Rules of procedure:	The Council shall make with the consent of the annual general meeting rules of procedure for the conduct of meetings, regulation of finance matters, and the explanation of what matters the Constitution might have left unexplained, provided that explanation does not conflict with the spirit of the Constitution.
(10) Amendment to the Constitution:	The Constitution shall not be amended unless with the agreement of the annual general meeting.

Appendix "B" (1) to 30

The Sudanese nation which has enjoyed freedom and independence during these last centuries, except for a period not exceeding sixty years after which it regained freedom and independence when the present Administration took over, an administration which has from the start declared is intention to serve, and in fact striven to champion, the cause of this nation and so bring about its uplift to a stage

where it could take over the reins of Government and run its own affairs—this nation takes the opportunity of recognising the debt of gratitude owed to the two Condominium governments, on whose behalf Your Excellency is administering this country, and to the Sudan Government for their many sided efforts, which are appreciated and noted with gratitude. It is through those efforts that the nation has reached a stage of progress which would enable it to demand the political rights which have been held in trust for it. If we compare this nation with other Middle East nations, we find that it has achieved a stage of political, cultural and military maturity which would warrant the demand for its natural right which is the independence of the Sudan within its entire geographical boundaries.

The Sudan's declaration of war on 11.6.40 against the Axis powers and its participation in the war with its troops, the giving of its means of communications and its resources and its efforts towards winning the war, have enhanced that natural right. Its troops are still in East and North Africa with other Allied troops doing their duty. Perhaps the first victory in this war won by the Allies was the one in which Sudanese troops took part for the first time. We recall with pride what those troops achieved alone, in preventing the huge Italian armies in East Africa from attacking the Nile Valley and so connecting up with other Italian troops in North Africa.

The Atlantic Charter, and the declarations made by the responsible spokesmen of the Allied Democracies that have followed it have emphasised for all nations their right to self-determination. The San Francisco Conference will meet shortly with the intention of safeguarding international peace and security, of maintaining cordial relations between the nations, of realising international co-operation in solving the international, economic, social or other of humanity's problems, and of finding a central machinery for co-ordinating nations' dealings with each other. Naturally the Sudan has not been invited to that Conference in spite of its having declared war at a time when the enemy's strength was at its zenith and the Allies were not fully prepared, and when no one could have imagined that the price of a chair (at that conference) was declaration of war against the enemy however late it was done. In that critical time the Sudan believed in the justice of the Allied cause and declared war voluntarily to support that cause, and events have realised what it had hoped for.

As the Sudan is to have no representative at that Conference, the Nation Party wishes to demand that this country be accorded its right in attending the conference, on the same footing as other nations who declared war and participated in it.

The Sudan is neither a British nor an Egyptian Colony. Its participation in this war justifies that it should at least demand its full sovereignty which has been held in trust for it, so that it is not deprived of that freedom against whose enemies it waged a war, whose effectiveness has been recognised in the whole world.

The Sudanese nation, which believed in the Allied cause and supported it, wishes to place its confidence in the Sudan Government and in the United Nations, with whom it fought for the restoration of freedom to those from whom it has been temporarily taken away, in order that the Sudan should not be deprived of its freedom or of the realisation of its aims—this nation wishes to approach Y.E. with this Note asking that steps be taken towards this country's representation at this Conference, and as the agent of both H.B.M. and of the King of Egypt, Y.E. will support that demand with testimony as to this country's eligibility.'

We are waiting for Y.E.'s reply supporting our aims and accepting our demands.

With our due respects and regard.

[XXXIX]

35 FO 371/45986, no. 3152 23 Aug 1945

[Congress' demand for the independence of the Sudan and union with Egypt]: letter from Ismail al-Azhari to Mr Attlee and Sidqi Pasha

The Graduates' General Congress—the only body representing enlightened public opinion in the Sudan, a body towards which the various national view points in the country converge, and in which the Sudanese nation places its full confidence—has the honour, in fulfilment of its duty towards its country, to present this note in which it expresses our national aspirations and demands at this delicate juncture, when final victory has been achieved and a new day has dawned in the world for all nations, great and small, giving them an opportunity to solve their existing and impending problems, and to set up a just world organisation which will secure to humanity its rights, to the various countries their liberty, and to individuals the happiness and welfare they hope for, in an era of a permanent and stable peace.

The Sudan's share has not been insignificant and she has shouldered a burden exceeding her capacity, so as to take her place with those who fought for the cause of justice and democracy in order that the world struggle should be brought to a happy conclusion, a conclusion which has been reached earlier than expected by the collapse of Japan, the last fortress of tyranny. The great leaders of democracy and of the British Empire have recognised her valuable services and sacrifices and have praised them.

In his proclamation to the people of the Sudan on the occasion of V.J. Day His Excellency the Acting Governor-General referred to the Sudan's efforts in the following terms:—

> "The Sudan can look back with pride on the part she has played in this war. She has acted throughout with the courage, the orderliness and the obedience for which Sir Stewart Symes called in 1940. She has never doubted the path to Victory. In 1940 her forces stood valiantly, with their British and Indian comrades, in the path of the invader and then pressed forward with them to share in the glorious victories in Abyssinia and in North Africa. Always they have brought honour to the Sudan by their valour and their discipline. At home the Sudan assisted in the vital taks of guarding the African lines of communication and gave unswerving support to the military forces who used her soil. Her citizens made many generous contributions to the effort of war, and endured steadfastly the restrictions and shortages which are the inevitable accompaniment of war. Her cultivators worked with faithful persistence. Her merchants have loyally obeyed the demands made upon them. Her officials have shouldered without complaint new and heavy burdens. Her wartime economy has won praise outside the borders of the Sudan. This is indeed a proud record and let us remember it with full hearts in these days of rejoicing."

This is a part of the Sudan's contribution towards the war effort, and the triumph of the cause of democracy and right. It is the right of her sons, after those efforts, to expect that their demands will find from Your Excellency the acceptance and consideration they merit; they also have the right to hope that your government's [sic] will accede to them in the spirit of justice and equity they deserve.

1. For about half a century the Sudan has remained under the present condominium rule, and it has never [been] thought by any one that the present regime should be the final status of the country. It will certainly never [be] consider[ed] as such by the Sudanese. Though we recognise the services rendered by the present regime, in the organisation of the Administration and the establishment of security and justice, the development of the country, however, from the economic, educational and social aspects has been carried out at a slow pace which does not correspond in any way to the real needs of the country, to the ambitions of the Sudanese and to their aptitude for progress. This becomes evident if a comparison is drawn between the development of the Norther[n] part of the Valley (Egypt) and that of its Southern part (the Sudan), although both parties are gifts of the Nile. While prosperity and opulence are found in the lower Valley, misery and harships [sic] are then [sic] lot of the upper part. While education and guidance are found there, ignorance and backwardness are spread here. Even the small share of progress which is the lot of the Sudan has not been equally spread over all parts of the country. The South is still in a primitive condition which can hardly be imagined in the twentieth century. The same conditions also prevail in many eastern and western parts, and have led to the establishment of diffirent [sic] systems of administration, legislation and education in the country. The small share of progress which we have enjoyed has created a deep gab [sic] between the various parts of one country, and our development has thus been partial and lame. All this has taken place under the Condominium rule, which has lasted long enough to have been able to raise the standard of the Sudan and of its institutions to the level of other advanced countries in the world.

2. The situation of the Sudan has created a general feeling throughout the country that rapid action should be taken with a view to putting and end to the present policy, and changing the present abnormal temporary status into a natural one that would secure to the country a steady advance corresponding to its people's aptitude and to its real needs. As a result of this universal feeling the Graduates' General Congress was formed in 1938 and began, since its inception, to study local conditions and to explore the wishes of the Sudanese. In April 1942 it submitted its note in which it expressed the country's aspirations and demands. A copy of this note is attached, together with the correspondence exchanged with the Sudan Government in this connection.[1]

3. Since the first and most important article in the above mentioned note refers to the Sudan's right of self-determination, the Congress has, during its Sessions of the last four years, explored the country's wishes as to the final form of the Sudan's status, which could secure the country's aspirations and guaranteed [sic] its rights.

In April 1945 the Congress General Committee passed the following resolution as regards the country's status: "The formation of a democratic Sudanese Government in a union with Egypt, under the Egyptian Crown".

---

[1] See 1.

In asking for the formation of a democratic Sudanese Government, we realise that the act of ruling is divided into two parts, administrative and technical. As regards the administration, it can be carried out through the good services of the Omda, Sheikh, Nazir, Mamur, the Sudanese O.D. the Sudanese Governor, and the Sudanese Minister.

The technical side however required additional qualifications which may not be adequately available in the Sudan now. This difficulty can be surmounted however through the assistance of British and Egyptian advisers and experts, who could help, to the extent needed, in educational, financial, judicial, agricultural and medical matters, as well as in other services of public utility where competent Sudanese are not available, until missions of Sudanese students have been sent to England, Egypt and other European and American countries, to complete their studies. In stating the above, we have in mind countries of an equal approaching standard, like Ethiopia, the Yemen, Iraq, etc which aim at the same objective and are already on the path which we intend to follow.

Our inclination towards the idea of a union, and the selection of Egypt to be the second partner in that union, appear to us as a natural trend dictated by the many vital and close links which derive their strength from our common history and from the union of interests, in addition to the bonds of religion, language, blood, education and the Nile, that vital and great link which confirms the unity of its valley in the same way as it unites its banks. Our relation with Egypt will guarantee a just distribution of the Nile Waters, as well as the co-ordination of the two countries [sic] economies. There is no doubt that stable prosperous conditions and economic tranquillity will act in support of the great British Empire in a stronger manner than at any time in the past.

In addition we feel that the era of small states has gone, since they are unable to resist alone the world turmoil they have theyrefore [sic] to constitute themselves into groups and federations in order to face the new world order and to play an important part in the new world that was born on Victory Day.

Our inclination twoards [sic] Egypt is natural and through Egypt our trend is directed towards the Arab and Islamic countries with which we are linked with sacred bonds which will guarantee the harmony and the strength required for the expected union.

In order to realise the economic, cultural and social needs of the Sudan we consider that the Sudan should form a union with Egypt, under the Egyptian crown, while its administration is to be taken over by a Sudanese Government in flesh and blood. This is the only way in which the Sudan can benefit materially and morally and can complete what it lacks in education and finance, the latter will enable the country to exploit its resources to the fullest extent, so that the whole of the Nile Valley, the North as well as the South, the East and the West, should progress.

4. Your Excellencies

This solution of the Sudan question will help to establish stable conditions to develop the country economically; it will also assist the country to progress, while its economy will continue to be linked with that of the Great British Empire. We feel more strongly every day that we shall not be able completely to face future curcumstances [sic] or to develop our country in a way which will enable it to gain a suitable place in the new world organisation, without the aid of Great Britain. We also feel that a spirit of affection and confidence must always govern our relations with Great Britain as is now the case.

5. Your Excellencies

We are neither intriguing against the existing Condominium rule nor are we acting in a revolutionary way. The time of terrorism has gone, with the extermination of the Axis. But we are asking for a natural right, necessitated by our right to live and in order to live freely in our own country under a regime whihc [sic], we feel, will conform to our interests and wishes and will realise our national aims and aspirations. That regime is:— "The formation of a Democratic Sudanese Government in a union with Egypt under the Egyptian Crown".

What prompts us to present this note is our deep feeling that these demands are just and that the present time is suitable for their realisation and attainment. We are encouraged in this line by the present ideas prevailing as to the future organisation of the world and by the formation of a Labour Government in the Great Britain, since the principles of the Labour Party conforms [sic] to the spirit of these demands and will help their realisation.

6. Your Excellencies

We present these demands to two Democratic rulers, in a democratic manner. We present them in the name of the Graduates' General Congress—the body which enjoys the confidence of the whole country, represents the enlightened class, and under whose banner all parties in the country are grouped. We present them in the name of our dear Country, the Sudan, which has contributed, in the fight of democracy against fascism, with the blood of its sons, with its economic resources and with its moral support.

We do not forget, and history will certainly remember it, that the stand made by the S.D.F. in the face of the Axis Forces, in the Eastern Sudan together with the loyalty shown by the Civilian population in the Sudan were the beginning of the turning of the scales in favour of the Allies. This stand was followed by the defeat of the Axis at Keren in Abyssinia, at Alamein, in Italy, and then in Berlin and Japan.

7. Your Excellencies

Since the Sudanese have the first claim in the determination of their country's fute [sic] status, we now present these demands, requesting with insistance [sic] that the two Governments of Great Britain and Egypt should issue forthwith a statement approving these wishes of ours, and that rapid action should be taken with a view to carrying them out.

In the name of Justice, equity, fraternity and equality, for whose cause Democracy has fought, the Graduates' General Congress asks for "the formation of a democratic Sudanese Government in union with Egypt under the Egyptian Crown".

God may guide us to success.

Amen.

[XL]

CIVIL SECRETARY'S OFFICE,
KHARTOUM.

CS/SCR/10.C.7.

25th August 1945.

(Dear Haselden),

1. I am sending you herewith two copies of a Report about to be submitted to the Executive Committee of the Graduates' General Congress by a committee called the United Parties Committee, which is said to represent the various political parties in the Sudan; and of the conclusions come to by the United Committee. We have obtained these documents secretly.

2. It is expected that they will soon be dealt with by the Executive Committee, and no doubt something will appear in the Sudan Vernacular Press about it, and reference may be made in the Egyptian papers. You should therefore hand a copy to the Embassy, with a copy of this letter. I am sending two copies also to the London Office and asking the Controller to show them to Mr. Scrivener unofficially.

3. This report and its conclusions need not be given too much emphasis; they are not very extreme, and they seem to show that the committee members do not expect that their aims can be attained in the very immediate future.

4. If the "requests" (a word which I prefer to the translation "demands") are sent to us in the near future, clearly (a) will be a matter for discussion at any revision of the 1936 Treaty, and it will be interesting to see what line Egypt takes up regarding "a free democratic Sudan". Personally I have always assumed that the Sudan Government was working towards a self governing Sudan, tied in some way as far as the North is concerned to the Arab Middle East, in connection (whether by alliance or something else) with the British Commonwealth.

5. With regard to (b) the Sudan Government could hardly undertake to execute recommendations of which it did not approve, but I think we might meet this request part of the way by allowing a committee with Sudanese representation to give us suggestions for further Sudanisation, though the Congress is not generally representative and we could not accept its nominees. The main drawback at the moment of course is lack of qualified Sudanese.

6. I do not know what is meant by (c) - may be wartime restrictions on the press and the Close District Ordinance. We are now considering the abolition of as much war time legislation as possible without weakening our economic controls. I believe the ordinary Sudani is as free in all material ways, as the citizen of any country, from fear, want, religious persecution, and interference with his spoken or written word.

I believe therefore that there is not much to worry us at the moment in this.

(Yours sincerely),

[signature]

Report to be submitted to the Congress Executive Committee by the United Parties Committee, representing the Ashiggas, the Ittihadiyeen, the Qawmiyoen, the two groups of Ahrar and the Umma Party.

In response to the wish expressed by a number of our compatriots and in consideration of the present world conditions which impose upon the educated classes the necessity of uniting their opinion and rallying round the Congress, the various parties have deemed it necessary to form a Committee, composed of three representatives of each party, with Abdel Maged Ahmed as Secretary, to consider :-

(1) the possible unification of the various parties' principles concerning the political future of the Sudan;

(2) the discussion of the first steps which should be taken in connection with the realization of the country's national demands, in the light of any eventual agreement reached by the parties.

The Committee held six meetings, the first on 15.5.45 and the last on 19.6.45. A sub-Committee was entrusted with the task of examining a few details which it was not possible for the main Committee to discuss in full Session. The Committee was therefore able to consider the various view points and, as far as possible, to reconcile them, and was careful in so doing, not to interfere with the Congress's decisions and to work for the country's general interest, the latter being the highest objective towards which the efforts of all parties are sincerely directed. Since the decision taken by the coalition Front (representing the Ashigga, the Ittihadiyeen, and the Ahrar-Ittihadiyeen) was the point of divergence between this Front and the other parties, the Committee decided to examine this decision and find out the reasons which had led to their opposition, with the hope of reaching a solution acceptable to all of them.

Discussions have led to the following results :

(1) All parties agree to work for the formation of a free democratic Sudanese Government.

(2) All parties agree to the principle of union with Egypt, and are perfectly convinced that the formation of such a Union is a necessity dictated by the historic, cultural and economic relations between the two countries and will serve the Sudan's interests more than Egypt's interests.

The Committee however discussed neither the sort of union which was to be formed nor the time within which it should take place; but it unanimously agreed that a reference to the principle of union with Egypt was inevitable when submitting a demand regarding the sort of Sudanese Government acceptable, provided that the said union did not in any way affect the "autonomy" of the Government or limit its powers to act in the interests of the country.

The coalition Front (Ashigga, Ittihadiyeen; Ahrar-Ittihadiyeen) insisted on defining the union as one under

the Egyptian Crown. The Umma representatives made the reservations that although it did not oppose the principle of a union with Egypt, the approved principles of their party made no reference to a union with Egypt or any other country; the Party would therefore restrict their activities to working for the formation of a free democratic Sudanese Government only, but would not oppose the other parties' activities in this connection.

In compliance with the foregoing conclusions, and with due regard to the above definitions and reservations the parties' representatives have undertaken that their parties should work jointly, through the Congress, for the formation of a free democratic Sudanese Government that will accept the principle of union with Egypt. It is admitted that this agreement does not prevent the Umma Party from working separately, independently of the Congress, provided its activity does not conflict with the spirit of the decision agreed upon by the Parties. Thus the desired unity will be realised and the work for the attainment of the common aim will be facilitated.

The Committee then discussed the demands which were to be submitted to the Congress, so that the latter should work for their achievement, with the help of the Sudan Government, before the present world-wide opportunities had passed. The Committee divided its discussions into two parts :-

PART I.

To demand the publication of a statement by the two Condominium Powers, defining the political future of the Sudan and specifying the aim pursued by the two States.

PART II.

To ask the Sudan Government to expedite the means whereby the Sudanese are enabled to reach the desired goal, so that this goal should be attained as soon as possible.

After discussion the Committee considered that the Congress should present the following demands, in the way it deems fit, to the Authorities concerned at the suitable time.

PART I.

The present political status of the Sudan is abnormal; it does not tranquillise the Sudanese about their future, nor does it conform to the basic principle laid down by the United Nations for the construction of the new world. The Sudan is not a colony, and its sons would not agree, at the present stage, that it should be one. On the other hand the Sudan is not free and cannot join the ranks of free states and co-operate with them in performing its mission, in a way which ensures happiness to the Sudanese.

With the termination of resistance in Europe and the unconditional surrender of Nazi Germany the United Nations have won a decisive victory on the enemies of humanity, of equality and of progress. The nations which are to day

rejoicing over this victory should however remember that this was not the result of their efforts alone, but of combined efforts in which all nations have shared. The effort made by small nations is not in any way inferior to those made by others. The Sudan which has sacrificed both men and money and whose efforts have been recognised by all the United Nations, stands to day like the runner who wins a race and then looks around expecting the prize he deserves. The prize which the Sudan expects is nothing short of full freedom; freedom of choosing the sort of government it accepts, a government which secures happiness and welfare to the Sudanese; freedom in choosing the means whereby the Sudanese can reach the stage of governing themselves and joining the ranks of free nations.

It is therefore not strange that the Sudanese should ask the two Condominium powers to recognise this right and to issue a statement clearly defining their aim in the Sudan. Since the Anglo-Egyptian Treaty provides for the possibility of reconsidering the Sudan question ten years after the signature of the Treaty, which elapses in 1946, the Committee of United Parties considers that the time is suitable for the reconsideration of the Sudan question and the issue of a joint declaration by the two Condominium Powers that their aim is to work for the establishment, as soon as possible, of a free democratic Sudanese Government with a union with Egypt and an alliance with Great Britain. This is the basic demand which, in in the opinion of the Committee of the United Parties, should be presented now, by the Congress before the present opportunity has passed - this being the determination of the future/world following the wars and the lapse of a period of ten years since the signature of the Anglo-Egyptian Treaty.

PART II.

The Sudan Government as recently stated by the Civil Secretary, is working for the establishment of self-Government in this country, through the Sudanisation of the administration at the slow paces announced in the last Session of the Advisory Council, and through the gradual devolution of larger powers to Municipal, Rural and Provincial Councils and to the Advisory Council. The Government also declared that the constitutional bodies which could advise it were the Province Councils and the Advisory Council. This is excellent and does not conflict with the high objective aimed at by the educated Sudanese. But the Sudanese cannot agree that this (2 self-government) should be the ultimate aim of the Sudan Government and also cannot agree upon the slow procedure laid down by the Government for the attainment of that modest aim. We have expressed in PART I our demands concerning the "aim", and it remains to set out the procedure which, in our opinion, should be followed by the Sudan Government for the attainment of that aim.

The Committee considers that in order to qualify the Sudanese for the attainment of the proposed aim, it is necessary to proceed, at a quicker pace, with the Government of all aspects of progress, whether educational or economic. The Committee however considers that it should limit its recommendations to certain specific aspects which, in its opinion, should be given priority, since they pave the way for all others. The Committee also realises that all other aspects of progress have been examined by the Congress on several occasions, and are being taken care of, in accordance with the Congress annual programme.

Since the Government is now studying the scheme for the Sudanization of the administration, the Committee feels that the present time is suitable for the submission to practical suggestions which would ensure that execution of the scheme in the shortest possible period. The most efficient means, in the Committee's opinion, is that the Congress should ask the Sudan Government to appoint a Committee formed of an equal number of Government representatives, and of representatives of the educated class provided the latter are nominated by the Congress. The said Committee would be entrusted with the duty of examining the Sudanization scheme and submitting its recommendations to the Government for their execution. The Government, on its part, should undertake to accept the Committee's recommendations.

The second demand which, in the opinion of the United Parties Committee, the Congress should present to the Government is the complete release of restrictions on public freedoms, such as the freedom of the press, the freedom of writing and publishing, the freedom of movements within the frame of general regulations; the Government should also be asked to amend all special regulations restricting these liberties. Without this release this country will not be able to follow the path of progress, and realise its legal national aspirations.

Signatures of the Parties' representatives -

For the Ashigga Party
" " Umma "
" " Ittihadiyeen Party
" " Ahrar-Ittihadiyeen "
" " Gawmiyeen "
" " Ahrar "

CONCLUSION

The decisions of the United Front, as registered in the Official minutes, can be summarised as follows :-

(1) They (the various parties) should all work, under the standard of the Congress, for the formation of a free democratic Sudanese Government, with the admission of the principle of a Union with Egypt.

(2) Every party is at liberty to direct its activities according to the principles laid down by it, provided these activities do not conflict with the text or the spirit of the general formula agreed upon by the parties, as specified in paragraph one above. Due consideration is given to the reservation made by the Umma Party not to undertake to work for a union with Egypt or any other country, but not to oppose such activities. Due consideration is also given to the explanation made by the coalition Parties (Ashigga, Ittihadiyeen, Ahrar-Ittihadiyeen) that Union for them means a union under the Egyptian Crown.

(3) They should ask the Graduates' Congress to endeavour to realise the demands specified hereafter by all peaceful and legal means which the Congress thinks suitable, the help of the Sudan Government should, as far as possible, be sought for the realisation of these demands.

These demands are :-

(a) The issue of a joint declaration by the two Condominium Powers, stating that their aim is to work for the formation as soon as possible of a free democratic Sudanese Government, with a union with Egypt and an alliance with Great Britain.

(b) to ask for the formation of a joint Committee, composed of an equal number of representatives of the Sudan Government and of the Sudanese educated class - the latter to be nominated by the Congress - with a view to laying down a scheme for the Sudanisation of the administration in the shortest possible period, provided the Government gives this Committee all necessary facilities to carry out its mission and undertakes to execute its recommendations.

(c) to ask for the lifting of restrictions on public freedoms such as the freedom of the Press, of gathering, of movement, within the frame of the law; to ask for a amendment of the existing special ordinances restricting these liberties.

(Sgd.) ABD EL MAGED AHMED.
Secretary.

[XLI]

43 FO 141/1013, no 134 8 Dec 1945

[Sudan Graduates' General Congress]: despatch no 134 from Sir H Huddleston to Lord Killearn. *Annex:* translation of an Arabic letter letter from Ismail al-Azhari to Huddleston (15 Oct 1945)

I have the honour to submit to Your Excellency the following report on recent developments regarding the Graduates' General Congress.

2. On October 15th I received a letter signed by Ismail Eff. el Azhari, President of the Sudan Graduates' General Congress, transmitting to me a three-point Agreement signed by representatives of the political parties in Omdurman. I attach a copy of this letter and of the Agreement to this despatch.

In view of the impending session of the Advisory Council for the Northern Sudan on November 3rd, and of the holding of the elections to the 1946 Committees of the Graduates' General Congress on November 16th, it was considered tactically inadvisable to reply to this letter until these events had passed. Its receipt in the meantime was formally and non-committally acknowledged.

3. When the Advisory Council session was over and the elections had been held, a member of my Civil Secretariat got in touch with the signatories to the Agreement, with a view to elucidating the meaning of certain phrases used therein, and in particular of the expression 'union' which appeared in the first of the three heads of the Agreement.[1] At the meeting which ensued (on November 19th) it was clearly established, in the course of a general discussion, that the various party signatories did not all subscribe to the interpretation placed on the word 'union' by the writer of the covering letter, which, they said, they had not approved, and had not even seen until its subsequent publication in the local vernacular Press. Their own interpretations (which they had deliberately left unstated in order to achieve some semblance of a common front) varied from complete amalgamation with Egypt in the case of the Ashiqqa party to a shadowy cultural, economic, and linguistic association in the case of the Umma. The Umma party representative was particularly insistent that the eventual form a union with Egypt might take could not be determined until the Sudanese people had achieved, through the progressive practice of responsible self government, the maturity and experience which would

entitle them to decide for themselves what their political future should be, and until, having attained an independent status, they could negotiate with Egypt on equal terms.

4. The Graduates' Congress elections duly took place on November 16th. Held, as they were to be, under the auspices of the Ashiqqa-controlled 1945 Committee, which had already on a previous occasion given proof of its skill in the manipulation of votes, the Umma party and its associates were convinced that they had little hope of success, and a request for the appointment of a neutral committee to manage the elections being rejected, they decided not to enter the lists.

Their boycott was designed in the first place to save themselves from an inevitable defeat, and in the second to establish finally and decisively the falsity of the Congress' claim in its present form and under its present direction, to be a representative Graduate body. In the event only members of the Ashiqqa party recorded their votes. About 3500 of them went to the poll, which resulted in the election of an all-Ashiqqa Committee of LX, and in due course of an all-Ashiqqa Executive Committee of XV, with Ismail el Azhari as the 1946 President.

5. The reaction of the opposition parties to the election results has not yet clearly declared itself. Individual members have as yet shown no signs of resigning their Congress membership, and so far the Umma party has confined itself to an announcement in the local Press disassociating itself from the joint party Agreement (referred to above), in so far as its preamble delegated to Congress the authority to present to the Sudan Government on its behalf the views which it embodied. They are, however, considering further steps. They have in mind, in the first place, to challenge the right of the Congress, as at present constituted, to administer the Education Day Fund—a fund inaugurated by the Congress in its early days when it could claim to be truly representative of the graduate class and they have already made unofficial enquiries as to the legal position. Whether a formal application for an injunction to restrain the 1946 Congress Committee from continuing to act as trustees of the Fund will be made or not is still uncertain. They design, in the second place, to attempt to build up a new and independent Graduates association. These projects are still in the discussion stage. Their promoters are, characteristically, awaiting some indication of the Government's attitude to the post-election political situation, before taking any definite action.

The Ashiqqa party for the time being appears to be resting on its laurels. There are, certain signs of dissension within the party over the form of its political programme, but, to whatever internal regroupings this may lead, the party will, outwardly at least, remain solidly opposed to the Umma and its associates on the Mirghanist-Mahdist issue.

6. The Ashiqqa and Umma parties, although they may number by the thousand their registered adherents, do not occupy the whole of the field. There is a strong educated (but hitherto unvocal) element which welcomed with enthusiasm the appearance of the Graduates' General Congress in 1938, as the first native inspired representative institution, and which is now disappointed and distressed that a body, in which their hopes and aspirations were so confidently centred, should have become merely the playground of sectarian partisans. They feel that the Mirghanist-Mahdist rivalry, in splitting the Congress in two, has done an ill-service to the educated classes and to the Sudan itself. Whether the holders of this view will ever feel strong enough to denounce publicly the sectarian strangle-hold remains to be

seen. It is unlikely, but the possibility exists. The Congress as a non-political body had considerable usefulness in voicing the opinions and hopes of the graduate class. It provided a vehicle for the expression of their unformulated desire to assist in their country's development, and its present collapse as a representative body may leave, therefore a gap to be filled. The possibilities of such a situation are receiving attention.

7. Too much significance should not be attached to the recent Ashiqqa success in the Congress elections. It should not, in other words, be interpreted as an all out victory for a party with a pro-Egyptian political programme. There are strong opposition forces. The Ashiqqa party itself is composed very largely of followers of El Sayed Sir Ali el Mirghani Pasha, whose adherence is secured by considerations which are primarily sectarian. They support the Ashiqqa because it is in opposition to the Umma party, the majority of whose members are followers of El Sayed Sir Abdel Rahman el Mahdi Pasha, the party's patron. Both parties have enlisted thousands of members throughout the country on the sectarian ticket alone, but the Congress elections being held in Omdurman, which is predominantly Mirghanist, the Ashiqqa were able to bring to the poll a number of supporters out of all proportion to their total strength throughout the country. The Umma party is credibly reported to have some 100,000 registered members, but the majority of these are resident in the Gezira, the White Nile, and Kordofan and cannot therefore be readily made available to vote.

Future moves of the two main opposition groups are difficult to foresee, and there is likely to be a good deal of uncertainty; of reorientation of parties and individuals; and even of recasting political programmes before the position clarifies.

8. Only a formal acknowledgment of receipt has been sent to the President of the Congress of his letter of October 15th, and next steps are under consideration.

I have not formally reported these developments to Your Excellency before now as the situation has been confused, but the Civil Secretary has kept the Sudan Agent informed from time to time so that Your Excellency's Chancery should not be unsighted.

A copy of my reply to the letter from the President will be sent for Your Excellency's information in due course.

Annex to 43

I have received your letter of the 1st September 1945,[2] in which you say that you do not intend to transmit the Congress Memorandum to the Authorities concerned, and in which you state the reasons which in your opinion justify this procedure. In holding this view you are denying the free expression of their aspirations to a nation whose great sacrifices and fortitude during the darkest hours of the war entitle it to be listened to by those to whose hands it has entrusted its hopes and future destiny,—a nation which fully expects that its aspirations will receive the sympathy of those who have borne the honour of its trusteeship. We cannot understand the reasons which prevented the transmission of this Memorandum, knowing that in

---

[2] See 35, note.

sending it to the Authorities concerned the Sudan Government would incur no liability nor infringe its responsibility and terms of office. On the contrary we believe that the Government's duty towards the country not only requires it to pass on what is submitted to it, but imposes on it an obligation to take the initiative, formulating the country's demands and sending them on even without being asked to do so.

The Government is no doubt aware of the opinions in the minds of the Sudanese, especially at such a critical moment, and in the face of the general anxiety which exists about the future of this country. The Government is fully acquainted with the opinion which the Sudanese have formed in respect of the future status of the Sudan, namely "the formation of a Sudanese Democratic Government united with Egypt under the Egyptian Crown". It is surprising to find the Sudan Government announcing that it does not intend to put forward the Congress Memorandum because it does not consider that the Congress is competent to represent Sudanese public opinion. What institution other than the Congress should enjoy this right? Moreover the Sudan Government draws our attention to Governor Khartoum's letter of 16th May, 1945, in which he had to rely for the material for his answer on rumours spread about the last elections, and to declare that the Congress Committee and the Council of Sixty could not represent the Graduates, thus ignoring the arguments conveyed to him in our previous memorandum dated April 3rd 1945. By taking up this attitude the Sudan Government ignores the most elementary principles of democratic and parliamentary procedure, known and observed throughout the whole world. A party which emerges as the outcome of elections held in accordance with these principles has always been recognised as a duly elected responsible majority. The Sudan Government ignores all this, and goes on to describe the resolution passed by the Congress Council of Sixty—a Council freely elected in a General Assembly composed of all parties—as being merely the opinion of one section of the Congress despite the fact that the Government is fully aware that the resolution represents the considered opinion of the Graduates' General Congress.

The allegation that the Congress is not entitled to speak on behalf of the Sudan is very strange. If it means anything it proves that the Sudan Government is determined that no opinion from the Sudan is to be heard. Otherwise what is the institution, if any, which the Sudan Government considers as the one entitled to this right? Surely the Congress constitutes the only popular national body in the country and its membership includes the pick of the cultured and thinking classes scattered throughout the whole country, and above all it conducts its activities in accordance with true democratic principles. It is the Congress which has won the hearts of the Sudanese. Even those to whom it cannot extend its membership look to it with satisfaction and confidence.

Your Excellency, in view of the above the Congress indubitably speaks in the name of the Sudan and demands the realisation of its legitimate rights to self-determination. The Congress is thus entitled to submit the demands of the Sudan because it knows better than anyone else what will bring well-being to its inhabitants. In as much as the Congress enjoys the confidence and the sympathy of all classes and as it is looked upon with reverence and respect by the whole Sudanese nation, it has the first right to formulate and put forward the national demands. It is unnatural on the other hand to entrust the responsibility of expressing the views of a people to individuals or groups which have been appointed by Government. Such individuals or groups can never be capable of the expression of unbiased opinion or

of voicing exactly the national aspirations and demands which are folded in the hearts and mixed with the blood of a country's sons. These nominated individuals are naturally and largely influenced by considerations of their official position, and it will be clear to Your Excellency also that the Sudan Government itself is neither entitled nor empowered to determine national aspirations because it also is created by appointment. The Congress, Your Excellency, is the only national institution which, in speaking for the people of the Sudan, does not derive its entitlement from the Sudan Government. It derives it on the contrary from the true national consciousness and from the support of the whole Sudanese people. This is the natural and true entitlement borne out by the acceptance by the Sudanese of Congress' activities, an acceptance which is accorded freely and without compulsion and is the outcome of the feelings of true love and trust which the Congress inspires. The Sudanese nation regards Congress as a sacred institution to which it goes on pilgrimage every year. Every year the Congress members who have the necessary qualifications elect a Council of Sixty and an Executive Committee to conduct the business of Congress and to speak in its name. The Sudanese nation has not stopped here but has organised in all towns and in all the larger villages sub committees to act as its eyes and hands and to advise it on all major issues—to spot the disease and prescribe the remedy.

The Graduates' General Congress has said the Sudan word and there is nothing more to say—a word which is supported by the provincial sub-committees and was formed in the best way to secure the happiness and tranquility of the country. The Sudan word is this:—

> "the formation of a Sudanese democratic Government in a union with Egypt, under the Egyptian crown".

Since 1942 when the Graduates' Congress set itself up as the exponent of the country's political rights, in view of the magnificent part played by the Sudanese in the cause of the Democracies, it was the only institution in the country which continued to study the question of the political status of the Sudan, and no other body or bodies claiming to speak on behalf of the Sudan had begun to act independently. All parties moreover which exist today are working within the framework of the Congress and consider themselves to be parts of an inseparable whole.

In submitting its memorandum in the name of the Sudan the Congress meant to convey the aspirations of the Sudanese nation and to exercise a national right to express the Sudanese claim to self-determination. This step was amplified by the support of all the Sudanese so that the demands put forward became in fact the final word of the whole nation. There is therefore no reason to suppose, Your Excellency, that in speaking in the name of the Sudanese for the realisation of the country's legitimate aspirations the Congress has not the right to represent the Sudan.

Your Excellency refers to the Governor, Khartoum's letter in which he denies the eligibility of both the Congress Council of Sixty and its executive committee. This denial has been received with astonishment. Surely the Governor not being himself a member of congress is not competent to utter such a denunciation. The constitution and bye-laws give this right to the members only. We therefore seize this opportunity of expressing our condemnation of the procedure adopted by Governor Khartoum, and of his action in putting an end to the correspondence between us without

producing any proof that we were in the wrong. Procedure of this kind, Your Excellency will agree, is contrary to the most elementary principles of true democracy. We still maintain our original assertion that as no member of congress submitted a protest in the proper manner against the last elections we were and are entitled to consider that the results of these elections were legitimate. We enclose herewith a copy of the correspondence exchanged between the Congress and Governor Khartoum[3]—a correspondence which reveals that the spirit in which it was conducted was contrary to democratic principles. Such was the policy which, we had hoped, would never have animated the procedure of the Sudan Government and especially in the capital city.

Your Excellency's statement that the Congress resolution merely represents the opinion of one party in the congress is also strange, especially as it emanates from a Government which draws its inspiration from the oldest democracy in the world. Such a statement is not at all in conformity with the principles followed and respected by the democratic nations at the head of which Great Britain stands. The resolution surely is not that of one party only; it is the decision of the Council of Sixty and therefore it constitutes a decision of congress itself.

The Congress is the legitimate channel for expressing the opinions of the country, and though it adopts the views of the party which holds the majority of seats, as happens also in the case of British Parliamentary institutions, the decisions of the Executive Committee are not to be considered as those of one party only because it has had to study the opinions of all sections of the community before formulating and forwarding those decisions for approval by the Council of Sixty. If they are passed by the latter body they then become the decisions of congress itself. If this course were not followed the whole structure would lose its democratic character and fall to the ground.

This Your Excellency is what has been done by the Congress committee in all loyalty and straight-forwardness to arrive at an opinion as regards the future status of the Sudan. The committee has reviewed the opinions held by all parties represented in Congress and after full consideration and discussion the Executive has found that the following formula satisfies the principles of all parties:—

> "the formation of a democratic Sudanese Government in union with Egypt under the Egyptian crown".

This formula was presented to the Council of Sixty which confirmed and approved it. Thus it became the resolution of Congress as regards the future status of the Sudan.

This proves that this resolution does not represent the viewpoint of one party only, but it is a resolution taken by Congress which includes all parties and which represents their different views. In addition, all parties in the Sudan—Ashigga, Ittihadiyin, Umma, Ahrar Ittihadiyin, Qawmiyin and Ahrar have come to an agreement and submitted on 3.10.45 a note to Congress consisting of the following points:—

1. The establishment of a free, democratic Sudanese Government in union with Egypt and alliance with Great Britain.
2. A request that the Government should approve the establishment of a committee equally composed of representatives of the Condominium governments and rep-

resentatives of the enlightened Sudanese, the latter to be appointed by Congress, to draw up a scheme whereby the Sudanese will take over the administration of their country in the shortest possible time; and that the Government should offer all facilities to the Committee and undertake to enforce its recommendations.

3. A request that restrictions on the freedom of the Press, movement, public meetings and trade should be revised within the limits of the law and in accordance with democratic principles. All special legislation at present in force which restricts these freedoms should be amended.

Attached is a copy of the note submitted to Congress signed by representatives of all parties.[4]

This shows Your Excellency that the decision arrived at by all parties agrees in principle with the resolution of Congress submitted in its note to the Condominium Governments.

Thus all sections unanimously request "the establishment of a free democratic Sudanese Government in union with Egypt and alliance with Great Britain". The parties omitted to define the word "union", but congress after considering all aspects of the matter decided that it should be a union with Egypt under the Egyptian crown.

Your Excellency, when congress addressed its note to the Prime Ministers of Great Britain and Egypt it did not expect the Sudan Government to express its views on the advisability of transmitting it or otherwise. Its obvious duty was to forward the note to the Condominium Powers on whose behalf it administers the country, with such comments as it might think it necessary to make. We never realised that the trusteeship exercised by the Sudan Government could empower it to extinguish the natural right of the individual in the Twentieth Century to express his opinions to whomsoever he likes.

The Congress, Your Excellency, has expressed the real view of the Sudanese—a view unprejudiced by any influence, appointment, or authority—the product of natural feeling and true realisation of the people's aspirations. The Sudan Government should not therefore allow the present opportunity to pass when the future status of all nations is being debated in the conferences now working for an everlasting peace and in an atmosphere of equality, justice and brotherhood.

The Congress while realising that it could have submitted its note direct to the Condominium government has preferred to follow the proper procedure by sending it through the Sudan Government as an intermediary. It sincerely hopes that the Sudan Government will reconsider its attitude towards the note and submit it to the authorities concerned.

1946

[XLII]

52 FO 371/53329, no 865 18 Mar 1946
[Sudanisation]: letter (reply) from P S Scrivener to R J Bowker

We have read with great interest your despatch No.241 of 18th February, and enclosures in regard to the question of the "Sudanisation" of the Sudan political service.[1]

I may say at once that we fully share your view in the light of the ever-mounting volume of evidence that the Middle East countries are determined to have indigenous (and doubtless inefficient) administrations at the earliest possible moment. We feel that the Civil Secretary's note is unassailable if viewed exclusively from the angle of correct British administrative theory (and we also feel that your suggestion of a Sudanese Provincial Governor at an early date may go rather too far the other way). But the fact remains,—and here we are on our own ground—that, as you say, we cannot go on keeping Egyptians out of the Political Service *unless* we can put in Sudanese. The practical choice, in fact, "in present world conditions" as you rightly express it, is between the fairly rapid introduction of British-trained Sudanese and some loss of artistic perfection, and an influx of Egyptian-trained Egyptians, with the rapid disappearance of all artistry whatsoever. We hope therefore that in the light of your remarks and ours, which are made in no carping spirit, the Sudan Government will give the matter some further consideration. An extra copy of this letter is attached for transmission, if you agree, to Khartoum.

[XLIII]

MINISTERIAL DECLARATIONS REGARDING H.M.G.'S POLICY TOWARDS THE SUDAN MADE IN 1946.

1. Reply to a Parliamentary Question made by the Secretary of State for Foreign Affairs in the House of Commons on 25th March, 1946.

"The welfare of the Sudanese cannot be secured unless a stable and disinterested administration is maintained in the Sudan. The objects of such an administration must be to establish organs of self-government as a first step towards eventual independence, to accelerate the process of appointing Sudanese to high Government posts in consultation with Sudanese representatives, and to raise the capacity of the mass of the people for effective citizenship. These are the objects of the present Sudan Government, and His Majesty's Government fully support them. In the meantime, His Majesty's Government consider that no change should be made in the status of the Sudan as a result of treaty revision until the Sudanese have been consulted through constitutional channels".

2. The Sidky-Bevin Protocol of October 1946.

"The policy which the high contracting parties undertake to follow in the Sudan within the framework of the unity between the Sudan and Egypt under the common Crown of Egypt will have for its essential objectives to assure the well-being of the Sudanese, the development of their interests and their active preparation for

self-government/....

self-government and consequently the exercise of the right to choose the future status of the Sudan. Until the high contracting parties can in full common agreement realise this latter objective after consultation with the Sudanese, the Agreement of 1899 will continue and article 11 of the Treaty of 1936, together with its annex and paragraphs 14 to 16 of the agreed minute annexed to the same Treaty, will remain in force notwithstanding the first article of the present Treaty".

3. <u>Reply to a Parliamentary question made by the Prime Minister on 28th October, 1946.</u>

"While the scope of the [illegible] included the [illegible] of [illegible] Britain and Egypt to the Sudan, [illegible] existing status and administration [illegible] contemplated and no [illegible] of the Sudanese people [illegible] their own future".

(NOTE:- This [illegible] Sidky Pasha had announced, on his return to [illegible] the unity of Egypt and the Sudan [illegible] the Egyptian Crown).

4. <u>Statement made by the Prime Minister to Sayid Abdel Rahman [illegible] conversation on the [illegible] 1946.</u>

"The present system [illegible] remained except in so far [illegible] by the Sudanese people [illegible]".

TUESDAY, 26th MARCH, 1946. (Oral Answers, cols. 216/8).

SUDAN (FUTURE STATUS)

Mr. Thomas Reid (by Private Notice) asked the Secretary of State for Foreign Affairs whether, in view of the departure of a Sudanese delegation for Cairo in connection with the forthcoming treaty negotiations, His Majesty's Government are in a position to make any statement in regard to the future status of the Sudan.

THE SECRETARY OF STATE FOR FOREIGN AFFAIRS (MR. ERNEST BEVIN):

Yes, Sir. His Majesty's Government look forward to the day when the Sudanese will be able finally to decide their political future for themselves. It is not proposed by His Majesty's Government to influence their eventual decision in any way. His Majesty's Government have no objectiin the Sudan other than the true welfare of the Sudanese, and this principle has likewise been proclaimed by the Egyptian Government in the Anglo-Egyptian Treaty of 1936. The welfare of the Sudanese cannot be secured unless a stable and disinterested administration is maintained in the Sudan. The objects of such an administration must be to establish organs of self-government as a first step towards eventual independence, to accelerate the process of appointing Sudanese to higher Government posts in consultation with Sudanese representatives, and to raise the capacity of the mass of the people for effective citizenship. These are the objects of the present Sudan Government, and His Majesty's Government fully support them. In the meantime, His Majesty's Government consider that no change should be made in the status of the Sudan as a result of treaty revision until the Sudanese have been consulted through constitutional channels.

Mr. Reid:

Can the right hon. Gentleman say if this delegation represents the people of the Sudan or any of the races of the Sudan?

MR. BEVIN:

I could not answer exactly who they claim to represent. I have stated quite clearly our policy, which we intend to follow.

Mr. Godfrey Nicholson:

On a point of Order, Mr. Speaker. This Private Notice question has resulted in an important statement of policy by a Minister. Should not questions like that always be put on the Order Paper so that hon. Members may have an opportunity of considering them?

Mr. Speaker:

It is not unusual for a Minister to make a statement of policy after questions. With regard to the departure of this Delegation to Cairo, possibly there is some urgency about it in the mind of the hon. Member.

Mr. Eden:

I entirely agree with what the right hon. Gentleman has said about the evolution of the Sudan and the position of the Sudanese themselves. I did not hear what the position is about this delegation - from whom it is or to whom it is. Could the right hon. Gentleman enlighten us a little?

/MR. BEVIN:

(26th March 1946, continued)

MR. BEVIN:

'There are to be two delegations representing two points of view. There is one delegation from the Sudan going down to claim the unity of the Nile Valley. There is another delegation going there, I understand - I do not know whether it has gone yet - which is claiming that the Sudanese must be consulted before anything is dealt with. There is a division of opinion.

[XLIV]

60 FO 371/53252, no 1824 22 Apr 1946

[Future of the Sudan]: despatch no 546 from Sir R Campbell to Mr Bevin, relaying Sir H Huddleston's views on the treaty revision, consultation of the Sudanese, and Sudanisation

With reference to my telegram No. 702, I have the honour to submit a record of my discussions with the Governor General of the Sudan at Wadi Halfa on April 13th. The record has been arranged to show the main subjects touched upon in the conversations.

2. *Treaty revision*
The Governor General said that the clause about the Sudan in the British draft of the new Treaty was ideal from the point of view of the Sudan Government. The Sudanese would, however, be disappointed because it contained no provision for consultation of them. It was true that your statement in the House of Commons,[1] that the Sudanese would be consulted before there was any change in their status, implied that if, as was suggested in the British draft Treaty, there was to be no change in the status of the Sudan, then there was no need for consultation. The Sudanese mind was however not logical enough to appreciate this point.

3. This led to a discussion of the best means by which any *consultation of the Sudanese* should be carried out. The Governor General admitted that any enquiry by the Sudan Government alone would be suspect to the Egyptians and he said that the

[1] See 54.

Sudan Government would not object to an enquiry by a Commission from outside the Sudan, perhaps something on the lines of the Mandatory Commission which visited Iraq and which consisted of Lord Lugard, a Belgian, a Turk and one other member. Such a Commission would not be able to do its job inside three months and for climatic reasons it would be best for it to wait until October. Sir H. Huddleston thought that in general the Sudanese would be content if they had free access to the Commission when it came.

4. I said that the Egyptians would probably agree that consultation must necessarily take time but they would want an Egyptian member on the Commission. The Governor General did not demur.

5. The Governor General said that, in his view, Sidky Pasha was not really interested in the Sudan problem which, in all cases, was brought forward for political purposes by the opposition. Egypt's prime interest in the Sudan was in the Nile Waters, and from this point of view the present arrangement suited them well, since without the internal security provided by the Sudan Government the Egyptians would be unable to work their water schemes in the Sudan. The Governor General agreed that we must do what we could to help the Egyptian Government to reach an acceptable solution over the Sudan.

6. It was agreed that the procedure for consultation would have to be worked out in concert with the Egyptian Government.

7. I then put the case for accelerated *Sudanisation* as explained in my telegrams Nos. 65[2] to Khartoum and 662 to you.

The Governor General recognised the force of these arguments, but dwelt at some length on the practical difficulties of Sudanisation at the higher levels, which were as follows:—

(a) There existed Sudanese who could "hold down" responsible jobs, but in present circumstances this was not enough; the Sudan Government had just embarked on an important development scheme and there were few or no Sudanese capable of carrying out the additional functions which this demanded, including the training of junior officials for the expansion involved in the Government's activities.

(b) Putting in Sudanese who were not up to the job of development would mean throwing more work on the already overworked British staff. In fact, the Sudan Government's development schemes had been based on the assumption that it would be necessary to increase the British staff. These schemes would be proportionately held up by Sudanisation.

(c) As the Sudan Government had already pointed out, drastic Sudanisation would undermine the faith of the British personnel. The effect on them of appointments made for political reasons and not on grounds of efficiency would be serious, in fact they would be like the effects of the same policy if applied to the Foreign Service, as was emphasized by Mr. McNeil in his speech in the recent debate on the Foreign Service.[3]

(d) Moreover, as already pointed out, the Sudan Government did not want to create a Sudanese bureaucracy, but wished to proceed more slowly by strengthening the local authorities.

(e) Another point already made by the Sudan Government was that to promote the good young Sudanese officials, who certainly existed, over the heads of more senior Sudanese, would do more harm than good and would create widespread grievances among the section of the population now most attached to the Sudan Government.
(f) Another point which might not be appreciated was that the Sudan Government were under a great disadvantage in so far as all enterprise in the Sudan is run or sponsored by the Government. The Sudanese tended to grumble, seeing the vast budget of the Sudan Government and the large number of foreign experts employed. What they did not appreciate was that, owing to this arrangement, they had been saved from the very much worse evil of foreign concession-hunters.
(g) Another serious difficulty was the educational one. The Sudanese were most interested in what would be done in the next five years. This was however just the most difficult period during which the Sudan Government would be shortest of teachers. The training of teachers was a long business and education was a field in which it was supremely difficult to meet suddenly increased demands. The Sudan Government's teachers' training college at Bakht er Ruda had in fact only been started in 1930. The Sudan was suffering now from the errors of the educational policy of the 1920s, when higher education had been at a discount owing to the fear of creating a number of "failed B.As.". Moreover, it was most desirable that Sudanese destined for responsible positions should do a course of study in the United Kingdom, but for this it was necessary to reach a high educational level first. Another serious limiting factor was the need to learn classical Arabic. The Sudan Government had however a large educational programme on hand.

8. Generally speaking, the Governor General felt that the Sudan Government had gone as quickly as possible. Three Sudanese members had recently been taken on to the Sudan Government's Sudanisation Committee. The trouble was that the Sudan Government's measures were unspectacular and that no committee could produce results at once.

9. I took note of these points, but urged that the Sudan Government would, all the same, be able to come out very soon with a phased programme of Sudanisation.

10. The Governor General said that he hoped the Sudanese Delegation in Cairo would soon be split by its internal feuds.[4] The Delegation was already ceasing to be news in the Sudan. I emphasised how important it was in my view to cut the ground from under their feet by showing, through Sudanisation and by other means, that the Sudan Government really was in a hurry to bring the Sudan to the point of self-government. The Governor General expressed the view of the Sudan Government that serious and moderate educated opinion in the Sudan would not be impressed by the Delegation. The Delegation themselves would never be satisfied by any proposals which the Sudan Government could introduce. The point was to carry moderate educated opinion with the Government.

11. I am very grateful to Sir H. Huddleston, to whom I am sending a copy of this despatch, for having made possible this most valuable exchange of views.

[XLV]

67 FO 371/5325, no 3385 1 Aug 1946

[Anglo–Egyptian treaty negotiations: the Sudan protocol]: inward telegram no 43 from Lord Stansgate to Mr Attlee, listing options for resolving the issue of Egyptian claims to sovereignty over the Sudan

As you know question of the Sudan protocol is now being pressed by the Egyptians and the issue must be faced that in the near future even if we reach a satisfactory compromise on other points in the dispute on the Treaty and on the evacuation protocol it will probably reach a major obstacle to the completion of our task.

2. The objects we are seeking to secure in the Sudan as defined by the Foreign Secretary in his statement on March 21st [sic 26th][1] are, firstly true welfare of Sudan which we have always insisted can only be secured by maintaining the existing stable and [grp. undec.] administration; and secondly gradual build up towards eventual self government. We are also pledged to agree to no change in status of the Sudan as a result of these negotiations until the Sudanese have been consulted through constitutional channels.

3. This position is entirely in line with the letter of United Nations Charter and the Egyptians would find it difficult to justify before the world a rupture of the Treaty negotiations by contesting it.

4. The major difficulty will I think arise on their claim to specifically recognise Egyptian sovereignty over the Sudan, a claim which they have sustained through all past treaty negotiations and which the present delegation is publicly and by the terms of the Senate resolution committed to sustain in the present negotiations.

5. The Prime Minister in a recent conversation with the Ambassador after a long discourse on sovereignty was prepared to admit that Egypt is not qualified for and does not wish for a larger share in the government of the Sudan. He said too that they have no wish to draw profit from the country. But he and his delegation do press with extreme fervour and conviction for recognition of Egyptian sovereignty even though such recognition would, they say, in no way affect the present position. The King is of course behind the delegation in their claim and it is not one on which he would welcome a compromise.

6. I can conceive a situation arising therefore in which the Egyptians would agree to our basic principles as stated in paragraph 2 and to the appointment of commission which we have suggested as the best machinery for consulting the Sudanese themselves but would break on the sole question of recognition of the sovereignty. They might, even though they would do it most reluctantly, and I personally think it doubtful (see my telegram No. 39), admit that the Sudan should have an ultimate right of secession. Vital issue would then be confined to recognition of Egyptian sovereignty in the interim period until the Sudanese are able to decide.

7. The difficulties about the unqualified recognition of Egyptian sovereignty are:—

(a) It prejudices an issue which ought to be decided ultimately by the Sudanese themselves:

(b) This fact would be seized on by the Sudanese and almost certainly cause trouble in the Sudan. It would undoubtedly be strongly resented by all the UMMA party whose avowed aim is to establish an independent Sudan which will then herself decide on her relationship with Egypt and Great Britain. It would probably also be resented by some of the Ashigga party, who are not entirely satisfied with the whole hog Egyptian policy of their leaders. The rest of the Ashigga would no doubt accept recognition of Egyptian sovereignty which has already been publicly affirmed by Azhari since UMMA party broke away from the Delegation. Their reason for accepting is probably that they hope it will provide them with a lever for getting us out of the Sudan.
(c) It might be regarded by the Sudanese as an indication of declining British influence and would therefore increase the difficulties of administration.
(d) In spite of assurances in paragraph 5 of the above it might well prove to be the thin edge of the wedge for attempts by Egyptians to increase their influence in and their share in the administration of the Sudan.
(e) It would be difficult to defend at home.

On the other hand it must be admitted we have not since 1922 publicly recognised Egypt's sovereignty. There is considerable legal and historical justification for the Egyptian claim which juridically might be awkward if the issue were referred to U.N.O.

8. There seem to be only three solutions:—

(a) A protocol on the lines of our existing draft i.e. agreement set [grp. undec.] in your telegram and meanwhile to maintain existing arrangements based on Article 11 of 1936 Treaty.
(b) A simple deferment of the issue by agreeing to enter on subsequent negotiations at an unspecified date and meanwhile to maintain the existing arrangements. Such a bare agreement to shelve the issue would no doubt disappoint the Sudanese who are expecting the Treaty to include some indication of their advancement [grp. undec.] self-government or at least a re-affirmation of our intention to consult them about their future.

If this position emerged therefore it would no doubt be necessary for the Sudan Government to give assurances that there was no intention of delaying the withdrawing of machinery recently set up for Sudanisation and the association of Sudanese with the administration.

In either of these solutions the question of sovereignty would remain as dealt with in Article 11 of 1936 Treaty, i.e. the agreement would be without prejudice to the question of sovereignty "and on (sic ? in) the present form this will not satisfy Egypt.

(c) The incorporation into either (a) or (b) above of some gesture in the direction of Egypt's sovereignty. If Egyptian delegation as is possible are determined to break on this question it will be necessary to decide whether we can in the last resort agree to any compromise.

You will no doubt wish to consult the Governor-General on this point and I hesitate to make any suggestions. I wonder, however, whether the Governor-General would regard the position of the Sudan Government as compromised if we accepted some such phraseology as "pending the adoption of any new arrangements resulting from

a commission or resulting from subsequent negotiations (as the case may be) Egyptian sovereignty over Sudan as at present existing remains unimpaired".

9. I will telegraph further as Sudan question develops in more detail.

It may be useful to you, however, to have this advance summary of the position.

[XLVI]

68 PREM 8/1388/1 2 Aug 1946

[Anglo–Egyptian treaty negotiations: the Sudan protocol]: inward telegram no 44 from Lord Stansgate to Mr Attlee, on the Egyptian counter-proposals concerning the Sudan

Egyptian note delivered yesterday and sent to you by last night's air bag.

I do not propose to comment on the note of the Egyptian delegation which in its recapitulation presents various points of the negotiations in an unobjective manner and lends itself to justifiable criticism. I propose to limit myself to what appears to me the essential features of the position created by this note.

2. If His Majesty's Government are not prepared to accept Article 2 of the Egyptian draft treaty unmodified and to compromise on the period of evacuation it is clear from the note that there is no possibility at present of continuing the negotiations.

3. If His Majesty's Government are prepared to accept Article 2 of the Egyptian draft treaty and to compromise on the period of evacuation we think it should be possible to continue the negotiations on that basis and on the basis of a clarification of the Egyptian delegation's claims as detailed in its note. The claim for Egyptian sovereignty is strongest for it might be difficult to convince international opinion and any international juridical body that the Sudan was *not* under Egyptian sovereignty.

4. However the delegation's note goes beyond the claim of sovereignty. The penultimate paragraph on page 6 states that Egypt has "all the rights without any exception" on the Sudan. The second paragraph on page 7 refuses to admit our right to invoke interests of Sudanese to contest *"Unity of the Nile Valley"*. The following paragraph states that it is in the interests of the Sudan to "be part of an organised state" i.e. Egypt. The following paragraph claims that Egypt is the country to which the Sudan must attach themselves since it offers them the advantages of a state having a "modern administrative organisation". These passages would be taken by any honest unsophisticated reader to suggest that the Sudan must be not only under sovereignty of Egypt but also part of administrative machine of Egypt and that the Sudanese have no right to object to this administrative unity.

5. No doubt once we began to discuss these claims Egyptian negotiators would try to attenuate these implications and perhaps suggest the administrative rôle of Egypt would be allowed to develop (? gp. omitted) local self-government. It would appear from the note however that this is not the real objective of the Egyptians, for they then propose to substitute Egyptian domination for British control in order to preclude the eventuality of an independent Sudan which they regard as dangerous to Egyptian interests particularly in the matter of water and (gp. undec. ? irrigation). Anyhow the phraseology used in this note would seem clearly to deny the Sudan the right of secession and all independence. It would be to our interest in our discussions

with the Egyptian delegation to put them into the position of denying the right of self-determination to the Sudan as, in the event of a breakdown of negotiations, we would be on the best possible wicket before international opinion and before United Nations Organisation.

6. The possibility need not be excluded that these discussions might lead the Egyptians to accept some face-saving formula regarding sovereignty in view of the fact that they had got their way as regards Article 2 and the evacuation. However the influence of King Farouk who is particularly keen on this sovereignty issue will no doubt make it difficult for Egyptian negotiators to agree to a formula which would not compromise our present administrative position in the Sudan.

7. You will no doubt think it necessary to consult the Governor General regarding the views which I have expressed in this telegram.

8. Sidki Pasha has gone to his country estate and returns to Alexandria on Monday. I have told him and the press that the Egyptian note has been forwarded to you. I would be grateful for earliest direction as to what line I am now to take.

[XLVIII]

74 FO 371/53255, no 3719 29 Aug 1926

[Sovereignty and self-determination]: memorandum by Mr Bevin on the Sudan

I have to face the modern tendency that in dealing with any Colonial or Quasi-Colonial problem, the United States' Government is not satisfied unless some hope and prospect is held out of self-government.

2. It is the principle of U.N.O. that where self-government cannot be established, the method of international trusteeship should be introduced.

3. If, therefore, we were, in the Anglo–Egyptian Treaty, to recognise Egyptian sovereignty with the Sudan, it would be regarded as a retrograde step.

4. It would be wise for Egypt and ourselves to look forward and weigh carefully world opinion before taking a decision on this question.

5. I am not in favour of making the Sudan a trusteeship because I believe that, arising out of our mutual responsibility, we can settle the problem satisfactorily between ourselves without bringing extraneous powers into discussion.

6. We have no desire to prejudice the Egyptian claim for sovereignty over Egypt [sic], but for us to take the step of recognising it, would introduce problems such as:—

(a) the weakening of our own position; the King of Egypt's title is never mentioned in the Sudan and the Sudanese would think that we had sold them to Egypt;
(b) the Sudanese would look to Egypt as their ultimate master and accept union as their ultimate destiny;
(c) the Sudanese people would become restless and uncertain about their future.

7. If we agreed to what the Egyptians want without having consulted the Sudanese people themselves, we should be charged with Imperial behaviour and with overlooking the fundamental modern concept that the people themselves should be heard before a change in their status is made. There is no doubt that the Sudanese would regard as a change the measure the Egyptians are trying to get us to accept.

8. The King of Egypt said that he is convinced of the need of a Treaty, but not at any price (the price being the Sudan). Equally I cannot do what I believe to be wrong in order to get a quick Treaty of Alliance.

. . . (d) The Egyptian Ministers have again assured me that in asking for recognition of Egyptian "sovereignty" over the Sudan they are not asking for any change in the existing status of the Sudan; and in particular it is not their intention to touch the existing system of administration until the Sudanese people themselves have decided what their ultimate future status is to be; nor the arrangements under which the military defence of the country is at present conducted. All they ask is that Egyptian Sovereignty, which certainly exists in some measure as witness the fact that the Governor-General is appointed by Egyptian decree, shall receive recognition instead of being passed over in silence. Having regard to the agreement now reached on the defence clauses of the treaty, I have authorised my Department to meet the Egyptian officials in an endeavour to reduce these assurances, and our recognition of the King of Egypt's sovereignty; to a mutually acceptable form which shall not prejudice our present position in the territory or the ultimate freedom of the inhabitants. I wish particularly to emphasise that under the proposed arrangements the Sudan will be in the same position from the point of view of imperial defence as it is at present. At the same time, I must add that any reference to the existence of Egyptian sovereignty may create considerable political tension—even if only temporary—in the Sudan, and that the possibility of disorder cannot be excluded. In that event we must be prepared to give full support, military and political, to the Governor General.

[XLVIII]

98 FO 371/53259, no 4740 5 Nov 1946

[Sudanese reaction to the Sudan protocol]: aide memoire by J W Robertson. *Annex*: diary of events since 12 October

1. A report on the events of the last week in Khartoum is attached. On Friday November 1st. the feeling was tense, and prolonged disorder with serious results seemed possible. The good sense shewn by the bulk of the population, the efforts by Sayed Abdel Rahman to get his wilder followers out of the towns and the strong measures taken by the Government, have restored the position considerably and for the immediate future, I do not expect anything more than isolated incidents. But while immediate danger of widespread rioting and an upset of Government authority is much smaller than it was a day or two ago, there remains the likelihood of a great deterioration if the draft Protocol goes through.

2. The political position has far from settled down but His Excellency's call to good citizens to have patience and await the outcome of the negotiations has had some effect, and the first bewildered astonishment at what everyone considered the British "betrayal", has given place to a less immediately explosive attitude; but the sense of distrust and bitterness still remains.

It is true however that whatever hopes His Excellency may have had in London of being able to persuade the Independent Front that the acknowledgment by Egypt of the Sudan's right to self Government and consequent self determination, was worth the acknowledgment of a symbolic Egyptian crown, have been wrecked by Sidki Pasha's indiscretions, and especially by the use of the word "Seyada" to denote "sovereignty" when its meaning to the Sudanese is one of "dominance" and "masters", and means the personal status of slavery as well. It is not now possible, in view of the unreasoning opposition shewn by the Independents, to get this across, and His Excellency has had all his good cards wasted. It will hardly be possible to restore this position for a considerable time.

3. *Reactions to Sidki's indiscretions*

(a) The Ashigga, and their Mirghanist supporters were astonished and surprised. The Mirghanists, who had allied themselves to the Ashigga because the Mahdists were with the Independents, were genuinely shocked and dismayed. They no more than the Independents want Egyptian rule in the Sudan. The Mahdist reactions and especially the importation of fanatical westerners into the towns, have however realigned the Mirghanists with the Ashigga. The Ashigga will be disappointed at the continuation of the present administration, and the symbolic nature of unity will not satisfy those who hoped that by a substitution of Egypt for Britain as the controlling power in the Sudan to obtain substantial personal benefits.

(b) The Independents are fanatically opposed to Egyptian sovereignty in any form.

They see in any acknowledment of it the thin end of the wedge, and the eclipse of their hopes of a Sudanese state. Sayed Abdel Rahman especially sees his hopes of founding a dynasty on the Feisul model[1] vanishing. The feeling of the Independents is very bitter, and the fanatical intensity of men, whom I have known personally for many years has struck me forcibly during the last few days.

4. *The strength of the two parties*

(a) The Ashigga are stronger in Khartoum and Omdurman, and more of the semi-educated and educated men (i.e. effendia and merchants) belong to this party: the Independents (Umma) have among them practically all the best Sudanese brains; they are strong in the Advisory Council and in both the central and local Administrations. Each party has attached to itself one of the big religious sects, and in this way together they represent most of the Northern Sudan.

The Mirghanists (i.e. the Khatmia Tarika under Sayed Ali Mirghani) are the orthodox Mohammedans. Sayed Ali was brought back to the Sudan by the Anglo–Egyptians in 1898, and for many years was the undisputed head of Sudan Mohammedans. He has always been loyal to the Anglo–Egyptian Government, and I believe still is, but his loyalty is now obsessed by fear of his upstart (as he thinks) rival Sayed Abdel Rahman, the son of the Mahdi, who from the lowliest position until 1915, has since built up great influence and wealth, and is now probably more influential than Sayed Ali. Sayed Ali's influence is now thrown on the side of the Ashigga because he fears Sayed Abdel Rahman's pretensions to Kingship, though Sayed Ali does not apart from this favour Egyptian influence increasing in the Sudan.

The Mirghanists dominate the north, Kassala Province, Khartoum and Omdurman and have pockets of influence in the Gezira and western towns. The Mahdists are probably as numerous and stronger than the Mirghanists though less sophisticated and without so much influence in the towns and the north. They are fanatically supported by the strong tribes of the west, and the Gezira. Especially by the Baggara who formed the backbone of the Khalifa's Army during the Mahdia. The whole position is affected by S.A.R's dream of a crown. This makes him quite intransigent regarding any acknowledgment of an Egyptian sovereignty, gives the support of his fanatically inclined western followers to the Independents, and makes S.A.M. side with the Ashigga. Those who care little for either camp, the steady middle class man, small Government official and shopkeeper tend to go with the orthodox Mirghanists, being afraid of Mahdist rule, and the introduction of wild western Tribesmen into the Central Sudan and its cities.

5. *If Egypt accepts the present protocol*

It will be no relief to the two political parties that the present administration will continue unchanged, though it will reassure the ordinary moderate, and non-politically minded classes and some of the outside tribal leaders.

The Ashigga leaders who have hoped for leading places in a Sudan administration under Egyptian aegis, will be disappointed. The 'Umma' leaders in their fanatical opposition to the Egyptian crown for the reasons given above, will equally be disappointed. They have always hoped for a cleavage and the continuation of the present regime is abhorrent to them after Sidki Pasha's reported statement that it is

in Egypt's interest for the present administration to continue a little longer, until Egyptian propaganda can have time to win over the country.

It is probable that, if Egypt accepts the protocol and it goes through, there will be failure on both sides to co-operate with the Government, then resignations from Government posts, and from the Municipal, Town and Rural District Councils. There will in all likelihood be risings and disorders in the west, which will require to be put down by force; progress towards self-government will be severely prejudiced, and the administration will return to that of a police state. Educational, economic and administrative progress will receive a severe set-back.

6. *If Egypt refuses the draft protocol* as being inadequate, the Ashigga as a party will take the Egyptian line, and will look upon the protocol as a British trick, which the Egyptians have seen through. Symbolic sovereignty without the fruits of sovereignty does not appeal to the Ashigga. The Mirghanists will be affected largely by what the Mahdists do.

The 'Independents' will see in Egyptian rejection a clear proof of Egypt's desire to dominate the Sudan, which they fear will be the result of the present protocol, and will say that they knew a symbolic sovereignty would never satisfy the Egyptians. By Sidki's indiscretions the terms of the draft protocol have been disclosed, we have lost the confidence of the Independents who say that the British and the Sudan Governments have tried to betray them to the Egyptians, and have broken our pledge to consult them before the status of the country was changed.

If no Treaty was signed it will nevertheless be a very long time before the confidence which existed can be restored, if indeed this can ever be done.

7. *Possible way out*

(a) The ideal would be for the Sudan protocol to contain a declaration by Great Britain and Egypt that sovereignty in the Sudan, which was previously held jointly by the two High Contracting Parties is now declared by them to be inherent in the Sudanese people; that the two High Contracting Parties intend to act as Trustees for the well-being and progress towards self government of the Sudanese, until self governing status has been reached, and the Sudanese can themselves decide their future and their relationship with both High Contracting Parties.

(b) It is most unlikely that such a solution will be agreed to by Egypt, and as it seems certain that the present protocol will have most serious repercussions in the Sudan, it is recommended that another way out be sought.

It is suggested that in order to save bloodshed and a possible breakdown in the administration as a result of this protocol it should be shelved, and that the two codomini should instruct H.E. the Governor-General to enter into immediate consultations with the Independents, the Ashigga, and other representatives of Sudanese opinion to work out an interim type of Government to administer the Sudan, until it is self-governing and can make its decision as to its final status. The help of constitutional experts from outside the Sudan would be appreciated by the Government and by the people.

This solution will have the advantage of redeeming the pledge to consult which it is believed by all Sudanese and a large number of British officials, has been broken. It will give a breathing space and allow present passions to subside and also show the opposing parties that they must both compromise and that one party cannot expect the Sudan Government or the Codomini to crush the other. If the Egyptians suspected that the consultation under British rule would not be fairly carried out,

they should be invited to send an observer to be present: but the freedom of speech etc., which the Sudan Government has given to both Ashigga and Umma in recent months is well known to all responsible persons in Egypt (for instance no attempt to muzzle El Azhari has ever been made). If such consultations produced any result, proposals would then be submitted by H.E. to the Codomini; if no result was achieved then H.E. and the Sudan Government would submit their own proposals, after receiving assistance of experts from outside the Sudan.

It must be emphasized very strongly that continuation of the administration, in its present form, is no winning card. It is a debit rather than a credit. The Ashigga who want the end of British influence, dislike it, and the Independents now think little of an Administration which in their view has betrayed them.

Annex to 98

October 12th. In view of reports that Azhari was to accompany Sidki Pasha to London, the Umma Party decided to send Abdullah Bey Khalil there at once.

October 18th. S.A.R. decided that in view of Sidki's confidence that he would bring back from London sovreignty [sic] over the Sudan, he had better go to London himself in order to explain the position to Mr. Bevin.

October 19th. S.A.R. wired Mr. Bevin and several Nazirs followed suit. Abdullah Bey left for London.[2]

October 20th. S.A.R. wired to Sidki. Reply received from Governor General that there was little point in S.A.R. going to London.

October 23rd. Reuter contained statement from London that Sidki Pasha "is understood to oppose the British suggestion of consulting the Sudanese people by plebiscite or otherwise *until a period of Egyptian sovreignty* [sic] *has done something to offset British influence*."

The general effect of this on Umma opinion was that it rendered it most unlikely that H.M.G. would agree to Egyptian sovreignty [sic].

October 27th. The B.B.C. on their 8 a.m. and 10 a.m. broadcasts (G.M.T. 06.00 and 08.00 hours) announced Sidki's claim to have brought back sovreignty [sic] over the Sudan. No denial or qualification of this statement was issued until 10 p.m. (G.M.T. 08.00 hours—a time when nobody in the Sudan ever listens in). It was reported at 6 a.m. on the 28th, but was dropped from subsequent broadcasts, and the first information the Sudanese had that Sidki's claim was not fully justified, was when Mr. Attlee's statement in the House was broadcast at 6 p.m. local time.

Meanwhile on the morning of the 27th the Umma Leaders asked for an official denial of Sidki's statement, and were told that this Government had every reason to believe it to be misleading, but had no information from London. They were advised to await further news. Instead they held an immediate meeting and decided to summon their supporters from outside Khartoum, boycotting the Advisory Council and the Sudan Administrative Conference, to cable a protest to Mr. Attlee and to hold a demonstration in Omdurman that night.

About 3,000 persons assembled at the Umma Club that evening, and after fiery speeches denouncing the British for having sold the Sudan to Egypt, marched to the Congress Headquarters in the Graduates' Club. They were prevented by the Police from entering the Club, and after another demonstration at the Mahdi's Tomb dispersed, after throwing stones at tramcars, breaking the windscreen of a private car and injuring some of the Ashigga Leaders.

The Ashigga remained quiet.

October 28th. Early in the morning the boys of the Farouk School marched through the streets to a number of about 200 in celebration of the Unity of the Nile Valley. This demonstration was a complete fiasco. In the evening the Umma Party had a meeting with the Republicans, the Liberals and the Nationalists and they decided to join to form a new Independent Front to oppose the Unionists Front, of which the Nationalists had hitherto been nominal members.

October 29th. His Excellency and the Civil Secretary were due to arrive by air that evening, and there had been strong rumours of an Umma proposal to stage a demonstration either at the aerodrome or at the Palace on their arrival.

The Acting Governor General interviewed four of the Umma Leaders in the morning, and pointed out the dangers of provocative behaviour. They informed him of the formation of the new United Independence Front, and said that a delegation would be at the Kitchener Statue the following evening to hand over a manifesto to the representative of His Excellency. They indicated that they would probably be followed by a crowd, but did not ask permission to hold a public meeting.

Meanwhile the Gordon College Union were holding a stormy meeting prepatory to staging a demonstration that afternoon in celebration of the achievement of the Unity of the Nile Valley. The College authorities warned them that any demonstration outside the College grounds would lead to the immediate closing of the College, and representatives of the Unionists Front, who were anxious to prevent a clash, succeeded in dissuading them from their purpose. Parties of Mahdist supporters armed with sticks and whips had meanwhile assembled at strategic points to attack them should they venture out.

His Excellency arrived early in the evening and proceeded to the Palace without incident.

A big Umma Meeting was held that night in Omdurman and a demonstration arranged for Abbas Square at 4 p.m. the following evening.

October, 30th. A crowd of between 3,000 and 4,000 assembled the following evening and proceeded in good order in companies with banners, including the red, green and black tricolour of the Independent Sudan to the Kitchener Statue, led by Abdullahi Fadil el Mahdi.[3] The Umma Leaders and various Independents, including practically every prominent Sudanese in the three towns, were already in position, and handed over a written protest, "against the decision taken by Great Britain and Egypt regarding the sovereignty over the Sudan." This was signed by representatives of the four parties and by four prominent non party men, including the Sharif. The meeting then dispersed.

October 31st. His Excellency's appeal for moderation was published on the morning of the 31st, and the Umma Leaders, who had been asked by the Civil Secretary to discuss the situation with him, refused to see him on the grounds that His

---

[3] member of the Graduates' Congress Committee.

Excellency's declaration was unsatisfactory, since neither he nor Mr. Attlee had denied the vital point of sovreignty [sic].

Meanwhile the Gordon College irritated by the Umma demonstration of the previous day, absented themselves from lectures to hold another mass meeting, and since any possibility of getting any serious work done was now out of the question, the College authorities decided of their own initiative to close the College.

Meanwhile the Unionist Party had decided that it was time something was done, and asked permission to hold a demonstration on the following (Friday) morning.

It was decided to give permission for this demonstration in view of the Umma demonstration having taken place the previous day, but a request to the Independent Front to avoid any provocative action, in recognition of their having been unmolested on the previous day, was met with an evasive reply.

November 1st. The town was now filling up with bodies of fanatical Mahdists from outside, and early in the morning attempts were made to interfere with parties of Unionists on their way in to Abbas Square. One lorry was overturned and the passengers set upon with spears (15 casualties, none fatal), and there were minor incidents in Khartoum and Omdurman, but the main procession passed off with very little incident, until it returned to Abbas Square and began to disperse. Numbers of riffraff from the market then attacked the offices of the two opposition newspapers which were guarded by strong bands of Umma supporters. Stones and bricks were thrown, and amongst others the District Commissioner and Commandant of Police were hit, but after a struggle lasting for over an hour, during which a Company of Camel Corps stood by at Province Headquarters, the police succeeded in dispersing the crowd without serious casualties.

Meanwhile an exaggerated report of the attack of the newspaper offices had reached the Umma Headquarters in Omdurman, where the party responsible for the attack on the lorry in the morning had been confined by the Umma Leaders (Said Sadiq [sic, Siddiq], the son of S.A.R. had been doing very good work in dispersing the crowds in Abbas Square). These fanatics had once marched on the Graduates Club and wrecked it, the depleted Omdurman Police Force being unable to prevent them. The Camel Corps Company was then rushed to Omdurman and with this support the Police were then able to prevent any further incident that day.

November 2nd. The events of the previous day had shocked both parties. The Unionists realising for the first time the strength and fanaticism of the Umma Supporters, and having had, many of them their first experience of civil disturbances, were appealing for Police protection and denouncing the Sudan Government for their alleged failure to maintain order.

S.A.R. arrived in Khartoum during the morning and had an interview with His Excellency, and subsequently issued an appeal to his followers to be patient and return to their homes. He based his appeal upon Mr. Bevin's telegram to him of October 26th.

Meanwhile the Civil Secretary had interviewed the secretaries of the rival Fronts and directed them to send their supporters home, abstain from all public political meetings, and give similar instructions to their branches in the provinces. At the same time a ban was placed upon all public meetings throughout the country.

Since then the situation has temporarily quitened [sic] down, and attention has concentrated on trying to remove from the three towns as quickly as possible the thousands of rival supporters who had flooded in during the week.

[XLIX]

99 FO 371/53318, no 4885 7 Nov 1946

[Sudan protocol]: translation by FO of a note prepared by Sidqi Pasha for the Egyptian treaty delegation giving the Egyptian interpretation of the Sudan protocol

[A continuing stream of Egyptian press reports left the FO uncertain about Sidqi's presentation of the treaty, and particularly whether the Egyptian government and parliament understood and would accept the Sudanese right to choose their own future status. Political rivalries within the Egyptian treaty delegation meant that Sidqi could not count on a majority there, despite the king's strong support for the new agreement, and despite the interpretation of the Sudan protocol Sidqi offered the delegation in this note. As a result he was reported considering bypassing the delegation and going directly to the Council of Ministers to get authorisation to sign the treaty (inward telegram no 1660, Bowker to FO, 9 Nov 1946, FO 371/53317, no 4679).]

The Protocol first of all consecrates the unity of Egypt and the Sudan under the Crown of Egypt.+ For the first time the sovereignty of Egypt over the Sudan is formally and expressly recognised by Great Britain in an international act. This recognition will definitely put an end to the policy of Great Britain or her representatives in the Sudan of assuring for themselves a part of the sovereignty over the Sudan by different and more or less indirect means by calling it in official documents "Anglo–Egyptian Condominium" which suggests a joint sovereignty. This policy has spread abroad even among statesmen and jurists an erroneous idea of the rights of Egypt over the Sudan. To cite only one example, a renowned author like Fauchille, in his International Public Law, cites the Sudan in a section entitled "Copropriété, Condominium, Coimperium", and speaks of the "undivided sovereignty of Egypt and of Great Britain" over the Sudan. . .

The Protocol will have this great advantage of making incontestable in the eyes of all the nations the exclusive right of sovereignty of Egypt over the Sudan. That is a fact which may have great importance in the future if a problem concerning the Sudan should be one day brought before U.N.O.

But there has been opposed to this consecration that part of the Protocol which defines the future policy in the Sudan of the two High Contracting Parties and which assigns as an essential object the wellbeing of the Sudanese and their active preparation for self-government and for the exercise of the right which derives from it of choosing the future status of the Sudan.

To realise the correct implications of this declaration, we must first of all define the term "self-government". Now in international law this expression is not the equivalent of independence nor of the right of sovereignty. The United Nations Charter, in the chapter on the international régime of trusteeship, has employed this term speaking precisely of the progressive evolution of the populations of the territories under trusteeship. Article 76 mentions in fact "their progressive development towards self-government or independence", translated in the official French text as "leur évolution progressive *vers la capacité à s'administrer eux-mêmes ou l'independence*".

+ In the course of the discussion on the Sudan, Mr. Bevin asked me what title the King of Egypt intended to take. I replied that the imperial firmans styled him Khedive of Egypt, Sovereign of Nubia, Darfur, Kordofan and Sennar, but that to answer the desire of his peoples, the King would take the title of "King of Egypt and the Sudan". Mr. Bevin raised no objection.

Accordingly, in the most recent and most authorised official interpretation, that accepted together by Great Britain and Egypt and with them all the signatory states of the United Nations Charter, the expression "self-government" only signifies administrative autonomy; it is distinct from independence, which is defined by the authors as being internal sovereignty.

This question did not moreover give rise to any dispute in our conversations in London. From the British as much as from the Egyptian side, a distinction was made between self-government and independence. I specified on many occasions that we wished the Sudanese to be able to assume themselves the direction of their affairs and that this was not in contradiction with the right of Egyptian sovereignty.

But Mr. Bevin was chiefly occupied with the hypothesis that the Sudanese would claim their independence. At the beginning of the conversations he thought that he had obligations towards the Sudanese and that he could not bind them indissolubly to the sovereignty of Egypt. He also would have wished to include in the treaty a text giving assurances to the Sudanese on the question of independence. In one of the drafts presented by the British, it was foreseen that the provisions of the Protocol did not hinder the Sudanese from choosing later a status carrying with it the complete independence of their country, in conformity with the principles of the Atlantic Charter. I struck out this text and I formally refused any mention in the Protocol of even an eventual renunciation of Egyptian sovereignty.

I made clear to Mr. Bevin that it was unlikely that the Sudanese would one day demand to be separated from Egypt, that this was a hypothesis that could only be admitted in the distant future, whereas the treaty between Egypt and Great Britain was only concluded for a period of 20 years, after which the two countries would resume their liberty.

On the other hand if this question came up Egypt would resolve it with the Sudan in the most friendly spirit and in conformity with the United Nations Charter. But as Mr. Bevin abandoned the idea of independence and the eventual renunciation of Egyptian sovereignty and wished to be able to give the Sudanese assurances about their future, he insisted that the protocol should mention the future status of the Sudan.

The word "status" has not the juridical precision of "self-government"; it is rather vague and open to different interpretations, depending on its context.

To avoid the inconvenience resulting from the absence of precision in the word "status", the Egyptians, after having studied carefully different formulae, stopped at that which occurs in the Protocol and which has been finally accepted by Mr. Bevin. This formula allows the Sudanese to choose their future status as a result of self-government. This text does not accordingly grant the Sudanese immediate self-government, and then something in addition outside the self-government, that is to say the right of choosing the political, international and sovereign status which would allow them the right of secession from Egypt. It specifies, on the contrary, that the right of choosing their future status is an application and a result of self-government. The latter being only administrative autonomy, the status in question cannot exceed this framework and can only be an administrative status or internal autonomy.

It must be noted in addition that if we wish to maintain that the "future status" foreseen by the Protocol is a political and international status, we will come up against a formal contradiction in the very terms of the Protocol. This specifies that

the policy of the High Contracting Parties will be carried out "within the framework of the unity of the Sudan and Egypt under a common crown, the crown of Egypt." This policy is accordingly limited by the idea of the sovereignty of Egypt. It cannot bring about measures which will go beyond these limits and which will exceed the framework of the unity of the two countries under the same crown. This excludes completely the right of secession or the grant to the Sudanese of the right of breaking the bond of sovereignty which joins them to Egypt.

In addition paragraph 2 of the Protocol foresees that the future status of the Sudan will be realised by "common agreement" between the High Contracting Parties after consultation with the Sudanese. Now if the exercise of the right of choosing the status of the Sudan, deriving from self-government, brings the right of secession for the Sudanese, it is clear that the establishment of the régime of complete independence which *ex hypothesi* they would be able to choose would have to be made without the intervention of Egypt and not by common agreement between the two Contracting Parties with simple consultation of the Sudanese.

Whatever may be the interpretation to be given to the present texts, Egyptian sovereignty over the Sudan could be abandoned only by virtue of a subsequent formal renunciation by Egypt, either as a result of a revolution of the Sudanese people, of a secession by force to which Egypt submitted, or by virtue of a voluntary renunciation, by an admission of the hypothesis that the Sudanese could one day freely express their desire for independence—going outside the framework of the Protocol—and which Egypt agrees to grant them.

The Sudanese do not in fact acquire by virtue of the text of the Protocol the right to claim their secession.

It is, furthermore, not in a Protocol of this nature annexed to a bilateral Treaty that the right of Egyptian sovereignty could be ceded or abrogated, even for the future such a serious change of relations between Egypt and the Sudan could only take place by an express and solemn act, first of all directed to the people of the Sudan and accepted by them and afterwards submitted to all the United Nations. Egyptian sovereignty pre-exists the treaty and is affirmed vis à vis all the States. The Protocol only establishes the consent of Great Britain to recognise this situation as far as that country is concerned; it does not create that sovereignty.

The Protocol itself, however, does in fact in its first paragraph admit for Great Britain the obligation to modify the present régime, for the benefit not of Egypt but of the Sudanese; if the sovereignty of Egypt is permanent, the present administrative régime has, on the contrary, a temporary character since it must evolve towards self-government, that is to say towards the progressive elimination of non-Sudanese elements. The Protocol furthermore contemplates in this modification of the present system the simultaneous participation of Egypt, Great Britain and the Sudanese themselves.

Egypt has accordingly acquired the right to participate in the elaboration of the reforms to be made in the Sudan régime. She must henceforth study and put forward the modifications which she thinks necessary for the realisation of the policy that Great Britain and Egypt are pledged to follow. Furthermore, even before these reforms are decided upon, she will equally have the right to examine and see whether the régime set up by the 1899 convention takes sufficient account of the well-being of the Sudanese which is one of the goals pursued by the two High Contracting Parties and whether in its present state, it can serve as a point of departure for the establishment of a régime of self-government.

This right of intervention and examination allows Egypt to protect the interests of the Sudanese and to improve their lot. Thanks to this right and also because she will herself be freed from British occupation and influence, Egypt will be able to take back at least a part of her authority and her influence in the Sudan, as her action will be exercised in a domain which the Sudanese certainly consider more important than the day-to-day administration, since it will be a question of giving satisfaction to Sudanese national aspirations and to regulate in a permanent fashion the future of the Sudan.

There have been criticisms of the absence in the Protocol of any mention of subsequent negotiations, but the Protocol, after having recognised the unity of Egypt and the Sudan under the Crown of Egypt, has defined the future policy to be followed in the Sudan by the two High Contracting Parties; this was the aim of the contemplated negotiations.

This policy consists of granting self-government to the Sudanese and of determining the future status of the Sudan. This cannot however be immediately realised in detail, even after study and prolonged negotiation; it is a matter of a progressive evolution which will take some years. The execution of this policy of which the final aim has been inscribed in the protocol, is a long term task to be arranged by the two governments. It will involve mutual exchange of views, discussions, preparations, programmes and even, for the most important points, negotiations which will be able to be carried out in a quasi-permanent manner during the years to come.

In the course of the London conversations, Mr. Bevin showed himself to be a supporter of the institution of a permanent Sudan joint board which would study the progress of the development of the Sudanese.

It is difficult to say now what will be the best method for Egypt to intervene in Sudanese affairs. She can be interested in making investigations, either alone or in conjunction with the British; she can prepare to have a permanent High Commissioner at Khartoum or a permanent office. Finally, it is perhaps preferable for her to act through the intermediary of the Joint Board proposed by Mr. Bevin. In any case, it would be premature for her to bind herself at the present time in this connection.

It will be for the Egyptian Government of the future to exercise vigilantly and by the most appropriate means the henceforth recognised rights of Egypt to control the regime in force and to share in the elaboration of the future status of the Sudan.

[L]

108 PREM 8/1388/2, CM 96(46)1 14 Nov 1946
'Anglo-Egyptian treaty negotiations: Sudan protocol': Cabinet conclusions [Extract]

. . . Discussion showed that it was the view of the Cabinet that, notwithstanding the possible reactions in the Sudan, we should not withdraw from the understandings reached with Sidky Pasha about the Sudan Protocol. There were good prospects that within the next few days the Egyptian Government would accept the latest proposals regarding the Anglo-Egyptian Treaty; and it was most important that nothing should be said or done at this stage to prejudice these prospects. At the same time, we should lose no opportunity of averting serious trouble in the Sudan. Apart from long-term measures for expediting Sudanese progress towards self-government, more immediate action could be taken to reassure the Sudanese. Thus, some of the leaders of political parties in the Sudan might be brought to this country, so that they might satisfy themselves at first hand of the desire of His Majesty's Government to enable the Sudanese to achieve self-government. Though it would be inexpedient to issue such an invitation before the Egyptian Government had reached their decision on the Treaty, preliminary arrangements could be made at once so that the invitation could be issued as soon as the decision of the Egyptian Government was known. Further, the Prime Minister could send to the Governor-General of the Sudan a letter, which he could show to some of the Sudanese leaders, assuring him that His Majesty's Government had considered his representations and were satisfied that the position of the Sudanese was fully safeguarded. This would be separate from the personal letter which the Prime Minister had already decided to send inviting the Governor-General to continue in office despite his apprehensions about the effect of the sovereignty clause in the Sudan Protocol to the Treaty.

The Cabinet:—

(1) Endorsed the Prime Minister's recommendation that, despite the possible reactions in the Sudan, we should not withdraw from our understandings with Sidky Pasha about the text of the Sudan Protocol to the new Anglo-Egyptian Treaty.

(2) Asked the Minister of State to put in hand preliminary arrangements for inviting leaders of political parties in the Sudan to visit this country.

(3) Took note that the Prime Minister would ask the Governor-General of the Sudan to continue in office[1] and that the Foreign Secretary was also sending him a letter which he could show to British Members of the Administration explaining the reasons why His Majesty's Government had recognised the Egyptian claim in regard to the Sudan and stating that the position and prospects of British officials would not be jeopardised.[2]

(4) Suggested that a further letter should be sent to the Governor General in suitable terms to be shown to the Sudanese leaders assuring him that His Majesty's Government had considered his representations and were satisfied that Sudanese interests were fully safeguarded by the proposed Sudan Protocol to the new Anglo-Egyptian Treaty.

[LI]

119 FO 371/53320, no 5424 10 Dec 1946
[Sidqi's resignation]: inward telegram no 1844 from R J Bowker to FO

[The first news of Sidqi's resignation on 9 Dec gave HMG some grounds for optimism. Palace sources reported to the embassy in Cairo that the initiative for the resignation had come from King Faruq, who had concluded 'that British relations with Sidki Pasha had become too strained and Sidki Pasha was too compromised by his various statements about the treaty for any furher progress to be made. The King wants to appoint Nokrashi since he has steadfastly supported the treaty throughout and kept his mouth shut' (inward telegram no 1839 from Bowker to FO, 9 Dec 1946, FO 371/53320, no 5210). al-Nuqrashi's first statement on the treaty negotiations did not live up to British expectations.]

Press has published text of Sidky's letter of resignation; Royal Rescript No. 66 accepting Sidky's resignation; Royal Rescript No. 67 charging Nokrashi Pasha with formation of Cabinet and Nokrashi Pasha's reply thereto.

2. Sidky's letter stated that in view of his prolonged illness he considered it his duty to submit his resignation in the interest of the cause which could not be deferred and expresses appreciation of His Majesty's satisfaction and the confidence of Parliament without which there could be no constitutional Cabinet in a democratic country. It concludes with the hope that his successor will accomplish the heavy task of realising the national aspirations of the country. Royal Rescript No. 66 expresses regret that the country should be deprived of Sidky's services in the present critical circumstances and appreciation of the tenacious efforts which Sidky has made.

3. Royal Rescript No. 67 addressed to Nokrashi refers to the need for ensuring the stability of the country by the realisation of the national aspirations. Nokrashi's reply states that the most important thing for the Government is to work for the evacuation of foreign troops from Egyptian territory and to realise the will of the people of the Nile Valley by the unity of Egypt and the Sudan. It refers to the general anxiety resulting from the prolongation of the negotiations and recent signs which increase anxiety with regard to the destiny of the Sudan. The natural bond—it continues—which unites the two parties of the Valley linguistically socially and historically cannot be damaged or broken and Egyptians are resolved to safeguard it. Egypt has undertaken to direct the Sudan towards progress in different domains of life with a view to attaining self-government within the framework of permanent unity with Egypt under King Farouk's crown. The country is unanimous on the objectives of evacuation and unity of the Nile Valley. Egypt is anxious to continue serving world peace and will always take care that her international obligations remain within the limits traced by the United Nations Charter in the letter and the spirit. As regards internal policy Nokrashi states that he will continue to apply the policy proclaimed in the speeches from the Throne of 1945 and 1946.

[LII]

125 FO 371/53263, no 5481 28 Dec 1946

[Restatement of HMG's position on the Sudan]: outward telegram no 2170 (reply) from Mr Bevin to Sir R Campbell

I have now studied the telegrams on Sudan issue ending with your telegram No. 1954,[1] and should like you to restate my position once again in the hope that Nokrashi will, in the discussion with you, arrive at an agreement which will solve this problem. I must reiterate that this trouble was caused by Egypt as a result of Sidky Pasha endeavouring to saddle upon me interpretations to which I had never agreed. The present Egyptian Government cannot escape from the effect in this country of Sidky's action.

2. My objective all through has been to deal with this matter on a basis of co-operation and not antagonism and finally remove the legacy left by the events of 1924. This legacy causes the Egyptian Government to see in every act of the Sudan Government an attempt to separate the Sudan from Egypt; and causes the Sudan Government likewise to view Egyptian activities in the Sudan with suspicion. We cannot be a party to a situation calculated to lead to a repetition of 1924 and therefore it was definitely understood in London that there should be no interference by Egypt with the Sudan administration, and no change in the status of the Sudan as fixed by Treaty. This position, I now understand, is accepted by the Egyptian Government. At the same time—and particularly because we take an economic as well as a political view of the question—I fully understand the danger to Egypt of a hostile Sudan and I am ready to direct British policy in a way that will not endanger Egypt's safety from this point of view. What we must do now is to live down the past and act honestly by each other and direct our own respective policies accordingly.

---

[1] Reporting King Faruq's concern that Britain was pursuing an 'opportunist policy' in the Sudan, and that Egypt 'would not contemplate the possibility of the Sudan becoming "a belligerent nation"' (inward telegram no 1954 from Campbell to Bevin, 26 Dec 1946, FO 371/53263, no 5481).

3. The wording of the Sudan Protocol was devised for this purpose, on the one hand to establish the symbolic association of Egypt and the Sudan; on the other to ensure the steady and undisturbed development of the Sudanese. No one can foresee now precisely whither this development will lead: the answer largely depends on what occurs in the interim. The essential is that both Governments should work honestly for the welfare of the Sudanese, and prepare them for self-government; then the Governments and the Sudanese will consult together and arrive at a decision in the interests of the Sudanese. At this stage the Sudanese must have this freedom of choice. They have many possible choices, and if they choose union with Egypt His Majesty's Government will be perfectly content. But I must again make it unmistakably clear that His Majesty's Government cannot directly or by implication involve themselves in a compact, in defiance of the whole spirit of the United Nations Charter, to *deny* the possibility of Sudanese free choice. At the same time His Majesty's Government will bear in mind, I repeat, the necessity of safeguarding the position of Egypt and particularly in relation to its life-line.

4. If the present difficulties can be removed by exchange of letters or by statements (which must be jointly and mutually agreed) then the way would be clear for the era of co-operation for Sudanese welfare and the removal of all antagonisms.

5. I have spoken to Amr in very general terms on these lines, and prefer to deal with Nokrashi through yourself. You should see Nokrashi and point out to him that I am willing to consider any proposals that may emerge from your discussions and which are in the spirit of the discussions which took place in London and with which you are familiar.

[LIII]

TELEGRAMS INLAND: "SUDANOLOGY, SOWEST, LONDON."
TELEGRAMS OVERSEAS: "SUDANOLOGY, LONDON."
TELEPHONE: WHITEHALL 9921.

SUDAN GOVERNMENT
LONDON OFFICE,
WELLINGTON HOUSE,
BUCKINGHAM GATE,
LONDON, S.W.1.

RCM/WB.

GMC/007.13.

29th January, 1946.

30 JAN 1946

Dear Scrivener,

I refer to the letter from Blaxter of the Colonial Office to you, No. 12041/12/45 of the 19th January, on the subject of the participation of the Gordon Memorial College in the Inter-University Council for Higher Education in the Colonies, and to the telephone conversation which we had last Saturday morning.

As I mentioned to you on Saturday, I had cabled out to the Civil Secretary in Khartoum on the 21st January, asking him to give me authority to approach you on the subject, with a request to the effect that the Gordon Memorial College wished to be associated with this Council from its inception.

I have now received from Robertson a telegram, a copy of which I enclose herewith. You will note from the contents of this telegram that I am authorised to ask you to be kind enough to make, on behalf of the Gordon Memorial College, a request to the Colonial Office for this association. In this connection I append herewith an extract from the minutes of the Third Meeting of the Gordon Memorial College Council in Khartoum which shows the desire of the Council for this association:-

"The Council considered the proposed connection of the College with London University. Professor Penson, called on by the Chairman, gave an outline of the relevant recommendations of the Royal Commission on Higher Education in the Colonies, whereby colleges might seek a temporary connection with London University and the Inter-University Council (when formed), to enable them at a later date to reach independent university status. The Council unanimously approved with one amendment (which is incorporated in the text below) the following recommendation of the College Board:

"['The College Board, having carefully considered the Report of the Commission on Higher Education in the Colonies, recommends to the Council that the Gordon Memorial College should seek the connection with London University as recommended by the Commission, and that representation of the College on the Inter-University Council should be welcomed as and when it may be possible to arrange it;

'The Board considers that the College is likely to get from this connection benefits which it could not otherwise hope for. At the same time, it considers that it should be made clear that the connection is a temporary one made only with the object of enabling the College to achieve independence as a Sudanese University. We consider that every care should be taken to safeguard the Sudanese character of the College, and that the necessary adaptations to local needs should be maintained both in academic and in other matters.

P. Scrivener, Esq., C.M.G.,
Foreign Office

/'The Board ....

'The Board has considered, as an alternative to the proposed connection with London, a similar connection with a university of the Near East. But it recommends the connection with London University because its academic standard is much higher than that of any Near Eastern university, and because of the many facilities which will be provided by the Inter-University Council. At the same time, the Board considers it of great importance that this connection should not impair the closest possible relations with Universities of the Near East, from which also the College can receive much benefit.'"]*

I realise that Robertson, in the opening sentence of his telegram, is correct in stating that since the Gordon Memorial College is an autonomous body, application for association could be made by it to the Inter-University Council without reference to the Sudan Government. Since, however, this latter Council is under the aegis of the Colonial Office, I do not think it would be correct for me to make the request direct to the Council, and especially so since I understand that the Council is not yet actually in being.

Following conversations with Cox, the Adviser on Education to the Colonial Office, Dr. Lillian Penson, a member of the Asquith Commission who has recently visited the Gordon Memorial College, and Mr. Walter Adams, the Secretary-designate of the Inter-University Council, I realise that the question of the association of the Gordon Memorial College with the Inter-University Council is a matter of very considerable urgency, since they all feel that this association should be arranged before the first meeting of the Council takes place. I should therefore be grateful if you would take the appropriate action in the matter as early as possible.

I am sending copies of this letter to Cox, Dr. Lillian Penson and Mr. Walter Adams.

Yours sincerely,

R.C. Mayall

(R. C. Mayall)

*The sub-paragraphs of the minute referring to the proposed association of the Gordon Memorial College with London University are not strictly relevant to the present request for the association of the Gordon Memorial College with the Inter-University Council for Higher Education, but are included in the extract in order to give you a complete picture of the present position.

INTER-UNIVERSITY COUNCIL FOR HIGHER EDUCATION IN THE COLONIES.

CONSTITUTION AND TERMS OF REFERENCE.

The Secretary of State for the Colonies has accepted the recommendation of the Commission on Higher Education in the Colonies, that there should be established an organization to be known as "The Inter-University Council for Higher Education in the Colonies" and has invited the universities of the United Kingdom and of the Colonial territories to nominate representatives to serve on such a Council. These representatives, together with the Educational Adviser to the Secretary of State, will form themselves into the Council.

2. It will rest with the Council to appoint its own Chairman, who need not be chosen from among the original members of the Council, to co-opt additional persons, either to membership of the Council itself, provided that the number of persons so co-opted shall not at any time exceed one half of the number of nominated members, or to such committees as the Council may find it desirable to appoint for the efficient conduct of its business, and to determine the periods for which its members, including the co-opted members, shall serve. It is left to the Council to consider whether, and if so at what stage of their development, it should recommend that the higher colleges in the Colonies should be invited to nominate representatives as members of the Council. In considering these questions of constitution or procedure, the Council will no doubt be guided generally by the recommendations of the Commission. The Secretary of State will be glad to consider any recommendations which the Council may wish, in the light of experience, to make regarding modification of its constitution or functions.

3. A full-time Secretary has been appointed to serve the Council; he will also serve the Colonial University Grants Advisory Committee, which is being established as an advisory body to the Secretary of State in accordance with a recommendation made in Chapter XIII of the Commission's Report.

4. The Secretary of State wishes the Council (a) to strengthen co-operation between the universities of the United Kingdom and the existing universities in Colonial territories. (b) to foster the development of higher colleges in the Colonies and their advance to university status and (c) to take such other action as will give effect to the principles recommended by the Commission as appropriate for the promotion of higher education, learning and research in the Colonies.

5. In particular, it is hoped that the Council will be ready to make its services available to any Colonial university or college which desires to consult it regarding the recruitment of staff, whether for teaching or research. The Council's assistance will be especially valuable where it is desired to fill appointments by secondment from the staff of universities or colleges in the United Kingdom.

6. It is hoped, too, that the Council will be ready to advise Colonial institutions of higher education on matters of academic policy including questions relating to research work in such institutions. On questions of research it is assumed that the Council will maintain liaison with the Colonial Research Committee and other research bodies set up by the Secretary of State.

7. The Secretary of State will be grateful if the Council will interest itself and when necessary give advice or assistance in the question of the recognition of local diplomas by

by bodies controlling admission to professions, and the acceptance of such diplomas by the United Kingdom universities as qualifying for entry upon post-graduate study or for exemption from the early stages of undergraduate courses,

8. It is the Secretary of State's view that the Council should not make itself responsible for advising or placing individual Colonial students who wish to study in the Home universities, but he would welcome any general assistance and guidance on policy which the Council could give, bearing on the higher education of Colonial students outside their own territories.

9. In recent years there has been a noticeable growth of interest in Colonial studies in several universities in the United Kingdom. The activities of the Council may well foster this most valuable tendency and bring to notice various Colonial problems, in the solution of which the universities might wish to help.

10. The Council will be consulted on the academic aspects of schemes involving financial aid which are under consideration by the Colonial University Grants Advisory Committee.

11. Whilst the Sudan is not a colony of the United Kingdom but a territory placed under the joint administration of the United Kingdom and Egypt, there has in the past been close liaison in educational matters between the Colonial territories in Africa and the Sudan. The Governor-General of the Sudan, to whom the administration of the territory is entrusted by the two Governments, has expressed the hope that as a special measure the Council will continue this tradition by performing, in relation to the development of higher education in the Sudan, functions analogous to those with which it is invested in relation to the Colonial territories. The Secretary of State considers that this request should be met.

12. It is of particular importance that the Council should acquire first hand experience of the development and needs of higher education in the Colonies by arranging for short visits to be paid from time to time by some of its members to Colonial territories. It is hoped that the Council will also encourage arrangements by which each Colonial college may be visited annually by persons with special knowledge of certain subjects on branches of study. Visits of this type will no doubt also be arranged from time to time to the existing universities in the Colonial Empire, should they so desire. The Council may well judge it desirable to encourage visits by representatives of Colonial Universities and colleges to the Home Universities or to other Colonial universities or colleges.

13. The expenditure incurred in the activities of the Council including (a) the salary of the Secretary and his staff, (b) the expenditure incurred by the members of the Council in attending meetings, and (c) (in so far as such expenditure is not met from the funds of Colonial Governments or Colonial universities or colleges) the cost of visits arranged by the Council will, subject to prior approval and to compliance with the regulations of the Department, be met from funds at the disposal of the Colonial Office.

14. The Secretary of State for the Colonies requests the Council, when constituted, to appoint two representatives to serve on the Colonial University Grants Advisory Committee.

15. The Secretary of State requests the Council to present to him an annual report on the progress of its work for the development of higher education in the Colonies.

[LIV]

CHJ/JR
No. 193
(104/11/46)

Sir,

With reference to my despatch No. 147 of January 28th, I have the honour to report that, according to the press, the Egyptian Minister of Education is now considering the formation of a committee to organise exchange visits of cultural missions between Egypt and the Sudan, to consider the possibility of reciprocal recognition of education certificates, and generally to foster cultural relations between Egypt and the Sudan. The same report anticipates that the Committee would be composed of the Minister of Education, the Technical Adviser to the Ministry and his assistant, the Under Secretary of State in the Ministry, the Director General of Culture, the Inspector General of the Ministry, the Secretary General of the University, and the "Inspector General of Egyptian education in the Sudan", together with six other members to be selected by the Minister from amongst personages interested in Sudanese affairs.

2. Other press reports state that the headmaster of the Egyptian school in Khartoum, Maitre Mohamed Abdul Hady, is likely to be appointed to the post of Inspector General of Egyptian Education in the Sudan.

3. Though so far there has been no official confirmation of these reports, they tend to confirm the report contained in Khartoum telegram No. 5 of January 23rd.

4. I should be grateful to have a telegraphic reply to my despatch under reference.

/5.

The Right Honourable Ernest Bevin, M.P.,
Foreign Office,
London, S.W.1.

[LV]

PROVISIONAL PROPOSALS FOR THE EXPANSION AND IMPROVEMENT OF EDUCATION IN THE SOUTHERN SUDAN

1946 - 1950

CHAPTER I. INTRODUCTORY.

1. The proposals, which follow have been labelled provisional, since they are intended to serve as a basis for subsequent detailed discussion with the Missions and others concerned, while I have thought it desirable at this stage first (a) to review the present state of education in the south, (b) to determine, in the light of that review, the principles and line of policy to be adopted for the future, and (c) to give some idea of the financial commitments involved, before putting the proposals into their final form. They will be incorporated in due course in the wider educational submissions, covering the country as a whole, which will be put before Council next year. I have attempted to present as comprehensive a plan as possible for the five years 1946 - 1950 but the time available for consideration and discussion has been very limited, especially in regard to the needs of the Upper Nile Province, so that on certain heads I have been unable as yet to formulate detailed proposals and in others the financial figures can only be taken as providing a rough estimate of the cost that will be entailed.

2. In submitting an approximate picture of commitments I have taken the year 1946 as the starting point and the figures given for that year in Appendix G7(a) of the 1938 Submissions (exclusive of those for the Nuba Mountains) together with certain additional items approved from time to time in subsequent budgetary estimates, viz. (a) educational grants for the Sudan Interior Mission, (b) the costs of the Intermediate School for the Upper Nile Province, (c) £1000 per annum for the replacement of existing non-permanent school buildings, (d) expenditure on sending boys to Uganda for secondary and post-secondary schooling, (e) expenditure on textbook work, (f) an additional post for the teaching of English and (g) a fourth British Inspector. (See paras. 52, 55, 53, 56, 59 and 60 of the 1942 Progress Report) = about £30,000 recurrent.

3. The cost of the present provisional proposals amounts to some £95,000 recurrent and £150,000 capital. Between 1938 and 1946 recurrent expenditure on Southern Education was expected to rise from 7½% of the total educational expenditure to 9%. Assuming that the total expenditure on education will reach a figure of at least £450,000 by 1950, the proportion spent on Southern Education will be some 21%.

While the sum of £95,000 is a somewhat formidable figure and represents a very substantial and even startling advance upon anything that has gone before, it must be recognised that hitherto education in the South has been done on the cheap and that, if the lag is to be taken up, if a quickening pace of development is to go hand in hand with rising standards and more variety, if due attention is to be paid to quality, under which heading comes the provision of properly trained and adequately remunerated teachers together with a sufficient modicum of British staff, and if the next

layer of the foundations is to be well and surely laid, all this cannot be achieved without the expenditure of a much larger amount of money than has ever been contemplated in the past.

It will be seen from the summary given in Appendix I that over 50% (about £50,000) of the total recurrent figure will be spent on the improvement and widespread extension of village and elementary education which should form the backbone of a sound educational system. Moreover it is to be emphasised that, while the figure of £95,000 represents the maximum, which may be reached in 1950, it is more than likely, in the light of past experience in the South, that the proposed programme will not come to full fruition by that time.

The amounts under capital expenditure have been based, generally speaking, on Public Works Department estimates in the case of Government buildings and, in the case of the Missions, on previous grants made for this purpose with due allowance for the higher prices which prevail today. It may be possible to effect some reduction in the total after further examination.

4. Council's approval is sought to work to these figures, should the programme set forth below be accepted, in the formulation of agreements with the missionary bodies concerned and generally in the welding of the proposals in their final form into a compact and balanced whole.

CHAPTER II. SHORT REVIEW OF THE PRESENT SITUATION

5. In the course of this summer I was able to make an extensive tour of Equatoria Province and also to pay a short visit to Uganda where most of my time was spent in looking at schools of various types. On the whole I was agreeably surprised at the general progress which had been made in Equatoria since my last visit in 1935; there has been a considerable advance in standards at all levels in spite of the shortage or absence of trained staff, both European and African, and the inevitable retardation caused by the war.

6. The terms of the agreements entered into with the Chruch Missionary Society and Verona Fathers Mission have been carried out as efficiently as the prevailing conditions have allowed, and, with the admirable help of the British departmental Inspectors, the ground has been prepared and the organisation set up for the spread of effective village schools which was the main aim of the proposals put forward by Mr. Cox.

7. The progress made with girls' education has been disappointing the chief obstacles being the unwillingness of the girls to stay at school for longer than a year or two and the dearth of recruits for teacher training.

8. The tone and standard of the Roman Catholic Italian run intermediate schools of Bussere and Okaru compare very favourably with those of the Church Missionary Society School at Loka. It should not be difficult to raise the standard of all these schools to the level of their Uganda counterparts. Special attention must be paid to Science and Mathematics.

9. In the Upper Nile Province no agreements have yet been made with either the American or the Mill Hill Fathers or the Sudan Interior Missions. A glance at the school statistics (see Appendix V) will show the meagre extent of educational advance in those parts while there are large areas such as those inhabited by the Ngok Dinka, the Lau Nuer and the Murlei which are completely untouched by education. It is to be hoped that the American Mission, which has done much good work in the past, will be able to find the necessary new recruits after the war to consolidate and extend their sphere of educational activity

10. The Mill Hill Fathers have recently acquired three new recruits who have taken the special course provided by the Colonial Department of the Institute of Education in London; this should help to further the Mission's educational work.

11. The chief hope of immediate educational improvement in the Upper Nile lies in the establishment of the Government teacher training centre which will shortly develop into an intermediate school and at the same time will retain its teacher training section either on the same or on an adjoining site.

12. But the fewness of boys in the schools, especially in the top classes of the elementary vernacular and intermediate schools, the very small output of vernacular teachers for village schools from the central classes, the lack of trained teachers for higher elementary and intermediate education, the poor payment of the teachers at all levels, the gaps in the ranks of European educationists, the present inadequacy of cooperation between Government and Missions and the absence (with two exceptions) of any direct partnership in the running of schools and the working out of local requirements, the need to integrate Church, State, and People as regards local educational responsibilities and management, the little headway which has been made amongst the Nilotics and in the education of girls - all these factors contribute to show the urgency of the need for making up leeway and for further reform and reorganisation.

CHAPTER III. THE PLACE OF MISSIONS AND GOVERNMENT IN EDUCATION

13. It is widely recognised today that the highest educational aim is to produce good citizens. The basis of good citizenship is character and a man's character depends upon his beliefs. It may be argued therefore that any education worth the name should have a strong religious basis and that education with religion omitted is not really education at all. The Prime Minister of Great Britain has stated that the fundamental element of religion must never be taken away from our schools, the recent Fleming Report upon the Public Schools refers to the absolutely integral part played in the life and education of those schools by chapel services and religious lessons and the British Government's new Education Bill aims at making religious worship and teaching a part of the education provided by all schools in the national system.

14. Coming nearer home, the Colonial Office, in various memoranda on Educational Policy in Tropical Africa, has stressed the paramount importance which should be attached to religious teaching and moral instruction, and that importance is no less today than it was then. In application to the Southern Sudan of the policy of entrusting education to Missions, it has been said that "a society steeped in its beginnings in a sense of the supernatural and deriving many of its sanctions for conduct from beliefs in a supernatural system which cannot effectively survive the impact of western education, must be introduced to some more durable and rational system simultaneously with its education. This must be Islam or Christianity and Christianity is in the field".

15. Moreover our civilisation is a joint product of Church and State and has been built up on a firm basis of Christian religion, not Christian ethics or humanitarianism and many believe that for many years we have been living on spiritual capital, on traditions inherited from the past. For a primitive people to cut out the historical process whereby we have reached our present stage would appear to be at any rate of doubtful wisdom. So much in justification of Mission education.

16. On the other hand there can be no disguising the deficiencies of the Missions as educational agents, the tendency to regard their educational work as a secondary objective and sometimes very much a secondary one, the inefficiency of many missionaries, staffing difficulties, poverty, lack of direction, multiplicity of societies and the like. In the case of the Verona Fathers there is the added disability that they are alien in race, language, training and outlook.

17. The alternative of secular State schools with Mission right of access thereto once or twice a week or with religious teaching provided separately is not a method of providing education to which I can subscribe with any conviction except as a second line of attack where missionary enterprise has failed conspicuously or where the people are definitely averse to education at the hands of the missions, as appears to be the case in parts of Dinkaland. In such cases it is the plain and inescapable duty of Government to provide State schools.

18. Seeing therefore that it is not possible to compass the ideal and that neither the Mission agency nor secular State Schools adequately fill the bill, the wisest line to take for the time being, is, in my opinion, to let the Missions continue to supply, but with no monopoly, the majority of the schooling and teacher training facilities at the village, elementary and intermediate levels, to make no revolutionary changes but to take the necessary steps to ensure that the education which the missions provide becomes increasingly more effective, that strict adherence is paid to the terms of agreements, and that they have the will to co-operate wholeheartedly with Government and to identify themselves with its aims by seeking to produce, through a course of sound learning and religious instruction, not merely good Christians but good citizens. In para.83 of the 1938 Submissions Mr. Cox, while admitting that the position after several years of the grant of a virtual educational monopoly to the Missions was far from satisfactory, expressed the conviction that, on grounds of economy and principle alike, the introduction of a widespread system of State Schools was undesirable and should be unnecessary. That conviction I share today.

19. It is in the natural order of things for the Southern Sudan to pass through three stages of educational evolution; the first during which education is a virtual monopoly of the Church; the second wherein the Church is still the predominant agent with the State fulfilling a supplementary role; and the third when the roles of Church and State are reversed. We are now entering upon the second stage.

20. Over the question of the possible replacement of the Verona Fathers by the Mill Hill Fathers, which is the only British Order available, I am not very enthusiastic from experience of the educational work of the latter both in Uganda and in the Upper Nile Province. The Verona Fathers have their practical, homely virtues, and given (a) a leavening either of British Catholic educationists, whether priests or laymen, or of American Brothers already agreed upon for the intermediate school at Okaru, (b) an adequate supply of Sisters and Fathers, who through training in England have been able to overcome or alleviate as far as possible the serious handicap of lack of knowledge of English and the English background and outlook and (c) increased contacts with British Government personnel, I would advocate their retention. The present heads of this Mission are kindly, courteous and sensible men; Father Mason, the educational secretary of the Bahr el Ghazal Vicariate, has ability and drive and I formed a favourable impression of Father del Zotto, who is in charge of the teacher training at Palotaka, and also of the Fathers at Bussere intermediate school. A change-over at this stage would necessarily mean a severe set-back to immediate educational progress in the areas in which this Mission is now working.

CHAPTER IV. OUTLINE OF PROPOSED DEVELOPMENT PROGRAMME 1946-50.

21. The programme which is set forth below is intended to cover the five years from 1946 to 1950 and is based on a policy of maintaining and building up on the existing framework, slightly modified to suit the changing circumstances, at the same time strengthening and extending it in a number of different directions. Consolidation should be the order of the day coupled with experimentation, closer contacts between Government and Missions, and the engagement of specialist and other additional British Government educationists who will be useful not only in helping the Missions but also ever against the day when Government will be playing a more direct part in the running of schools.

22. The target aimed at is the attainment over the next five years at a quickening tempo of the following objectives:-

(a) The lengthening of the elementary course from 4 to 6 years, the filling of all the classes to capacity and the completion of the course by at least 30 boys every year.

(b) The extension of the village school course from 2 to 3 years in the first instance and later the gradual conversion of certain village schools into elementary schools proper.

(c) The rapid spread of effective village schools through an annual output of 20-25 teachers from a reorganised system of vernacular teacher training.

(d) The present 5th. and 6th. year central classes, which combine general education, teacher training and preparation for intermediate school studies, to be gradually transformed into 2 year vernacular teacher training centres drawing their recruits from the 6 year elementary schools.

(e) The vernacular teacher training centres to be brought up to strength in respect of qualified European staff and, as soon as possible of trained African teachers. A central Teacher Training Board to be set up in each denominational area.

(f) District Education Councils to be set up in each District or Group Language Area to afford more direct partnership between Government and Missions in local educational responsibility, and to advise on village and elementary educational matters including the suitability of the curricula to local needs and conditions, the salaries of teachers, the selection of boys and their destination on completion of their education at that level, and the siting and distribution of new schools. Popular representation to be achieved as soon as possible and the control of village schools to be geared into the Local Administrations and not left entirely in the hands of the Native Church Councils.

g) The intermediate schools to recruit direct from the elementary schools, at first increasing the length of their course from 4 to 5 years until they can recruit from boys who have undergone a 6 year elementary course when it should be possible for them to reduce their course to 3 years as in Uganda. N.B. In Uganda there are the village schools (2-4 years' course) at the bottom, then the primary schools (6 years' course) and the secondary schools with a 6 year course divided into 3 years junior secondary and 3 years senior secondary. In the Southern Sudan it is proposed to have 3 year village schools followed by 6 year elementary or primary schools, followed by 3 year intermediate or junior secondary schools. Senior secondary does not yet come into the picture. The first three years of the elementary or primary course and the village course will be interchangeable (see proposed layout given in Appendix II).

(h) The numbers in intermediate schools to be stepped up to an intake of 35-40 and an output of 30-35. The plan for a Government intermediate school in the Upper Nile Province to be put into operation.

(i) The intermediate schools to be managed by School Boards or Committees, possibly on the lines of the "self-governing" schools in Uganda, with joint Mission and Government representation.

j) Two primary teacher training centres to be set up, one Protestant and one Roman Catholic, for the whole of the Southern Sudan for supplying teachers for the upper classes of elementary schools, for vernacular teacher training centres and as supervisors of groups of village schools. These two institutions to be managed by Joint Boards composed of Government and Mission representatives, probably under a Government Chairman. The staff to be recruited from both within and without the Missions and the finances to be provided by Government. They will supersede the present use of similar Mission training centres in Uganda.

(k) The improvement of girls' education, a considerable increase in the schools' attendance, the maximum amount of co-education at the village level, teacher training and the appointment of more Europeans under the Missions and of a Government supervisor to direct girls' education and co-ordinate it with the boys' side.

(l) A steady stream of boys to be sent to Uganda every year for full secondary schooling and higher education at Makerere.

(m) Government schools to be set up to include an elementary school for the Dinka near Tonj, the teacher training centre (already started) and intermediate school in the Upper Nile Province, a village agriculture and crafts centre probably near Yambio, an urban vocational centre at Juba for the training of Article II. staff for certain departments, and possibly a similar rural institution for others, and technical training to supplement and carry a stage higher the efforts of the Missions at Wau, Torit and Loka. Allowance has also

been made for exploratory and experimental work in the fields of adult education, farm schools, sociological studies and language work.

(n) Pay and conditions of service of African teachers to be commensurate with those of Government employees, i.e. local Article III. rates for vernacular teachers and Article II. scales, allowances and post-service benefits for primary teachers. Staff grants to be paid by Government for African teachers to cover the whole or at least three-quarters of the total salaries bill.

(o) The number of British Education Department staff working in the South to be increased from 4 as at present to 15:1 Asst. Director, 1 Chief Inspector, 3 Province Education Officers (2 in Equatoria and 1 in the Upper Nile Province), 1 Supervisor of Girls' Education, 1 Headmaster of the urban vocational centre, 1 Art and Crafts Inspector, 1 Farm School Headmaster (Agriculturist), 1 Sociologist, 1 Supervisor of a Language and Publications Bureau, 1 Dinka School Headmaster, 1 Upper Nile Province Intermediate School Headmaster, 1 Headmaster of the Upper Nile Vernacular Teach Training School and 1 Assistant Master at the Intermediate School.

(p) Progress is likely to be behind schedule in the Upper Nile Province but allowance has been made for an increase in numbers in the schools, additional European or American educationists, teacher training facilities and the opening up to education of hitherto untouched areas which may have to be undertaken by Government.

TABLE OF CONTENTS

PART I

CONVERSION TABLE

£E 1 (one Egyptian Pound)	1,000 milliemes 100 piastres tariff (P.T.) £ 1. 0. 6½ d.
P T 1 (one Piastre Tariff)	10 milliemes 2½ d.
1 (one English Pound)	97.5 piastres.
1 Shilling ...	4.88 piastres
1 Ton (metric 1,000 kilos)	2,226 rotls 2,204.62 lbs.
1 Ton (English) ...	2,261.5 rotls 1,016 kilos
Cwt. ...	113 rotls 50.80 kilos
1 lb.	1.009 rotls .4536 kilos
1 Ardeb ...	198 litres 5.44 bushels
1 Kantar ...	100 rotls 99.05 lbs. 44.93 kilos
1 Rotl	.99 lbs. .449 kilos
Feddan ...	1.038 acres 5,024 square yards 4,200 square metres
1 Acre	.98 feddans 4,840 square yards 4,047 square metres
1 ardeb contains approximately ...	324 rotls of feterita dura (millet 336 rotls of maize 336 rotls of dukhn (Bulrush millet) 160 rotls of ground nuts 264 rotls of sesame

The ton used in this report is the metric ton.

DEPARTMENT OF ECONOMICS & TRADE

ANNUAL REPORT

FOR

1946

CHAPTER I.

GENERAL REVIEW

Values of Trade

1. The values of imports, exports and re-exports in 1945 and 1946 were:

	1945	1946
	£E.	£E.
Imports	10,042,017	11,467,962
Exports	10,604,639	9,267,184
Re-exports	626,355	775,693
TOTALS	21,273,011	21,510,839

Imports are valued on a *c.i.f.* and exports on an *f.a.s.* basis.

The values of British military stores and equipment, and of transit traffic and specie movement are not included in these figures.

Table I on page 60 shows the values of imports, exports and re-exports for each year from 1906, the first year for which statistical records are available.

Imports.

2. The value of imports in 1946 was the highest ever recorded. Imports by the public increased in value from £E. 7,885,953 in 1945 to £E. 9,664,752. Government imports showed a further substantial decline, from £E. 2,156,064 in value to £E. 1,803,210. The reversion to ordinary commercial channels of certain commodities which, during the war, had been imported in bulk, was complete by the beginning of the year.

3. There was improvement in the variety and quantities of goods imported, notably from Great Britain, and the principal items of which increased imports were recorded were: wheat, wheat flour, sugar, tea, spices, beverages, cigarettes, cottonseed oil, pharmaceutical and medicinal products, dyestuffs tanstuffs and colours, essential oils, soap, perfumery, rubber tyres, timber, footwear, petrol, paraffin, oil fuel, lubricants, cement, glass and glassware, metals and metal manufactures, machinery, vehicles and transport equipment. There were decreased imports of rice, potatoes, coffee, leather, cotton piece goods and coal. Further details of imports will be found in Chapter III.

Exports.

4. The decline in the value of exports as compared with the record total of 1945 was caused mainly by reduced exports of ginned cotton and cottonseed, resulting from a much smaller cotton crop. There were increased exports of salted fish, onions, pulses, salt, sheep, goat and reptile skins, mother-of-pearl and trochus shell, beeswax, senna, dom-nuts and their products, charcoal,

gum arabic and gold. The main items of which reduced quantities were exported were: cattle, sheep, maize, millet, dates, chillies, oilcake, cottonseed, sesame, melonseed, hides, leather, ginned cotton and garad (tanning pods). Details of exports are contained in Chapter IV.

5. On the withdrawal of the United Kingdom Commercial Corporation at the end of 1945, a Sudan Government Commercial Office was set up to take over the centralized export of certain surplus Sudan produce and hides. The commodities handled by the new office were limited to hides, haricot beans and peas, and by the end of the year trade in the last two commodities had returned to normal commercial channels.

Balance of Trade.

6. The visible balance of trade showed a large swing from a favourable balance of £E. 1,188,977 in 1945 to an adverse balance of £E. 1,425,085 in 1946. As explained in paragraph 36, however, these figures do not represent the true balance of trade.

Rain-grown Food Crops.

7. The 1946 rains were generally favourable in quantity and distribution and no widespread damage by pests or birds was reported, so that the dura (millet) and dukhn (bulrush millet) harvests provided the best crops of the staple food-grain for several years. The control of purchase, movement and sale of dura was thus able to be abandoned at the beginning of November and controlled distribution in consuming areas ceased at the end of the year.

8. The 1945/46 crop of sesame, (the staple oilseed for local expression of oil), was poor and great difficulty was experienced in making sufficient purchases with which to maintain a rationed distribution of oil. Control of purchase and distribution of sesame was finally abandoned at the end of August and a reasonable amount of previously hidden seed and oil reached consumers during the next few months. The 1946/47 crop is reported to be no more than average and the ban on export (as well as that on exports of groundnuts) is being maintained in 1947.

Nile Flood.

9. The Nile flood was the highest in living memory. There was great damage to crops, especially in Northern Province where 19,000 feddans of summer dura and maize were flooded and 12,000 tons of grain were estimated to have been destroyed. Large numbers of date trees were uprooted and a proportion of the ripening date crop was damaged or washed away. There was also much damage to citrus and mango nurseries and plantations, and many thousands of houses were wholly or partially destroyed. Relief supplies of dura, flour, pulses, sugar, materials for temporary buildings and other goods were distributed to the victims, and seed was also provided for sowing on the flooded land after the water had subsided. The losses caused by the flood were partly offset by the fact that great areas of land that had not been cultivated for generations were able to be put under crops and the prospects for the harvest of these are so good that hopes are entertained that the Northern Province will, for almost the first time, be self-sufficient in cereals throughout 1947.

Dura Purchasing Commission.

10. The Commission continued to operate and its purchases increased from 58,078 tons in 1945 (from 1944/45 crops), to 89,210 tons in 1946 (from 1945/46 crops). Purchases in the year under review consisted of 73,798 tons of dura, 3,175 tons of dukhn, 3,342 tons of maize, 4,665 tons of pulses, 3,281 tons of wheat and 949 tons of oilcake.

Cotton Crop.

11. The 1945-46 Sakel cotton crop produced a total yield of 882,706 kantars (of 315 rotls) seed-cotton from 297,810 feddans irrigated, with the disappointingly low overall average yield of 2.96 kantars per feddan. The comparable figures for the previous crop were 1,358,794 kantars from 308,745 feddans irrigated, with the excellent overall average yield of 4.40 kantars per feddan.

GENERAL REVIEW

12. The Gezira Irrigation Scheme, operated by the Sudan Plantations Syndicate and the Kassala Cotton Company yielded 659,965 kantars from 196,541 feddans, with an overall average of 3.36 kantars per feddan. The average yield of the previous crop was 4.96 kantars per feddan.

13. The Gash (Kassala) delta was no less disappointing, producing 40,764 kantars of seed-cotton from 26,868 feddans with an average yield of only 1.52 kantars a feddan. The Tokar delta produced 107,853 kantars from 47,560 feddans with an average yield of 2.27 kantars a feddan, the third largest Tokar crop on record.

14. Full particulars of these crops, and of the American type cotton crops, are given in Chapter IV.

Gum Arabic.

15. Exports of gum arabic reached a total of 30,928 tons, by far the largest ever recorded, the previous highest figures having been 21,000/22,000 tons for each of the years 1938, 1939 and 1940, when importing countries were laying in as large stocks as possible. Heavy stocks of gum accumulated during the war, of which disposal began towards the end of 1945, were finally liquidated and at the end of 1946 the carry-over of about 3,000 tons was roughly equivalent to that at the end of a year of normal trading conditions. Further information will be found in paragraphs 122-127.

Livestock Trade.

16. The contract for the supply of all exports of cattle and sheep to Egypt for the armed forces in the Middle East was terminated at the end of August. This contract commenced at the beginning of 1942 and during its operation about 186,000 cattle and 522,000 sheep were supplied to the Forces. Thereafter the traditional trade to the public market in Egypt was resumed and by the end of the year some 6,000 cattle and 9,000 sheep had been supplied.

The number of camels estimated to have gone on the hoof to Egypt, for slaughter as meat, was 21,850, about 12,600 less than the figure for 1945.

Secondary Industries and Projects.

17. Much progress was made during the year in active preparations for the installation of a cement factory in the Northern Province, but completion is postponed by the delay in obtaining complementary machinery from England. The same factor has delayed the widening of the range of leathers coming from the Sudan Tannery, which, however, has produced a satisfactory amount of good quality sole-leather. Locally made perfumes and canned tomato-puree are now well established. A number of private projects were examined and, where possible, assisted and independent examinations of possible avenues of development (*e.g.* with oilseeds, papyrus and fibres) were re-opened or begun.

Rationing and Distribution.

18. Rationing or other controlled distribution was abolished on cereals (other than wheat) and their flours, sesame and sesame oil, Abyssinian coffee, fresh butter, petrol, paraffin, rubber tyres and tubes of passenger car sizes and passenger motor vehicles both new and second-hand. Commodities still subject to rationing at the end of the year were: most textiles, sugar, tea and Scotch whisky, and the principal items subject to other forms of controlled distribution were: wheat and wheat flour, coffee other than Abyssinian, rubber tyres and tubes of load-carrying vehicle sizes, certain motor spares and accessories, imported materials for soap manufacture, sacks, refrigerators and some metals and manufactures thereof.

Price Control.

19. Control of prices continued to operate by fixed maximum prices for certain staple commodities and fixed percentage rates or margins for the various stages of trading for all other goods. A comprehensive list of maximum margins and rates was republished in May.

GENERAL REVIEW

20. The general price index of imported goods, of which the base is 100 for the average of the five years 1934-38, varied from a minimum of 313 in February to a maximum of 372 in September, the average for the year being 347 as compared with 333.5 for 1945. Even though the variety and quantities of goods imported showed much improvement, supplies of consumer goods were still so small that price competition amongst merchants was not stimulated and the maximum profits allowed were almost invariably taken. The price index for export commodities increased from 157 in 1945 to 176 and this rise in values was reflected in internal prices.

21. Distribution of subsidised unbleached cotton piece-goods continued at the same price as for most of 1945, the Government subsidy reducing the retail price in Khartoum to a level of P.T. 4 per yard for " wizn 10," and proportionately for other weights of cloth.

Road Transport.

22. The supply of vehicles was inadequate to meet demands and every effort was made to increase supplies both from the United Kingdom and the U.S.A. but at the end of the year there was a waiting list of over five hundred applications for load-carrying vehicles, with arrivals of only two hundred vehicles in prospect. Some vehicles were obtained from British Army Disposals, which assisted in meeting urgent needs, but the vehicles were all old and mostly in need of overhaul, while spare parts required for the purpose were often unobtainable.

23. The position with regard to spare parts was very serious at the end of the year. Batteries were received in satisfactory quantities in the early months but the supply fell away and the situation in December was unsatisfactory. Tyres and tubes were in sufficient supply and it was found possible in November to decontrol tyres and tubes of passenger car sizes.

24. Rationing of petrol and paraffin ceased in June and October respectively, and vehicle control forms were abolished for private vehicles in September and for load-carrying vehicles in certain parts of the country at the end of the year.

25. The sale of passenger vehicles, both new and second-hand, and of certain second hand load-carrying vehicles was freed, but the sale of new load-carrying vehicles continued to be strictly controlled.

Southern Nile Transport.

26. There was again considerable congestion of traffic at Juba in the early part of the year, but by the autumn this had been cleared and the monthly meetings to assess the priorities and quantities of goods to be carried were discontinued.

Import Control.

27. Import licensing continued to operate for all goods on the " Middle East Short List " and for all goods from the non-sterling area. In October, however, an open general licence was granted for the import of non-short-list goods from the following non-sterling countries: France and French Colonies, Holland and Dutch Colonies, Greece, Italy, Yugoslavia, Czechoslovakia, the British zone of Germany, Austria and Eritrea. Deletions were made from the Middle East Short List as goods ceased to be subject to international allocation: the main items struck off the list were cereal products (other than wheat and edible rice), starch products, citric and tartaric acids, citrates and tartrates, cocoa, essential oils, dried fruit, hops, edible nuts, certain pulses, all spices, all manufactured products containing sugar, hides, skins and leather products, lead and lead manufactures, timber and timber manufactures, cordage fibres, rubber and newsprint.

Export Control.

28. Except in the case of dates, which are an important export commodity, it was not found possible to reduce the list of goods subject to export control.

GENERAL REVIEW

Licensing.

29. Applications for licences decreased in step with the reductions in controls, the number submitted being 11,258. 4,307 import licences were issued and 1,141 applications refused; 3,084 export licences were issued and 483 applications refused. Comparable figures for 1945 were 18,758 applications for licences of which 7,219 for import and 4,906 for export were issued and 1,797 for import and 652 for export refused. There was some diminution in the number of unnecessary applications for licences.

Movement Control.

30. It was necessary to continue movement control in connection with the rationing and distribution of certain food-stuffs, but restrictions were abolished on as many commodities as possible, notably dura, dura flour, dukhn, dukhn flour, sesame and sesame oil (except out of Equatoria Province).

Sudan Chamber of Commerce.

31. The Chamber, which is the channel for the representation of commercial views to the government through the Department of Economics and Trade, continued to give valuable assistance in many ways. Relations between Chamber and Department were most cordial and it was agreed that the Joint Trade Committee, composed of members representing the Chamber and the Board of Economics and Trade should be resuscitated at an early date.

Board of Economics and Trade.

32. The Board held eight meetings and among the major items upon which recommendations were made were: decontrol of cereals other than wheat; decontrol of sesame and sesame oil; decontrol of pulses; decontrol of petrol and paraffin; extensions to the Khor Abu Habl cultivation scheme and to mechanised crop schemes; livestock and veterinary policy; crop production policy; disposal of land for industrial purposes; mineral exploitation of Southern Sudan; spinning and weaving of cotton; formation of Kordofan Province Planning Committee and Fung Development Committee; hides control; cotton piece-goods supplies; distribution of chemical fertilisers and tobacco growing.

Personnel.

33. Mr. G. F. Foley, O.B.E., M.C., retired to pension in November and Mr. R. J. Hillard was appointed to succeed him as Director, Department of Economics and Trade. The post carries with it the ex-officio appointments of Controller of Supply and President of the Board of Economics and Trade.

CHAPTER II.

SUMMARY OF EXTERNAL TRADE.

Total Trade, 1944-1946.

34. The values of imports, exports and re-exports for the years 1944, 1945 and 1946 were :

	1944 £E.	1945 £E.	1946 £E.
IMPORTS :			
Public	7,250,297	7,885,953	9,664,752
Government	2,753,461	2,156,064	1,8 3,210
TOTAL IMPORTS ..	10,003,758	10,042,017	11,467,962
EXPORTS	8,697,549	10,604,639	9,267,184
RE-EXPORTS :			
Public	606,499	505,443	682,114
Government	79,034	120,912	93,579
TOTALS	19,386,840	21,273,011	21,510,839

The values of specie, transit traffic and transhipment cargo are not included in the above table.

The values of the different branches of external trade year by year since 1906, the first year for which statistics are available, will be found in Table I on page 60.

The term " Government " includes the Sudan Government, the Egyptian Government and Egyptian Army. Imports by the British Armed Forces are not included.

External Trade, 1913-1946.

35. A comparison is given in the following table of the value of external trade for selected years:

(Thousands £E.)

	1913	1919	1939	1941	1943	1945	1946
Public imports	1,605	3,001	3,776	5,469	7,311	7,886	9,665
Govt. imports	504	1,805	2,159	2,592	1,909	2,106	1,803
Exports	1,185	2,741	5,368	8,547	6,413	10,665	9,267
Re-exports	94	289	305	348	592	626	776
TOTALS	3,388	7,836	11,608	16,956	16,225	21,273	21,511

In the above table, for years subsequent to 1913, all sugar, which is imported by the government for sale to the public, is recorded in government imports. If sugar were recorded in public imports the comparison would be:

Public imports ..	1,605	3,676	4,579	6,608	7,796	8,417	10,237
Govt. imports ..	504	1,130	1,356	1,453	1,424	1,625	1,231

SUMMARY OF EXTERNAL TRADE

Visible Trade Balances, 1939-1946.

36. The visible balances of trade were :

	Excess of imports over exports £E.	Excess of exports over imports £E.
1939	263,018	—
1940	189,092	—
1941	—	834,308
1942	603,893	—
1943	2,215,709	—
1944	620,676	—
1945	—	1,188,977
1946	1,425,085	—

These figures do not represent the true balances of trade. Exports have so far been recorded only on an *f.a.s.* valuation, and they do not include considerable numbers of camels which go to Egypt for slaughter as meat. These camels do not pass through a Sudan Customs Station and they are not recorded in the trade statistics. Further particulars of this camel traffic will be found in paragraph 16 on page 5.

Trade Routes.

37. The routes taken by the import and export trade since 1940, expressed in percentages of the total values, were :

	1940	1941	1942	1943	1944	1945	1946
IMPORTS :							
Red Sea	70.9	57.9	51.5	47.8	63.6	68.8	70.2
Northern Nile	26.7	35.3	36.3	40.1	23.4	1[illegible].5	19.6
Frontier Posts	2.4	6.8	12.2	12.1	13.0	13.7	10.2
EXPORTS :							
Red Sea	87.1	85.4	75.0	71.8	74.4	79.3	80.7
Northern Nile	11.6	13.7	22.8	26.1	24.1	20.0	18.2
Frontier Posts	1.3	0.9	2.2	2.1	1.5	0.7	1.1

Sources and Destinations.

38. Tables II, III and IV 26 page 62 seq. show the values of total imports from each source of supply and of total exports and re-exports to each country of destination.

[LVI]

FDK/326-84-1

FINANCIAL SECRETARY'S OFFICE,

KHARTOUM, 26th October, 1946.

SECRET

Secretary,
Governor-General's Council.

Sale of Sudan Cotton to the British Government

The agreement made in 1943 for the sale to the British Government of all Sudan cotton for the period of the war and one crop thereafter lapsed with the 1945/46 crop. Some months ago the Board of Trade intimated that they would be prepared to consider a new contract on similar lines. After preliminary discussions with the Chairman and Managing Director of the two Gezira Companies and also with the owners of private pump schemes I entered into negotiations in London early this month with the Board of Trade for the sale of the Sudan's 1946/47 cotton crops to the British Government. Mr. Wooding, the Managing Director of the two Gezira Companies, and Mr. March, the Director of Agriculture and Forests, were associated with me in the negotiations.

The background to the negotiations was as follows:

(i) the United Kingdom remains the main market for Sudan cotton, although in recent years a considerable proportion of the total production has been directed to India (44% in 1944, 31% in 1945 and 40% in 1946)

(ii) the British Government's present policy is to continue the centralized import of all raw cotton by a Government organization. The Liverpool Cotton Exchange is to remain closed.

Thus, the major part of the Sudan crop must be sold directly or indirectly to the British Government. There is no present alternative. Sale to an intermediary of that part of the crop which will be exported to the United Kingdom would mean a lower price to producers, as an intermediary would require payment for his services, including that of risk bearing.

(iii) the urgent need for political reasons to secure prices much more closely related to world cotton values than those provided by the expired contract. The war-effort argument had ceased to be cogent and the eyes of producers are on Alexandria and Bombay prices

(iv) the huge stocks of Egyptian Karnak cotton. These have been appropriately described as "the Karnak menace" to Sudan cotton, that type of Egyptian cotton being the substitute for the bulk of Sudan cotton. A reliable estimate puts stocks of Karnak held in Egypt at more than 1,100,000 bales of 720 lbs. (= 1,900,000 Gezira bales) or more than 5 years probable exports. The depressing effect of these stocks on prices is illustrated by Alexandri free market prices; the medium (1.8/32") staple Ashmouni is quoted at a premium of some 10% over the long (1.18/32") staple Karnak. It has been authoritatively stated that

"The world does not possess sufficient spinning frames, capable to take very large quantities of long staple cotton and the construction of new frames, able to spin Karnak, is out of the question under present conditions. Karnak is mainly a luxury variety and with the world hungry for utility goods, mills cannot be expected to use a high priced cotton on an extensive scale in place of the cheaper varieties."

(v) the need to ensure that substantial quantities of Sudan cotton are made available for European and, particularly, Indian spinners, thus to preserve the Sudan's interests in those markets

(vi) the desirability of avoiding in the price clause of any contract the complicated adjustment formulae which were such a troublesome feature of the previous contract.

3. At the meeting I stressed the political difficulties and, finding the Board of Trade's representatives sympathetic, was able to secure an offer which the Managing Director of the Gezira Companies and I regard as satisfactory. Under the terms of the proposed contract the Board of Trade will purchase all Sudan cotton of the 1946/47 crop (including private estates cotton, if the owners wish) at the prices set out in the Appendix to this note, but will allocate to India and the Continent a total of 30% of each grade provided the total crop is not less than 50,000 tons. The Board of Trade will sell to India at cost plus a reasonable commission. The terms of payment will be the same as those provided in the previous contract, that is to say, in the event of shipping space not being available at the agreed rate or within one month, payment on account of 95% of the value of the unshipped cotton will be made, the balance being payable after actual shipment.

4. It will be noted that the proposed contract is for one year only. There is a fairly general expectation that the external price of Egyptian cotton will break in the near future and, consequently, the Board of Trade's representatives were emphatic that for a longer term contract, say, for three years, without a clause providing for annual revision in accordance with prevailing market prices, they would have to discount the prices shown in the Appendix very substantially. They spoke of a discount of as much as 3d a lb. While certainty of sale at a fixed price over a period of years has its attractions, to agree to a relatively low fixed price for a period which may see marked changes in cotton values would be a gamble. Moreover, having regard to present Alexandria prices, it would be difficult to get across to the Sudanese a long term contract for sale of Sudan cotton at a much lower price; present prices are a fact whereas 1948 and 1949 prices can only be conjectured. These considerations led me to prefer a short term contract. My preference was shared by the Board of Trade's representatives, who did not wish to commit the new Cotton Purchasing Commission too far ahead. I should add, however, that there are good grounds for believing that next year the British Government will again be ready to purchase the whole of the 1947/48 Sudan

cotton crops, but at prices related to the then current market values.

5. I have remarked in paragraph 3 that the owners of cotton grown on private pump schemes are to have the option of selling it to the British Government under the terms of the contract. Shortly before proceeding on leave in July, I explained to them the position as I saw it and enquired whether they wished me to speak on their behalf in the negotiations with the Board of Trade. Their unanimous reaction was that they wished to stand in with the Government provided price bore a reasonable relation to market values.

Under the old contract the British Government paid 150 penny points more for private estates' cotton than for the corresponding Gezira grades. This premium was based on pre-war experience. Deterioration in the quality of the cotton during the last two or three years has, however, given rise to complaints by the Cotton Control and the Control's latest raw cotton price list shows that they are selling the cotton, not at a higher price than the corresponding Gezira grades, but at the same price for the L marks and a discount of 50 penny points for S marks. In these circumstances the Board of Trade - somewhat naturally - refused to agree to a higher price for private estates' cotton than for the corresponding Gezira grades.

The Board of Trade do not insist that private estates cotton should be included in the contract and are quite prepared to see it go elsewhere. If Council approve the conclusion of a contract with the Board of Trade on the terms described above, I would propose to inform the owners that they may either elect to have their cotton included in the contract or may dispose of it elsewhere. I shall make clear to them that it is for them to decide which course would be the more advantageous to them and that their choice once made will be final so far as the Government is concerned. They will be given two or three weeks to make up their minds.

6. The foregoing deals with Sakel and Sakel type cotton. As regards American type rain grown cotton, the Board of Trade have offered to purchase the whole of the 1946/47 crop at the flat price of 1[illegible]d. per lb. f.o.b. Port Sudan for all grades. This compares with 7.45d. per lb. for the 1945/46 crop and is, in my opinion, a satisfactory price. The Board of Trade wish to reserve the right to ask for re-consideration of the price in respect of any roller-ginned cotton from the Abu Habl Scheme, where seed is being bulked for the 1947/48 Nuba Mountains crop. The reservation is reasonable and should, I think, be agreed to.

7. A contract on the lines set out above offers the following advantages:

(a) a satisfactory price for both Sakel and American types. The prices for Sakel types while somewhat lower than the current Alexandria market prices for Karnak, are nevertheless higher than the Egyptian Government's minimum buying prices for 1946/47 Karnak. They are also higher than the prices the Government of India somewhat reluctantly agreed to pay for 1945/46 Sudan cotton

(b) Certainty of immediate cash return, and freedom from claims.

(c) the need to set up a selling organization is obviated.

I, therefore, recommend unhesitatingly that Council should authorize me to conclude the proposed contract with the Board of Trade for the sale of the Gash, White Nile, Tokar, and Rain Grown 1946/47 cotton crops. The conclusion of contract for the sale of the Gezira crops is a matter for the two Companies but, as I have indicated above, it is their intention to accept the Board of Trade's offer.